جـــــامعة حسيبـــة بن بوعلـــي – الشلـــف –

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصـــص: مالية و اقتصاد دولي

دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية

إعـــداد الطالبة:

فاطمة الزهراء بن زيدان

تحت إشـــــراف:

أ. د/ محمد راتول

لجنـــــة المناقشة

أ.د/ بن علي بلـــعـــزوز.....أستاذ التعليم العالي..... .جامعة الشلف.....رئيساً

أ.د/ محمد راتول ..... أستاذ التعليم العالي.....جامعة الشلف..... ..مقرراً

د/ رابح عرابة .....أســـــتاذ محاضـــر..... جامعة الشلف.....ممتحناً

د/ قدور بن نافلة .....أســـــتاذ محاضـــر..... جامعة الشلف.....ممتحناً

السنة الجامعية 2011–2012

دعاء

--

اللهم اجعلني شكورا ، و اجعلني صبورا

و اجعلني في عيني صغيرا ، و في أعين الناس

كبيرا

اللهم إذا أعطيتنا فلا تأخذ تواضعنا ، و إذا

أعطيتنا تواضعنا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا

ربنا و تقبل دعائنا

شكر وتقدير

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم ، أشكره و أثني عليه ، إذ أعانني و يسر لي السبيل و وفقني من إعداد هذه المذكرة ، و بمقتضى واجب الاعتراف بالفضل أذكر بكل الخير و العرفان و أسمى معاني الوفاء أستاذي الفاضل البروفيسور محمد راتول على تفضل سيادته بالموافقة على الإشراف على هذه المذكرة و لرعايته الإنسانية و العلمية الدائمة و المخلصة التي غمرني بها و المستمرة طوال فترة إشرافه على المذكرة و لحرصه المستمرين و ملاحظاته و توجيهاته القيمة ، فجزاه الله عني و عن طلبة العلم

خير جزاء .

ووفاء ، أود أن أتوجه إلى أساتذتي الأجلاء بكلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير بخالص الاحترام و التقدير عرفانا بفضل أستاذيتهم خلال مراحل دراستي ، كما أشكر زملائي طلبة الماجستير الذين وقفوا إلى جانبي من خلال إرشاداتهم العلمية القيمة التي أفادتني كثيرا ، فجزاهم الله عني خير الجزاء و أمدهم بموفور الصحة و العافية

و أخيرا ، فانه إذا كنت قد وفقت في انجاز هذا العمل ، فما توفيقي إلا بالله ، أما إذا كان هناك ثمة خطأ أو قصور فأنني أتذكر الإمام المزني حين قال : قرأت الرسلة على الشافعي ثمانين مرة ، فما قرأت من مرة إلا و كان يقف على خطأ ، فقال الشافعي : أبى الله أن يكون كتابا صحيحا غير كتابه

الإهداء

إلى من ترفع يديها كل يوم إلى السماء داعية الله أن يمن علينا بالصحة و النجاح

إلى والداتي

إلى من تعلمت من صمته أبلغ الكلام، إلى من زرع في نفسي بذور الصدق و العنفوان فهداني بذلك إلى درب الخير و الأمان

إلى والدي

إلى من أكن لهم الحب و التقدير ، إلى السواعد القوية التي تساعدني أوقات المحن ، إلى من أعطوا الأخوة معناها النبيل ، إلى من أعيش معهم أجمل اللحظات و أحلاها

إلى أخوتي : توفيق ، جلال ، حسيبة ، عبد القادر و أيوب

و إلى كل صديقاتي و أخص بالذكر :نجاة ، نجية ، ميمونة و نورة

أهدي هذا العمل

فاطمة الزهراء

الفهـــــرس

دعاء	
كلمة شكر و تقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول و أشكال	II
قائمة الملاحق	II
مقدمة	أ– ز
الفصل الأول : الإطار النظري للتجارة الخارجية و الجغرافيا الاقتصادية	**1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول : الإطار النظري للتجارة الخارجية	**3**
المطلب الأول : التجارة الخارجية و أهميتها	**3**
الفرع الأول : التجارة الخارجية	**3**
الفرع الثاني : أهمية التجارة الخارجية	
المطلب الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية	**5**
الفرع الأول : النظريات الكلاسيكية	**5**
الفرع الثاني : النظريات النيوكلاسكية	**7**
الفرع الثالث : الأساليب النظرية الحديثة في التجارة الدولية .	**11**
المطلب الثالث : عوامل قيام و مؤشرات قياس التجارة الخارجية	**13**
الفرع الأول : عوامل قيام التجارة الخارجية	**13**

الفرع الثاني : مؤشرات قياس التجارة الخارجية	15
المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول الجغرافيا الاقتصادية	18
المطلب الأول : ماهية الجغرافيا الاقتصادية	18
الفرع الأول : تاريخ الجغرافيا الاقتصادية	18
الفرع الثاني : مفهوم الجغرافيا الاقتصادية	19
المطلب الثاني : مضمون الجغرافيا الاقتصادية و أهدافها	20
الفرع الأول: : مضمون الجغرافيا الاقتصادية	21
الفرع الثاني: حيوية الجغرافيا الاقتصادية	22
الفرع الثالث :أهداف الجغرافيا الاقتصادية	24
المطلب الثالث : فروع الجغرافيا الاقتصادية و علاقتها بالعلوم الجغرافية والغير جغرافية	26
الفرع الأول: فروع الجغرافيا الاقتصادية	26
الفرع الثاني: علاقة الجغرافيا الاقتصادية بالعلوم الجغرافية وغير جغرافية	28
المطلب الرابع : مناهج البحث في الجغرافيا الاقتصادية	30
المبحث الثالث : الجغرافيا الاقتصادية في ظل المتغيرات الاقتصادية المعاصرة	34
المطلب الأول : العلاقة المكانية بين الموارد الطبيعية و الأداء الاقتصادي .	34
الفرع الأول : الموارد الاقتصادية	34
الفرع الثاني : العلاقة المكانية بين الموارد الطبيعية و الأداء الاقتصادي	36

المطلب الثاني : إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية	41
الفرع الأول: تركز الإنتاج	41
الفرع لثاني : زيادة حجم التجارة مع الجوار	42
الفرع الثالث : تغير خريطة التجارة الدولية	43
المطلب الثالث:إشكالية الموارد و السكان	45
الفرع الأول : أصحاب النظرة التشاؤمية	45
الفرع الثاني :واقع الديمغرافيا ، الماء و الغذاء	46
الفرع الثالث : اقتصاد الموارد الطبيعية و نظرية الحجم الأمثل للسكان	48
خلاصة الفصل الأول	50
الفصل الثاني : الجغرافيا الاقتصادية للجزائر	51
تمهيد	52
المبحث الأول : الخصائص الطبيعية, الديمغرافية و الاقتصادية للجزائر	53
المطلب الأول : الخصائص الطبيعية	53
الفرع الأول : الموقع و المناخ	53
الفرع الثاني : طبوغرافيا الجزائر	54
المطلب الثاني : الخصائص الديمغرافية	54
الفرع الأول : التركيب العمري و النوعي للسكان الجزائر	55

الفرع الثاني : الخصائص الاقتصادية	58
المطلب الثالث : الخصائص الاقتصادية للجزائر	60
الفرع الأول : نفطلة الاقتصاد	60
الفرع الثاني : ارتفاع درجة الانكشاف التجاري	62
المبحث الثاني : قطاع الهيدروكربونات	64
المطلب الأول : قطاع النفط	64
الفرع الأول : جغرافيا النفط الجزائري.	64
الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للاحتياطات النفطية	68
الفرع الثالث :الخصائص الجغرافية و الاقتصادية للنفط الجزائري	69
المطلب الثاني : قطاع الغاز الطبيعي	71
الفرع الأول : جغرافيا الغاز الطبيعي	71
الفرع الثاني : صناعة الغاز الطبيعي في الجزائر	73
المطلب الثالث : قطاع المعادن	75
الفرع الأول : الذهب	75
الفرع الثاني :باقي المعادن	77
المبحث الثالث : قطاع الزراعة	80
المطلب الأول : المقومات الطبيعية للزراعة	80

الفرع الأول : الموارد الأرضية	80
الفرع الثاني : الموارد المائية	82
المطلب الثاني : الإنتاج الزراعي والحيواني و السمكي	85
الفرع الأول : الإنتاج الزراعي	86
الفرع الثاني : الإنتاج الحيواني	86
الفرع الثالث : الإنتاج السمكي	89
المبحث الرابع : قطاع الصناعة و السياحة	92
المطلب الأول : قطاع الصناعة	92
الفرع الأول : مميزات القطاع الصناعي	92
الفرع الثاني : مؤشرات أداء القطاع الصناعي بالجزائر	93
المطلب الثاني : المقومات السياحية في الجزائر	95
الفرع الأول : المقومات الطبيعية و المقومات الحضارية و التاريخية	95
الفرع الثاني : المقومات المادية	97
المطلب الثالث : الواقع الاقتصادي للقطاع السياحة بالجزائر	99
الفرع الأول : مؤشرات أداء القطاع السياحي	99
الفرع الثاني : الإستراتيجية السياحية الجزائرية أفاق2013	101
خلاصة الفصل الثاني	102
الفصل الثالث : أثر الجغرافيا الاقتصادية على التجارة الخارجية في الجزائر من	103

	2010 -1980
104	تمهيد
105	**المبحث الأول : العوامل المؤثرة على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر**
105	المطلب الأول : العوامل الجغرافية و البشرية
105	الفرع الأول : العوامل الطبيعية
106	الفرع الثاني : العوامل البشرية
109	المطلب الثاني : الإنتاج بمختلف أنواعه (الإنتاج الهيدركربوني ، الإنتاج الزراعي)
109	الفرع الأول : الإنتاج النفطي
115	الفرع الثاني : إنتاج الغاز الطبيعي
120	الفرع الثالث : الإنتاج الزراعي (النباتي و الحيواني) و الصناعي
124	المطلب الثالث : تغيرات أسعار النفط
127	**المبحث الثاني : العوامل المؤثرة على التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في الجزائر**
127	المطلب الأول : سياسة التجارة الخارجية
127	الفرع الأول :سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1980-1989)
128	الفرع الثاني : إجراءات تحرير التجارة الخارجية منذ 1990
133	المطلب الثاني : التكتلات الاقتصادية
134	الفرع لأول : الشراكة الأورو-جزائرية
143	الفرع الثاني : اتحاد المغرب العربي

الفرع الثالث : منطقة التجارة العربية الكبرى	147
المبحث الثالث : تطور التجارة الخارجية للجزائر من (1980-2010)	158
المطلب الأول : تطور الميزان التجاري	158
الفرع الأول : الميزان التجاري بما فيه العوائد النفطية	159
الفرع الثاني : الميزان التجاري بدون العوائد النفطية	160
المطلب الثاني : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية	161
الفرع الأول : الهيكل السلعي للصادرات	162
الفرع الثاني : الهيكل السلعي للواردات	164
المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في لجزائر	167
الفرع الأول : التوزيع الجغرافي للصادرات	168
الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للواردات	170
المبحث الرابع :التحديات المستقبلية للتجارة الخارجية في أفق 2030	173
المطلب الأول :التحديات الداخلية للتجارة الخارجية في 2030	173
الفرع الأول: أصحاب النظرة التفاؤلية (رؤية جزائرية: ذروة النفط لن تكون في أفق 2030)	173
الفرع الثاني : أصحاب النظرة التشاؤمية (رؤية التقارير الأجنبية)	176
المطلب الثاني : التحديات الخارجية للتجارة الخارجية في الجزائر 2030	180
الفرع الأول : الطلب العالمي على النفط	180
الفرع الثاني : الطلب العالمي على الغاز الطبيعي	183

الفرع الثالث : أهم الشركاء التجاريين للجزائر في 2013	**186**
خلاصة الفصل الثالث	**188**
الخاتمة العامة	**190**
قائمة المراجع	**195**
الملاحق	**208**

أولا :قائمة المخططات

رقم المخطط	عنوان المخطط	الصفحة
1-1	مناهج الدراسة في الجغرافيا الاقتصادية	31

ثانيا : قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	العلاقة بين الموارد الطبيعية و الأداء الاقتصادي	44
1-2	التوزيع النسبي للتركيب النوعي للسكان الجزائر من 1966 - 2010	56
2-2	توزيع السكان حسب السن للسنوات1975 , 1990و 2008	56
3-2	التوزيع السكان حسب الحضر و الريف	57
4-2	السكان النشطون اقتصاديا في الجزائر خلا الفترة 1966-2010	58
5-2	توزيع السكان النشطين حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2006	59
6-2	تطور عدد الآبار المكتشفة من النفط في الجزائر خلال الفترة 1995 -2010	67
7-2	عدد الآبار المكتشفة من الغاز و حجم الاحتياطات التي تحويها من1995-2009	72
8-2	تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال 2002-2007	74
9-2	تطور إنتاج الذهب في الجزائر و بعض الدول العربية المقارنة خلال الفترة 2002-2008	76
10-2	يوضح إنتاج و استخدام لفوسفات في الجزائر من 1994-2001	77

11-2	تطور إنتاج الحديد في الجزائر خلال الفترة 2000- 2008	78
12-2	بين كميات اليورانيوم المتواجدة في احتياطات الفوسفات في الجزائر و المغرب خلال 2003	79
13-2	المساحة القابلة للزراعة و نصيب الفرد منها في الجزائر من1984-2008	81
14-2	استخدام الأراضي في الجزائر بين 1995-2008	81
15-2	الموارد المائية في الجزائر سنة 2008	83
16-2	نصيب الفرد من الموارد من المياه العذبة المتجددة سنويا في الجزائر من 2000-2008	84
17-2	نسبة استخدام المياه في الجزائر حسب الغرض 1995-2008	84
18-2	الناتج الزراعي و نصيب الفرد منه في الجزائر خلال 1990-2009	86
19-2	إجمالي إنتاج الثروة الحيوانية في الجزائر في سنة 2007	88
20-2	إنتاج اللحوم الحمراء و لحم الدجاج ونصيب الفرد كل منهما خلال 1996-2007	89
21-2	تطور إنتاج الجزائر من الثروة السمكية خلال الفترة 1990-2009	90
22-2	نسبة مساهمة الصناعات الاسخراجية و التحويلية في الناتج المحلي الصناعي	95
23-2	يوضح تطور عدد الفنادق خلال الفترة 1990-2008	97
24-2	تطور عدد الأسرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2006	98
25-2	دور الإيواء و الخدمات و المنشآت الأخرى ذات الصلة بالسياحة في عام 2006	98
26-2	يوضح أهم المؤشرات الخاصة بقطاع السياحية بالجزائر	99
1-3	تطور إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي و الغاز الطبيعي المسوق	115
2-3	التوزيع الجغرافي للصادرات الغاز الطبيعي خلال سنتي2007 و 2009	118

3-3	هيكل الميزان التجاري الزراعي خلال سنة 2008	122
4-3	طرق تمويل التجارة الخارجية لسنتي 2009 و 2010	313
5-3	مقارنة اتفاقيات الشراكة الأورو -جزائرية باتفاقية الشراكة الأورو-(تونسية, مغربية و اسرائلية)	135
6-3	تطور واردات و صادرات لجزائر من و إلى الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي	136
7-3	تطور واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة	138
8-3	تطور صادرات الجزائر لدول الاتحاد الأروبي في إطار الشراكة	139
9-3	مقارنة حجم التبادل التجاري بين الجزائر و الاتحاد الأروبي قبل و بعد الشراكة	142
10-3	هيكل صادرات الجزائر خارج المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر حسب القطاع خلال – السداسي الأول2009 –	149
11-3	صادرات المنتجات الصناعية اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر السداسي الأول لسنتي 2008 و 2009	150
12-3	صادرات المنتجات الفلاحية و الغذائية اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر السداسي الأول لسنتي 2008 و 2009	151
13-3	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية الصناعية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال السداسي الأول من سنتي 2008 و 2009.	154
14-3	الهيكل السلعي للواردات الجزائرية الغذائية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال السداسي الأول من سنتي 2008 و 2009.	155
15-3	أهم زبائن الجزائر سنة 2010	170
16-3	أهم موردي الجزائر سنة 2010	172

17-3	اجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة وفق المصدر	180
18-3	الطلب المتوقع على البترول وفقا لبعض التقديرات	181
(**3–19**)	تطور واردات الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية من 2009-2013	186

ثالثا:قائمةالاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1–1	نسبة مساهمة الصين و الولايات المتحدة الأمريكية من 1999-2009	44
2–1	تطور الميزان الجاري الصنيي من 1984-2001	44
3–1	العلاقة بين التزايد السكاني و التطور الكمي للموارد الطبيعية و الغذاء	74
1 –2	تطور عدد السكان في الجزائر من 1980- 2010	55
2 –2	نسبة مساهمة الجزائر في التجارة العالمية من 1980 – 2010	62
3 –2	مساهمة الصادرات و الواردات في الناتج المحلي الإجمالي من1980-2010	64
4–2	تطور حجم الاكتشافات من البترول و الغاز في الجزائر من1950-2000	65
5–2	نصيب الحقول النفطية في الجزائر من الاحتياطات الأولية خلال سنة 2000	68
6–2	يوضح التوزيع الجغرافي للاحتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر سنة 2000	72
7–2	توزيع الإنتاج السمكي بين المصايد الطبيعية و الاستزراع في الجزائر عام 2007	91
8–2	تطور الناتج المحلي الصناعي في الجزائر2001-2008	94
1–3	العلاقة بين السكان ومكونات التجارة الخارجية خلال الفترة 1980-2010	106

2-3	العلاقة بين نصيب الفرد من PIB و نصيبه من إجمالي الصادرات و الواردات خلال 1980-2010	107
3-3	تطور هيكل الإنتاج النفطي(النفط الخام و المشتقات النفطية) في الجزائر خلال الفترة 1980- 2010	109
4-3	تطور التوزيع النسبي لهيكل الإنتاج النفطي في الجزائر من 1980- 2010	112
5 -3	تطور الاستهلاك الداخلي و تصدير الإنتاج النفطي في الجزائر من 1980-2010	113
6-3	تطور التوزيع النسبي للصادرات النفطية في الجزائر من 1980- 2010	114
7 -3	تطور واردات المشتقات النفطية في الجزائر من 1998- 2005	114
8-3	تطور تصدير و استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر من 1999-2009	116
9-3	التوزيع النسبي للصادرات الجزائر من الغاز الطبيعي من ة1995-2010	117
10-3	التوزيع النسبي للصادرات الجزائر من المحروقات من1992-2008	119
11-3	تطور الإنتاج الزراعي و الصادرات و الواردات الزراعية من 1980-*2008*	120
12-3	تطور الميزان الصناعي الجزائري من 1980 -2010	123
13 -3	تطور عوائد الصادرات النفطية بدلالة تغير سعر خليط صحاري بلاند من 1980-2010	124
14-3	تأثير الظواهر الطبيعية و الأحداث الجيوسياسية على أسعار النفط	126
15 -3	تطور واردات و صادرات لجزائر من و إلى الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي	136
16 -3	تطور واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة	138
17-3	تطور واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة	139
18 -3	رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات مع الاتحاد الأوربي خلال الفترة2005-2009	140

141	هيكل الصادرات خارج المحروقات اتجاه الاتحاد الأوربي خلال فترة (2005- 2010)	3– 19
144	تطور صادرات الجزائر اتجاه دول المغرب العربي من 1992-2010	3– 20
145	واردات الجزائر مع دول اتحاد المغرب العربي من 1992-2010	3– 21
146	الميزان التجاري بين الجزائر و الدول المغاربية	3–22
148	الصادرات الجزائر مع الدول العربية منذ قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من 1998- 2010	3– 23
152	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	3 –24
153	واردات الجزائر من الدول العربية منذ قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من 1998- 2010	3– 25
157	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائر من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	3–26
159	تطور الميزان التجاريبما فيه العوائد النفطية من 1980-2010	3–27
161	تطور الميزان التجاري بدون عوائد نفطية	3–28

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	الثروة الحيوانية (, الأغنام , الماعز و الجمال) خلال الفترة 200- 2007
2	تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي ، الصادرات و الواردات بدلالة عدد السكان من 1980-2010
3	تطور الإنتاج النفطي ، الاستهلاك الداخلي و الصادرات للإنتاج النفطي في الجزائر من 1980-210
4	تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر من 1980-2008
5	تطور الميزان التجاري بالعوائد و بدون عوائد نفطية من 1980-2010
6	الهيكل السلعي للصادرات الجزائر من 1980-2010
7	الهيكل السلعي للواردات الجزائر من 1980- 2010
8	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائر من 1980- 2010
9	التوزيع الجغرافي للواردات الجزائر من 1980 – 2010

المقدمـــة

مدخل

زاد الاهتمام بالجغرافيا الاقتصادية بعد تعدد مطالب الانسان و تعقدها و انقسام العالم الى أحلاف و تكتلات اقتصادية تسعى كل منها الى توفير احتياجاتها سواء من الموارد المحلية أو من الموارد الخارجية و خاصة بعد ازدياد عدد السكان في جهات متعددة من العالم بشكل مضطرد مما ساعد على نشاط حركة التجارة الخارجية للسلع و المنتجات المختلفة .

ومع أخذ معظم الدول المتقدمة بمبدأ التخصص في الانتاج أدى الى ارتباط جهات العالم المختلفة ببعضها البعض ارتباطا قويا ، و حتم ضرورة وضع ظروف العالم الاقتصادية و امكانياته في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية للدول، من هنا كان الاهتمام بالجغرافيا الاقتصادية لدراسة العوامل المؤثرة في الإنتاج الاقتصادي و تتبع موارد الثروة في الجهات المختلفة لمعرفة إمكانيات العالم الاقتصادية ، ومدى توافر كل من الغذاء لأعداد السكان المتزايدة باضطراد ، أي أن الجغرافيا الاقتصادية تمكن من إعطاء صورة واضحة و شبه كاملة عن الإمكانيات الطبيعية و البشرية في جهات العالم المختلفة ، و تساعد في إلقاء الضوء على موارد الثروة و إمكانية تنظيم استغلالها و تنميتها لصالح الأجيال الحاضرة ورفاهيتها والمحافظة على حاجة الأجيال القادمة منها .

وتعطي التجارة الخارجية صورة واضحة على مدى اعتماد أي دولة على إمكانياتها سواء الطبيعية أو البشرية في الحدود التي تسمح بها جغرافيتها الاقتصادية، و يظهر هذا التأثير من خلال الهيكل السلعي للصادرات و الواردات ، و اعتماد الدولة على تصدير الموارد الطبيعة و استيراد سلع التجهيز الصناعي و هذا هو حال الدول النامية ، بينما في حالة الدول المتقدمة التي تستغل كل الإمكانيات التي توفرها لها جغرافيتها الاقتصادية من خلال التنوع الكبير في هيكل صادراتها .

وتعد الجزائر من البلدان التي تعتمد في صادراتها على سلعة واحدة غير متجددة ألا وهي النفط فتلك السلعة طال الأجل أو قصر فهي معرضة للنضوب ناهيك عن تلك الأخطار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمكن أن تتعرض لها الدولة من جراء الاعتماد على سلعة واحدة وتتمثل أهم هذه الأخطار في التقلبات التي يمكن أن تحدث في أسعار هذه السلعة نتيجة لانخفاض الطلب عليها أو تحول الأسواق إلى مصدر آخر، أو اكتشاف بديل آخر كل ذلك يمكن أن يعرض الدولة لأزمة اقتصادية في أي وقت، و إدراك الجزائر إلى هذه الأخطار أدت بها إلى انتهاج مجموعة من البرامج التي تخفف من الاعتماد على تصدير سلعة واحدة ، إلا أن كل هذه البرامج باءت بالفشل و يظهر هذا من خلال استمرار الاعتماد على تصدير النفط ،بل و تحولها من بلد مصدر للنفط إلى بلد مصدر للغاز الطبيعي .

ومن هنا يتبادر لنا السؤال الرئيسي التالي :

ما هو أثر الجغرافيا الاقتصادية على التجارة الخارجية في الجزائر؟

و تندرج ضمن الإشكالية المطروحة مجموعة **من الأسئلة الفرعية** التالية :

- هل يؤثر قطاع التجارة الخارجية في القطاعات الاقتصادية الرئيسية الأخرى أم العكس ؟
- كيف تؤثر الخصائص الاقتصادية للسكان في الجزائر على قطاع التجارة الخارجية ؟
- هل للجغرافيا الاقتصادية أثر على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الجزائر ؟

الفرضيات:

- هناك علاقة قوية بين قطاع التجارة الخارجية و قطاعات الاقتصاد الرئيسة الأخرى (الزراعة، الصناعة).
- تؤثر الخصائص الاقتصادية للسكان الجزائر كمعدل الخصوبة و توزيع السكان على مستوى الأنشطة الاقتصادية على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر.
- يتأثر الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الجزائر بمستوى الإنتاج النفطي فقط.

أهمية البحث :

يستمد الموضوع أهميته من أهمية التجارة الخارجية التي أصبحت تلعب الدور الرئيسي في الاقتصاد المعاصر، و قد بدأت تزداد أهمية التجارة الخارجية في ظل ما يستجد على الساحة الدولية من متغيرات ترتبط ارتباطا مباشرا بالتبادل الدولي الذي ارتسمت معالمه الجديدة بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية و ما تفرضه من شروط و الدراسات تنصب في مجملها على إزالة القيود أما م حركة السلع و الخدمات .

إذ تعتبر في الدول النامية من أبرز القطاعات الاقتصادية التي تؤثر في عملية التنمية، و نلمس أهمية التجارة الخارجية عند قصور الإنتاج المحلي عن تلبية متطلبات و احتياجات السكان من السلع الاستهلاكية و الاستثمارية بالإضافة إلى تصريف الفائض من السلع المنتجة محليا ، و تأمين مستلزمات التنمية الاقتصادية و مستلزمات الإنتاج ، و بالتالي إحداث تغيير جذري في التنمية الاقتصادية عن طريق تحويل جزء من الادخارات الوطنية إلى استثمارات إنمائية ، لهذا فقد احتلت التجارة الخارجية مكان الصدارة في اهتمامات الدول النامية ، و منها الجزائر فهي بمثابة الحصيلة النهائية لمدخلات و مخرجات الأنشطة الاقتصادية القائمة على اقتصاد أي دولة ، ومن خلالها يتحدد مدى انكشاف الاقتصاد على الخارج .

أهداف البحث :

- تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة الجغرافيا الاقتصادية للجزائر في تطور حركة التجارة الخارجية .
- معالجة المشكلات المتعلقة بالتجارة الخارجية الجزائرية ، وذلك من خلال دراسة الهيكل الإنتاجي الجزائري والوقوف على الاختلالات الرئيسية في الهيكل الإنتاجي والتي أهمها التخصص في إنتاج سلعة أولية غير متجددة ألا وهي النفط الخام.
- بيان أهمية قطاع التجارة الخارجية بالنسبة للقطاعات الاقتصاد الوطني الرئيسية (زراعة ، صناعة).

– كما تهدف الدراسة إلى دراسة تطور التجارة الخارجية، والعوامل المؤثرة فيها خلال فترة(1980- 2010) ودراسة الهيكل السلعي للصادرات والواردات، والوقوف على الاختلالات الهيكلية في الصادرات ، وعدم تنويع الهيكل السلعي للصادرات برغم التنويع السلعي والتطور الواضح في قيمة الواردات، وارتفاع نسبة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج.

– العجز الواضح في الميزان التجاري بدون العوائد النفطية، مما يدل على عدم أهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى في تجارة الجزائر الخارجية، وهنا تبرز أهم المشكلات التي تعاني منها التجارة الخارجية الجزائرية.

-كما يدرس البحث التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات، والاعتماد في ذلك على السوق الأوروبية والدول الصناعية، وضعف التبادل التجاري مع الدول العربية والأفريقية.

مبررات البحث:

هناك عدة أسباب كانت الدافع لاختيار الموضوع لعل أهمها :

– الميل الشخصي للمواضيع ذات الصلة بالعلاقات الدولية و خاصة العلاقات التجارية.

– معرفة مدى تأثير الخصائص الاقتصادية للسكان الجزائر على قطاع التجارة الخارجية بالجزائر.

– تقيم أثر الاتفاقيات التجارية على مدى تطور قطاع التجارة الخارجية و نخص بالذكر اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية ، كذلك معرفة واقع التجارة الخارجية للجزائر مع الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد عام من دخولها حيز التنفيذ .

حدود الدراسة:

نحاول في هذا البحث دراسة أثر الجغرافيا الاقتصادية على التجارة الخارجية ونعني هنا بالتجارة الخارجية التجارة المنظورة (تجارة السلع فقط). وهذا خلال الفترة (1980-2010)، ولقد تم اختيار هذه الفترة لأسباب التالية :

– شهدت هذه الفترة العديد من القرارات والتغييرات في النظم الاقتصادية والتجارية العالمية والتي من بينها التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وما لذلك من آثار واضحة على التجارة الخارجية.

– تعتبر مدة كافية حتى يتسنى لنا معرفة تأثير النمو السكاني على حركة التجارة الخارجية .

– شهدت هذه الفترة اندماج الجزائر ضمن الاقتصاد العالمي و هذا من خلال توقيع الشراكة مع الاتحاد الأروبي سنة 2005، و الدخول إلى اتحاد المغرب العربي سنة 1989 و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009 .

منهج الدراسة :

محاولة منا للإجابة على التساؤلات وبغية اختبار صحة الفرضيات التي صغناها فإننا سنعتمد في دراستنا هذه على كل من المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي ، المنهج الاستنباطي من خلال استخدام أداة

التوصيف في سرد أهم مراحل تطور الجغرافيا الاقتصادية و مراحل تطور سياسة التجارة الخارجية ي الجزائر و المنهج الاستقرائي من خلال أداته المتمثلة في الإحصاء لتحليل الأرقام المتعلقة بتطور التجارة .

الدراسات السابقة:

1 – الدراسة الأولى ل **هناء يحي سيد أحمد** ، تحت عنوان : "**دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية و السكانية خلال الفترة (1980-2005)**"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في السكان و التنمية قسم الإحصاء و البرمجة كلية الاقتصاد جامعة تشرين سورية (2006-2007)، تناولت هذه الدراسة التجارة الخارجية لسوريا من حيث العوامل المؤثرة فيها النمو السكاني والإنتاج الزراعي ، كما قامت بتحليل حركة التجارة في سوريا في المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة و توصلت الباحثة إلى أن التجارة السورية الخارجية تعاني من خلل واضح ، إذ تميزت التجارة الخارجية بتركز سلعي في جانب الصادرات يناظره تركز سلعي في جانب المستوردات و أن النمو السكاني المرتفع في سورية لعب دورا هاما في التأثير على الصادرات و المستوردات في القطر العربي السوري ، فقد أدى النمو السكاني المرتفع إلى زيادة الضغط على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، و كان لزيادة حجم الاستهلاك تأثير كبير على الاستثمار الإجمالي.

2- الدراسة الثانية ل **فريال محمد الهاجري** ، تحت عنوان :**جغرافيا التجارة الخارجية للملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-1993)** ، هذه الدراسة في الأصل رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد بجامعة الرياض بالمملكة العربية السعودية ، استهدفت هذه الدراسة تحليل حجم و هيكل التجارة الخارجية للعربية السعودية خلال الفترة (1970-1993)ودراسة درجة الانفتاح التجاري ، إذ توصلت الباحثة إلى أن زيادة حجم التجارة الخارجية أدى إلى زيادة تركز الصادرات السعودية المتمثلة أساسا في المحروقات هذا من جهة ، و من جهة أخرى ارتفاع حجم التجارة الخارجية أدى الى زظيادة حجم الواردات التي تتميز بانخفاض نسبة تركيز الواردات .

3- Philippe Moati et *al* , "L'evolution De La Geographie Du Commerce En France : Une Approche Par Les Statistiques D'emploi", centre de recherche pour l'étude et l'observation des conditions de vie

هدف الباحث إلى دراسة تحليل تطور جغرافيا التجارة الداخلية لفرنسا خلال الفترة(1990-2002) توضيح العلاقة بين مستوى الدخل في المناطق الجغرافية داخل فرنسا و تمركز التجارة ،إذ وجد الباحث أن التوزيع الجغرافي عبر التراب الفرنسي غير متساوي ، حيث نجد تمركز مناطق التجارة في المناطق الحضارية التي تتميز بكثافة السكانية مرتفعة و مستوى دخل مرتفع ، بينما خارج المناطق الحضارية التي تتميز بانخفاض

الكثافة السكانية و توسط دخل الفرد ، كذلك توصل الباحث أن معدل تطور التجارة خارج المناطق الحضارية سريع جدا مقارنو بالمناطق الحضارية و التوزيع سريع في المناطق الحضارية الأقل سكانا مقارنة بالأكثر ، و يعود السبب في ذلك إلى الإستراتجية المنتهجة من طرف المؤسسات المحلية

4- دراسة يوسف أبو الفضل محمد مصطفى ، تحت" **عنوان التجارة الخارجية للجماهيرية العربية اللبية : دراسة في الجغرافيا الاقتصادية** "دراسة لنيل شهادة الماجستير في الجغرافيا ، حيث حاول الباحث دراسة أسباب العجز في الميزان التجاري بدون العوائد النفطية، مما يدل على عدم أهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى في تجارة ليبيا الخارجية، وهنا تبرز أهم المشكلات التي تعاني منها التجارة الخارجية الليبية، و توصل الباحث إلى هناك مجموعة من العوامل الطبيعية أعطت ليبيا ثروة نفطية ومعدنية وموقعًا جغرافيا فريدًا استطاعت ليبيا أن تستغله في بناء اقتصادها، إذ يعد قطاع النفط يعتبر عصب الاقتصاد الليبي فقد يساهم قطاع النفط بنسبة 34%من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و يعد الاقتصاد الليبي اقتصادًا منفتحًا على الخارج ودل على ذلك ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، فقد بلغت هذه النسبة 42.2 %كنسبة متوسطة خلال فترة التسعينات ، و تركز التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات مع الدول المتقدمة الصناعية وضعف التبادل التجاري مع الدول العربية والأفريقية والنامية.

أقسام البحث:

قصد الإلمام بكل جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي :

- **الفصل الأول** : يتناول هذا الفصل مفاهيم متعلقة بالتجارة الخارجية و الجغرافيا الاقتصادية ، و ذلك في ثلاثة مباحث ، حيث نتطرق في المبحث الأول إلى الجانب النظري للتجارة الخارجية **من** تقديمها وإلقاء الضوء على مختلف النظريات التي حاولت تفسيرها ، و في المبحث الثاني تم تناول الجغرافيا الاقتصادية بمحاولة إعطاء نظرة شاملة من خلال تعريفها و المناهج المستعملة و علاقتها بالعلوم الجغرافية و غير جغرافية ، أما في المبحث الثالث تم تناول الجغرافيا الاقتصادية في ظل التغيرات الاقتصادية ، حيث سنتناول في المطلب الأول العلاقة بين الموارد الطبيعية و الأداء الاقتصادي و سيتم الإجابة على التساؤل هو: هل الموارد الطبيعية لها تأثير ايجابي أو سلبي على الأداء الاقتصادي؟ ، أما في المطلب الثاني حاولنا إعطاء الوجه الجديد للجغرافيا الاقتصادية و التغيير الواضح من خلال زيادة التجارة مع دول الجوار عكس ما كان متوقع ، حيث انخفاض تكلفة النقل لم يساعد على التجارة مع الدول البعيدة ، كذلك تغير خريطة التجارة العالمية من خلال بروز الصين كأول مصدر في العالم بعد سيطرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية على التجارة العالمية على مر القرون

- **الفصل الثاني** :تناول الفصل الثاني الجغرافيا الاقتصادية للجزائر ، وذلك في أربعة مباحث ، حيث سيتم تناول في المبحث الأول الخصائص الطبيعية و البشرية و الاقتصادية للجزائر و هذا بإبراز الموقع الجغرافي و الخصائص الاقتصادية للسكان الجزائر .أما في المبحث الثاني سنحاول إعطاء نظرة حول قطاع الهيدركربوني بإبراز مختلف الاحتياطات بالنسبة للنفط و الغاز و أهم الخصائص الجغرافيا و الاقتصادية للقطاعي النفط و الغاز الطبيعي في الجزائر ، أما في المبحث الثالث فقمنا بدراسة قطاع الزراعة من خلال دراسة أهم الإمكانيات الأرضية و الموارد المائية و الإنتاج الزراعي ،و في المبحث الرابع فتم التطرق إلى قطاع الصناعة و مدى تأثره بقطاع الهيدركربون كما تم التطرق إلى الإمكانيات الطبيعية و التاريخية التي تزخر بها الجزائر .

الفصل الثالث : خصص الفصل الثالث إلى العوامل المؤثرة في التبادل التجاري سواء تعلق الأمر بعوامل جغرافية أو عوامل اقتصادية كالإنتاج النفطي و الإنتاج الزراعي ، و في المبحث الثاني تم دراسة العوامل المشكلة للتجارة الخارجية في الجزائر و نقصد بها التكتلات الاقتصادية مثل الشراكة الأورو-جزائرية و اتحاد المغرب العربي و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ،أما في المبحث الثالث تم تناول الهيكل السلعي و التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية من خلال إبراز أهم موردي و زبائن الجزائر أما في المبحث الأخير فقد تم التطرق إلى مستقبل الطاقة في الجزائر وبالتالي مستقبل التجارة الخارجية .

صعوبات الدراسة

تتمثل الصعوبات التي صادفت الباحث في انجازه في التضارب الكبير في الإحصائيات باختلاف مصادرها و حتى داخل المصدر الواحد الشئ الذي أخذ من الوقت الكثير مما استوجب الدقة و التحرز قصد انتقاء أفضل لما نراه أقرب إلى الصحة و لا يناقض الواقع .

الفصل الأول

الإطار النظري للتجارة الخارجية

تمهيد

تعد دراسة التجارة الخارجية من أهم الدراسات التي يجب على الباحثين أن يضعوها نصب أعينهم كمعيار لمدى النمو الاقتصادي للدولة، حيث أن اتجاه العولمة الحالي، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية قد فتح العالم اقتصاديًا على مصراعيه أمام التوجهات الاقتصادية والثقافية والسياسية العالمية، فأصبحت التجارة الخارجية المقياس الحقيقي للحكم على الإنتاج، والمستوى الاقتصادي للدول، وعن طريق دراسة التجارة الخارجية لدولة ما يتضح مدى الاستقلال أو التبعية الاقتصادية لغيرها من الدول، كما يتضح مدى التنوع أو التخصص في الإنتاج.

و على الرغم من تعدد الآراء في فهم الجغرافيا الاقتصادية ، إلا أنهم اتفقوا على أن الجغرافيا الاقتصادية تتمحور حول الموارد الطبيعية و النشاط الاقتصادي و عمليات توزيع و تسويق المنتجات و التوزيع الجغرافي لتلك الفعاليات على الصعيد العالمي .

و سوف نحاول أثراء هذه المواضيع من خلال ثلاثة مباحث كمايلي :

- المبحث الأول : الإطار النظري للتجارة الخارجية
- المبحث الثاني : الإطار النظري للجغرافيا الاقتصادية
- المبحث الثالث : الجغرافيا الاقتصادية في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية

المبحث الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية ركيزة من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلعة معينة، وهكذا لا يمكن لهذه البلدان أن تعيش بمعزل عن غيرها، وهذا مهما اختلفت النظم السياسية ومهما كانت درجة التفاوت بين الدول.

المطلب الأول : التجارة الخارجية و أهميتها.

أصبح للتجارة الخارجية في عالمنا المعاصر مركزا مرموقا في العلاقات الدولية لا تقل أهمية عن مظاهر العلاقات الدولية الأخرى ، فبعد زوال الاستعمار العسكري و السياسي ، تحولت السيطرة في العلاقات الدولية إلى جانب التجارة الدولية التي ترتبط بها الرفاهية الاقتصادية و الارتفاع بمستويات المعيشة .

الفرع الأول : تقديم التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية بأنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية ، المتمثلة في حركة السلع و الخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة[1] ، و على الرغم من أن كل من التجارة الداخلية و التجارة الخارجية تقومان على أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل، إلا أن التجارة الخارجية تتعلق بالاعتماد المتبادل بين أطراف منفصلين جغرافيا، أين يتم التبادل بين أطراف تقع في دول مختلفة بينما التجارة الداخلية تتم بين أطراف داخل حدود الدولة الواحدة[2].

ولهذا تختلف التجارة الخارجية في كثير من جوانبها وأوجهها عن التجارة الداخلية ومن ابرز أوجه الاختلاف ما يلي :

– وجود مجموعة من القيود التي تحكم حركات التبادل الدولي تختلف تماما عن تلك التي تحكم التبادل الداخلي، وتتعلق هذه القيود بتحركات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والتي تحكمها مجموعة من القيود تعرف باسم السياسة التجارية.

– اختلاف العملات التي يتم بها التبادل دوليا مما يؤدي إلى ظهور مشاكل الصرف، فعادة ما يتم التعامل دوليا بالعملات القوية المقبولة دوليا مثل الدولار واليورو... الخ ، كما أن أسعار عملات الدول المختلفة تتعرض

---

[1] السيد أحمد محمد السريتي ، " **التجارة الخارجية** ، " الدار الجامعية ، مصر 2009 ، ص 8

[2] إيمان عطية ناصف.هشام محمد عمارة ،" **مبادئ الاقتصاد الدولي**"، المكتب الجامعي الحديث،مصر 2007 ، ص 8

للتقلب اتجاه هذه العملات وفقا لظروف العرض والطلب وكذا السياسات المختلفة التي تتخذها الدول لتحقيق استقرارها النقدي.

– اختلاف القوانين المنظمة لحركات التجارة الخارجية من دولة لأخرى، ولذلك يواجه المتعاملون في التجارة الخارجية قوانين مختلفة عن تلك التي تحكم تحركات السلع والخدمات داخل حدودهم الجغرافية.

– تعتبر الأسواق العالمية أسواقا منفصلة بسبب اختلاف أشكال التدخل الحكومي، ويعد اختلاف خصائص الأسواق ما بين الدول من بين أهم العناصر التي تميز التجارة الداخلية عن التجارة الخارجية، فالأسواق العالمية يسودها حالة المنافسة الكاملة أو على الأقل تكون المنافسة فيها أكثر من تلك الموجودة في الأسواق المحلية.[1]

الفرع الثاني :أهمية التجارة الخارجية

لقد أصبحت التجارة الخارجية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم ، فلا دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتيا بالإضافة إلى ذلك فإن التجارة الخارجية تسمح للبلد أن يستهلك أكثر مما ينتج اعتمادا على موارده الخاصة والتوسع الكبير من أجل تمرير إنتاجه.[2]

و يمكن النظر إلى أهمية التجارة الدولية من خلال ما يلي :

– تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية و التنافسية في السوق الدولية ، ذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة ، و قدرة الدولة في توفير العملات الأجنبية و ماله من أثار على الميزان التجاري .[3]

– التجارة الخارجية تعد من القطاعات الحيوية في أي مجتمع -اقتصادي -من المجتمعات، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا .فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة، و تساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص الاستهلاك و الاستثمار و تخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام.[4]

---

[1] بلقاسم زايري ،"***اقتصاديات التجارة الدولية***،" دار الأديب للنشر والتوزيع،الجزائر 2006 ،ص 15.

[2] Lazary, ***" le commerce internationalp,***paris"**,** 2005, p 12 .

[3] السيد أحمد السريتي ، مرجع سبق ذكره ،ص 9

[4] رشاد العصار و عليان الشريف، " **التجارة الخارجية**" ، الطبعة الأول ، دار المسيرة للنشر عمان، 2000 ، ص13

– التجارة الخارجية هي الوسيلة الأساسية التي تلجأ إليها الدول المختلفة من أجل رفع رصيدها من العملات الصعبة، بما أن عمليتي الاستيراد والتصدير تتمان خارج الحدود الوطنية وبعملات مختلفة عن طريق الرفع من حجم الصادرات، فارتفاع مستوى الصادرات عن مستوى الواردات ينتج عنه الحصول على فائض من الموارد المالية المتاحة التي يمكن استغلالها في مشاريع استثمارية جديدة، وبالتالي تشغيل الطاقات العاملة المعطلة وزيادة الدخل الوطني، وذلك ينعكس بصورة مباشرة وايجابية على المستوى المعيشي والقدرة الشرائية للأفراد وبالتالي إنعاش الدورة الاقتصادية، أضف إلى ذلك أن عملية استيراد منتجات أو خدمات معينة يكلف إنتاجها محليا مبالغ كبيرة جدا يسمح إذن باقتصاد هذه التكاليف والحصول عليها بتكلفة أقل.[1]

– إن أهمية التجارة الخارجية يمكن أن يلمسها العون الاقتصادي، سواء كان مستهلكا نهائيا أو وسيطا (المنتج) و هذا للارتباط الوثيق و الكبير للنشاط الاقتصادي بالسوق الخارجية، و التي تعكس الترابط الوثيق بين اقتصاديات مختلف الدول .ولعل المستهلك يلمس ذلك جليا من خلال أمثلة بسيطة بما ينتج في الخارج ويستهلك محليا، و قد لا تنتج السلعة في الخارج و لكن يستورد مكوناتها بصورة كاملة أو جزئية، ثم يتم تصنيعها أو تجميعها محليا لتقدم للاستهلاك أيضا[2].

المطلب الثاني : النظريات المفسرة للتجارة الخارجية .

انتشرت خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، مدرسة الفيزوقراط Physiocrat في فرنسا التي تقول بأن مصدر الثروة هو ما توفره الطبيعة من منتجات زراعية و عملهم هو المصدر الرئيسي للثروة و دعت هذه المدرسة إلى فتح الأسواق بدون قيود تجارية ، و الدعوة إلى تقليص دور الدولة[3].

الفرع الأول : النظريات الكلاسيكية

ظهرت النظرية الكلاسيكية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر كرد فعل على مذهب التجاريين الذين كانوا يرون أن المعادن النفيسة هي المقياس الأساسي لقوة الدولة الاقتصادية في ذلك الوقت لذلك كانت دعوتهم تنصب في فرض قيود على التجارة الخارجية بغية الحصول على أكبر قدر من المعادن

---

[1] شاعة عبد القادر،" ***الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض***" ،مذكرة ماجستير علوم اقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر ،2006 ص 10.

[2] مسغوني منى ، " **علاقة سياسة الوردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة 1970–2001**"، مذكرة ماجستير تخصص دراسات اقتصادية فرع العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة 2004-2005 , ص ص 3-4

[3] أحمد كواز ،" **التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي** "،مجلة جسر التنمية ، العدد الواحد و ثمانون، مارس 2009 ،ص 2

النفيسة، ولقد هاجم الكلاسيك آراء التجاريين وأخذوا على عاتقهم بيان فوائد التبادل التجاري بين الدول، وجاءت نظريتهم للدفاع عن حرية التجارة الخارجية .

1- نظريات التكاليف المطلقة: The Theory of Absolute Costs

صاحب هذه النظرية هو آدم سميث Adam Smith وفي رأيه أن التجارة الخارجية تمكن كل دولة من الدول من أن تنصرف إلى التخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من إنتاجها ومبادلتها لسلع أخرى تحتاجها، ويرى أن تقسيم العمل الدولي يجبر الدولة على أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمكنها ظروفها الطبيعية من أن تكون لها ميزة مطلقة* في إنتاجها ثم تبادل ما يفيض عن حاجتها من هذه السلع بما يفيض عن حاجة الدولة الأخرى من سلع تتمتع بإنتاجها بنفس الميزات المطلقة.[1]

وقد اعتبر أدام سميث أن التجارة تحفز النمو بالرفع من الناتج الوطني وتخفض تكاليف وأسعار سلع المستهلكين، ويمكنها كذلك أن ترفع من مستوى النشاط أعلى من إشباع الاحتياجات الاستهلاكية لرأس المال و الذي بدوره يعجل النمو الاقتصادي.

2- نظرية التكاليف النسبية: The Theory of Comparative Advantage

يرى دافيد ريكاردو** أن العلاقة بين دولتين مختلفتين لا تكون العبرة منها بمستوى التكلفة الحقيقية المطلقة في كل سلعة على انفراد و إنما العبرة بالميزة النسبية أو التكاليف النسبية ، فطبقا لهذه النظرية فإنه في ظل

---

*التكلفة المطلقة لسلعة ما في دولة معينة هي عبارة عن كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة من هذه السلعة في هذه الدولة . فإذا افترضنا أنه(يلزم الإنتاج 25مترا من القماش في إنجلترا 100 يوم عمل و في البر تغال 90 يوما، في حين يلزم الإنتاج 50 لتر من الخمور في إنجلترا120يوما من العمل و في البرتغال 80 يوما، و أيام العمل متماثلة في كلا الدولتين، عندئذ تكون التكلفة المطلقة للمتر الواحد من القماش مقدار بأيام العمل هي 90/25 في البرتغال و 100/25 في انجلترا و كذا فإن التكلفة المطلقة للسعر الواحد من الخمور مقدره أيام العمل هي 80/50 في البرتغال و 120/50 في انجلترا

[1] Jean-pierre Bibeau," ***introduction à l'économie international***" , 2édition,gaètan morin éditeur,canada 1993 p ,136

** يرى D.Ricardo أن قانون النفقات المطلقة صحيح بالنسبة للتجارة الداخلية ذلك لإمكانية انتقال العمال بين منطقتين داخل البلد الواحد، أما في التجارة الدولية لا تتحد القيم التبادلية فيها على أساس كمية العمل اللازمة لإنتاج كل من السلعتين كما هو الأمر داخل الدولة الواحدة، و النفقة عند D.Ricardo ليست نفقة نقدية مقومة لإنتاج كل من السلعتين ، و إنما هي تعتبر عن كمية عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة و يعتبر العمل وحدة مقياس النفقة.

ظروف التجارة الحرة فإن كل دولة ستتخصص في إنتاج السلع التي يمكن إنتاجها بنفقات أقل نسبيا، أي السلع التي تتمتع بميزة نسبية فيها، وسنقوم باستيراد السلع التي تتمتع دولة أخرى بميزة نسبية فيها [1].

3- نظرية القيم الدولية(جون استيوارت ميل):

قام جون ستيوارت ميل بصقل وإدخال بعض التعديلات على نظرية ريكاردو في النفقات النسبية والتي أغفلت الإجابة عن سؤال هام بخصوص تحديد معدل التبادل الدولي والذي يتم على أساسه تبادل السلع في التجارة الدولية، وأغفلت نظرية ريكاردو أيضا القوى التي تلعب دورا هاما في تحديد معدل التبادل الدولي وتقسيم مكاسب التجارة بين البلدين المتاجرين، وقد أبرز ميل أهمية قوة طلب الدولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي.

فنسب التبادل الفعلية أو شروط التبادل الدولي– طبقا لهذه النظرية- تتحدد طبقا لقوة ومرونة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، أو بتعبير متكافئ على"الطلب المتبادل"، أي عندما تكفي قيمة صادرات كل دولة لدفع قيمة وارداتها من الدولة الأخرى، هذا ما أسماه جون ستيوارت ميل ب"قانون الطلب المتبادل". [2] ويضيف ميل أن معدل التبادل الدولي يتحدد بحدين، الحد الأول هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الأولى، والحد الثاني هو معدل التبادل المحلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الثانية، وبين ميل أن من بين معدلات التبادل الدولي التي تقع بين الحدين المذكورين معدلا خاصا يحقق التعادل بين قيمة صادرات وواردات البلد الواحد .ولما كانت صادرات هذا البلد هي واردات البلد الآخر وواردات هذا البلد هي صادرات البلد الآخر، فإن معدل التبادل الدولي التوازني يحقق التوازن التجاري بين قيمة الصادرات والواردات في البلد الآخر، وأن أي معدل آخر يؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري وظهور الفائض أو العجز في أحد البلدين .وقد أوضح جون ستيوارت ميل أن جميع معدلات التبادل الدولي الواقعة بين معدلي التبادل المحلي تؤدي إلى مكاسب تجارية لكل من البلدين .وبصفة عامة فإنه كلما اقترب معدل التبادل الدولي كثيرا من معدل التبادل المحلي لدولة ما فإن نصيب هذه الدولة يكون ضئيلا من المكاسب التجارية والعكس صحيح.

الفرع الثاني : النظريات النيوكلاسكية

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد ،" **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية** " ، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص 330

[2] زينب حسين عوض الله ،" **الاقتصاد الدولي** " ، دار الجامعة الجديدة،جمهورية مصر العربية، 2005، ، ص ص 15-16

ظلت النظرية التقليدية قائمة حتى الحرب العالمية الأولى ولا يرقى الشك إلى صحتها ما دام العالم يعيش في سلام مقيم وينعم بمزايا المنافسة الحرة وحرية التجارة، ويتمتع بالاستقرار النقدي الذي توفره قاعدة الذهب العالمية .فلما نمت الاحتكارات وتفتحت عيون الدول الكبرى على غزو العالم، وتقاسمت أسواقه فيما بينها نما التعارض بينها على التجارة والاستثمارات وتنازعت، .فأيقظت الاقتصاديين وحملتهم على إعادة التفكير في النظرية التقليدية .فتمخضت النقاشات عن ظهور تيارين في الفكر الحديث، وكل منهما يضع تفسيرًا جديدًا لأسس التبادل الدولي:

1- التيار الأول :

يدخل العامل النقدي في تفسير قيام التجارة الخارجية ، وسنتطرق لكاتبين من أنصار هذا التيار :

أ- **تاوسيج" والدخول النقدية ":** يرى الكاتب الأمريكي "**تاوسيج**" أن البلد الذي يتمتع بمستوى أعلى من الدخول النقدية هو الذي يحقق أكبر كسب من التجارة الدولية، فبهذا المدخول يستطيع البلد أن يشتري السلع الأجنبية بأرخص مما ينتجها .ويرى أن الدخول تؤثر على طلب البلد، وأن الصناعات التي تنتج سلعاً قابلة للتصدير هي التي تؤثر على مستوى هذه الدخول. ويفصل أيضاً بين الدخول وبين النفقة فقد تكون الدخول مرتفعة ومع ذلك تبقى النفقة منخفضة لكفاءة العمل الإنتاجية.

ب- انجل" والأثمان الدولية ":

يرى الكاتب الأمريكي "**انجل**" أن التحليل التقليدي المبني على النفقات المقدرة بوحدات العمل لم يعد مقبولاً وأنه يجب عرض النظرية على ضوء النفقات النقدية والأثمان النقدية.

وإدخال النقود معناه هنا التسليم بدورها في التبادل، والتسليم بقيام سعر الصرف. والنقود تتيح في الواقع فرصة المقارنة بين البلدان المختلفة إذ من السهل مقارنة الأثمان، والذي يعني تغير قوة النقود الشرائية، مما يؤثر في النهاية على سعر الصرف .ويلعب هذا الأخير في المبادلات الدولية دورًا هاماً، فالسلع لا تتبادل بالسلع كما يزعم التقليديون، وإنما تتبادل السلع بالنقود ويحصل البلد على النقود فيشتري بها من الخارج وقد لا يشتري وبالتالي ليس ما يدعو للقول بتساوي الصادرات والواردات حتماً[1].

2- التيار الثاني :

[1] محمد عيسى عبد الله ،" **العلاقات الاقتصادية الدولية** "،الطبعة الأولى ،" دار المنهل اللبناني ، 1999 ص 54

يرجع ظهور فكرة النظرية النيوكلاسيكية في تفسير هذا الاختلاف – اختلاف النفقات النسبية – إلى توجيه الانتقاد إلى مبدأ قياس القيمة على أساس العمل، وبصفة عامة فان هذه النظرية تعتمد في تفسير ظاهرة التخصص وقيام التجارة الدولية على عاملين أساسين هما:

- درجة وفرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة.

- تناقص النفقة وتزايد الغلة بالتوسع في الإنتاج.

أ- نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكشر- أولين)

تقوم نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو على مبدأ اختلاف النفقات النسبية، أو معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد لآخر، لكنها لم تشرح لماذا تختلف هذه النفقات النسبية، و لم تبين أسباب اختلاف معدلات التبادل بين السلع داخل البلد الواحد، بحيث اكتفت بحصر هذه الأسباب في اختلاف كمية العمل اللازمة لإنتاج السلعة أو اختلاف إنتاجية العمل في البلدين، فهي وان حددت لنا متى تقوم التجارة الخارجية فإنها لم تفسر لماذا تقوم التجارة، وهنا تكمن أهمية مساهمة "هيكشر- أولين" في نظرية التجارة الخارجية.

ايلي هكشر "Eli Heckscher" اقتصادي سويدي، نشر في عام 1919 مقالا تحت عنوان " **أثر التجارة الدولية على توزيع الدخل**" وقد تضمنت هذه المقالة أفكاره حول موضوع التجارة الدولية وقدم الإطار العام للنظرية الحديثة في التجارة الدولية.

وفي عام 1933 نشر اقتصادي سويدي آخر، برتل أولين "Bertil Ohlin" مؤلفه "**التجارة الإقليمية والدولية**"، قدم من خلاله تفسير التقسيم الدولي وأسباب اختلاف التكاليف النسبية معتمدا على مقال مواطنه ايلي هيكشر ومكملا له، ومنذ ذلك الحين ظهرت نظرية هيكشر- أولين.

- **فرضيات نظرية هيكشر وأولين:** تقوم هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات أهمها[1]:

- وجود دولتين Aو B تنتجان سلعتين xوy باستعمال عاملي الإنتاج، العمل (L) ورأس المال (K).

- دوال الإنتاج خطية ومتجانسة من الدرجة الأولى: $P=f(K. L)$ أي أن الإنتاج يتضاعف بنفس النسبة التي يتضاعف بها أحد العنصرين، بمعنى أن الإنتاج يتم في ظل ظروف ثبات غلة الحجم.

[1] رعد حسن الصرن، "**أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**" ، الجزء الأول ، دار الرضا للنشر ، سوريا ، 2000 ، ص 38

– أن السلعة x سلعة كثيفة العمل، والسلعة y كثيفة رأس المال. بمعنى أن السلعة x تحتاج إلى قدر أكبر من عنصر العمل مقارنة باحتياجها إلى عنصر رأس المال، والعكس بالنسبة للسلعة y .

– عدم إمكانية انتقال عوامل الإنتاج بين الدول، أما داخل نفس الدولة فتتحرك بكل مرونة مما يؤدي إلى تساوي العوائد الحدية في كل المناطق والصناعات.

– الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج.

– تسود المنافسة الحرة والكاملة كل من أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج.

– تماثل أذواق المستهلكين في الدولتين، بمعنى تطابق خريطة السواء للبلدين.

– عرض النظرية: توصلت نظرية (H-O) إلى نتيجة هامة مفادها أن اختلاف التكاليف (الأسعار) النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين الدول. فقد لاحظ هكشر بداية أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة (العرض) في عوامل الإنتاج، وهذه الاختلافات المطلقة في عرض العوامل الإنتاجية ينتج عنها اختلافات في الوفرة النسبية (العرض النسبي) لهذه العوامل، أي بمعنى آخر أن التبادل يقوم على أساس المزايا النسبية التي يحققها كل بلد، الناتجة عن وفرة أو قلة عامل من عوامل الإنتاج، مثلا إذا كان بلد متوفر على رأس المال (K) فان سعره يكون منخفضا، بينما يكون سعر العامل النادر (L) مرتفع.

وقد لاحظ أولين بأن الدول التي لديها وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين ستتمتع بسعر توازني منخفض نسبيا، وبالتالي فان السلع التي تستخدم كميات كبيرة نسبيا من هذا العنصر في إنتاجها سيكون أيضا لها أسعار منخفضة نسبيا[1]،هذا يعني أنه سيكون للدولة ميزة نسبية في السلع التي تستخدم بكثافة في إنتاجها العنصر الوفير نسبيا فيها.

مما سبق نخلص إلى أن الميزة الرئيسية لهذه النظرية تكمن في قدرتها على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول، وبالتالي قدرتها على التنبؤ بأنماط التجارة الدولية الحرة، بالإضافة إلى ذلك فان هذه النظرية تشير إلى أن مفهوم الميزة النسبية هو مفهوم ديناميكي يتغير مع الزمن، فالعرض المتاح من عناصر الإنتاج في دولة ما يتغير مع الزمن بسبب تغير العوامل المحددة. ووفقا لهذه النظرية فان الاختلاف الوحيد بين الدول هو في نسب عوامل الإنتاج المتوفرة لها وأن الدول متشابهة في كل الجوانب الأخرى. في حالة دولتين على سبيل المثال Aو B سلعتين xو y ، مدخلين Lو K للإنتاج، تفترض النظرية أن:

[1] رشاد العصار وآخرون، **"اقتصاديات التجارة الخارجية"**، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31.

$$\left(\frac{K}{L}\right)_B^K > \left(\frac{K}{L}\right)_A^L$$

أي أن نسبة العوامل الرأسمالية المستخدمة مع كل عامل أعلى في الدولة B، مما يعني أن الدولة B تتميز بوفرة عوامل رأس المال والدولة A تتميز بوفرة العمال (الأيدي العاملة).

أي أن إنتاج y يحتاج إلى عامل رأس المال بكثافة أكبر مقارنة مع x ويفترض أيضا هنا أن وجه المقارنة بين xوy يظل ثابتا حتى لو تغيرت نسب الإنتاج، أي أن y تستخدم رأس المال بكثافة بصرف النظر عن مستوى الإنتاج.

وبالتالي فان نظرية "هكشر –أولين" تنص على أن كل دولة ستركز على إنتاج السلع التي تستخدم العوامل ذات الوفرة النسبية لها بكثافة وتقوم بتصديرها وتستورد السلع الأخرى، أي في المثال السابق ستقوم الدولة A بتصدير x واستيراد y ويحدث العكس بالنسبة لدولة B.

ب– اختبار ليونتياف لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج

منذ صياغة نظرية هيكشر وأولين ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها، ومن أبرز تلك المحاولات الاختبار الذي قام به واسيلي ليونتياف "Wassily Leontief" عام 1951 من خلال دراسته للأساس الهيكلي للتجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبقية العالم، حيث استخدم فيه أسلوبا جديدا في التحليل الاقتصادي عرف باسم "**جدول المدخلات والمخرجات**"[1].

حيث أنه اعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية تتوفر أو تنعم برأس المال مقارنة بدول العالم الأخرى، فلقد توقع ليونتياف أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإنتاج وتصدير السلع كثيفة رأس المال واستيراد السلع كثيفة العمل، ولكنه تحصل في الاختبار على عكس ذلك، حيث لاحظ أن الصادرات الأمريكية تتكون أساسا من سلع كثيفة العمل وأن وارداتها تتكون أساسا من سلع كثيفة رأس المال، وهذا ما يناقض نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج، وهذا ما دفع ليونتياف إلى تفسير هذا التناقض عن طريق عكس الفرضية الابتدائية المتمثلة في أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على رأس المال، حيث حسب هذا الأخير فان هذا

[1] سامي عفيفي حاتم،" **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية**،" الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2005، ص 170 .

الاختبار يبين أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على عامل العمل أكثر من عامل رأس المال وبالتالي فان النظرية محققة[1].

الفرع الثالث : الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الخارجية:

اجتهدت النظرية الكلاسيكية ثم النظرية النيوكلاسيكية بعديد من المحاولات لتفسير التجارة الدولية و كانت كل محاولة تحاول تفادي سلبيات سابقتها، و الاقتراب من واقع التبادل التجاري .لكن الواقع كان يؤكد دائما خلاف ما قدمته تلك المحاولات، ألزم هذا الواقع الاقتصادي البحث عن تفسيرات جديدة للتجارة الدولية، أكثر ملائمة و اتفاقا مع الواقع الاقتصادي .

1- تفسير لندر لقيام التجارة الدولية:

يرى لندر أن تغيير التجارة الدولية باختلاف نسب عناصر الإنتاج مبالغ فيه بدرجة كبيرة، حيث أنه يقوم التبادل الدولي إلا بالنسبة لبعض أنواع السلع فقط، و هذا لا يعني أن اختلاف نسب عناصر الإنتاج لا قيمة له على الإطلاق في تفسير التبادل الدولي، و لقد فرق لندر بين نوعين من السلع :المنتجات الأولية و السلع الصناعية، فبالنسبة للمنتجات الأولية يرى ليندر أن تبادلها يتم طبقا للميزة النسبية، أما فيما يتعلق بالسلع الصناعية فيرى أن الأمر أكثر تعقيدا، فهناك مجموعة من العوامل تحدد الصادرات المحتملة و الواردات المحتملة، و هناك مجموعة أخرى من العوامل تحدد الصادرات الفعلية و الواردات الفعلية كحجم الطلب المحلي الذي يحدد الصادرات المحتملة، أما الواردات المحتملة لبلد ما، يتحدد بالطلب المحلي عند الأسعار الجارية، في حين أن الصادرات و الواردات الفعلية هي محصلة ما يسميه القوى الخالقة للتجارة و القوى المعوقة للتجارة.

بخصوص القوى الخالقة للتجارة، تتمثل في:

- عنصر المنافسة الاحتكارية.
- الاختلافات في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة.
- اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل في البلدين.

أما القوى المعوقة للتجارة، هي:

[1] Bernard Guillochon," **Economie international"**, 2 *éme* édition, Dunod, Paris, 1998, PP 61-62.

-عامل المسافة.

-نفقات النقل.

-القيود المفروضة على التجارة[1].

2- أسلوب دورة الإنتاج (ريموند فرنون) :

قام الاقتصادي فرنون بتطوير نموذج تحليل ديناميكي للميزة النسبية و يرى فرنون أن التقدم التكنولوجي يبدأ دائما في أمريكا ، فالتفوق التكنولوجي فيها يعطيه دور ريادي في إنتاج السلع الجديدة . و بعد رواج هذه السلع في أمريكا تبدأ بتصديرها إلى الخارج و مع زيادة تصديرها و تحقيق الربح من ذلك تتحفز دول أخرى لإنتاج هذه السلع إذا استطاعت نقل التكنولوجيا ، ثم تبدأ الدول الأخرى مما يضيق من سوق الولايات المتحدة فيقل إنتاجها من هذه السلع في حين يتزايد إنتاج الدولة الأخرى منها و هكذا إلى حد الذي تبدأ بعده الولايات المتحدة باستيراد هذه السلع من الدولة ناقلة التكنولوجيا .[2]

3- تكلفة الفرصة البديلة لهابلر :

اعتمد على فكرة كلفة الفرصة البديلة* Opportunity cost ،و في رأيه أن تكلفة إنتاج سلعة ما لا تقاس بكمية العمل التي بذلت في إنتاجها، و لكن تتكون من جميع السلع الأخرى التي كان يمكن للمجتمع أن ينتجها بنفس الموارد المستخدمة في إنتاج هذه السلعة دون غيرها، و على هذا تكلفة الفرصة البديلة ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح وإنما النفقة التي ضحى بها من اجل إنتاج سلعة من السلع.[3]

4- نظرية بول كروغمان "نظرية التجارة الاقتصادية الجغرافية و الدولية الجديدة " :

منذ سبعينيات القرن الماضي بدأت تتشكل بوادر النظرية الحديثة للتجارة الخارجية .حيث يرى بول كروغمان في نقده لنظرية لنظرية هيكشير –أوهلين أن الاختلاف في هبات عناصر الإنتاج ما بين الدول يمكن

---

[1] حاتم سامي عفيفي، " **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**"، **الطبعة الأولى** الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991 ص ص87-88

15نداء محمد الصوص، " **التجارة الخارجية** "، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الأردن ،2008،ص 41

[3] إيمان عيطة ناصف ،" **مبادئ الاقتصاد الدولي** "، دار الجامعة الجديدة ،القاهرة، 2008 ص ص 47- 49

* تعرف تكلفة الفرصة البديلة بانتا تقيس الكمية التي يضحى بها أو يتنازل عنها من سلعة الواحدة قي سبيل إنتاج وحدة إضافية من سلعة الأخرى.

أن يفسر التجارة في المواد الخام ، و المنتجات الزراعية ،إلا أنه لا يمكنه القيام في ذلك في حالة السلع المصنعة حيث ينشر التبادل في هذه السلع المصنعة ما بين أصناف السلع المختلفة من نفس السلعة ، حتى في ظل تفاوت هبات عناصر الإنتاج . لذا فان النظرية الحديثة للتجارة الخارجية اعتمدت في نموذجها على أساس عنصر إنتاجي واحد هو العمل ، و اعتمدت كذلك على فرضيتين الأولى تزايد الغلة مع الحجم بسبب وفرات داخلية ناتجة عن تحسن في كفاءة الإنتاج ، و الثانية سيادة المنافسة الاحتكارية و ليس التامة و تعني هذه المنافسة سيادة تمايز السلع المشار إليها أعلاه و عدم تجانسها ، مع حرية دخول سوق إنتاج أي صنف من أصناف السلع المتمايزة و الخروج منها . و عند فتح الحدود التجارية بين طرفي التجارة الخارجية ، فان السوق يتسع أمام المنشآت المنتجة للسلع المتمايزة أو المختلفة ، الأمر الذي يتيح عمل وفرات الحجم و من ثم تنخفض التكاليف و بسبب ارتفاع حجم الطلب و زيادة حجم السوق ، فان نقطة التوازن ترتفع إلى مستوى الإنتاج أعلى بسبب انخفاض سعر السلعة المقوم بمعدل الأجر و بالتالي ارتفاع الأجر الحقيقي . و بذلك تستفيد كلا الدولتين من التجارة بارتفاع الأجر الحقيقي و الإنتاج لكل سلعة . كما تستفيد المنشآت المنتجة للسلع من وفرات الحجم الدينامكية من خلال تأثير زيادة الإنتاج على اكتساب التعلم من خلال العمل ، و من ثم تأثير ذلك على انخفاض التكاليف و ارتفاع القدرة على التصدير . و اعتمادا على نتائج هذه النظرية لكروغمان فقد لقيت قضية التجارة في السلع المتمايزة داخل قطاع صناعي معين اهتماما متزايد في الأدبيات الاقتصادية .[1]

المطلب الثالث : عوامل قيام و مؤشرات قياس التجارة الخارجية

ميزة التجارة الخارجية أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا. فقطاع التجارة يعتبر عموما جزءا عضويا من هيكل الاقتصاد الوطني، لأنه يشكل إحدى مراحل العملية الإنتاجية متمثلة في مرحلة التبادل، و عليه في هذا المطلب سوف نحاول إيضاح معرفة أهم العوامل قيام التجارة الخارجية و مؤشرات قياسها .

الفرع الأول : عوامل قيام التجارة الخارجية

هناك مجموعة من النظريات التي حاولت تفسير قيام التجارة الخارجية ابتداء من التجاريين مرورا بالكلاسيك و النيوكلاسيك ، نجد أن هذه الأفكار معقولة ، لكنها لا تستطيع تفسير وحدها قيام التجارة

[1] أحمدكواز ، " **التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الاقليمي** "، مجلة جسر التنمية ، السنة الثامنة ، العدد الواحد و الثمانون ، مارس 2009، ص ص 7-6

الدولية ، و كذلك يمكن أن نلمس في هذه الأفكار أهمية الاختلافات الجغرافية . و سنشير هنا إلى بعض العوامل الهامة التي تؤثر في قيام التجارة الخارجية .

1- اختلاف الموارد الطبيعية :

إن الموارد الطبيعية تختلف من مكان إلى أخر على سطح الأرض ، فهي لا توجد في جميع أنحاء العالم بكميات متساوية و بأنواع متشابهة . فالموارد الطبيعية لا تتوزع على الكرة الأرضية توزيعا عادلا ، فعدم وجود عدالة في التوزيع سبب رئيسي في قيام التجارة الدولية .كذلك تختلف الموارد من حيث وفرتها و ندرتها و لعامل الوفرة أو الندرة أهمية كبرى في عمليات الإنتاج الاقتصادي و في عمليات التجارة الخارجية حيث يؤثر نضوب الموارد و فنائها و كمية احتياطاتها . فالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تستورد كثيرا من المعادن رغم أنها تنتجها من أرضيها بكميات كبير لأسباب اقتصادية و سياسية ، أو للاحتفاظ برصيد منها في أراضيها خشية نضوبها بسرعة إذا استمر استهلاكها منها بمعدلات متزايدة.

و اختلاف الموارد الطبيعية بين إقليم و أخر يؤدي إلى تباين منتجاتها و يحدد بالتالي ما يمكن أن تساهم فيه في التجارة الخارجية ، و على هذا الأساس نجد الأقاليم المدارية و دون المدارية هي من الأقاليم العالم في تصدير المطاط و الزيوت النباتية و سكر القصب ....الخ ، بينما تصدر الأقاليم المعتدلة القمح و الأخشاب ، بينما المناطق الغنية بالوقود و الخامات المعدنية و التي لم تتطور صناعاتها التحويلية بحيث تقوم بتصديريها إلى بقية العالم [1].

2- اختلاف توزيع السكان :

على الرغم مما تضعه البيئة الطبيعية من قيود و حدود للنشاط البشري و خاصة للإنتاج الاقتصادي و بالتالي للتجارة الدولية ، فان الإنسان هو الأمل الأول و الهام في هذا المضمار ، فهو عامل هام من عوامل الإنتاج ، كما أنه عامل الاستهلاك الرئيسي . و نظرا لحركة الإنسان و هجرته الدائمة من مكان إلى أخر فقد أصبح في الوقت الحاضر يشغل أغلب مناطق العالم . و هو يستغل موارد الطبيعة بقدر ما تتيح له قدراته و خبراته . و لما كانت عمليات الإنتاج و الاستهلاك ، و بالتالي التجارة الدولية تعتمد على السكان ، كان عدد السكان و توزيعهم في جهات العالم المختلفة على جانب كبير من الأهمية ،إلا أن عدد السكان ليس

[1] فؤاد محمد الصقار ،" **جغرافية التجارة الدولية "**، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1997، ص ص 40 -41

بمفرده هو العامل الرئيسي الذي يؤثر في نوعية الإنتاج و كميته و طبيعته ، بل يدخل في الاعتبار مجموعة من العوامل البشرية المتعلقة بكثافة هؤلاء السكان و مستواهم الصحي ، و قوتهم و مهارتهم التكنولوجية و عاداتهم و تقاليدهم وفي الأخير قوتهم الشرائية .

3- توافر التكنولوجيا الحديثة :

و المقصود بذلك هو أن الدولة التي يتوفر لها السبق في استحداث التكنولوجيا الجديدة (سواء عن طريق الاختراع أو الابتكار) تصبح في وضع يسمح لها بإنتاج سلع و معدات إنتاجية عالية الثمن و على جانب كبير من التعقيد الإنتاجي.[1]

4- اختلاف تكاليف النقل :

إن تكاليف النقل سلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة لأنها تضاف إلى التكلفة الإنتاج

و من ثم إلى سعر السلعة و تكون سلعة ما قابلة للتبادل التجاري ، حيث تكون سلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي زائد تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها المحلي ، في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي زائد تكاليف النقل للداخل أقل من سعرها المحلي و هذا يعني أن السلعة تعد تجارية إذا كانت قابلة للتبادل دوليا ، لذا فان الدول تعمل على إقامة بعض صناعاتها بالقرب من السواحل و الموانئ حتى تتوفر لها إمكانية توسيع حجم تجارتها الخارجية بالمقارنة بدولة أخرى تتماثل معها في كل الظروف فيما عدا ميزة توطن الصناعة بالقرب من الموانئ و السواحل ، و عليه تحقق الدولة أفضلية في إنتاج و تبادل هذه السلع في الأسواق الدولية ، لذا يتجه المنتجون إلى التخصص في إنتاج السلع التي يسهل نقلها لمسافات طويلة

و تنخفض تكاليف نقلها الى الأسواق الدولية .[2]

الفرع الثاني: مؤشرات أداء التجارة الخارجية :

تعتبر التجارة الخارجية بمثابة المرآة التي تعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني و بالتالي يعتبر تحليل التجارة الخارجية تحليلا للاقتصاد الوطني من حيث مستوى تطوره ودرجة ارتباطه بالاقتصاد العالمي، كما أن العديد من مشاكل القطاعات الاقتصادية تنعكس وتجد تفسيرها في قطاع التجارة الخارجية ولذا فان هذه

---

[1] محمد إبراهيم عبد الرحيم ،" **العولمة و التجارة الدولية** " ،مؤسسة شباب الجامعة، الأردن ،2009، ص 56

[2] السيد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره ،ص 16

الأهمية المزدوجة قد أدت بدورها إلى أن إيجاد مؤشرات التجارة الخارجية وأبعادها لتحليل الواقع الحالي لطبيعة الهيكل الإنتاجي وقدرة الاقتصاد المحلي على توفير السلع لتصديرها ولعل من أهم مقاييس تحليل التجارة الخارجية[1].

1- مؤشر الانكشاف التجاري (الانفتاح التجاري) :

يفصح هذا المؤشر عن الوزن النسبي لقيم الصادرات و الواردات من الناتج المحلي الإجمالي . فإذا كانت درجته عالية فان هذا يعني تأثر الاقتصاد بتقلبات التجارة الخارجية ، أي أن النشاط الاقتصادي يعتمد بشكل كلي على التصدير و الاستيراد .[2]

$$E = \frac{(X+M)/2}{PIB} * 100$$

حيث: M: الواردات.

X: الصادرات.

PIB: الناتج الداخلي الخام.

على الرغم من أن ارتفاع هذه النسبة غير كاف لاستخلاص مؤشر التبعية إلى الخارج بالنسبة للدول المتقدمة إلا أن ذلك يعني بالضرورة سهولة تعرض اقتصاد البلد للمؤثرات الخارجية وبالمقابل يصدق الأمر بصفة خاصة على البلدان النامية التي تعتمد على تصدير قلة من المنتجات وتنبع أهمية المؤشر من دلالته على سرعة تأثر اقتصاديات الدولة بالتقلبات الخارجية التي تتعرض لها أسواق صادراتها في حالة ارتفاعها.

2-الميزان التجاري :

وتنبع أهمية هذا المقياس الذي يمثل حصيلة الفرق بين مجمل الصادرات وبين مجمل الواردات من انعكاسه على الادخارات والقدرة على النمو إيجابيا عند ما يكون الفرق موجبا وسلبا عندما يكون الفرق سالبا، هذا بالإضافة إلى انه يشكل أهم فقرات ميزان المدفوعات.

---

[1] حربي محمد عريقات، "**مبادئ الاقتصاد :الجزئي و الاقتصاد الكلي :التجارة الخارجية** "، كلية عمان الأردن 1997 ، ص ص280-290

[2] أزهر سعيد السماك ،" **العلاقات المكانية بين الأداء الاقتصادي و موارد الثروة في الوطن العربي- قياس كمي-** "، ورقة بحثية قدمت ضمن ندوة الجغرافية و دورها في خدمة التنمية " ،جامعة تشرين اللاذقية سوريا ، أيام 5-11من سنة 2010 ، ص 169

بالرغم من أن الميزان التجاري للدولة ذو أهمية بالغة في بيان حصيلة مبادلاتها على المستوى الوطني إلا أن حساب هذا الميزان للقطاعات السلعية الزراعية والصناعية والصناعات الاستخراجية يحتل ذات الأهمية لقدرته على إبراز مستوى تطور الهيكل الاقتصادي

3- نصيب الفرد من التجارة الخارجية:

يسمح لنا هذا المؤشر بمعرفة متوسط ما يحصل عليه الفرد من حجم التجارة الخارجية، و نتحصل علية من خلال قسمة حجم التجارة الخارجية (الصادرات+ الواردات) على عدد السكان أي:

$$\text{نصيب الفرد الواحد} = \frac{\text{قيمة الصادرات} + \text{قيمة الواردات}}{\text{عدد السكان}}$$

كما يمكننا التعرف على متوسط نصيب الفرد من الصادرات أو الواردات كما يلي:

- نصيب الفرد من الواردات = قيمة الواردات / عدد السكان.

- نصيب الفرد من الصادرات = قيمة الصادرات / عدد السكان.

4- هيكل التجارة الخارجية

و يشتمل هيكل الصادرات على جانبين ، التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات.

أ -التركيب السلعي و التوزيع الجغرافي للصادرات :

ويعبر التركيب السلعي للصادرات عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد الوطني ، فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على اكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلة المخاطر التي تواجها صادرات الدولة في الحصول على العوائد ، وكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة التركيز دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي.

بينما يعبر التوزيع الجغرافي للصادرات عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، فكلما تركزت الصادرات في أسواق محددة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية للاقتصاد الوطني .

ب- الهيكل السلعي و التوزيع الجغرافي للواردات

تشكل الواردات إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد الوطني في الحصول على السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا من معدات ومدخلات إنتاج نصف مصنعة أو مواد خام . كما أن مهمة تغير مكوناتها أو تنويع أسواقها اقل صعوبة مقارنة بتلك التي تبرز في حالة الصادرات . ويمكن أن يكون تحليل مكونات الواردات على أساس تبعية السلع المستوردة للقطاعات الإنتاجية (الزراعية، الصناعة التحويلية الاستخراجية) و تكمن أهمية هذه الطريقة في تحديد العلاقة بين هذه المكونات السلعية القطاعية و الصادرات في إمكانية حساب الموازين السلعية لهذه القطاعات.

ويمكن في هذا السياق تصنيف السلع المستوردة بين الضرورية والكمالية وبين السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية . كما أن وضع الواردات في خدمة التنمية لا يعني مجرد استيراد أحدث الأجهزة الإنتاجية والتكنولوجيا المتقدمة . و إنما يعني ضرورة إدراجها بأولويات التنمية القائمة على أساس متطلبات أكثر القطاعات تخلفا في إطار بناء قاعدة تكنولوجية محلية قادرة على النمو المتداخل مع بقية القطاعات ولصالح الأغلبية.[1]

بينما يعبر التوزيع الجغرافي للواردات عن مصدر هذه المستوردات ، فكلما تركزت الواردات في أسواق محددة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية للاقتصاد الوطني .

المبحث الثاني : مفاهيم أساسية حول الجغرافيا الاقتصادية

تهتم الجغرافيا الاقتصادية بدراسة مكان الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها وتنظيمها المكاني على سطح الكرة الأرضية، وتركز على مواقع الصناعات، الأنشطة التجارية، تجارة التجزئة والجملة، المواصلات، والقيمة المتغيرة للعقارات. كما تدرس الأنشطة الزراعية والتجارة العالمية.

المطلب الأول : ماهية الجغرافيا الاقتصادية

قبل التطرق إلى نشأة الجغرافيا الاقتصادية نقوم أولا بالتعريف بعلم الجغرافيا و الذي ينسب إلى اليونانيين القدماء في تأسيسه قد عرف أول الأمر بأنه علم " و صف الأرض " اذا أن كلمة جغرافيا Geography مشتقة من كلمتين يونانيتين هما Geo و تعني الأرض و Grapho و تعني وصف ،و لا تعكس هذه الكلمة بدقة ووضوح مجالات أساليب البحث الحديثة لذلك انتقد هذا التعريف على أساس أنه يفقد الجغرافيا صفتها العلمية ،و يجعلها علم وصفي بحت لا يهتم بالربط و التحليل و هو ما يعرف في الجغرافيا

[1] محمود حسين الوادي و أخرون ،" **الاقتصاد الكلي**" , دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة , جمهورية مصر العربية , 2010, ص 268

بالسببية Causality .لذلك سميت بالجغرافيا القديمة لأنها اهتمت بسرد الحقائق و المشاهدات على أساس أنه علم وصف العالم و سكانه [1].

الفرع الأول: تاريخ الجغرافيا الاقتصادية :

استمرت مرحلة الجغرافيا التقليدية التي ظلت الجغرافيا خلالها علما وصفيا حتى القرن الثامن عشر إذا انتقل العلم بعد ذلك إلى مرحلة جديدة تلمس خلالها العلاقات المتبادلة بين الظاهرات المختلفة و حاول الربط بينها ، و قد ظهر هذا الأسلوب واضحا في أجزاء من كتابات همبولت Alexander Von Humboldt ، لذا يعتبر هو مؤسس الجغرافيا الحديثة و التي تنقسم إلى قسمين :

1- القسم الأول :

الجغرافيا الطبيعية و تختص بدراسة أربع بيئات هي :

ا- الجزء الأسفل من الغلاف الغازي ،الذي يمثل ميدان دراسة علم المناخ Climatology،و علم الظواهر الجوية . Meteorology

ب- الغلاف المائي :و هو موضوع دراسة علم البحار و المحيطات Oceonograpy، و علم خصائص المياه Hydrology .

ج- اليابس : الذي يمثل مجال بحث علم الجيومورفولوجيا Geomorphology .

د- الحياة : و هي ميدان دراسة الجغرافيا الحيوية التي تنقسم بدورها إلى جغرافيا النبات الطبيعي جغرافية الحيوان البري ،جغرافية التربة .

2- القسم الثاني :

الجغرافيا البشرية و تنقسم بدورها إلى فرعيين : **الجغرافيا الاجتماعية** و التي تضم جغرافيا السياسية ، جغرافيا الصحية ،جغرافيا السكان ، جغرافيا العمران و الفرع الثاني يتمثل في **الجغرافيا الاقتصادية** [2].

[1] محمد خميس الزوكة ،" **الجغرافيا الاقتصادية** "، درا المعرفة الجامعية،جمهورية مصر العربية ، 2000 ،ص 17

[2] Hartshorne Robert " **the Nature of Geography** ", Lancaster ,1961 ,p 401

و لقد ظهر تعبير الجغرافية الاقتصادية Economic Geography لأول مرة عام **1882**م عندما استخدمه العالم الألماني "**جوتز**" **« Gotz »** ليفصلها عن الجغرافية التجارية Geography Commercial التي كتّابها أمثال "**ريتر**" **« K.Ritter »** و "**تشيشولم**" **« G.Chisholm » بدراسة** إنتاج المحاصيل الرئيسة في العالم ، و تجارتها الدولية متتبعين منهجا إحصائيا يعتمد على الوصف دون الاهتمام بالعوامل الجغرافية المؤثرة في الإنتاج و التسويق ، أما الجغرافيا الاقتصادية التي وضع جوتز أسسها فقد اهتمت بالسببية لإظهار المؤثرات الإقليمية المباشرة على الإنتاج السلع ، ثم تلى ذلك الربط بين الحرف المتعددة و البيئة الطبيعية بما تحتويه نمن ثروات مختلفة و إيجاد العلاقة المتبادلة بينهما [1].

الفرع الثاني : مفهوم الجغرافيا الاقتصادية :

تعددت تعريفات العلماء للجغرافيا الاقتصادية لكنها تشترك في مضامين تكاد تكون واحد فنجد **جونز** Jones أن الجغرافيا الاقتصادية هي " تحديد العلاقات بين حياة الإقليم الاقتصادية بين ظروف بيئته الطبيعية "[2] .و يذكر **شو** E.Shaw في كتابه " جغرافية العالم الاقتصادية " أن الجغرافيا الاقتصادية " تدرس المشاكل التي يواجهها الانسان و توزيع الموارد و الأنشطة الاقتصادية المختلفة "[3].

و يحددها ماكفرلين Macfarlane بأنها " دراسة المؤثرات التي تفرضها ظروف البيئة الطبيعية على النشاط الاقتصادي للإنسان و بصفة خاصة بنية و أشكال السطح و الأحوال المناخية السائدة و العلاقات المكانية بين إقليم و أخر " .

حدد كل من **بنجستون** Bengtson و **فان روين** Royen.Van مفهوم الجغرافيا الاقتصادية بالاهتمام "بدراسة الاختلافات و التباينات في التوزيع الجغرافي للموارد الأساسية لأقاليم العالم, و تأثير استقلال هذه الموارد من خلال ا لتباين في الظروف الطبيعية . و تهتم الجغرافيا الاقتصادية و فق أرائهما في دراسة التباين في التطور الاقتصادي على الصعيد العالمي .و كذلك بالتبادل التجاري ووسائل النقل و طرق الموصلات العامة و تأثير التطور الاقتصادي الإقليمي و الظروف الطبيعية على تلك النشاطات "[4].

---

[1] محمد فاتح عقيل ،" **جغرافية الموارد الإنتاج** " ، الطبعة الثالثة، الإسكندرية ، 1970 ،ص 24

[2] سارة منيمنة ،" **جغرافية الموارد و الانتاج** "، دار النهضة العربية ،بيروت ،1988 ،ص 19

[3] عدنان السيد حسين ،" **الجغرافيا السياسية و الاقتصادية و السكانية للعالم المعاصر** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 123

[4] ابراهيم أحمد سعيد ،" **أسس الجغرافيا البشرية و الاقتصادية** " ،مدرية الكتب و المطبوعات الجامعية ،سوريا، 1997، ص 102

و يعتبرها ألكسندر J.Alexander بأنها تتناول " دراسة الاختلافات المكانية على سطح الأرض في نشاط الإنسان في مجالات الإنتاج و التبادل و الاستهلاك لموارد الثروة المخلفة "[1].

– أما باسترون J. H. Paterson ، فيعرف الجغرافية الاقتصادية بأنها جغرافية الإنسان في كفاحه من أجل الحياة. [2]

و يعرفها **نصر السيد نصر** " دراسة أثار ظروف البيئة الطبيعية على النشاط الاقتصادي للإنسان ، و تفسر قيام الإنتاج في مناطق دون غيرها ، نظم الإنتاج ووسائله و الاستهلاك و قيود التجارة و التسويق و العوامل المساعدة علة تشجيع الإنتاج و التوزيع "[3].

و على الرغم من تعدد الآراء السابقة في فهمها للجغرافيا الاقتصادية ، كما لاحظنا سابقا ، إلا أنها متقاربة في اتجاهها العام و التي تتمحور حول الموارد الطبيعية و النشاط الإنساني و عمليات توزيع و تسويق المنتجات و التوزيع الجغرافي لتلك الفعاليات على الصعيد العالمي [4].

و يمكن الوصول إلى تعريف للجغرافيا الاقتصادية يتناول الأتي : الجغرافيا الاقتصادية هي العلم الجغرافي الذي يبحث في الأسس النظرية للدور الموارد الطبيعية و الظروف الطبيعية في النشاطات الاقتصادية للمجتمعات البشرية و توزعها الجغرافي على الصعيد العالمي و عمليات الإنتاج و النقل و التسويق و الاستهلاك .

المطلب الثاني : مضمون الجغرافيا الاقتصادية و أهدافها :

تدرس الجغرافيا الاقتصادية تباين الأنشطة الاقتصادية و تشابهها من مكان لأخر على سطح الأرض سعيا لإنتاج السلع و إيجاد الخدمات ذات القيمة و النفع للإنسان ، و يتضمن ذلك وصف التشابه و التباين المكاني في الأنشطة الاقتصادية و توزيعها الجغرافي و تحليلها و تفسيرها مع ربط الظاهرات بعضها البعض.

أصبحت نظرية الجغرافية الاقتصادية واضحة المعالم و يمكن إيجازها في نقطتين هما تحديد المشكلة ، ثم تحليلها مكانيا .

---

[1] Alexander Hall**." Economic Geography**" prentice. 1963 p 10"

[2] على أحمد هارون،" **أسس الجغرافيا الاقتصادية**" ،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1995،ص26.

[3] نصر السيد نصر،" **قواعد الجغرافيا الاقتصادية** " ،مكتبة عين شمس،القاهرة، 1964، ص 16

[4] إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 103

الفرع الأول : مضمون الجغرافيا الاقتصادية

1- المشكلة :

يستدعي الأمر في البداية تحديد المشكلة أو الظاهرة الاقتصادية المراد بحثها و ذلك بإعطاء تعريف دقيق لها و توصيفها ثم تصنيفها ، و يأتي بعد ذلك قياس الظاهرة الاقتصادية قيد البحث و هناك أساليب مختلفة في القياس منها القياس بالمساحات أو الكميات أو العمالة أو القيم النقدية ، ثم تحديد سنة الأساس .

2- مرحلة تحليل الظاهرة الاقتصادية :

يهدف إلى عزل الصفات و الخصائص المكانية و الاقتصادية للظاهرة الاقتصادية قيد البحث ، و لابد و أن يتم وصف الظاهرة الاقتصادية و صفا دقيقا قبل تحليلها و يحدد الجغرافي الاقتصادي طريقة التحليل بأربعة أسئلة هي أين ،و لماذا (الشكل و العامل و العملية)،و ماذا و كيف ؟.

أ- أين يتوطن النشاط الاقتصادي ؟ .

يعتبر الموطن أو الموطن الجغرافي أحد حقائق الجغرافيا الأساسية ، و يمكن الوقوف على التوزيع الجغرافي للظاهرة الاقتصادية من الجداول الإحصائية الخاصة بها ، فهذه الخرائط تجيب عن السؤال الأول الهام في الجغرافيا الاقتصادية .

ب- ما هي خصائص النشاط الاقتصادي ؟.

فبعد أن ينتهي الدارس من تحديد موطن السلعة و موقعها الجغرافي ينتقل إلى البحث عن خصائصها الاقتصادية ، فما هي خصائصها و مقدار الإنتاج و تجارية و إنتاجية الوحدة المساحية .

ج- لماذا يقوم النشاط الاقتصادي هناك ؟

يتعلق هذا السؤال بمعرفة الأسباب (العوامل) الجغرافية الطبيعية و التاريخية و الاقتصادية و البشرية في التوزيع الجغرافي للظاهرة الاقتصادية أي التعليل و يمكن الاستدلال على أربعة أساليب يستعين بها الدارس أسلوب السبب و النتيجة ، أسلوب العلاقات الطبيعية و الحضارية ، أسلوب العلاقات الداخلية و الخارجية و أسلوب الارتباط الرياضي و الكمي[1] .

[1] عبيد السرو العتيبي ،" **الجغرافيا الاقتصادية** ", المجلة الجغرافية الكويتية ,العدد 3 ، 2008 , ص 3

– أسلوب السبب و النتيجة :

سارت الجغرافيا الاقتصادية في بداية عهدها على أسلوب السبب و النتيجة و كان هذا طبيعيا عندما كانت الظواهر الاقتصادية أبسط و أقل تعقيدا عما كان عليه الآن ، و يعتقد الكثير من الجغرافيين أن أسلوب البحث عن الأسباب لا يمكن أن يؤدي إلى إيجاد نظرية يمكن تطبيقها في دراسة الجغرافيا الاقتصادية ، و ذلك لتعقد العمليات المكانية عما كان عليه الحال في الماضي ، بالإضافة إلى تعدد العوامل التي لها تأثير على التوزيع الجغرافي للظاهرة الاقتصادية .

– أسلوب العلاقات الطبيعية و الحضارية :

تمثل الحضارة كل منجزات الإنسان من معرفة و اتجاهات و أساليب و معتقدات ، و الحضارة كالطبيعة كليهما يؤثران في النشاط الاقتصادي للإنسان ، و مثال على ذلك فعلى الرغم من تشابه ظروف البيئية الطبيعية بين استراليا و شمال إفريقيا إلا أن الرعي التجاري يسود في الأولى و البدوي في الثانية و ذلك لاختلاف حضارة الأولى عن حضارة الثانية .

– أسلوب العلاقات الداخلية و الخارجية :

يتمثل الأسلوب الثالث في تحليل العلاقات بين المتغيرات المكانية لإدراك العلاقات الداخلية للإقليم ثم العلاقات القائمة بينه و بين غيرة من الأقاليم لتقصي الأسباب المؤثرة في التوزيع الجغرافي للظاهرة الاقتصادية .

– الارتباط رياضيا و كميا :

يعتبر هذا الأسلوب حديث العهد ، و يستعين الارتباط بأساليب إحصائية متعددة لقياس التباين بين العناصر

و العوامل الجغرافيا المختلفة ، و يعتبر الارتباط المكاني بين الظاهرات الاقتصادية المختلفة أحد مظاهر الجغرافيا منذ القدم ، و يهتم الباحث الجغرافي بالكشف عن التغيرات المكانية المتعلقة بحدوث الظاهرات الجغرافية على سطح الأرض ثم تحليل هذه المتغيرات [1].

الفرع الثاني : حيوية الجغرافيا الاقتصادية

[1] سيف سالم القايدي ،" **المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية** "، ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2001، ص 58

الجغرافيا الاقتصادية علم حيوي بل أن موضوعاتها تعد أكثر الموضوعات الجغرافية دينامكية لتغير معلوماتها باستمرار ، هذه المعلومات تتعلق بأنشطة الإنسان المتعلقة بإنتاج ، و تبادل و استهلاك الحاجيات المختلفة .

و ترجع حيوية الجغرافيا الاقتصادية أيضا إلى التغير المستمر للأرقام و الإحصائيات التي تمثل الأداة الرئيسية للدارسين في هذا الميدان بهدف :

- دراسة الإنتاج و البحث عن حقائقه، و أسبابه و أثاره .

- إدراك أنماط الأنشطة الإنتاجية المختلفة و اتجاهاتها ، ومحاولة تفسير هذه الأنماط و الاتجاهات .

- مسايرة التغيرات الاقتصادية التي تطرأ على العالم[1] .

و تقسم الجغرافيا الاقتصادية النشاط الاقتصادي إلى ثلاثة أقسام هي :

1- الإنتاج :

هو عملية تحويل الثروة الطبيعة إلي ثروة اقتصادية لها قيمة حقيقة وفعلية وهو ينقسم إلي ثلاثة أنماط .

أ- الإنتاج الأولي: Primary Production

وهو يسعى لإعداد المواد الغذائية والخامات بصورة أولية من البيئة, ويتأثر الإنتاج الأولي كثيرا بالعوامل الطبيعية

ب- الإنتاج الثانوي : Secondary Production

هو الذي يقوم بتحويل الخامات النباتية والحيوانية والمعدنية بالطرق الطبيعية والميكانيكية والكيماوية وجعلها صالحة الاستخدامات جديدة.ويشمل هذا الإنتاج علي الصناعات التحويلية التي تتضمن:المواد الغذائية بما فيها والنسيج، والصناعات الكيماوية والهندسة الكهربائية ,ويتأثر الإنتاج الثانوي بالعوامل البشرية والاقتصادية.

ج- الإنتاج العالي Tertiary Production : و يتضمن هذا القطاع ما نسميه بالخدمات بما في ذلك الصيانة و الإصلاح و الأعمال المصرفية و الائتمانية و التعليم و الصحة ، التي تسهل عمل كل من الإنتاج الأولي و الثانوي ،إلا أن عائده اعلي اقتصاديا أكثر من الإنتاج الأولي والثانوي.

[1] محمد خميس الزوكة ،" **الجغرافيا الاقتصادية** "، مرجع سبق ذكره، ص ص26-28

د- القطاع الرابع Quaternary Production :

وهو يتضمن كل أنواع الخدمات التي تقدم للقطاعات الإنتاجية(الأولية والثانوية والعالية) وكذلك الخدمات التي تقدم إلي قطاع الاستهلاك وينقسم إلي قسمين: خدمت مرتبطة بالاستخراج وبالتحويل وبتسويق السلع مثل الخدمات المالية والتامين والعقارية, وخدمات تقدم للمستهلك مثل الخدمات المالية والتامين والخدمات الشخصية [1].

2- التبادل :Exchange

يتمثل في تبادل السلع المختلفة ، و الذي يتوقف إلى حد كبير على حركة التجارة العالمية التي تزداد حجمها و تعددت نوعيتها في العصر الحديث تبعا لتعدد احتياجات الإنسان و تعقدها ، و لانتشار مبدأ التخصص في الإنتاج ، و تبادل السلع يزيد قيمتها لتغير مكانها ، فالبترول العربي تزيد قيمته عند نقله من مناطق إنتاجه في الدول العربية إلى الأسواق الأوربية و الأمريكية ، و يذكرJ.Alexander أن قيمة السلعة تزداد بانتقال ملكيتها من المنتج إلى تاجر الجملة إلى تاجر التجزئة إلى المستهلك [2] .

3- الاستهلاك :Consumption

يمثل الاستهلاك المرحلة التالية في التتابع الاقتصادي. كما أنّ الاستهلاك هو سبب الإنتاج بجميع أشكاله و أيضا سبب التبادل في جميع مراحله و معنى هذا أنّ الاستهلاك هو هدف النشاط الاقتصادي بجملته. و يتضمن استهلاك السلع و الخدمات الموجودة على الأرض.[3] و كون الاستهلاك ظاهرة بشرية عامة ينبغي أن يقترن توزيعها في المكان و الزمان بتوزيع السكان [4].

و ينبغي أن تتابع الخبرة الجغرافية موضوع الاستهلاك من غير تعارض بين الرؤية الاقتصادية و الرؤية الجغرافية لهذا الموضوع بل يجب أن تتكامل هاتان الرؤيتان تكاملا موضوعيا في المكان و الزمان ، و يجب أن تستهدف الجغرافية الاقتصادية في موضوع الاستهلاك أمرين هامين اللذين تحددين الهدف أو الغاية من دراسة الجغرافية الاقتصادية لموضوع الاستهلاك:

---

[1] فتحي محمد أبوعيانة، "**دراسات في الجغرافية الاقتصادية و السياسية.**" ، دار النهضة العربية، بيروت، 2001، ص ص 23-24

[2] محمد خميس الزوكة، " **الجغرافيا الاقتصادية** " ، مرجع سبق ذكره، ص29 .

[3] محمد محمود إبراهيم الديب، مرجع سبق ذكره ، ص38.

[4] صلاح الدين علي الشامي ،" **الاستهلاك ظاهرة بشرية في الرؤية الجغرافية** "، مطبعة أطلس، القاهرة، 1984، ص 24

أ – الكيفية التي يوظف الاستهلاك و الطلب بموجبها الإنتاج المتنوع وبالكم و الكيف لحسابه ، و مبلغ استجابة الإنتاج الفورية أو غير فورية لهذا التوظيف و لالتزام به في المكان و الزمان .

ب- الكيفية التي يتماشى الإنتاج المتنوع بالكم و الكيف مع الاستهلاك و الطلب.

و الشرط الوحيد لبلوغ هذه الغاية ، هو أن يعرف الاجتهاد الجغرافي الاقتصادي ، كيف يخضع هذه الظاهرة البشرية خضوعا علميا للنهج الجغرافي في التوزيع و التعليل و الربط ، و من ثم تقويم هذه الظاهرة البشرية الاقتصادية تقويما جغرافيا اقتصاديا صحيحا [1].

الفرع الثالث : أهداف الجغرافيا الاقتصادية :

إن الجغرافيا الاقتصادية لها نواحي نفعية مفيدة و تطبيقية للمجتمع بالمعنيين الضيق و الواسع ، تتمثل الناحية النفعية الضيقة للجغرافيا الاقتصادية بأنها تفيد المصدرين و المستوردين من أين يأتون بفائض السلع المطلوبة و إلى أين يبعثون بها ؟ فهذه هي الوظيفة الثقافية لهذا العلم ، أما الناحية الاقتصادية فهي المساهمة في حل مشاكل إنتاج الثروة الاقتصادية و تأدية الخدمات في أماكنها و تبادلها و استهلاكها (توزيعها). و يمكن حصر أهداف الجغرافيا الاقتصادية في هدفين هما : هدف علمي أكاديمي ،و هدف تطبيقي نفعي للمجتمع.

1- الهدف الأكاديمي للجغرافيا الاقتصادية :

أ- معرفة توزيع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية على الأرض ، و تنظيمها و تباينها المكاني و أسباب ذلك و تفسيره .

ب- تحديد مناطق التخصص الإنتاجي .

ج- دراسة اقتصاديات الأقاليم و تحليلها للوقوف على خصائصها الاقتصادية.

د- تصنيف الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الإنسان و أثر الأنشطة الاقتصادية على بقية ظاهرات المكان.

2- الهدف التطبيقي للجغرافيا الاقتصادية

[1] المرجع السابق، ص ص29-30

أ– يتلخص دور الجغرافيا الاقتصادية لتحقيق الهدف العلمي التطبيقي في القيام بعمل مسح شامل للموارد الطبيعية و الاقتصادية و البشرية المتاحة في الدول و أقاليمها المختلفة لإعداد قاعدة بيانات الضرورية للتخطيط مع وصف الحالة الاقتصادية فيها .

ب– القيام بالتحليلات النوعية و تحديد المواقع الأفضل لتوطين المشاريع ووضع أفضل نموذج لاستخدامات الأرض .

ج– تقييم السياسات الحكومية و الحلول المقترحة لعلاج المشاكل المرتبطة بالثروات الطبيعية و تجدر الإشارة إلى أن بعض المشاكل التي تدرسها الجغرافيا الاقتصادية لوضع الحلول لها أصبحت عالمية الطابع مثلا مشكلة الغذاء ، مشكلة الطاقة ، هدر الموارد و كيفية صيانتها .

و يعمل الجغرافي الاقتصادي في المجال التطبيقي على التحليل المكاني لتسويق السلع و منتجات المصانع و أسواقها ، و فرص استخدام الموارد[1] .

د– تطرح الحلول المناسبة للمشكلات التي تعترض مراحل الإنتاج الاقتصادي إلى جانب إمكانية البحث عن موارد بديلة عند نفاذ الموارد غير متجددة .

ه– تساير التغيرات الاقتصادية و السياسية التي تطرأ على العالم بأسره من ظهور تكتلات اقتصادية تسعى إلى توفير احتياجاتها من الموارد و السيطرة على الأسواق العالمية .

و– تهتم بدراسة مشكلات العالم السكانية و البيئية ، و تقدم الحلول الممكنة لها من واقع إمكانيات العالم المتاحة . و هناك مجموعة من المشاكل التي تواجه الجغرافيا الاقتصادية لتحقيق هدفها العلمي :

– اصطدام بين الجغرافيين الاقتصاديين و بين كوادر التخطيط الاقتصادي و كوادر المسح البياني من جهة أخرى لكن أثبتت الجغرافيا الاقتصادية فاعليتها في عملية التخطيط الاقتصادي و الإقليمي .

– نقص البيانات الإحصائية و محدودية البيانات الرسمية عن الظاهرات الاقتصادية المختلفة كان من العوامل التي عرقلت مساهمة الجغرافي الاقتصادي في المجال التطبيقي و يبدو هذا الأمر جليا في دول العالم الثالث .

– لقد حاولت الجغرافيا الاقتصادية أن تتغلب على مشكلة نقص البيانات بتجميعها عن طريق الدارسات الميدانية إلا أن اعتماد الجغرافيا الاقتصادية على الأسلوب الميداني فقط يثير تساؤلات حول قدرتها على عمل

[1] محمد محمود إبراهيم الديب، " **الجغرافيا الاقتصادية منظور معاصر**" ، مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة. 2006. ص 82.

إسهامات في مجال التخطيط لتحقيق التنظيم المكاني للأنشطة الاقتصادية ، و ذلك لأن الدراسة المكانية تكون مقصورة المساحة .

المطلب الثالث: فروع الجغرافيا الاقتصادية و علاقتها بالعلوم الجغرافية وغير جغرافية

استمدت الجغرافيا الاقتصادية تسميتها من علم الجغرافيا و علم الاقتصاد ، دلالة على الارتباط بينها و بين العلوم الأخرى .

الفرع الأول :فروع الجغرافيا الاقتصادية :

بعد بروز الجغرافيا الاقتصادية كعلم مستقل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ظهرت له فروع عديدة منها:

1- جغرافية الصناعة Geography of Manufacturing:

و تتناول المناطق الصناعية ، و التركيب الصناعي للمدن ، و العلاقات المتبادلة بين المناطق الصناعية و المدن الصناعية و المواقع الصناعية و كذلك توزع الخامات الأولية و مصادر الطاقة و قوة العمل و الخدمات و طرق النقل ، و تأكد على نقطتين هامتين :

أ- التباين الإقليمي الصناعي القائمة على العوامل الطبيعية و على الاختلاف في درجات التطور الاقتصادي .

ب- التفاعلات و التأثيرات المتبادلة بين عناصر النشاط الاقتصادي و أثر ذلك على الصناعة و الإنتاج الصناعي .[1]

2- جغرافية الزراعة Agricultural Geography

يتناول هذا الفرع الزراعة من حيث:

أ - تتناول دراسة العوامل الطبيعية و البشرية التي تؤثر في الإنتاج الزراعي و توزعها الجغرافي و التي تجعله متباينا من منطقة إلى أخرى .

[1] أحمد حبيب رسول ،" **الجغرافيا الصناعية فحوها و طرق البحث فيها** "، مجلة الجمعية العرقية ،المجلد السابع ، بغداد ،1971 ،ص ص 112-113

ب- تبحث كذلك في زراعة المحاصيل الزراعية و توزعها الجغرافي و الظروف المناسبة لها و تبين العلاقات المتبادلة بين العوامل المؤثرة في النشاطات الزراعية بشقيها النباتي و الحيواني و التطورات التي أصابت الزراعة على الصعيدين التقني و العلمي (الهندسة الجنية) ، و هي تسعى جاهدة لصياغة مفاهيمها التي تعبر عن علاقاتها الداخلية في قوانيين يمكن الاستفادة منها عند دراسة الظواهر الزراعية و تبايناتها الإقليمية و المكانية .

ج- تهتم كذلك جغرافية الزراعة بعمليات النقل المنتجات الزراعية و تسويقها و استهلاكها و تتطرق جغرافية الزراعة لموضوعاتها المتباينة على المستويات الأربعة التالية :

- على مستوى الحقل الزراعي التي تعد كوحدة أساسية في دراسة النشاطات الزراعية المتنوعة .

- على المستوى المزرعة التي تعد وحدة الدراسة الأساسية لما تلتقي فيها مجموعة العوامل المؤثرة في النشاطات الزراعية لمنطقة جغرافية مكونة من عدد الحقول الزراعية .

- على مستوى الإقليم الذي تتجمع فيه منظومات من العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي لمجمل المزارع المكونة للإقليم الزراعي و عمليات النقل و التسويق .

- على مستوى الدولة التي تتكون من الأقاليم الزراعية التي ترتبط مع بعضها بمنظومات متباينة من العوامل المؤثرة في النشاط الزراعي ، و في تنوع المحاصيل الزراعية و عمليات التسويق و الاستهلاك .

و تلعب سياسة الدولة الزراعية دورا هاما في تطور و تبدل موضوعات الجغرافية الزراعية ضمن الدولة ذاتها على المستويين الإقليمي و القطاعي[1] .

3- جغرافية النقل Geography of Transportation :

نشأت جغرافيا النقل نتيجة للتطور الاقتصاد العالمي و النمو السكاني و تزايد عدد المدن الكبيرة (المليونية)[2]، و هي تركز على دراسة التوزيع الجغرافي لشبكات النقل المختلفة و خصائصها ، إلى جانب دراسة حركة السلع و المنتجات و الأفراد على حد سواء من مكان إلى أخر[3] .

أ- العوامل التي أدت إلى تطور جغرافية النقل:

[1] محمد صافيتا ،" **جغرافية الزراعة** "، جامعة دمشق ، سوريا ، 1993، ص 11

[2] إبراهيم أحمد سعيد ، مرجع سبق ذكره، ص 105

[3] محمد خميس الزوكة، " **جغرافية النقل** "، دار المعرفة الجامعية, القاهرة ، 2000, ص 22

– الحاجة الكبيرة للمواد الأولية و مصادر الطاقة .

– ضرورة تسويق كميات الإنتاج الضخمة و توزيعها محليا و عالميا ، و الانتقال من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة الاستهلاك العالمي ، والتقسيم العالمي للعمل .

– التوسع الكبير في وظائف المدن و تطور العلاقة و تشابكها بين المدن المركزية و الإقليمية و الأرياف المحيطة بها .

– التطور الذي أصاب صناعات و سائل النقل و تقدمها و مقدراتها على إنتاج وسائل نقل سريعة .

– الاهتمام الشديد بتقنيات شق الطرق و هندستها و بناء السكك الحديدية و بناء المطارات الضخمة و الحديثة ، كل هذا ساعد إلى درجة كبيرة على تطور وسائل النقل[1] .

4– جغرافية السياحة Geography of Tourism:

تهتم بدراسة وتفسير حركة الناس وتنقلهم وعلاقتهم مع بيئة مكان القصد السياحي والنظام الايكولوجي المتوفر فيها وتحليل التباين في شدة الجذب السياحي لهذه البيئات.

5– جغرافية التجارة الدولية Geography of International Trade :

تنظر الجغرافية الاقتصادية إلى لتجارة جزءا هاما في مجال دراسات الجغرافيا الاقتصادية حيث تظهر العلاقات المتبادلة بين الأقاليم الاقتصادية المختلفة سواء على المستوى الدول أو القارات [2].

الفرع الثاني : علاقة الجغرافيا الاقتصادية ضمن العلوم الجغرافية و غير جغرافية

إن الإحاطة بالعلوم الأخرى شيء هام للاستيعاب النتائج الموضوعية التي ينتهي إليها البحث في تلك العلوم، وهي حصيلة يجب أن يستعين بها الجغرافي في فهم وتفهم الظاهرة الجغرافية وفي الوصول إلى تحليل منطقي لها، وبالتالي نستطيع ابتكار نتائج تتصل بالظواهر الطبيعية التي هي موضوع دراسته .

1– علاقة الجغرافيا الاقتصادية مع علم الجغرافيا وعلم الاقتصاد :

[1] إبراهيم أحمد سعيد ، مرجع سبق ذكره، ص 106

[2] محمد خميس الزوكة ، " **جغرافية النقل** " ، مرجع سبق ذكره ،ص 22

تأخذ الجغرافيا الاقتصادية اسمها من الجغرافيا وذلك يعني أنها تؤكد على دراسة المكان بخصائصه الطبيعية والبشرية .كما تأخذ صفاتها من الاقتصاد وكلمة الاقتصاد هنا تعني تلك الأجزاء من العلوم التي تتعلق بالتطبيقات. غير أن الجغرافيا الاقتصادية لا تهتم بالجوانب التطبيقية لعلم الجغرافية وإنما تهتم بالجوانب الاقتصادية [1].

وللجغرافية الاقتصادية علاقة وطيدة بعلم الاقتصاد ، إذ تعالج بعض النظريات والموضوعات التي يدرسها علم الاقتصاد . فعلى دارس الجغرافيا الاقتصادية أن يهتم بمبدأ وقواعد ونظريات علم الاقتصاد حتى يستطيع تفسير العوامل الاقتصادية المؤثرة في إنتاج وتبادل واستهلاك السلع والخدمات ، وعلى دارس الاقتصاد أن يدرس الجغرافية الاقتصادية التي الموارد وهذه الندرة نتيجة لكثرة الحاجيات ، ولذلك نشأة النظم الاقتصادية لعلاج المشكلة الاقتصادية كمشكلة الإنتاج . فعلم الاقتصاد لا يدرس الجهد الذي يبذله الإنسان حتى يتمكن من إشباع حاجياته المتعددة وطرق إشباعها بأقل جهد واقل تكلفة. فالحاجيات هي المحرك والجهد الذي يبدله الإنسان هو الوسيلة بينما إشباع الحاجة هو الغاية . فالاقتصاديون في دراستهم لغلة يتناولون الموضوع من الجوانب التي تتحكم في أسعاره ،العرض والطلب تقلبات الأسعار ، تكاليف الإنتاج ، تمويل مشروعات الإنتاج ، التخزين والتسويق دون الربط والتوزيع والوصف والتعليل الذي تهتم به الجغرافية الاقتصادية [2] .

لكن الجغرافية الاقتصادية تعالج الموضوع بطريقة تختلف عن ذلك فهي تتناول دراسة القطن من ناحية طبيعية.هذه المادة والعوامل المتحكمة في إنتاجها وتوزيعها الجغرافي، وتحليل هذا التوزيع وكمية الإنتاج أي أنها تهتم بالإنتاج في حين يهتم علم الاقتصاد بالتوزيع والاستهلاك ومن هنا تتضح العلاقة بين العلمين، فهناك ارتباط بين الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

2- علاقة الجغرافيا الاقتصادية مع العلوم غير جغرافية .

إذا أردنا مثلا دراسة زيت البترول نجد أن عملية اكتشافه من اختصاص هندسة البترول وعملية تكريره ونقله هي عملية صناعية ، أما عملية التسويق والتوزيع فتدخل في علم الاقتصاد [3].

---

[1] علي هارون، مرجع سبق ذكره ، ص39.

[2] حمد عبد العزيز عجمية، " **الموارد الاقتصادية** " , دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص25.

[3] نصر السيد نصر، " **قواعد الجغرافيا الاقتصادية** ", مرجع سبق ذكره, ص 20.

أما دور الجغرافيا الاقتصادية هو تحديد توزيع مناطق الإنتاج في العالم ، و علاقة مناطق الإنتاج بمناطق الاستهلاك ، و طريقة نقل المنتجات البترولية و علاقتها بأسعار و المنافسة التجارية الدولية ، و دور البترول في النشاط الاقتصادي الدولي أو في العلاقات الدول المنتجة بالدول المستهلكة [1] .

ومن هنا كانت الإحاطة بنتائج العلوم الطبيعية والإنسانية الهامة جدا للجغرافي نظرا لان ميدان الدراسة الجغرافية يتضمن المدينين معا. ولقد أدى دالك إلى أن وصف الباحثين الجغرافيا بأنها علم تركيبي بمعنى أنه يتركب من مجموعة متنوعة من نتائج العلوم ، لكن الأمر ليس كذلك وإنما الهدف الأساسي هو أن يكون لدى الجغرافي القدرة على التوفيق بين هذه النتائج والتنسيق بينهما لتكون معبرة في مجال موضوع دراسته لبعض الظواهر سواء كانت طبيعية أو بشرية .

ب- كما توجد علاقة بين الجغرافية الاقتصادية وعلم الإحصاء, فالجغرافية الاقتصادية تدرس السلع والخدمات وتقيس العلاقات بينها, ولا يكون ذلك دقيقاً إلا باستخدام القياس الرياضي وهذا ما يقوم به رجل الإحصاء حين يقوم بوضع القوانين الرياضية التي تصلح للاستخدام في مجال الجغرافيا الاقتصادية. ولذلك كان من الضروري أن يلم دارس الجغرافية الاقتصادية بالإحصاء.

المطلب الرابع : مناهج البحث في الجغرافيا الاقتصادية :

اختلف دارسوا الجغرافيا الاقتصادية في تحديد المناهج الدراسة فيها لتعدد موضوعاتها و تشعبها واعتمادها على الكثير من دراسات العلوم الأخرى ، فالبعض يميل إلى دراستها على أساس إقليمي أي تركز الدراسة على أقاليم اقتصادية قد تكون صناعية أو تعدينية ، أو نطاقات زراعية (كنطاق القمح في كل من الولايات المتحدة الأميركية و كندا ...الخ) و تهدف مثل هذه الدراسة إلى إظهار خصائص كل إقليم و إبراز الفروق و الاختلافات التي تميزه عن غيره من الأقاليم ، مع تتبع العلاقات المتبادلة بينهما ، بينما يرى البعض الأخر دراستها على أساس الحرف الإنتاجية أي دراسة حرف الجمع و الالتقاط ، الصيد البحري ، في حين يرى فريق ثالث دراستها على أساس محصولي أي دراسة محاصيل زراعية كالقطن و القمح ....الخ ، و هناك فريق رابع يدرسها على أساس تحليل العوامل الجغرافية المختلفة التي تؤثر في الإنتاج الاقتصادي أيا كان نوعه.

إن تعدد المناهج في الجغرافيا الاقتصادية لا يعتبر مشكلة أو اختلافا في تقسيم المادة العلمية لهذا الفرع و إنما يعد تعبيرا عن تعدد وجهات نظر الدارسين و تباينا للزوايا التي يمكن من خلالها دراسة موضوعا من موضوعاتها

[1] عدنان السيد حسين, مرجع سبق ذكره , ص 125.

و استنادا إلى كتاب **« E.Show « World Economic Geography »** الذي قسم مناهج الدراسة في الجغرافيا الاقتصادية إلى أربعة مناهج رئيسية و هي موضحة في المخطط التالي [1].

المخطط رقم (1-1) : مناهج الدراسة في الجغرافيا الاقتصادية

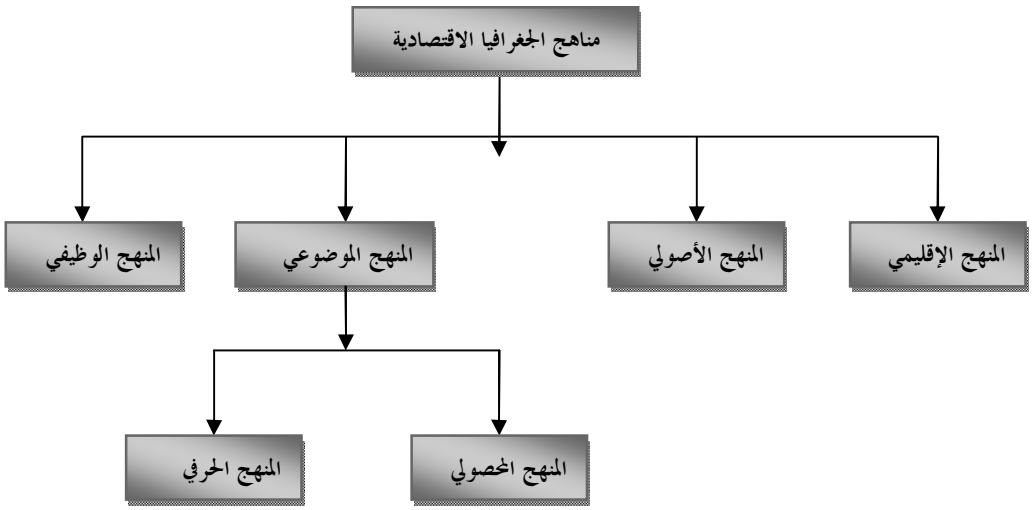

المصدر: محمد خميس الزوكة " **الجغرافيا الاقتصادية** "، مرجع سبق ذكره، ص32

1- المنهج الإقليمي :

يقصد إبراز الملامح الاقتصادية العامة للأقاليم وإظهار شخصيته الاقتصادية التي تميزه عن غيره من الأقاليم الاقتصادية الأخرى المجاورة. وقد يشمل هذا الإقليم منطقة واسعة من سطح الأرض تتمثل في قارة أو أكثر [2].و يتميز هذا المنهج بما يلي :

أ- يتناول الباحث في هذه الدراسة توزيع السكان وعلاقته بتوزيع الأنشطة الاقتصادية وأثر العوامل الجغرافية والموارد الطبيعية والبشرية في الإنتاج الاقتصادي للإقليم. ومثل هذه الدراسة توضح التشابك الاقتصادي في الإقليم وتكامله أو نواحي النقص فيه.

[1] محمد خميس الزوكة ،" **الجغرافيا الاقتصادية** "، مرجع سبق ذكره, ص ص 30-31

[2] إبراهيم أحمد سعيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 111

ب- يلجأ الباحث إلى إتباع المنهج الإقليمي في الدراسات الاقتصادية لإبراز القيمة الاقتصادية للأقاليم وإمكانات موارده الطبيعية التي تضمها أراضيه والتي قد تساهم في تقدم للأقاليم الاقتصادية في العالم وإبراز أوجه الشبه والاختلاف بين إقليم وآخر.

ج- تساهم هذه الدراسة الاقتصادية في جمع المعلومات المتنوعة التي تهم المختصين في شؤون التخطيط والتنظيم الإقليمي وإيضاح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم, واقتراح الحلول لهذه المشاكل وفقاً لموارده وإمكانيته ومتطلباته.

د- قد يقصد بعض الكتاب أتباع المنهج الإقليمي تأثراً بالشعور الوطني , ولذلك يرتبط المنهج الإقليمي في هذه الحالة بالظروف السياسية وإظهار الشعور الوطني للدولة المختلفة.

ه- يتميز هذا المنهج عن غيره من مناهج البحث بأن يعطي صورة واضحة عن الأجزاء المختلفة في وحدة من الوحدات والعلاقات فيما بينها وبين الوحدة الاقتصادية الكبرى. ويصدق هذا على الوحدات الكبيرة سواء كانت الدولة أو القارة أو العالم كله. ونظراً لأن الاتجاه السائد الآن هو تشكيل تكتلات اقتصادية متنافسة مثل الاتحاد الأوربي ،ومنظمة الوحدة العربية الاقتصادية والوحدة الاقتصادية للقارة الأفريقية ومجلس التعاون لدول الخليج العربي ، قد أعطى هذا المنهج من مناهج الجغرافية الاقتصادية أهمية خاصة لقدرته على إبراز البنيان الاقتصادي لهذه التكتلات و إظهار مدى تكامل كل منها ، و تتبع العلاقات المتبادلة بينها لتوضيح حجم هذه العلاقات و نوعيتها و مستقبلها [1].

- عيوب المنهج الإقليمي :

ا- صعوبة تقسيم الأقاليم الاقتصادية ، تباين الأسس الجغرافية التي يعتمد عليها في هذا التقسيم .

ب- حدود الأقاليم الاقتصادية قد تكون طبيعية تتعلق بمظاهر السطح أو المناخ ، و قد تكون بشرية تختص بنظام جمركي خاص ، و لكن السائد عند تحديد الأقاليم الاقتصادية اتخاذ الأسس الطبيعية و خاصة المناخية منها أساسا للتقسيم ، وبصفة خاصة عند دراسة مناطق الإنتاج الزراعي مما يزيد صعوبة التحديد الدقيق .

[1] علي هارون، مرجع سبق ذكره ، ص 41.

ج- تعدد العوامل الجغرافية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي في الإقليم الاقتصادي الواحد تبعا لنوع النشاط فالمناخ يتحكم أساسا في النشاط الزراعي و الرعوي ، و التركيب الجيولوجي يتحكم في النشط التعديني و العوامل الاقتصادية تؤثر بدرجة كبيرة في النشاط الصناعي[1] .

-2المنهج الأصولي :

يتناول هذا المنهج بالدراسة العوامل الجغرافية المؤثرة في الإنتاج الاقتصادي و يولي اهتماما كبيرا للتركيب الاقتصادي و العوامل الجغرافية المؤثرة فيه و قد ذكر أن المنهج الأصولي يهتم بالقوانين الأساسية المؤثرة في النتاج و بشكل خاص القانونين التاليين :

أ- تأثير الخصائص الجغرافيا المحلية في فعاليات الإنتاج و التوسع العمراني .

ب- تأثير العوامل البشرية و المستوى الحضاري و الاقتصادي للسكان في المستوى النشاط الاقتصادي و نمط الإنتاج وقواه المنتجة [2].

3- المنهج الموضوعي :

يمكن تقسيم هذا المنهج إلى فرعين هما :

أ- المنهج الحرفي : يقسم النشاط الاقتصادي إلى حرف معينة ، كالصيد و الرعي ، و الزراعة و التجارة و الخدمات أي أنه منهج ينطلق من دراسة مختلف أوجه النشاط الاقتصادي [3].

ب- **المنهج المحصولي** : يتناول دراسة الغلات الزراعية أو المواد المعدنية المختلفة ، يبدأ بتعريف الغلة و تتبع موطنها الأصلي، و تطور استخدامها، و العوامل الجغرافية المختلفة الواجب توفرها لإنتاجها و تطبق هذه العوامل على جهات العالم لمعرفة أصلحها لإنتاج هذه الغلة ، ثم نبين المناطق التي تنتجها وتلك التي لا تنتجها مع تتبع أسباب ذلك و يجمل هذا المنهج في الإجابة على الأسئلة التالية :

- أين يمكن أن تنتج الغلة و تسوق و تستهلك ؟
- أين تنتج فعلا و تسوق و تستهلك ؟

---

[1] محمد خميس الزوكة، " **الجغرافيا الاقتصادية** "، مرجع سبق ذكره ، ص ص 31-32

[2] إبراهيم أحمد سعيد ، مرجع سبق ذكره, ص 108

[3] ابراهيم المشهداني، " **مبادئ و أسس الجغرافيا الزراعية** "، مطبعة دار السلام ، بغداد ،1975،ص 23

- كيف تنتج و تسوق و تستهلك ؟

و يعد هذا المنهج أكثر المناهج الدراسة في الجغرافيا الاقتصادية استخداما لوضوح تقسيماته وسهولتها [1].

4- المنهج الوظيفي :

يعد هذا المنهج جديدا في الدراسات الجغرافية ، و هو يتناول بالدراسة تحليل التركيب الوظيفي للنظم الاقتصادية المتحكمة في النشاط الإنساني (الإنتاج ، التجارة و الخدمات) و فق منهج تاريخي مركب و بمستويات مختلفة ، و ينطبق عليه دراسة مستويات الموضوعات في الجغرافية الزراعية على مستوى الحقل فالمزرعة فالإقليم الزراعي و أسواق التصريف و دراسة الظاهرة هنا على صعيد الدولية أو حتى على دراسة تجارة الغلة الزراعية ، المحددة سابقا على المستويات المذكورة على المستوى الدولي.

بالإضافة إلى المناهج التي ذكرت سابقا هناك منهج جديد يتناول دراسة المشكلات التي تظهر في إقليم جغرافي محدد أو ضمن الدولة كلها ، وهو ما يعرف بمنهج المشكلات ، حيث يتصدى لتحليل أية مشكلة اقتصادية أو ديمغرافية أو بيئية مؤكدا على إظهار كافة العوامل المؤثرة ، و المتفاعلة مع بعضها في نشأة و تشكل المشكلة و تحديد دور أي عامل ، أو العامل الأهم ، للقد أظهر هذا المنهج مرونة و مقدرة عظيمة في معالجة مشكلات معاصرة كالتلوث و تدني الإنتاجية و تباين فعالية قوى الإنتاج و التأرجح في دور الكتل الاقتصادية العالمية و تبادلاتها[2].

المبحث الثالث : الجغرافيا الاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية المعاصرة

بما أن الجغرافيا الاقتصادية تهتم بدراسة مدى كفاية الموارد الطبيعية و مستقبلها ، نتيجة حدوث مجموعة من التغيرات التي حدثت على المستوى العالمي ،لذا سوف نحاول معالجة في هذا المبحث العلاقة بين الموارد الطبيعية و الأداء الاقتصادي ،و هل أن كل دولة غنية بالموارد الطبيعية هي دولة متقدمة من جهة و بين الموارد الطبيعية و عدد السكان من جهة أخرى ، و كذلك سوف نحاول كذلك إيضاح أهم التغيرات التجارية التي حدثت على مستوى العالم من منظور الجغرافيا الاقتصادية .

المطلب الأول : العلاقة المكانية بين الموارد الاقتصادية و الأداء الاقتصادي .

تتباين الموارد الطبيعية في توزيعها على خريطة العالم تباينا كبيرا ، كذلك فإنها تختلف من حيث كميتها و صفاتها و خصائصها و مدى دوامها و تجددها أو قابليتها للنفاذ[3]. و لهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى

[1] محمد خميس الزوكة ،" **الجغرافيا الاقتصادية** "، مرجع سبق ذكره، ص33

[2] إبراهيم أحمد سعيد ، مرجع سبق ذكره, ص ص 109-111

[3] فتحي محمد أبو العيانة ، " **الجغرافيا الاقتصادية** "، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص 35 .

ماهية الموارد الاقتصادية ،و متى نسمي المورد الطبيعي مورد اقتصادي ؟ و كيف تؤثر الموارد الطبيعية في الأداء الاقتصادي للبلد ؟

الفرع الأول : الموارد الاقتصادية

تمثل مشكلة ندرة الموارد الاقتصادية شقا هاما في الصراع الإنسان الدائم مع الطبيعة لإشباع حاجاته المتزايدة و المتعددة و المتجددة ، و عليه التعايش مع ما يسمى بمشكلة الاختيار (المشكلة الاقتصادية) بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادي ، و بالتالي على الإنسان الاجتهاد من أجل تحقيق التوازن بين الرغبات و الحاجات المتزايدة بمعدل سريع و الإمكانات (الموارد القابلة للاستغلال) التي تتزايد بمعدل أبطئ . ونعني بالموارد الطبيعية :

ا- سطح الأرض المستخدم في الزراعة و الصناعة و ما يحويه من غابات و مراعي .

ب- باطن الأرض بما يحويه من موارد معدنية مختلفة و مصادر الطاقة كالنفط و اليورانيوم و الفحم موارد المياه كالأنهار و البحيرات و البحار وما تتضمنه من أحياء مائية .

ج- الهواء أو الغلاف الجوي المحيط بالأرض و ما يحتويه هذا الغلاف من غازات [1].

ولكي يكون المورد الطبيعي موردا اقتصاديا لابد للإنسان (الموارد البشرية) من تسخير رأس المال والتكنولوجيا في استغلالها ، بمعنى آخر فإن الموارد الاقتصادية هي المحصلة النهائية لتفاعل الأرض والإنسان (العمل)ورأس المال[2].

1- خصائص الموارد الاقتصادية

أ- **الندرة:** المقصود بها قصور القدر المتاح من الموارد عن إشباع رغبات السكان .ويبدو ذلك عند مقارنة الموارد المتاحة بذلك القدر اللازم من الموارد لإشباع الرغبات البشرية.

---

[1] أم الخير فرد،" **أهمية العامل التقني في عملية الإنتاج حالة الجزائر 1962-2002** " ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :الاقتصاد الكمي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 2005،-2006، ص ص 22-23

[2] **صالح** حسن عبد القادر ،"**الموارد وتنميتها أسس وتطبيقات على الوطن العربي**" ، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، الطبعة الأولى ،عمان، 2002 ، ص 19

ب- بتباين أوجه الاستعمال: فهو ما تتميز به الموارد الاقتصادية والخدمات ويتوقف تباين أوجه استعمال المورد الواحد على عاملين أساسين هما :مدى التخصص ومدى التقدم التكنولوجي .فكلما ازداد تخصص الموارد ضاقت مجالات استغلاله، كما تزداد أوجه استخدام المورد بازدياد التقدم العلمي، كما نرى أن استخدام البترول الخام في إنتاج مجموعات كبيرة من السلع مثل الجازولين والكيروسين وغير ذلك من السلع المستخدمة كمصادر للطاقة.

ج- أما ما تتميز به الموارد الاقتصادية من حيث قابليتها للامتزاج بنسب مختلفة لإنتاج سلعة أو خدمة معينة فنراه في بعض السلع التي يتطلب إنتاجها مزج الموارد بنسب ثابتة غير قابلة للتغير[1].

2- تصنيف الموارد الطبيعية :

يمكن تقسيم الموارد تقسيمات عدة وذلك بحسب النظرة التي ينظر إلى الموارد من خلالها وذلك كما يلي:

أ- بالنظر إلى أماكن وجودها نجد أن الموارد تنقسم إلى:

- **موارد موجودة في كل مكان :** إن المورد يوجد في كل مكان وينطبق ذلك على الأكسجين في الهواء والرمال في الصحراء.

- **موارد موجودة في أماكن عديدة :** هذه الأنواع من الموارد أقل في وجودها من المورد السابق بحيث نجد أنها اقل وفرة ولا توجد في كل مكان وإن كانت توجد في أماكن عديدة ويلاحظ أنها لا توجد في نفس الأماكن بنفس المقدار بل تتفاوت بحيث توجد في أماكن بوفرة وبندر وجودها في أماكن أخرى وهذا يبرر سبب اختلاف أثمانها من مكان إلى مكان آخر لما يقضي به قانون العرض بخصوص العلاقة بين الكمية والثمن بحيث يرتفع الثمن حيث يندر أو يقل وجود العنصر في حين ينخفض الثمن بوجد العنصر بوفرة

- **مورد موجود في أمكان قليلة :** وينطبق ذلك بصفة أساسية على كثير من المعادن موارد موجودة أو مركزة في مكان واحد : وهو ما ينطبق كذلك بصفة رئيسية في أنواع المعادن مثل النحاس [2].

ب- بالنظر إلى الموارد من حيث عمرها وديمومتها نجدها تنقسم إلى:

---

[1] دوناتو رومانو، " **الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة** "، المركز الوطني للسياسات الزراعية ،دمشق،2003، ص 47

[2] السيدة ابراهيم مصطفى و آخرون ، "**اقتصاديات الموارد و البيئة**."، الدار الجامعية، الإسكندرية.2007، ص ص 10-12

–موارد متجددة : يقصد بذلك أن المورد قابل للدوام في وجوده بسبب قدرته على التجدد للمحافظة على نوعه وأن هذا المورد متجدد بطبيعته بمعنى أنه يزيد زيادة طبيعية ويحتاج فقط لمجرد تنظيم استخدامه حتى يستمر وجوده ويستمر الانتفاع به.

–موارد غير متجددة (ناضبة): المقصود هنا هو الموارد الفانية أو القابلة للفناء بطبيعتها بمعنى أن هذه الموارد تكون موجودة في الطبيعة بكميات معينة إلا أنها تقل باستمرار السحب منها وهو ما ينطبق على المستخرجات من باطن الأرض مثل البترول وغيره من المعادن المختلفة.

– موارد جارية: هي ذلك النوع من الموارد التي لا يتأثر مستوى المخزون منها بما يتم استخدامه حاليا أو ما تم استخدامه سابقا، فلا يؤثر استخدام أي دولة أو مجموعة أو جيل حاليا على ما يمكن أن تحصل غليه أي دولة أو مجموعة أو جيل منها لاحقا، و بعبارة أخرى فهي موارد مستمرة في التدفق مثل الطاقة الشمسية أو طاقة المد و الجزر

ج–بالنظر إلى الموارد من حيث أصلها نجدها تنقسم إلى:

– موارد طبيعية : هي التي تستند في وجودها وتجد مصدرها في الطبيعة سواء كانت ملموسة مثل الثروات المعدنية والغابات أو كانت غير ملموسة مثل الصفات الطبيعية التي يكتسبها مكان ما أو إقليم ما والمتمثلة في درجات الحرارة أو الرطوبة أو فترات سطوع الشمس أو موقع إقليم معين بالنسبة لعناصر إنتاج معينة.. الخ

–موارد بشرية : يجد هذا النوع مصدره في السكان ويعد من أهم الموارد وأكثرها قيمة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وتظهر أهمية هذا العنصر عندما تعلم أنه يساهم في الإنتاج بأكثر من شكل .

الفرع الثاني : العلاقة المكانية بين الموارد الطبيعية و الأداء الاقتصادي

غالبا ما ينظر إلى البلدان الغنية بالموارد الطبيعية نظرة تملؤها الغبطة ، فهي تواجه قليلا من القيود المالية بما يفترض أن يهيء لها إتباع مسار سريع التنمية . لكن الواقع ليس ورديا إلى هذا الحد .

فالبلدان الزاخرة بالموارد الطبيعية ، و هي عادة ما تكون النفط أو الغاز أو المعادن – تحقق أداء أضعف في المتوسط مقارنة بالبلدان الأخرى غير غنية بهذه الموارد[1] . و قد عبر عن العلاقة بين الموارد الطبيعية و الأداء الاقتصادي للبلد ما بالمعادلة التالية :

$$PP = C + E + M \times (S + W)$$

حيث أن:

C = Critical Mass الكتلة الحيوية (الأرض + السكان)

PP = Perceived power لقوة الشاملة

M = Military Capability القدرة العسكرية

S = Strategic الإستراتيجية

W = Will to purpose to National strategic الإدارة الوطنية

ولتبسيط فكرة هذه المعادلة نقول إذا كان حاصل جمع كافة الموارد المتاحة للبلد ما (C + E + M)

يساوي مليون(كمعامل رقمي) فإن حاصل ضرب * الإستراتيجية(S) التي افترضنا غيابها تساوي صفرا، فإن النتيجة تساوي صفرا .أي هدر للموارد المتاحة ويتجسد هذا الهدر في واقع الأداء الاقتصادي. [2] ومن اجل الوصول إلى صورة أدق في مجال العلاقات القائمة بين موارد الثروة والأداء الاقتصادي لا بد من دراسة المؤشرات التالية المعبرة عن الأداء الاقتصادي للبلد ما :

1- مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي

[1] ليزلي ليبشيتر ،" **بين هبة الحاضر ووعد المستقبل : سياسات أفضل لإدارة الموارد الطبيعية** "، مدونة صندوق النقد الدولي الالكترونية 15 ديسمبر 2010 ص 1

[2] أزهر سعيد السماك، " **العلاقات المكانية بين الأداء الاقتصادي و موارد الثروة في الوطن العربي– قياس كمي–** " ،ورقة بحثية قدمت ضمن ندوة الجغرافية و دورها في خدمة التنمية "، جامعة تشرين اللاذقية ،سوريا ،5-11-2010 ص 341

يستخدم الاقتصاديين مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لقياس أداء و فعالية اقتصاد بلد ما ، و اثر هذه المؤشرات استخداما ما يلي :

- مؤشرات السياسة العامة للإنفاق وتوزيع الدخل

يقيس هذا المؤشر مدى إنفاق الدولة الغنية بالموارد الطبيعية على التعليم و الصحة و جعلهما في سلم الإنفاق العام مقارنة بالإنفاق العسكري[1] .

ب- دليل و اتجاهات التنمية البشرية :

يكشف دليل التنمية البشرية عن محصلة تفاعل ثلاثة مرتكزات رئيسية هي العمر المتوقع و المعرفة و متوسط الدخل ، فطول العمر يقاس بالعمر المتوقع عند الولادة و تقاس المعرفة بنسبة محو الأمية و متوسط عدد سنوات الدراسة ، و الدخل يعتمد على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[2] .

ج- الفقر و الحرمان البشري :

يعرف البنك الدولي الفقر بأنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة [3].و من هنا يتضح أن هذا التعريف يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى و مفهوم مستوى المعيشة بتعبير أخر فان الفقر مجرد مفهوم نسبي فهو يختلف باختلاف المجتمعات و أزمان و أساليب القياس .

و عموما فان ظاهرة الفقر تعبر عن حالة الحرمان النسبي للفرد كما للمجتمع التي تعبر عن مكونين رئيسين هما الدخل (مستوى المعيشة) و الحق في الحصول على حد أدنى من الموارد . أي أن الدخل و الاستهلاك هما مكونان الرئيسان لهذه الظاهرة ، و عليه يتم قياس الفقر من خلال احتساب نصيب الفرد من الدخل الوطني الاستهلاك الغذائي ...الخ و إجمالا فان هناك ثلاثة من مناهج للقياس هي :

- تحديد حجم الاستهلاك من سلع محددة و يتم من خلال : الإنفاق المخصص للطعام ، قيمة السعرات الحرارية للطعام ....الخ .

---

[1] محمد أزهر سعيد السماك و د .احمد حامد العبيدي،"**العلاقات المكانية بين مشكلة المديونية الخارجية والملامح الرئيسية للتنمية البشرية واتجاهاتها في الدول العربية** "، من أبحاث مجلة التربية والعلم ، المجلد ، 9 العدد ، 3 جامعة الموصل ،2003 ، ص 14

[2] أزهر سعيد السماك، مرجع سبق ذكره، ص 347

[3] تقرير التنمية البشرية البنك الدولي ، 2001 ص 41

– الدخل الكلي لوحدة القياس (الفرد أو الأسرة) .

– مستوى الرفاه الكلي أي حكم الإنفاق الكلي على استهلاك الحاجات الأساسية الأخرى[1] .

و قد ذهب البعض إلى وجود ارتباط بين الغنى بالموارد وضعف الأداء الاقتصادي(لعنة الموارد) وظهرت دراسات عديدة تسعى لتفسير العلاقات بين وفرة الموارد والأداء الاقتصادي .

و من بين الدراسات التي أوضحت العلاقة بيت الموارد الطبيعية و الأداء الاقتصادي : نجد دراسة Warner Sachs and(2000) التي توصلت إلى وجود علاقة معكوسة قوية بين النمو وثروة الموارد في عينة ضمت 97بلدا خلال (1960 -1989)أن الأداء الاقتصادي للبلدان الغنية بالنفط كان جيدا في الثمانينات عندما كان وضع النفط جيدا .و لتوضيح أدق للعلاقة بين الموارد الطبيعية و الأداء الاقتصادي نلخصها في الجدول (1-1) الذي يضم قائمة أكثر من 30 بلدا يمكن تصنيفها كبلدان غنية بالموارد الهيدروكربونية والمعدنية، بحيث تشكل إيرادات مواردها أكثر من 50% من الإيرادات الحكومية أو من حصيلة الصادرات (وهي في الأساس البلدان الغنية بالنفط)،و قد تم اخذ مؤشرين لقياس الأداء الاقتصادي والممتثل **في** متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني ودليل التنمية البشرية .

من الجدول نلاحظ :

– أن النرويج هي الدولة الوحيدة من بين الدول الغنية بالموارد الطبيعية التي حققت أداء اقتصادي جيد و هذا من خلال احتلالها المرتبة الأولى في نصيب الفرد من الدخل الوطني بقيمة **53650** (احتلت المرتبة الأولى عالميا سنة 2007) و رتبة 28 في دليل التنمية البشرية .

– بلدان غنية بالموارد لطبيعية و أداء اقتصادي متوسط نسبيا ،حيث تحتل مراتب متوسطة في مؤشر التنمية البشرية و نصيب الفرد من الدخل الوطني أكثر من 10.000 دولار من هذه الدول دول الخليج العربي ماعدا السعودية بالإضافة إلى ليبيا و يعود السبب توسط أدائها الاقتصادي إلى أن هذه الدول بها عدد سكان متوسط – دول غنية بالموارد الطبيعية و ضعف الأداء الاقتصادي " تحتل مراتب أخيرة في دليل التنمية البشرية و متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني أقل من 10.000 دولار أمريكي "، يعود سبب في ذلك حسب صندوق النقد

[1] عبد الرزاق فارس، " **الفقر و توزيع الدخل في الوطن العربي** " ،الطبعة الأولى ،منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001 ص ص21-24

إلى إن إنتاج(خاصة النفط و الغاز) وتدفقات للإيرادات كبيران للغاية، سريعا النمو، ومحدودان زمنيا مصحوبين بدرجة عالية من التقلب نتيجة لتقلب الأسعار العالمية.

وإذا أضفنا إلى ذلك ضعف الإدارة، فإن ملكية مثل هذه الثروة توفر مجالا واسعا للسياسات غير الفعالة والفساد الصريح، وهي عوامل تسهم في ضعف أداء النمو وتبدد ثروة النفط الوطنية في نهاية الأمر.[1]

الجدول رقم (1–1)العلاقة بين الموارد الطبيعية و الأداء الاقتصادي لبعض الدول في سنة 2007

الوحدة : نسبة مئوية .

	متوسط نسبة الإيرادات المعادن من مجموع إيرادات المالية العامة	متوسط نسبة إيرادات المعادن من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي	% احتياطات البلد (الغاز+الكربونات) من مجموع الاحتياطات العالمية	متوسط نسبة صادرات المعادن من مجموع صادرات السلع	ترتيب الدول في مؤشر التنمية البشرية	متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي
الجزائر	70.5	16.3	0.99	97.6	87	3630
أنغولا	79.8	33.4	0.76	91.8	88	2580
أذربيجان	33.3	8.5	0.59	87.3	34	-
البحرين	71.3	23.2	-	74.4	41	16214
الكاميرون	27.7	4.8	-	44.7	147	1052
كولومبيا	10.0	3.0	0.12	26.7	99	4010
الكونغو	69.6	22.6	0.15	88.3	158	1400
إكوادور	26	6.6	0.42	46.9	54	2380
غينيا الاستوائية	85.2	24.4	0.15	96.8	105	9838
اندونيسيا	30.3	5.5	0.36	22.8	161	1584
إيران	65.5	14.7	11.22	82.2	115	3344
العراق	79.2	69.5	9.63	97.0	126	702
كازاخستان	25.1	2.3	3.32	52.6	58	4436
الكويت	74.7	46.1	8.50	92.2	22	21518
ليبيا	80.2	43.2	3.28	97.1	61	9822
المكسيك	33.3	7.5	1.24	17.2	67	9214
نيجيريا	78.9	23.3	3.00	97.2	132	900
النرويج	24.0	13.0	0.81	60.0	28	53650
عمان	83.4	38.6	0.47	80.9	69	10078
قطر	68.4	26.0	1.27	78.5	30	35809
روسيا	19.5	7.3	6.07	54.0	70	7451
المملكة السعودية	83.1	31.3	22.13	88.8	73	1799
السودان	49.8	8.3	0.54	80.6	144	916
سوريا	46.3	12.8	0.26	70.2	147	1868
ترينيداد و توباغو	36.4	9.3	0.07	59.9	89	7547
تركمنستان	66.1	19.7	0.05	42.4	152	-
الامارات العربية	66.1	19.7	8.19	43.4	36	30996
فنزويلا	48.8	15.8	6.68	82.5	86	12290
اليمن	71.5	24.9	0.42	88.1	153	860

المصدر:تم إعداد الجدول اعتماد على:

صندوق النقد الدولي" المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد 2007 " ص 72

بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي على الموقع data.albankadawli.org/in

تقرير حالة سكان العالم 2007 ،الصادر عن صندوق الأمم المتحد للسكان ، ص 80-88

إحصاءات" بريتيش بتروليوم "يونيو 2006

[1]صندوق النقد الدولي"، **المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد 2005** " مرشد المالية العامة، 2005 ، ص 6

و حسب صندوق النقد الدولي أن لعنة الموارد ليست أمرا يستحيل اجتنابه .فبالرغم من وجود أمثلة عديدة على ضعف إدارة ثروات الموارد، يبدو أن عددا من البلدان استطاع أن يتجنب هذه المشكلات من خلال الممارسات السليمة لشفافية المالية العامة المعنية بإدارة إيرادات (مثل بوتسوانا وكندا وشيلي والنرويج [1]).

المطلب الثاني : إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية

العولمة كظاهرة اقتصادية ظلت لعقود طويلة تمثل القوة المهيمنة لتحقيق التكامل (الاندماج) الاقتصادي والمحرك الرئيسي للنمو في مختلف أنحاء العالم، على الرغم من أن سرعة العولمة التي تشمل التجارة والتمويل، وتدفقات المعلومات والتكنولوجيا، ونقل الأنشطة الاقتصادية إلى الخارج لم يسبق لها مثيل في التاريخ الاقتصادي الحديث.[2] وقد تأثر توزيع الأنشطة الاقتصادية وطبيعتها إلى درجة كبيرة بالعولمة، حيث تضاءل الدور الذي كانت تلعبه الحدود بين الدول في طبيعة الأنشطة الاقتصادية، فالعديد من الدول تعمل على تقليل تأثيرات الحدود وتقوي التعاون المشترك في المناطق الحدودية التي كانت في الماضي تعاني من التهميش والتأخر الاقتصادي.و هذا ما حث عليه تقرير عن التنمية في العالم 2009 . أن هناك بعض الأماكن ناجحة لأنها شجعت التغييرات على أبعاد الجغرافيا الاقتصادية الثلاثة:

- الكثافة العالية : كما تظهر في نمو المدن.

- قصر المسافة : مع هجرة العاملين ومؤسسات الأعمال للاقتراب من الكثافة

- تقليل الانقسامات: مع قيام البلدان بتقليل الحواجز الحدودية ودخول الأسواق العالمية للاستفادة من الحجم والتخصص[3] ، و يمكن أن نلخص مظاهر تأثير العولمة على الجغرافيا الاقتصادية :

الفرع الأول: تركز الإنتاج :

مع تطور البلدان، يصبح الناس والنشاط الاقتصادي أكثر تركزاً .ولكن السرعة تتفاوت تبعاً للنطاق المكاني - فالقوى الاقتصادية لا تعمل في فراغ جغرافي .ويكون تركز الناس والإنتاج الأسرع محلياً و الأبطأ دولياً.

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 13

[2] ميشال سبانس و داني ليبزغار ،" **العولمة والنمو المدلولات بالنسبة لعالم ما بعد الأزمة** "، البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالنمو والتنمية،2010, ص 3

[3] البنك الدولي، " **إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية**" ، تقرير عن التنمية في العالم ،واشنطن 2009،ص ص 12- 16

أ- **على مستوى المحلي** : التركز الاقتصادي على النطاق المحلي هو الأسرع ويُقاس بشكل ملائم، بمعدل العمران الحضري (نمو الكثافة الاقتصادية والسكانية*في البلدات والمدن) . ويتحقق إنجاز قسم كبير من هذا التغيير الجغرافي عندما يصل الدخل بنسبة الفرد إلى حوالي3500 دولار أمريكي، وهو تقريباً عتبة العبور إلى فئة الدخل المتوسط .وليست سرعة هذا التغير مختلفة عما تم في بلدان العالم المتقدمة حالياً عندما تغيرت.

ب- التركز على مستوى الوطني : التركز أكثر استمرارا على الصعيد الوطني.وهنا يمكن قياسه على أفضل نحو بمؤشرات تنمية المناطق المحلية (تراكم الإنتاج والناس في المناطق المتقدمة على غيرها.). ويتم إنجاز جزء كبير من هذا التغيير عندما تصل البلدان إلى دخل بنسبة الفرد يبلغ [10000-11000] دولار، حوالي عتبة دخول فئة الدخل العالي.

ج- التركز على مستوى الدولي : التركز هو الأكثر بطئا على النطاق الدولي،ويستمر لأطول مدة .يواصل كل من الإنتاج والثروة التركز في البلدان التي يتخطى فيها الدخل بنسبة الفرد 25000 دولار، وهذه أعلى مستويات توزع الدخل على الصعيد الدولي.

و قد أثرت العولمة على تركز الناس و الإنتاج حيث نجد الناس في أحد الأماكن، والإنتاج في مكان آخر . فالأماكن تجتذب الإنتاج والناس بسرعات مختلفة، وهذه الفروق هي التي تحدد التباينات الجغرافية في الدخل. وعبر الأقاليم والبلدان والعالم، تأتي التنمية في موجات وتترك وراءها الازدهار في بعض الأماكن، والفقر في أماكن أخرى.

الفرع لثاني : زيادة حجم التجارة مع الجوار :

مع هبوط تكاليف النقل**المحلي، لا بد أن ينتشر الإنتاج الاقتصادي بمزيد من التساوي داخل البلدان . ومع هبوط تكاليف النقل والاتصالات على الصعيد الدولي، من المفترض أن البلدان أخذت في القيام بالتجارة مع شركاء على مسافات أكثر بُعداً .ولكن ما حصل كان العكس من ذلك لماذا؟ .

يكمن الجواب في تزامن هبوط تكاليف النقل مع ازدياد ا لتركز الاقتصادي داخل البلدان ، و كذلك تزايد أهمية وفورات الحجم في الإنتاج والنقل . فهبوط تكاليف النقل سهل ازدياد التخصص وغير جذرياً مواقع

---

*الكثافة الاقتصادية =(حجم السكان/ حجم الإنتاج)*100 ، **الكثافة السكانية** = (حجم السكان / المساحة)*100

** بعد الحرب العالمية الثانية انخفضت تكاليف النقل بدرجة كبيرة حيث وصلت إلى النصف مما كانت علية في 1970 ، و كذلك انخفض **احتكاك النقل** (أي نصيب تكاليف النقل في إجمالي قيمة السلع المشحونة) .

الشركات وطبيعة التجارة، حيث عندما كانت تكاليف النقل عالية، كان على الشركات أن تكون قريبة من المستهلكين .ولكن مع هبوط تكاليف النقل، يمكنها الاستفادة من وفورات الحجم الداخلية و وفورات الحجم في المناطق الحضرية والقيام بنقل المنتجات إلى المستهلكين .وحدث الشيء نفسه على الصعيد الدولي.و أحسن مثال على ذلك هو صادرات بريطانيا في 1910 كانت صادرتها منتشرة بالتساوي تقريبا في أوروبا و أسيا و مناطق أخرى و لكن بحلول عام 2000 كان 60% من الصادرات البريطانية يذهب إلى أوروبا و 11 %لأسيا [1].

الفرع الثالث : تغير خريطة التجارة الدولية

تنظر الجغرافية الاقتصادية إلى أن التجارة جزءا هاما في مجال دراسات الجغرافيا الاقتصادية حيث تظهر العلاقات المتبادلة بين الأقاليم الاقتصادية المختلفة سواء على المستوى الدول أو القارات، فهي توضح أهم مراكز التجارية في العالم ، فخلال القرن الماضي سيطرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و دول غربي أوروبا على التجارة الدولية ، إلا انه ابتداء من الثمانينات القرن الماضي حدث تغير جذري في خريطة التجارة الدولية و هذا ببروز دول كانت في الماضي القريب دول نامية و نقصد بالخصوص الهند ، البرازيل و الصين حيث نمت هذه الأخيرة كقوة تجارية رئيسية في العالم نموا سريعا بعد تبنيها لسياستا التحرير والانفتاح الاقتصاديين التي أطلقهما دينغ كسياوبنغ في العام 1978 فبفضل إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير سمحت للصين بأن تضاعف ناتجها المحلي الإجمالي خمس مرات وبأن تصبح لاعباً أساسياً في التجارة الدولية كما ارتفعت حصتها من التجارة العالمية من أقل من واحد في المئة عام 1973 إلى ما يقارب إلى 4% في عام 2000 ، كما ارتفع نصيبها من صادرات العالم من 3.4% سنة 1999 الى 9.6 % سنة 2009 ،حيث احتلت المركز الأول كمصدر سنة 2007 بنسبة8.7 % ،و بالتالي تغلبت على الولايات المتحدة الأمريكية انظر الشكل (**1–1**)

الشكل رقم (1–1):نسبة مساهمة الصين و الولايات المتحدة الأمريكية من 1999–2009

* بعد الحرب العالمية الثانية انخفضت تكاليف النقل بدرجة كبيرة حيث وصلت إلى النصف مما كانت علية في 1970 ، و كذلك انخفض **احتكاك النقل** (أي نصيب تكاليف النقل في إجمالي قيمة السلع المشحونة) .

[1] أوي دتشمان و اندرميت جيل " **الجغرافيا الاقتصادية للتكامل الإقليمي** " مجلة التمويل و التنمية ديسمبر 2008 ص 45

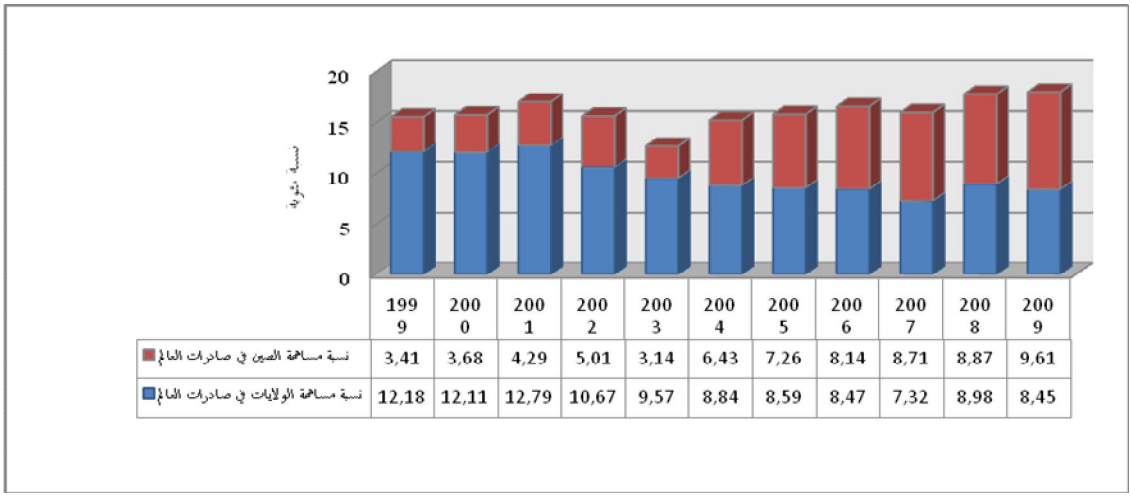

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نسبة مساهمة الصين في صادرات العالم	3,41	3,68	4,29	5,01	3,14	6,43	7,26	8,14	8,71	8,87	9,61
نسبة مساهمة الولايات في صادرات العالم	12,18	12,11	12,79	10,67	9,57	8,84	8,59	8,47	7,32	8,98	8,45

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على إحصاءات المنظمة العالمية للتجارة

كذلك لقد حقق الميزان التجاري الصيني فائض ابتداء من 1990 بعد أن حقق عجز مستمر طوال فترة الثمانينات انظر الشكل(1-2) و السؤال الطروح هوكيف حققت الصين هذا النمو في الصادرات ؟ .

الشكل رقم (1-2) :يوضح تطور الميزان الجاري الصنيي من 1984-2001

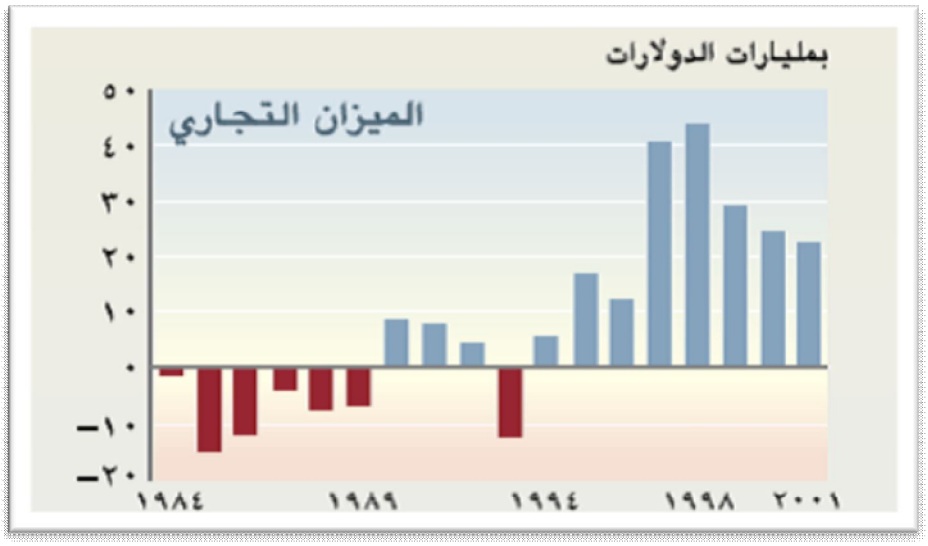

المصدر: مظهر محمد صالح قاسم، " تقييم حدود التفاوت الاقتصادي بين منطقتي العجز التجاري الأمريكي والفائض التجاري الصيني رؤية تحليلية اقتصادية" ، البنك المركز العراقي ،ص15

تبرز الدرسات أن اتقان الصين صادرتها و تنوع خليط منتجاتها ، و النمو في مجموعات متنوعة جعل من هذه تحقق نموا كبر في انتاجيتها و التنوع من تقليل تاثير الصدمات على قطاعات متنوعة [1]، و استخدام الصين لسلاحها التجاري المتمثل في اليوان الرخيص زاد من تنافسية صادراتها ، هذا الأخير الذي تطالب الولايات المتحدة برفعه ، أدى إلى نشوء ما يسمى الحرب التجارية.

المطلب الثالث:إشكالية الموارد و السكان

في مطلع السبعينات شهد العالم أزمات غذائية عديدة هذه الأخيرة أرجعت إلى الواجهة نظريات "مالتوس" المتشائمة، فكثرت الأبحاث ونشرت المئات من التقارير والمقالات التي تطالب بالتفكير بجدية بضرورة التحكم في التزايد الديمغرافي السريع الذي تعرفه العديد من دول العالم ، وتتناقص الموارد التي بحوزتها يوماً بعد يوم [2].و فيما يلي سوف نعرض أهم التقارير التي عالجت إشكالية الموارد الطبيعة و السكان ، ثم الأفكار التي حاولت إيجاد حلول لتوافق بين نضوب الموارد الطبيعية و تزايد النمو السكاني .

الفرع الأول : أصحاب النظرة التشاؤمية .

يرى أصحاب هذه النظرة أن الموارد الطبيعية لن تطغي الاحتياجات المتزايدة للسكان و من بين هذه الأفكار نجد :

1- تقرير "ميدوس" :

نشر سنة 1972 تحت عنوان" حدود النمو " ***The Limits to Growth***"، حيث عرفت هذه الفترة انخفاض الاحتياطي العالمي من البترول ومن الموارد الطبيعية في 1970 ،و بافتراض عدم اكتشاف حقول نفطية أو مناجم جديدة في المستقبل.

وكما كان متوقعاً، فجل السيناريوهات التي وصل إليها" تقرير ميدوس"، كانت في غاية التشاؤم وتنبأت كلها ب" انهيار العالم "قبل حلول عام 2100 على أقصى تقدير، فالنمو الاقتصادي المستمر سوف يتوقف في يومٍ من الأيام وسيتراجع حتماً، وحتى ابتكار تقنيات جديدة، أو الاقتصاد في استعمال الطاقة لن يزيد من معدلات

[1] ماري اميتي و كارولين فريند ، "**ازدهار صادرات الصين** " مجلة التمويلوالتنمية ،سبتمبر 2007 ،ص 38

[2] زهير طافر، " **النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع دراسة مقارنة**" ، مجلة الباحث الاجتماعي عدد 10 سبتمبر 2010 جامعة بشار ص 69

النمو في العالم ، حيث سيشهد العالم انخفاض عنيف في عدد السكان والذي سيترافق مع تدهور كبير للظروف المعيشية في غالبية البلدان لكن ما حدث كان العكس حيث أن الاحتياطي من البترول كان في 1970 ، يضاهي إلى 600 مليار برميل، أما في 2007 ، قد قارب الاحتياطي العالمي من البترول 1.240 مليار برميل[1].

2- نظريات"هاردين وتراجيديا "(قارب النجاة):

لعل أهم النظريات التي جاء بها" المالتوسيون الجدد "وأشهرها، تلك النابعة عن" غاريت هاردين والذي قام سنة 1968 بنشر مقال في مجلة"***Science***" بعنوان ***The tragedy of the commons***

وارتكز" هاردين "على نظريات" مالتوس "السكانية وتلك المتعلقة ب" سياسة الإعانات "للطبقات الهشة من المجتمع، حيث انطلق من مبدأ" الزوال الحتمي للموارد الطبيعية "والذي سيؤدي إلى تناقص البشرية من حيث الحجم ، و استدل" هاردين "بمثال أصبح شهيراً فيما بعد، مثال" قارب النجاة" .*

الفرع الثاني :واقع الديمغرافيا ، الماء و الغذاء

[1] **Brown John**, président de British Petroleum (BP), 2008, « *Réserve mondiales de pétrole : BP reste optimiste* », Edition du 2008/06/11 *In* Le Figaro, quotidien Français,

*حيث شبه كل الدول بقوارب في المحيط، البلدان الغنية توافق قارب فيه من الغذاء و من المكان ما يكفي لجميع من هم عليه، أما الدول الفقيرة، فهي مثيلة بقوارب صغيرة ومكتظة، مهددة بالغرق في أية لحظة .ومن هم على هذا الأخير، يرون القارب الكبير فيرمون بأنفسهم في الماء ويسبحون نحوه آملين الصعود إليه.لكن" الأغنياء الموجودون في القارب الكبير سيجدون أنفسهم في حيرة :لديهم من الغذاء و من المكان ما يكفي، فهل بإمكانهم استقبال كل من غطسوا في الماء؟، قبل اتخاذ أي قرار، يتوجب على" الأغنياء "الأخذ في الحسبان القدرة الاستيعابية لقاربهم :فإذا فرضنا أن فيه 50 فرداً، والقارب يتسع ل 60 فرداً، أما الذين غطسوا في الماء، فعددهم 100 ، ويحاولون كلهم الصعود للقارب هذا، إذن، أمام" الأغنياء ثلاث خيارات ممكنة:

- من باب المثالية الماركسية يتوجب استقبال كل هؤلاء في القارب الكبير، لكن في هذه الحالة، سوف ينقلب القارب بكل من عليه، من" غني "ومن" فقير."

– بما أن عدد الأماكن الشاغرة عشرة لماذا لا يستقبل الأغنياء إلا العشرة الأوائل الذين يصلون إلى القارب،.لكن في هذه الحالة، كيف سيبررون اختيارهم لمن بقوا في الماء؟ وهامش الأمان الفائض من المكان و الغذاء ألن يؤول إلى الصفر في هذه الحالة؟

- هو التخلي عن كل من رموا بأنفسهم في الماء ومواصلة الطريق من دون الاكتراث بمصيرهم .لكن هذا السلوك، ألا يتنافى مع القيم الإنسانية والأخلاقية؟

ويعطي" هاردين "رأيه هو أمام هذه المعضلة لكن بطريقة غير مباشرة، حيث يقول" :من أنبه ضميره فليترك مكانه وليقفز هو في الماء"...، أي أنه يفضل إحدى الخيارين الثاني أو الثالث عن الخيار الأول.

يعتبر الطلب على الغذاء و الماء لب النظريات المالتوسيانية و النومالتوسيانية ، فالشكل الموالي يوضح العلاقة كل من السكان ، الماء، و الموارد الطبيعة.

الشكل رقم (1–3): يوضع العلاقة بين التزايد السكاني و التطور الكمي للموارد الطبيعية و الغذاء

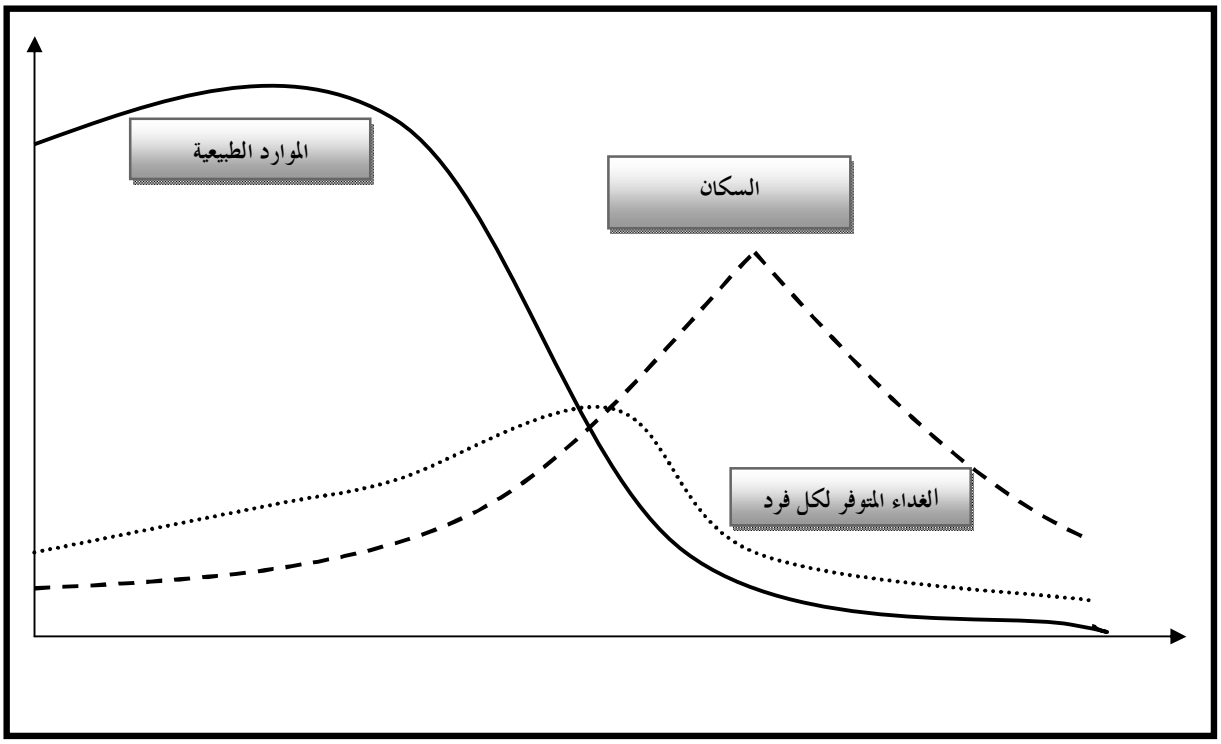

المصدر : زهير طافر، "النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع "، مرجع سبق ذكره، ص 88

من خلال الشكل تبدو العلاقة واضحة حيث تزايد عدد السكان يؤدي إلى انخفاض الموارد الطبيعية وكذلك انخفاض نصيب الفرد من الغذاء ، فإذا كان الفرد يحتاج في المتوسط قدره 3 لترات من الماء و2.500 كيلو حريره يتلقاها على شكل غذاء فتزايد عدد السكان يؤدي إلى تزايد الطلب على الماء و الغذاء .و يمكن تفسير السبب الذي أدى إلى زيادة الطلب على الغذاء هو أن غالبية الدول التي تعرف تزايد في عدد السكان يرافقه تزايد عدد سكان المدن و تناقص نسبة تزايد القرويين(تزايد عدد سكان المدن و القرويين بالتوازي لا يعتبر مشكلة)، حيث أظهرت إحصائيات منظمة الأمم المتحدة الخاصة بالسكان بأن عدد السكان الحضر في البلدان المتوسطية شمال إفريقيا و جنوب أرويا كان يقارب 91 مليون نسمة لكنه سيتجاوز 417 مليون نسمة

عام 2025 * ،وإن تناقص سكان القرى و هجرتهم نحو المدن بسبب نقائص الخدمات الاجتماعية سوف يؤدي إلى :

– انخفاض نسبة الناشطين في القطاع الزراعي ، و بما أن غالبية الدول السائرة في طريق النمو تعتمد كثيرا على عنصر العمل في الإنتاج الزراعي، بينما تشتكي من قلة رأس المال التقني (الماكينات و الآلات الزراعية) فستعرف تناقصا في الإنتاج الزراعي و بالتالي ، زيادة درجة الاعتماد على الواردات لتغطية الاحتياجات الغذائية المحلية(ارتفاع التبعية الغذائية).

– كذلك تزايد سكان المدن سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الماء بنسب تتراوح بين[40-60] في البلدان الشمالية للبحر الأبيض المتوسط ، ناهيك أن البلدان المتوسطية و خاصة الجنوبية تعاني من نقص في المياه فتزايد الطلب على الماء في المدن سيترافق مع نقص الكميات المخصصة منها للزراعة أي انخفاض الإنتاج الزراعي.[1]

الفرع الثالث : اقتصاد الموارد الطبيعية و نظرية الحجم الأمثل للسكان

و لكي لا يحدث السيناريو الأسوأ للتقرير ميدوس ظهرت مجموعة من الأفكار التي تعالج الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و إيجاد النمو السكاني الأمثل الذي يحفز النمو الاقتصادي و يحر عملية التنمية .

1– اقتصاد الموارد الطبيعية : من بين الاقتصاديين الذين حاولوا الإجابة على كيفية إدارة الموارد القابلة للنفاذ نجد **هوتلينغ Harold Hotelling** حيث بين الكمية التي يجب استخراجها من هذه الموارد مع معرفة المخزون منها .و يمكن تلخيص الإجابة التي أعطاها هوتلينغ **كما يلي** : إذا افترضنا أن سعر سوق المورد غير قابل للتجديد محدد الوفرة محدودة تدعى بقاعدة **هوتلينغ** ، و أن معدل الفائدة الحقيقية في الاقتصاد هو r فان الكمية التي تستخرج تحدد بحيث أن سعر المورد يرتفع بالضبط مع r % سنويا .

إن النتيجة المباشرة لارتفاع السعر المتواصل هي أن الكمية المستخرجة ستتناقص بصورة مستمرة حتى نفاذ الموارد [2] . و حتى لا نصل إلى هذه الحالة لا بد للإنسان من استعمال البدائل الصناعية للموارد لطبيعية

*أما دول شمال إفريقيا ففي جيل واحد تضاعف عدد سكان المدن بأربع مرات لينتقل من 20 مليون نسمة إلى 130 نسمة

[1] زهير طافر ، مرجع سبق ذكره ص ص 88 -90

[2] محمد الصالح الماسوطي، " **اقتصاد الموارد الطبيعية** " ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ،المجاد الرابع البعد الاقتصادي ،بيروت 2006 ص 428-429

الاقتصاد في الموارد الأولية ،و تطوير تقنيات البحث عن مصادر جديدة و تطبيق مبادئ صيانة الموارد لإطالة عمرها .

2- النمو السكاني يساهم في زيادة النمو الاقتصادي :

خلافا لنظرية مالتوس* التي تعتبر أن النمو السكاني وفق متتالية هندسية و يتضاعف كل خمس و عشرين سنة تقريبا بينما الموارد الإعاشية تتزايد على أقصى تقدير وفق متتالية حسابية[1]. في أصحاب المدرسة الشعبية أمثال **جون بودان** و جون **باتيست كولبير** الذين يشجعون النمو السكاني، حيث أن تزايد عدد السكان لا يعتبر مشكلة و إنما يحفز النمو السكاني النمو الاقتصادي من خلال عدد من المتغيرات :

- يساهم النمو السكاني المتسارع وزيادة الكثافة السكانية في تحفيز التطور التكنولوجي و الابتكار المؤسسي .

- كلما زاد الحجم السكاني للدولة كلما ازدادت فلرص استفادتها من اقتصاديات الحجم الكبير Economics of Scale

- كلما زاد الحجم السكاني للدولة كلما كان حظها أوفر في عدد المبدعين و العباقرة و الأفراد ذوي القدرات الاستثنائية القادرين على إحداث التحولات المستقبلية المرغوبة .[2]

بما أن نسبة الموارد الطبيعية الموجودة على الأرض هي محدودة و ما يشهده العالم من نمو سكاني سريع لا بد للدول من إتباع سياسة سكانية تعمل على تحديد حجم السكان الأمثل الذي يوائم بين النمو السكاني و سياسة الموارد الاقتصادية المتاحة و يعتبر الفقر نتيجة لاختلال التوازن بين العنصرين السابقين[3] ، لذا يجب

---

*يرى مالتوس أنه في ظل ثبات الموارد الطبيعية والنمو البطيء لكل من رأس المال و التراكم المعرفي مقارنة بمعدلات النمو السكاني ، حيث يرى مالتوس و النيومالتوسين أن النمو الدائم في الدخل لا يمكن الوصول إليه ، فيما يعمل التقدم التكنولوجي أو الاكتشافات إلى إحداث زيادة قصيرة المدى في الدخل و يدفع النمو السكاني نحو التزايد ، مما يشكل ضغطا على الموارد المتاحة.

[1] Bloom.DK , "**Demographic Transition and Economic Opportunity**" Population and Development, Review 2001, p 61

[2] اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا،" **النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية** " ، تقرير السكان و التنمية العدد الثاني الأمم المتحدة نيويورك، 2005، ص 33

[3] صفوح الأخرس، " **السكان و محاور التنمية** "، مداخلة ضمن الندوة الدولية بعنوان السكان و التنمية و أهمية الرقم الإحصائي، القاهرة ، أيام 25-27 تشرين الأول ، 1983 ،ص 12

ايجاد حالة من التناسب بين السكان و الموارد بحيث يتم استغلال الموارد المتاحة أفضل درجات استغلال و أمثلها [1].

خلاصة الفصل الأول:

من خلال عرضنا لهذا الفصل توصلنا إلى أنه هناك مجموعة من النظريات التي حاولت تفسير التجارة الخارجية ، حيث أن النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسكية تسمح بتفسير جزء من التبادل الدولي الحالي و تفسر التبادل الواقع مابين دول الشمال ودول الجنوب وسبب قيامه، بينما تهمل التبادل مابين دول الشمال فيما بينها، غير أنها تسمح بإعطاء نظرة ايجابية للتجارة الدولية على الاقتصاديات التي تقوم بالتجارة الدولية، وأنها تعود بالمكاسب على كل الدول القائمة بالتبادل، أما الاتجاهات الحديثة في تفسير التجارة الدولية فإنها تفسر الجزء الثاني من التبادل الدولي والمتعلق بالعلاقة بين الدول المصنعة الجديدة والدول الصناعية، أما النظريات الحديثة فإنها تفسر الجزء الثالث من التبادل الدولي والمتعلق بالدول المتقدمة فيما بينها، حيث ترجع التبادل مابين هذه الدول إلى اقتصاديات الحجم والى تشابه الأذواق والى تنوع المنتجات.

أما عن الجغرافيا الاقتصادية فهي دراسة للموقع، والتوزيع المكاني المنظمة للأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء الأرض، و يمكن ملاحظة تأثير العولمة على الأنشطة الاقتصادية من خلال تغير خريطة التجارة العالمية للتجارة الدولية و هذا بظهور قوى جديدة في التجارة الخارجية مثل الصين ، كذلك وجدنا تأثير العولمة على الموارد الطبيعية و هذا بتزايد استهلاكها و بالتالي ظهور مشكلة الندرة .

[1] عبد الحليم البشير الفاروق ،" **نظرية مالتوس و نظرية الحجم الأمثل للسكان** " ،قراءات في الجغرافيا البشرية ،جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية، منقول بواسطة منتدى الموسوعة الجغرافية www.4geography.com ، ص 14

الفصل الثاني

الجغرافيا الاقتصادية للجزائر

تمهيد :

تمتلك الجزائر إمكانيات هائلة تجعلها من البلدان المتقدمة، نظرا لما تزخر به من إمكانيات طبيعة و بشرية، حيث تحتل المرتبة السابعة في العالم في إنتاج الغاز الطبيعي، والمركز الثامن من حيث احتياطاته و المركز الخامس عشر في احتياط البترول، و هذا ما جعلها من بين البلدان المصدرة للنفط وإن كانت بلدا غازيا أكثر منه نفطي .

أما فيما يخص المساحة فتحتل الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا و عربيا إلا أن هذه المساحة الشاسعة لا تتوفر على موارد مائية كافية ، حيث تعتبر الجزائر من بين أفقر الدول من حيث الموارد المائية ، كل هذه الإمكانيات و الخصائص الطبيعة أثرت على الخصائص الاقتصادية و على هيكل الاقتصاد الجزائري . إذ يظهر هذا التأثير في التجارة الخارجية و القطاع الصناعي من خلال اعتمادهما بدرجة كبيرة على الموارد الطبيعة ، و هذا ما سنحاول توضيحه من خلال أربعة مباحث كما يلي :

1- المبحث الأول : الخصائص الطبيعية, الديمغرافية و الاقتصادية للجزائر

2- المبحث الثاني : قطاع الهيدروكربونات

3- المبحث الثالث : قطاع الزراعة

4- المبحث الرابع : القطاع الصناعة و السياحة

المبحث الأول : الخصائص الطبيعية, الديمغرافية و الاقتصادية للجزائر

يعتبر الاقتصاد الجزائري من أهم الاقتصاديات على المستوى الإفريقي والعربي، لما يتوفر عليه من إمكانيات معتبرة نوجزها فيما يلي:

المطلب الأول : الخصائص الطبيعية

الجزائر بلد واسع المساحة متنوع التكوينات الجيولوجية، يزخر بالمعادن والثروات، وهذا ما يعطيه كمونات اقتصادية متميزة تمثل المصدر الرئيسي للعوائد المالية من العملة الصعبة في البلاد.

الفرع الأول : الموقع و المناخ

الجزائر بلد إفريقي متوسطي يتربع على مساحة 2.384.741 كم^2 ، تطل شمالا على البحر المتوسط بشريط ساحلي يقدر ب1600كم ، أما شرقا فيحدها كل من تونس 965 كم^2 ، لبيا 982 كم^2 .أما غربا فتتقاسم الحدود مع المغرب الأقصى 1559 كم ، والصحراء الغربية 42 كم .أما جنوبا فتجاور الجزائر كل من النيجر 956 كم^2 ومالي 376كم، وموريتانيا 463 كم^2 [1].

كل هذه المساحة جعلت الجزائر تحتل المرتبة العاشرة عالميا و الأولى على المستوى العربي و الإفريقي بعد انفصال السودان إلى قسمين الشمال و الجنوب في 11 جويلية 2011 ، تمتد أرض الجزائر في أقصى اتساع لها على مسافة تزيد عن 1900 كلم من الشمال إلى الجنوب و 1800 من الشرق إلى الغرب.[2]

أما فيما يخص الموقع الفلكي فهي تنحصر بين دائرتي عرض 19^0 و 37^0 ، شمالا وبين خطي طول 12^0 شرقا و 9^0 غربا.

الجزائر بلد يغلب عليه الطابع الجاف و شبه الجاف.[3] و يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المناخ:

-مناخ متوسطي على السواحل الممتدة من الشرق إلى الغرب ودرجة الحرارة متوسطة عموما في هذه المناطق من شهر أكتوبر إلى أفريل تقارب 18 درجة، أما في شهر جويلية وأوت فتصل إلى أكثر من 30 درجة ويكون الجو حارا ورطبا.

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، " **المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر** "، مطبعة الديوان، الجزائر، 1996 ، ص1

[2] صالح بزة، " **تنمية السوق السياحية بالجزائر « دراسة حالة ولاية المسيلة»** " رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص علوم تسير فرع إستراتيجية السوق , جامعة محمد بوضياف بالمسيلة , 2008 , ص 51

[3] " **دليل الاستثمار في الجزائر 2006**" ،مطبعة حسناوي الجزائر، 2006، ص ص 10-11

-مناخ شبه قاري في مناطق الهضاب العليا يتميز بموسم طويل بارد ورطب في الفترة من أكتوبر إلى ماي وتصل درجة الحرارة أحيانا إلى5 درجات أو أقل في بعض المناطق أما باقي أشهر السنة فتتميز بحرارة جافة وتصل إلى أكثر من 30درجة.

-مناخ صحراوي في مناطق الجنوب والواحات ويتميز بموسم طويل حار من شهر ماي إلى سبتمبر حيث تصل درجة الحرارة أحيانا إلى أكثر من 40 درجة أما باقي أشهر السنة فتتميز بمناخ متوسطي ودافئ.[1]

الفرع الثاني : طبوغرافيا الجزائر

تعرف الجزائر بحسب موقعها الجغرافي أربع أنواع من التضاريس المتباينة من حيث الامتداد و التتابع من الشمال إلى الجنوب:

- في الشمال و على امتداد ساحل المتوسط، تمتد السهول ذات عرض متباين من كلم80 ^{2} إلى 190 كلم^2 تحتوي على معظم الأراضي الزراعية.

- ثم تأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على عدة سلاسل جبلية :الأطلس التلي، الأطلس الصحراوي و مرتفعات الأوراس ، إذ تحيط بدورها منطقة شاسعة مرتفعة تعرف بالهضاب العليا تحتوي على أراضي شبه قاحلة و بحيرات مالحة (الشطوط : النقطة الدنيا شط ملغبغ 40 متر)

- جنوب الأطلس الصحراوي، تمتد الصحراء إذ تمثل لوحدها أكثر من 80 % من المساحة الكلية للجزائر تحتوي على عدة هضاب صخرية و سهول حجرية تتخللها منطقتين رمليتين (العرق الغربي الكبير و العرق الشرقي الكبير) و التي تمثلان مساحات شاسعة من الهضاب الرملية[2].

المطلب الثاني : الخصائص الديمغرافية

يشكل موضوع السكان أحد أبرز الاهتمامات في مجال البحث الاقتصادي والاجتماعي لما له من أثر على مختلف جوانب التنمية.[1] و لقد شهدت الجزائر تغيرات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ديمغرافية كبيرة أثرت في تغير الخصائص السكان بصورة لم يسبق لها مثيل و هذا ما سنوضح في هذا المطلب .

[1] صالح فلاحي, " **النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي**" ،في الملتقى الدولي الأول:الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،جامعة البليدة ،الجزائر, 20-21 ماي 2002 ص 5

[2] محمد عدنان وديع "، **قضايا السكان في الوطن العربي: قراءة في الواقع والتحديات** " ، مرجع سبق ذكره ، ص 16

الفرع الأول : التركيب العمري و النوعي للسكان الجزائر

تعد دراسة خصائص السكان النوعية و العمرية المصدر الأساسي للمخططين لتحديد احتياجات المجتمع و لتحسين أوضاعهم في كافة المجالات التعليمية ، الصحية و الاقتصادية ،و يستخدم لبيان الموازنة بين الجنسين و يقصد به عدد الذكور بالنسبة إلى كل مائة من الإناث و نحصل عليه بقسمة عدد الذكور على عدد الإناث الكلي و يضرب الناتج في 100 ، كما يمكن أن يحسب بالنسبة إلى المجوع الكلي للسكان.

الشكل رقم (2– 1): تطور عدد السكان في الجزائر من 1980– 2010

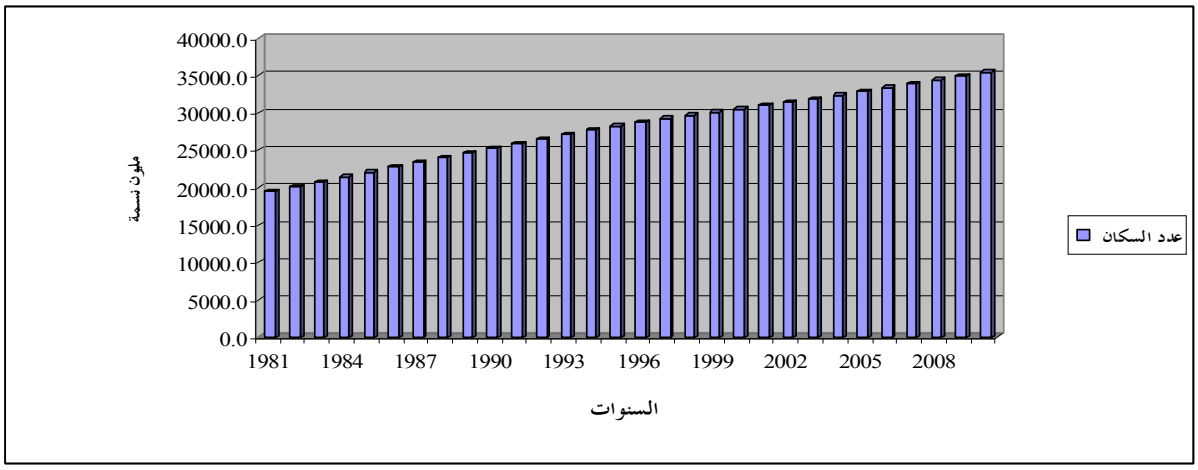

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على الملحق الإحصائي رقم2

من خلال الشكل(**2– 1**) و الملحق (2) نلاحظ أن عدد السكان في الجزائر قد تضاعف من 19.44 مليون نسمة سنة 1981 ليصل إلى 35.42 سنة 2010 ، حيث بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان في الجزائر 2% خلال الفترة(1980-2005) مقابل 1.4 % على مستوى العالم ككل خلال نفس الفترة .[2] هذه الزيادة في عدد السكان أدت إلى ارتفاع الكثافة السكانية من 6 فرد لكل كم [2] سنة 1975 إلى 15 فرد لكل كم [2] سنة 2009 .[3]

[2]المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ،" تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية خلال الفترة 1990-2005" . ص 15

[3]تقرير صندوق النقد العربي الموحد ، مرجع سبق ذكره، 2010، ص 313

أما فيما يخص معدل الخصوبة نلاحظ انخفاض سريع، حيث تراجعت من8.2 طفل لكل امرأة سنة 1977 إلى 2.7 طفل لكل امرأة سنة 2002 ، وهو متباين حسب الجهات، فقد وصلت إلى دون 1.2 طفل لكل امرأة في منطقة الجزائر العاصمة في حين لا تزال مرتفعة نسبيا في جنوب البلاد ومنطقة الهضاب العليا.

و تشير البيانات أن معدلات الخصوبة بدأت تقترب إلى معدل الإحلال . وينطبق ذلك على كافة النساء مهما كان مستواهن التعليمي فيما عدا الأميات، حيث يقدر معدل الخصوبة الكلية ب2.9 طفل لكل امرأة أميّة بينما يبلغ 2.4 طفل لكل امرأة لمن تقرأ و تكتب فقط[1].أما فيما يخص التركيب النوعي للمجتمع الجزائري نوضحه في الجدول رقم (2-1) .

الجدول رقم (2-1) التوزيع النسبي للتركيب النوعي للسكان الجزائر من 1966 – 2010

السنة / الجنس	1966	1977	1987	1998	2010
الذكور	49.20	49.67	50.55	50.56	51.00
إناث	50.8	50.33	49.45	49.44	49

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على أعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك ارتفاع في نسبة الذكور من 49.20**%** سنة 1966 إلى 51 **%**سنة 2010 ، أي أن أغلب سكان الجزائر من جنس الذكور ، بينما نلاحظ انخفاض نسبة الإناث من50.8**%** سنة 1966 إلى 49**%** سنة 2010 . و فيما يخص التركيب العمري فنوضحه في الجدول رقم (2-2)

الجدول رقم (2-2) : توزيع السكان حسب السن للسنوات1975 , 1990و 2008

الوحدة: نسبة مئوية

السنة / الفئة	1975	1990	2008
أقل من 15 سنة	47.6	42.0	27.8

[1] حافظ شقير ،" **التحول الديمغرافي في الدول العربية** " ، المنتدى العربي للسكان,بيروت لبنان , 19-21 نوفمبر 2004 ص 24

من 15 سنة إلى 65 سنة	41.2	54.5	67.6
أكثر من 65 سنة	4.2	3.6	4.6

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007 ص312 و 2010 ص 330.

يتضح من الجدول أن هناك انخفاض في نسبة الفئة التي يقل أعمارها عن 15 سنة من 47.6% سنة 1975 إلى 27.8% سنة 2008 و هذا بسبب انخفاض معدل نمو السكان ، أما فيما يخص الفئة الثانية (15-65) فقد ارتفعت من 41.2 % سنة 1975 إلى 67,6% سنة 2008 هذه الفئة هي التي لها القدرة على العمل و الإنتاج و بالتالي لها تأثير على النمو الاقتصادي بالإيجاب و بالتالي زيادة الدخل و الإنتاج .

أما فيما يخص سكان الحضر و الريف فيمكن توضحيه كما في الجدول التالي :

الجدول رقم (2-3) : توزيع السكان حسب الحضر و الريف

الوحدة : نسبة متوية

1970		1980		2008	
الحضر	الريف	الحضر	الريف	الحضر	الريف
39	61	44	56	65	35

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على المصادر التالية :

- علي توبين " **النمو الديمغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر 1970-2002**) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , فرع : اقتصاد كمي , جامعة الجزائر , 2003-2004 , ص 78.

- تقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010

يتضح من الجدول(**2-3**) مدى الإطراء في الزيادة نسبة الحضر في الجزائر بمرور الزمن حيث انتقلت نسبة الحضر من39% ستة 1970 إلى 65 %سنة 2008.

هذا و يرجع السبب الزيادة في حجم السكان الحضر أساسا كأثر لتزايد معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة نتيجة مغريات المدينة و تسهيلات الحياة فيها كمركز جذب للسكان و تمثل أهم عوامل الجذب و التسهيلات في المناطق الحضرية التي يصعب توفيرها بالدرجة نفسها، ولا شك أن هناك آثار تنجم عن جذب العواصم و المناطق الحضرية لمعدلات عالية من السكان يكون بها مصاحباتها السلبية في المجتمع سواء في المدينة أو القرية و تتمثل أهم تلك المصاحبات:

– التأثير السلبي على التنمية الريفية في القرية إهمال زراعة الأرض مع ارتفاع اجر العامل الزراعي.

– نقص الأيدي العاملة في مجال قطاع الزراعة و تأخر الريف بوجه عام نتيجة عدم الاهتمام بمصالحه و تنميته بالقدر المناسب مع زيادة مشكلات المدينة نتيجة للكثافة السكانية .

– زيادة الضغط على الخدمات المختلفة كالإسكان و التعليم و الصحة و الموصلات ... الخ) .[1]

الفرع الثاني : الخصائص الاقتصادية

يهتم دارسوا جغرافيا السكان بدراسة الخصائص الاقتصادية لأنها تؤثر على نوعية و سلوك و تفكير الأفراد بالإضافة إلى تأثرها أيضا بمجموعة من المحددات الاجتماعية و الديمغرافية مما يجعل تباينها انعكاسا لظروف المكان و ما يحدث به من تغيرات تنموية . و الجدولين التالين يوضحان الخصائص الاقتصادية لسكان الجزائر .

الجدول رقم (2–4): السكان النشطون اقتصاديا في الجزائر خلا الفترة 1966–2010

الوحدة : مليون نسمة

السنوات / الدليل	نوع الجنس	1966	1977	1987	1998	2010
مجموع السكان	المجموع	11.821	15.648	22.601	29.272	35.422,58
	ذكور	5.817	7.773	11.425	14.801	18.065.52
	إناث	6.004	7.873	11.176	14.471	17.357,06
السكان الناشطون اقتصاديا	المجموع	2.565	3.008	5.280	8.057	14.950
	ذكور	2.544	2.847	4.849	6.669	9.867
	إناث	0.110	0.160	0.431	1.388	5.083
معدل السكان الناشطين	المجموع	21.70	19.23	23.38	27.52	42,20

[1] علي توين " **النمو الديمغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية :حالة الجزائر 1970–2002**) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , فرع : اقتصاد كمي , جامعة الجزائر , 2003–2004 , ص 78

إلى إجمالي السكان (%)	ذكور	42.20	36.63	42.44	45.06	66
	إناث	1.83	2.04	21,4	25,6	34

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على المصادر التالية

[1] Aperçu sur l'enseignement professionnel et la formation"Fondation européenne pour la formation ، RAPPORT NATIONALAlgérie2000 *2000 Torino*" ، P 80

[2] جاك ضيوف ، " حالة الأغذية و الزراعة ، منظمة العالمية للاغذية و الزراعة "، ايطاليا سنة 2011، ص 105

من خلال الجدول(**2-4**) نلاحظ أن عدد السكان النشطون اقتصاديا* في الجزائر قد ازداد من 2.565 مليون نسمة سنة 1966 إلى 14.950 مليون نسمة سنة 2010، و قد كانت مساهمة الذكور بالنسبة الأكبر ب 45% سنة 1998 و 66% سنة 2010 ، كذلك نلاحظ أيضا أن نسبة الإناث النشطين اقتصاديا قد ارتفعت من 1.83% سنة 1966 إلى 9.59% سنة 1998لتصل إلى 34 % سنة 2010

أما فيما يخص توزيع السكان النشطين اقتصاديا على مختلف القطاعات موضح في الجدول التالي:

الجدول (2-5) : توزيع السكان النشطين حسب القطاعات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2006

(**الوحدة: مليون نسمة**)

القطاع / السنوات		2001	2002	2003	2004	2005	2006
الزراعة	المجموع	1.3120	1.4382	1.4123	1.6171	1.3805	1.6096
	النسبة (%)	21.06	26.3	21.13	20.75	17.2	18.1
الصناعة	المجموع	0.861	0.503	0.804	1.060	1.058	1.263
	النسبة (%)	13.82	9.2	12.03	13.60	23.2	14.2

*السكان النشطون اقتصاديا هم السكان الذين سنهم بين 15سنة و من 65 سنة يصرحون أنهم يعملون أو يبحثون عن نشاط مهني و بينما العاطلون هم الذين لا يعملون و يبحثون عن عمل من السكان النشطين ، أما السكان غير نشطين اقتصاديا فهم السكان الذين تتراوح أعمارهم بين أقل من 15 سنة و أكثر من 65

الأشغال العمومية	المجموع	0.65	0.859	0.799	0.967	1.212	1.257
	النسبة (%)	10.44	15.8	11.97	12.42	15.3	14.2
التجارة و الخدمات الإدارة	المجموع	3.405	3.564	3.667	4.152	4.392	4.737
	النسبة (%)	54.67	48.7	54.87	53.25	54.6	53.4

المصدر : عبد الرحيم شيبي و محمد أشكوري " البطالة في الجزائر : مقاربة تحليلية و قياسية " ورقة بحيثية ضمن المؤتمر الدولي حول : أزمة البطالة في الدول العربية ,القاهرة – جمهورية مصر العربية - , أيام 17-18 مارس 2008 , ص 15

من خلال الجدول أعلاه يمكن ملاحظة النقاط التالية:

-انخفاض لليد العاملة في القطاع الفلاحي التي مثلت سنة2006 ما نسبته 18.1 %، أما القطاع الصناعي عرف نموا ضعيفا لليد العاملة وصل سنة 2002 إلى9.2 %، ثم ارتفعت الى 14.2 %سنة 2006 .

– تحسن في نسبة اليد العاملة في قطاع البناء و الأشغال العمومية من 10.44% سنة 2001 إلى 14.2% سنة 2006، و يعود هذا التحسن في قطاع البناء إلى الاستثمارات الضخمة التي رصدتها الحكومة لتقوية البنية التحتية و الهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني من خلال برنامج الاقتصادي لسنة2001 و الذي خصص له 525مليار دينار على امتداد أربعة سنوات.[1]

المطلب الثالث : الخصائص الاقتصادية للجزائر

منذ اكتشاف النفط في الجزائر عام1956 ، وبدء تصديره في نفس السنة بدأ الميزان التجاري الجزائري يحقق فائضًا كبيرًا منذ بداية السبعينات ، وبسبب العوائد النفطية المرتفعة تحقق لدى الجزائر فائضًا ماديًا استطاعت من خلاله دعم الخطط التنموية التي تبنتها خلال الفترات السابقة، كما دعمت القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة، ومنذ ذلك الحين بدأت معالم الاقتصاد الجزائري تتغير، وذلك تحت تأثير التجارة الدولية، فقد اعتمدت الجزائر على عائدات الصادرات النفطية في تغطية الطلب المحلي من السلع وذلك من خلال الواردات، وأدى هذا الوضع إلى زيادة انفتاحها على العالم الخارجي، وربط اقتصادها باقتصاد دول

[1] عبد الرحيم شيبي و محمد أشكوري، " **البطالة في الجزائر : مقاربة تحليلية و قياسية** "، ورقة بحيثية ضمن المؤتمر الدولي حول : أزمة البطالة في الدول العربية ,القاهرة – جمهورية مصر العربية - , أيام 17-18 مارس 2008 , ص 16

خارجية سواء مصدرة لها أو مستوردة منها، مما زاد من درجة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الخارج.[1] وبناء على ذلك اتسم الاقتصاد الجزائري بعدة خصائص نوجزها فيما يلي :

الفرع الأول : نفطلة الاقتصاد

غداة الاستقلال كان الاقتصاد الجزائري يعتمد على أنشطة اقتصادية مختلفة نسبيا في توفير حاجيات السكان (وإن كان يعاني من اختلالات هيكلية)، أما من حيث الناتج المحلي الخام، فكانت نسبة مشاركة البترول تتراوح بين 14.2% سنة 1963 و 16.8 % فقط في سنة 1966 وقد انقلب الوضع الآن حيث يشارك النفط في الناتج القومي الكلي بأكثر من 50 %ولا تزيد كل الصادرات الجزائرية خارج المحروقات عن 3 %في أحسن الأحوال[2].

وفي الجزائر ظهر الأثر الواضح لضخ الفوائض المالية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن الزيادة المفرطة في استخدام الأموال لم تقتصر فقط على استيراد المواد الغذائية الاستهلاكية، وإنما توسعت إلى استثمارات صناعية ضخمة ومكلفة، دون أخذ بعين الاعتبار دراسة الجدوى وسوق تصريف المنتوج النهائي مما قلل من فرص تطورها بسبب ضعف منافستها لمثيلاتها في الخارج .ويمكن تحديد بعض مظاهر نفطلة الاقتصاد والاعتماد الكلي على المحروقات في النقاط التالية:

1- إن تدفق العائدات المالية أدى إلى زيادة الاستهلاك الاستيرادي، وإلى الجري وراء زيادة إنتاج المحروقات ورفع الصادرات لزيادة المداخيل، مما قلب الهيكل الاقتصادي، من اقتصاد يقوم على أنشطة متنوعة نسبيا إلى هيكل اقتصادي .أحادي التصدير Mono-exportateur ويكاد يكون أحادي المنتوج Mono-producteur يعتمد حصيريا على نمو قطاع المحروقات والجباية البترولية وقلل في المقابل الاعتماد على نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى والجباية العادية من مختلف المصادر.

2- نمو الثروة وتوزيعها أفقد العمل المنتج قيمته من حيث الانضباط ورفع القدرات الإنتاجية، وأثبط عزيمة النشاط الخلاق في القطاعات الاقتصادية، مما جعل الأجور التي ينالها العمال في مؤسسات الدولة والشركات الوطنية تفقد العلاقة الكلاسيكية القائمة بين الأجر وإنتاجية العمل.[3]

---

[1] William C. Byrd **"Contre-performances économiques et fragilité institutionnelle "** CONFLUENCES *Méditerranée* N°45 PRINTEMPS 2003. p 59 .

[2] G. CHALIAND et J. MINCES **: L'Algérie Indépendante**. Collection Maspero. 1972 ,P 105

[3] Abdelkader SID-AHMED: **Développement sans croissance**, OPU, Alger, 83. p 376

3- رغم وفرة مناصب العمل التي تحققت في القطاع الصناعي بسبب إنشاء شركات وطنية متعددة فإن منتجاتها غير تنافسية، و لم تصمد أمام مثيلاتها من السلع الأجنبية المستوردة بعد تحرير التجارة الخارجية .و لم تشهد الجزائر خلال فترة التنمية حصيلة تراكم نقل التكنولوجيا.

4- تحولت الدولة إلى دولة معتنية أي الحارسة على توزيع الريع البترولي على فئات المجتمع، حيث أصبحت مسئولة عن توفير حاجيات المواطن من السكن والسلع الاستهلاكية المستوردة وبأسعار مدعمة في غالب الأحيان، ولا تعكس سعرها الحقيقي، وهي أحدى مظاهر الاقتصاد الريعي وتحولت الأسر الجزائرية التي كانت تنتج معظم احتياجاتها الغذائية إلى أسر تعيش على ما توفره الدولة من السلع المستوردة.

لقد بات واضحا أن الجزائر تعتمد سياسة" **الكل بترول** "في اقتصادها ، حيث تتوقف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وسياسة التنمية على عائدات النفط ولا شيء غيرها .فزيادة المداخيل من النفط تؤدي إلى زيادة الإنفاق بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، وزيادة الإنفاق يحتم الجري نحو زيادة إنتاج والصادرات بهدف زيادة المداخيل ...وهكذا في حلقة مغلقة،دون أن توفق الجزائر في إيجاد إستراتيجية بديلة تنهي هذه الظاهرة المزمنة التي أبقتها رهينة لما تقدمه لها الدول الصناعية من مواد استهلاكية ومستلزمات الإنتاج لقاء ما تقدمه لها من براميل النفط .فالجزائر إذن لا تواجه معضلة اقتصادية تتعلق بقلة الموارد المالية والمادية والبشرية بل معضلة سياسة تنموية تتعلق بسوء التعامل في الحاضر. [1]

الفرع الثاني : ارتفاع درجة الانكشاف التجاري(الانفتاح التجاري)

تمثل الصادرات و الواردات من أهم دلائل الانفتاح على العالم الخارجي حيث تمثل الصادرات القيمة النقدية للسلع و الخدمات المنتجة محليا و التي يقوم بطلبها أو شرائها أشخاص أو جهات من العالم الخارجي و تمثل نوعا من أنواع الحقن في الاقتصاد المحلي أما الواردات فتمثل القيمة النقدية للسلع و الخدمات المنتجة خارج الاقتصاد المحلي و التي يقوم بشرائها و طلبها أشخاص أو جهات محلية من العالم الخارجي و تمثل نوعا من أنواع التسرب و هذه السلع و الخدمات يتم استيرادها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني[2]،لذا سوف نبين في البداية نسبة مساهمة الجزائر في التجارة الدولية خلال الفترة(1980 – 2010) فمن خلال الشكل(2-2) و جدنا أن نسبة مساهمة صادرات الجزائر في صادرات العالم هي أكبر من نسبة مساهمة وارداتها خلال الفترة(1980- 2010)

[1] علي غربي وآخرون"، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**" ، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، . 2003 ص36 .

[2] البشير عبد الكريم،" **مطبوعة الاقتصاد الكلي**" ، محاضرات و تطبيقات ،جامعة الشلف، 2007-2008، ص 125.

وقد انخفضت نسبة مساهمة صادرات الجزائر في صادرات العالم من 0,68% سنة 1980 إلى 0,38% سنة 2010 بمتوسط 0,39% خلال فترة الدراسة ، بينما انخفضت واردات الجزائر إلى إجمالي الواردات من 0,51 %سنة 1980 إلى 0,26% سنة 2010 بمتوسط 0,28%، و يعود سبب انخفاض نسبة مساهمتها في التجارة الدولية إلى ارتفاع معدل نمو صادرات وواردات العالم عن معدل صادرات وواردات الجزائر .

الشكل رقم (2– 2)نسبة مساهمة الجزائر في التجارة العالمية من 1980 – 2010

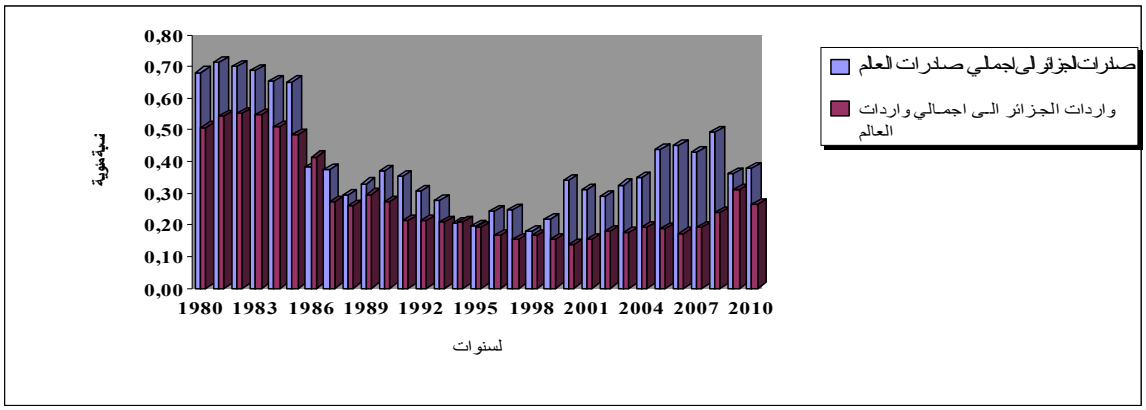

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماد على إحصائيات الأونكتاد

و بعد أن بينا نسبة مساهمة التجارة الخارجية للجزائر في التجارة الدولية ، نقوم بتوضيح درجة الانكشاف التجاري للاقتصاد الجزائري ، حيث تعد نسبة القطاع الخارجي(الواردات + الصادرات) إلى الناتج المحلي الإجمالي أحد مقاييس التبعية للسوق الدولية .وعند إسقاط هذا المؤشر على الاقتصاد الجزائري نجد أنه يعتمد اعتمادًا كبيرًا على التجارة الخارجية، فهو يصدر معظم إنتاجه من النفط ومشتقاته، ويستورد معظم احتياجاته المادية سواء لغرض الاستهلاك أو لغرض الإنتاج من الخارج. ويرجع سبب ارتفاع نسبة الانكشاف التجاري إلى الاعتماد على إيرادات صادرات النفط إذ ما تزال مساهمة قطاع النفط مرتفعة بشكل واضح ، إذ يشكل إنتاج و تصدير النفط الخام المكون الأساسي للايردات و المصدر الرئيسي لتمويل الأنشطة الاقتصادية الأخرى[1]، و نجد ثلاثة محطات رئيسية مرت بها التجارة الخارجية في الجزائر:

– المرحلة الأولي قبل الأزمة المالية 1986 : نجد ارتفاع درجة الانفتاح التجاري قدرت 0,24% في المتوسط برغم من تبني الجزائري في ذلك الوقت النظام الاشتراكي و احتكار التجارة من طرف الدولة .

[1]احمد صدام عبد الصاحب الشبي، " **العلاقة بين الانكشاف التجاري و التجارة البينية في دول مجلس التعاون الخليجي** "، مرجع سبق ذكره ، ص54

– الفترة الثانية من الأزمة البيترولية 1986 إلى سنة 1993 : انخفاض درجة الانفتاح التجاري قدرت درجة الانفتاح التجاري ب 0,18% في المتوسط و يعود سبب انخفاض درجة الانفتاح على العالم الخارجي هو الأزمة البيترولية 1986 الذي انخفضت فيه صادرات الجزائر ، أي أن درجة الانفتاح التجار تتأثر بارتفاع أو انخفاض الصادرات .

– المرحلة الثالثة من 1994 إلى غاية 2010 : تميزت هذه الفترة بعودة ارتفاع درجة الانفتاح التجاري الذي قدر ب 0.29% في المتوسط ويعود السبب في ذلك إلى قيام الجزائر بالإصلاحات في إطار برنامج الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي و اتفاق الشراكة الموقع مع الاتحاد الأوربي سنة 2005 .

أما فيما يخص نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي فقد قدرت بين 22 %و44 %لسنتي 1980و 2010 على التوالي .انظر الشكل(2-3) ،و كذلك ومن المظاهر الرئيسية للانفتاح الجزائر على العالم الخارجي زيادة الواردات الغذائية و هذا مايفسر اسهام الواردت في الناتج المحلي الاجمالي اذ بلغت النسبة في المتوسط 21.05 %، ويعكس هذا الوضع درجة الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي، ومحدودية وضيق القاعدة الاقتصادية، بالإضافة إلى عجز الإنتاج المحلي عن تلبية الاحتياجات المحلية من السلع.

الشكل رقم (2– 3) : مساهمة الصادرات و الواردات في الناتج المحلي الإجمالي من1980-2010

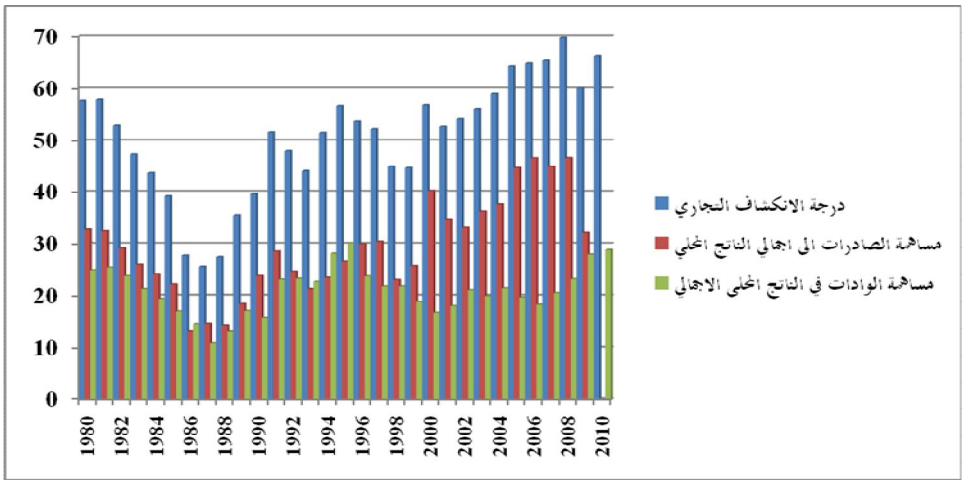

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على إحصائيات الأونكتاد

المبحث الثاني : قطاع الهيدروكربونات

للاقتصاد الجزائري خصوصية واضحة هي أن نمو الناتج المحلي الخام يعتمد على عوائد التصدير كميات متزايدة من المحروقات تتحكم فيها العوامل الخارجية ، بينما العوامل الداخلية مثل إنتاجية العمل و رأس المال محدودة وهامشية ، فهو إذن اقتصاد توسعي يبحث عن زيادة الصادرات .[1]

المطلب الأول : قطاع النفط

يحتل قطاع النفط مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري، و نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك :إذ أنه يمثل 1/ 3 من الناتج الإجمالي للبلد، ويمده ب 2/ 3 إيرادات الموازنة، و98 % من إيراداته الخارجية.[2]

الفرع الأول : جغرافيا النفط الجزائري.

1-اكتشاف النفط

بالرغم من اكتشاف المعاد ن في الجزائر يعود لسنة 1892 في عين الزفت [3], **إلا أن** أول محاولة البحث و التنقيب عن البترول بدأت عام 1913 حيث كان أول إقليم أجري فيه البحث هو الإقليم الغربي من منطقة غيليزان ،و ظلت الشركات تتابع أبحاثها أثناء الحرب العالمية الأولى بقسنطينة و العلمة و عين فكرون و سيدي عيش ،و لم تسفر هذه المحاولات عن أي اكتشاف .

و في عام 1946 اكتشفت شركة بترول " الصور الفرنسية " أول حقل بترولي في واد قطربي ثم حقل برقة بالغرب من عين صالح عام 1952.و ابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول رخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين " الشركة الفرنسية للبترول و الشركة الوطنـــية للبحث و استغـــلال البترول في الجزائر (S.N.Repal).[4]

و يمكن تقسيم تطور حجم الاحتياطات المكتشفة وفقا للقوا نيين المنجمية المصدرة ، لما لهذه الأخيرة من تأثير على نشاط الاستكشاف الشكل كما يلي :

---

[1] Ammar BELHIMER : **La dette extérieure de l'Algérie**, Casba Edition, Alger, 1998, p.8

[2] محمد حابيلى "**الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات**" مجلة الإصلاح الاقتصادي, العدد 20 السعودية 2007 ص 41

[3] Päivi Lujala and Nadja Thieme International peace Research "**THE PETROLEUM DATASET COUNTRY PROFILES** " p 2 Institute Oslo September 2007

[4] يسرى محمد أبو العلا ، "**مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على التشريع الجزائري**"، دار النهضة العربية , القاهرة جمهورية مصر العربية , 1996 , ص ص 24-21

الشكل رقم (2–4): تطور حجم الاكتشافات من البترول و الغاز في الجزائر من1950–2000

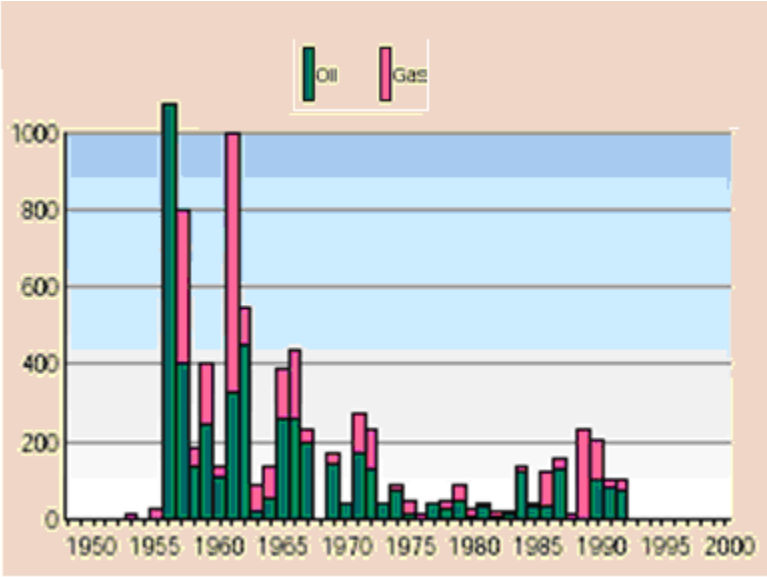

" le Potentiel en Hydrocarbures de L 'Algérie " Mohamed Attar et Mohamed.Hammat:Source 9Contribution de SONATRACH Division Exploration 2000 p

أ– **تبدأ من 1950 إلى 1970:** عرفت هذه الفترة تسجيل أكبر الاكتشافات كان أعظمها اكتشاف 1956 ثم بدأت تعرف انخفاض في حجم الاكتشافات بعد كل سنة . و في هذه المرحلة ساد نظام الامتيازات، حيث كانت الشركات الفرنسية و الأجنبية هي المسؤولة عن نشاط الاستكشاف ، بينما كانت مهمة شركة سوناطراك عند نشأتها محصورا في نقل وتجارة المحروقات فقط.[1]

ب– **تبدأ من 1975 إلى 1985** : عرفت انخفاض جد معتبرة في حجم الاكتشافات ، حيث في هذه الفترة أممت الجزائر فيها قطاع المحروقات وإلغاء نظام الامتياز عام 1971 ،و تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل شركة سوناطراك الفاعل الأساسي في القطاع، ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة، حيث حصر شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع سوناطراك في نوع واحد، هو عقود الخدمات.*

[1] Belkacem BOUZANA, "**le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères",** Algérie2004, p98

Alger : OPU-PUBISUD, 1985, p.78.

*وقد اشتهر منه بالجزائر صنفان:

صنف أول يعرف بعقود الخدمة بالأخطار، تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول على نتيجة ايجابية، وتتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية، و صنفٌ ثانٍ يعرف بعقود المساعدة التقنية، لا تتحمل فيه الشركة

ويعزى هذا الجمود النسبي في حجم الاحتياطي إلى عاملين أولهما، عجز شركة سوناطراك على مواكبة التطورات التقنية الحاصلة في ميدان الاستكشاف، وثانيهما يتمثل في انحصار النشاط الاستكشافي تقريبا في محيط الحقول النفطية المنتجة القديمة، أي في منطقة تم استكشاف أهدافها البترولية الكبيرة .لهذه الأسباب لم تتحقق اكتشافات هامة ترفع من حجم الاحتياطي.[1]

ج– تبدأ من 1990الى 2000 :

بعد الأزمة النفطية الحادة لعام 1986 ، سارعت الجزائر إلى إجراء تغييرات عميقة في قطاع المحروقات، حيث ألغت القانون السابق وأصدرت قانونا جديدا يعتبر أول قانون لإصلاح قطاع المحروقات بالجزائر عام (1986صدر القانون 86 – 14) وتضمن هذا القانون أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر وحدد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية سوناطراك والشركات النفطية الأجنبية .ثم صدر بعد ذلك قانون 91 -21 الذي أدخل تعديلات هامة على القانون السابق ووسع مجال الشراكة لتشمل قطاع الغاز خاصة.

وقد أرسى هذا الأخير نظاما يقوم على عقود تقاسم الإنتاج، و على فتح القطاع بشكل غير مسبوق أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، كل هذه الأسباب أدت إلى الإعلان عن المزيد من حجم الاكتشافات. و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها، وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج، لفائدة الشركة الوطنية، مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا

[1]عبد العزيز وطبان ، "**الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830–1985**"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر 1992، ص 151.

الجدول رقم (2–6) :تطور عدد الآبار المكتشفة من النفط في الجزائر خلال الفترة 1995 –2010

السنة	عدد الآبار المكتشفة من النفط	الاحتياطات من النفط مليار برميل	السنة	عدد الآبار المكتشفة من النفط	الاحتياطات من النفط مليار برميل
1995	4	10.0	**2003**	3	11.8
1996	8	10.0	**2004**	4	11.4
1997	5	10.0	**2005**	5	12.3
1998	17	10.0	**2006**	12	12.3
1999	3	9.2	**2007**	5	12.2
2000	8	9.2	**2008**	2	12.2
2001	3	11.3	**2010**	4	12.2

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على أعداد مختلفة من (أوابك) .

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك اكتشافات معتبرة في عدد أبار النفط بمعدل لا يقل عن 5 أبار مكتشفة سنويا في المتوسط ، كذلك نلاحظ أن هناك ارتفاع في حجم الاحتياطات المؤكدة من النفط سنويا . إذ تعد الجزائر إحدى البلدان المنتجة القليلة التي لازال يتم بها اكتشاف حقول للمحروقات التقليدية .وقد تم الإعلان عن العديد من الاكتشافات في السنة 2007 وحدها .وقلما يعزف مسئولو القطاع عن الفرص المتاحة للتوضيح بأن القطاع المنجمى الذي تقدر مساحته ب 1.5 مليون كلم مربع لم يتم بعد اكتشافه بشكل مرض، ثم يضيف هؤلاء بأنه لا يوجد لحد الآن سوى من 9 إلى 10 آبار تم حفرها في كل 10.000 كلم مربع علمًا بأن المعيار العالمي يتراوح ما بين 50 إلى 100 بئر لنفس المساحة على أنه من غير المحتمل أن يتم اكتشاف حقول بأهمية مماثلة لأهمية حقل حاسى مسعود .[1]

[1] محمد حابيلى ، **"الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات"** , مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للاحتياطات النفطية

يوجد النفط الذي تم اكتشافه إلى يومنا هذا في 207 حقل للزيت و الغاز يقع 73 منها في حوض اليزي ، و 57 في أحواض وسط الصحراء ،34 في أحواض قدامس وورودنوس و 21 في واد مية .[1] و عند تحليل جيوغرافية الاحتياطات الأولية الشكل (3-2) نجد أن أغلب هذه الاحتياطات موجودة في الجزء الصحراوي .

الشكل رقم (2-5): نصيب الحقول النفطية في الجزائر من الاحتياطات الأولية خلال سنة 2000

Source : Mohamed . Attar et

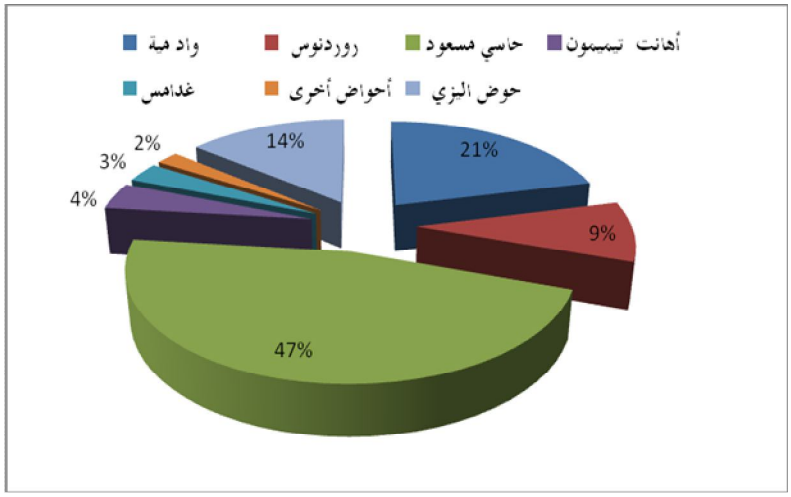

Contribution de SONATRACH " **le Potentiel en Hydrocarbures de L 'Algérie** "Mohamed.Hammat 7Division Exploration 2000 p

- نجد 34 %من الاحتياطات من النفط و الغاز كامنة في واد مية و حاسي مسعود .

- حوض اليزي يشغل المرتبة الثالثة مع 14%من احتياطات المنطقة .

- ثم يأتي حوض Rhourde Nouss 9 %, أهانت تيميمون 4 %و في الأخير غدامس التي تحتوي 3% في الوقت الحاضر .[2]

من خلال ماسبق نجد أن الأحواض النفطية الموجودة في شمال وشرق الصحراء الجزائرية :حاسي مسعود اليزي وورود النوس وغدامس هي التي تستأثر بالقسم الأكبر من احتياطي المحروقات بأكثر من 70% من مجموع

[1] Contribution de " **le Potentiel en Hydrocarbures de L 'Algérie** "Mohamed . Attar et Mohamed.Hammat SONATRACH Division Exploration 2000 p 1

[2] نفس المرجع السابق ، ص 4

الاحتياطي، ثم تأتي بعد ذلك الصحراء الوسطى التي تمثلها خصوصا مقاطعة واد مية التي يشكل الاحتياطي الموجود بها حوالي21 % من مجموع الاحتياطي، في الوقت الذي تبقى مساهمة أحواض المقاطعات النفطية الأخرى متواضعا، خصوصا تلك الواقعة في القسم الجنوبي الغربي من الصحراء الجزائرية و التي لا تتجاوز 5%.

لكن من المهم التأكيد على أن هذه الصورة الحالية لتوزيع الاحتياطات لا تعكس في حقيقة الأمر سوى مجهود الاستكشاف الذي تم من قبل، أين كان التركيز منصبا على هذه المناطق، و لا تعكس بأي حال من الأحوال الإمكانات الحقيقية لباطن الأرض الجزائري، لأن مناطق واسعة من المجال المنجمي للجزائر غير مستكشفة تماما وحتى المناطق المستكشفة ، بما فيها الصحراء الشرقية لا تزال غير مستكشفة بشكل كاف.

الفرع الثالث :الخصائص الجغرافية و الاقتصادية للنفط الجزائري

إن النفط الجزائري يمتاز بنوعية جيدة مقارنة مع الكثير من أنواع النفوط المصدرة من قبل دول الأوبك فالبترول المستخرج من البئر الأولى في واد قطرين كان على درجة عالية من النقاوة وهو يشمل على 34% بنزين و 24 %غازوالين، و 32 %وقود التدفئة، 8 %زيت، و 1 %برافين.

كما أن أهم المنتجات البترولية المعروفة في الجزائر هي المشتقات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي وتعد من أجود أنواع النفط، ويمتاز بأنه أقل اشتمالا على الشوائب .وتعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة له [1].

1- إن بترول الجزائر الأساسي المعروف ب" صحاري بلند (Sahari Blend) يتضمن خصائص إيجابية من حيث خلوه من الكبريت وتميزه مقارنة بنفط" العربي الخفيف ."وأنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال وكاد أن يصبح المنطقة المرجعية في تحديد الأسعار عوض البترول العربي الخفيف((Arabian Lihght))الذي كان محور وقطب تحديد أسعار الأوبك

2- إن مميزات جودة النفط الجزائري مقارنة مع النفوط الأخرى خاصة ما يتعلق بدرجة الكثافة النوعية (APH* =44.0) تجعل النفط من بين أفضل أنواع البترول إنتاجا للمشتقات الخفيفة (بالأخص الغازولين و ديزل) التي يزيد الإقبال عليها كما أنه أقل اشتمالا على نسبة الكبريت وهي مميزات جيدة.

---

[1] Albert CLO: **Nouvelle crise pétrolière** – Quelle clé de lecture, Revue méditerranéenne" de l'énergie, Alger- N° 14 - janvier 2005,P. 11

* **APH** :مختصر للتدليل على درجة الكثافة النوعية **لمعهد البترول الأمريكي** وهي تتراوح بين 1 و 60 فكلما كانت درجة الكثافة عالية كلما دل ذلك على كون البترول من نوعية جيدة أي خفيف وكلما كانت متدنية دلت على أن نوعية البترول رديئة (أي ثقيل ولا ينتج نسبة عالية من المشتقات الخفيفة التي يزداد الطلب عليه في النقل خاصة)

ومن حيث السعر فيمكن المقارنة كذالك بين خامات البترول" صحاري بلند الجزائري "وخام" البرنت"

فنلاحظ أن الخام الجزائري وخام البرنت متقاربان جدا من حيث السعر والخصائص ويزيد سعر خام صحاري بلند الجزائري عن سعر خامات سلة الأوبك بأكثر من أربعة دولارات للبرميل.

إن ميزة النوعية وانخفاض التكاليف المتعلقة بالنقل بسبب القرب الجغرافي، يجعل المحروقات الجزائرية ذات قدرات تنافسية واضحة وستستمر كذلك، إذ لا يمكن تغيير هاتين الميزتين .وهذا يعني أن الإقبال على المحروقات الجزائرية سيستمر أيضا لأسباب اقتصادية وخصائص تتعلق بنوعية البترول .هذه القوة التنافسية للمحروقات الجزائرية إزاء المنتجين والمصدرين من الشرق الأوسط وروسيا سيمكن الدولة الجزائرية من تحسين مركزها في السوق الدولية [1].

3 – الجزائر بصفتها قطب بترولي وغازي، فهي تمثل بذلك أحد أطراف السوق النفطية العالمية قد استفاد النفط الجزائري من عوامل عديدة ،من بينها ارتفاع الطلب على النفط الخفيف بالنظر لمحدودية قدرة المصافي الأمريكية على تلبية حاجيات السوق الأمريكي من المواد المشتقة و المواد البترولية،سواء البترين صيفا أو وقود التدفئة شتاءا.[2]

4- التركز : حيث تتركز معظم الآبار النفطية في لجزائر في منطقة واحدة و هي الصحراء بينما الموانئ في الشمال ، فهي تستخدم **7**موانئ ساحلية لتصدير النفط الخام والمنتجات النفطية .[3]

5- قرب الطبقات الحاوية للنفط من السطح، مما سهل أعمال التنقيب والاستخراج, وتقليل تكاليف الاستخراج، بالإضافة إلى وجود آبار منتجة عن طريق التدفق الطبيعي .[4]

6-بعد النفط الجزائري عن نفوذ قناة السويس، والتي تعد عرضة للإغلاق من حين لآخر، وذلك عكس نفط الخليج، والذي يمر عبر قناة السويس مقابل رسوم تعد إضافة لتكاليف النفط[5].

---

[1] Souak Areski "**un commerce sans développement:ALGERIE**" La revue des Sciences commerciales

[2] محمد أمين سني ،" **دراسة حول مكانة الجزائر في السوق الطاقوية الدولية** "، المجلة الطاقة , العدد 20, سنة 2009 , ص ص 1-10

[3] سمير قرعيش، "**خطوط نقل أنابيب البترول في الأقطار العربية**،" مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد الرابع و الثلاثون، عدد 127 , خريف 2008 ص 126

[4] Gérard Destanne de Bernis **"Les problèmes pétroliers algériens ,"** Études internationales www.erudit .org

[5] علي رجب، " **تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في جنوب الصحراء الإفريقية و الأفاق المستقبلية** "،مجلة النفط و التعاون العربي ، المجلد الخامس و الثلاثون ، العدد131 ، خريف 2009 ،ص158

7- تعتبر الجزائر من البلدان الإفريقية المصدرة للنفط و التي تتميز بموقع جغرافي متميز و قريب من الأسواق العالمية و على وجه الخصوص السوق الأمريكية ، و ما يمكن أن يعني اختصار لزمن شحن النفط إلى تلك الأسواق و اقتصاد في التكاليف .

المطلب الثاني : قطاع الغاز الطبيعي

تبرز أهمية الغاز الطبيعي بوصفه مصدر وقود رئيسي بالنسبة للاقتصاد العالمي . و من المرجح أن تزداد أهميته عالميا لعدة عقود قادمة مع تجاوز احتياطا ته المؤكدة لنظيرتها من النفط الخام , و تزايد حجم تجارته العابرة للحدود الإقليمية.[1] و هذا نظرا لأنه يعتبر من أنظف أنواع الوقود إذ تشكل حصة الغاز الطبيعي حوالي 23% من إجمالي الطلب العالمي لتأتي في المرتبة الثالثة بعد الفحم الحجري البالغ 25.6 %و حصة النفط 38 %.[2]

و تحتوي الجزائر على احتياطي كبير من الغاز الطبيعي إضافة إلى كميات كبيرة من النفط الخام فهي تحتل المرتبة الرابعة في الدول المصدرة للغاز الطبيعي بعد روسيا , كندا و النرويج و المرتبة الأولى بين دول الشرق الأوسط و شمال إفريقيا .[3]

Energy **" Modern Fraturing enbancing Natural Gas production "** Miakle Economides and Tony Marten Tribune Publishing 2008 p 31

[2] عبد الفتاح دندي ، " **التشقيق الحديث لتعزيز إنتاج الغاز الطبيعي**"، مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد الرابع و الثلاثون ،العدد 123 صيف 2008 ص 141

[3] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبيترول (أوابك) ،" **تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية** "، الكويت 2008 ص 62

الفرع الأول : جغرافيا الغاز الطبيعي

1- اكتشاف الغاز الطبيعي

إن أول اكتشاف للمحروقات في الصحراء كان اكتشاف الغاز الطبيعي وذلك سنة 1954 من خلال التعرف على التراكم الغازي جنوب عين صالح (بجبال برقة) . و توالت بعد ذلك اكتشافات أخرى :

- سنة 1960 بمنطقة حاسي التوارق .
- سنة 1961 بمنطقة نزلة و قاسي الطويل .
- سنة 1962 بمنطقة رو رد نوس (Rhourde Nouss) [رورد نوس رورد حمرا ، رورد شوف] (Nouss ,Hamra ,Chouff) .
- حوض بولينياك (Polignac) وحقول ألرار (Alrar) و تيقنتورين (Tiguentourine).[1]

2- التوزيع الجغرافي للحقول الغاز الطبيعي :

يعد حقل حاسي الرمل من بين أكبر ثلاثة عشرة حقلا غازيا في العالم إذ يحتل المرتبة الحادي عشر عالميا حيث تمتلك روسيا لوحدها ثلثي أكبر ثلاثة عشر حقلا غازيا و الباقي الحقول موزعة بين كل من الجزائر الولايات المتحدة, الامارت العربية المتحدة و إيران إذا قدرت حجم الاحتياطات لحقل حاسي الرمل ب 100 تريليون قدم مكعب .[2] و الذي يحتوي على عدد من الحقول و من خلال الشكل رقم (**2- 6**) ننجد أن 50% من احتياطات موجودة بحقل واد مية , و 14% موجودة في حقل عين غدامس و الباقي موزعة بين كل من بعين اهانت تيميمون , سابا

[1] عاشور كتوش، " **الغـــاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني"** ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصاديـــة و علوم التســـيير , جامعة الجزائر 2003 – 2004 ص ص 135-136.

[2] عبد الفتاح دندي ،" **التشقيق الحديث لتعزيز إنتاج الغاز الطبيعي**" , مرجع سبق ذكره ص 143 .

الشكل رقم (2- 6) :يوضح التوزيع الجغرافي للاحتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر سنة 2000

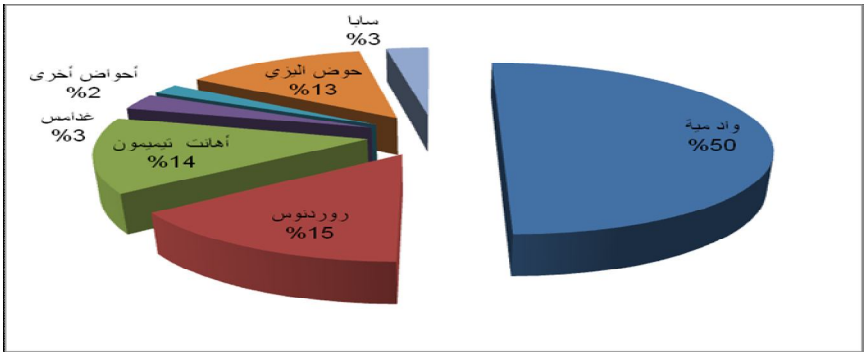

" **le Potentiel en Hydrocarbures de L 'Algérie** "Mohamed . Attar et Mohamed.Hammat:Source 7Contribution de SONATRACH Division Exploration 2000 p

و خلال هذه الفترة عرفت الجزائر اكتشافات متزايدة في عدد الآبار و هذا حسب الجدول (2-7)

الجدول(2-7) : عدد الآبار المكتشفة من الغاز و حجم الاحتياطات التي تحويها من(1995-2009)

السنة	عددا لآبار المكتشفة من الغاز	الاحتياطات من الغاز (مليار متر مكعب)	السنة	عدد الآبار المكتشفة من الغاز	الاحتياطات من الغاز مليار متر مكعب
1995	2	3690	**2003**	9	4545
1996	3	3680	**2004**	9	4545
1997	1	3690	**2005**	3	4580
1998	3	3690	**2006**	7	4580
1999	-	4522	**2007**	15	4600
2000	3	4522	**2008**	9	5000
2001	3	4523	**2009**	12	4504

المصدر : تم عداد الجدول اعتماد على أعداد مختلفة من تقارير(أوابك)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك زيادة في عدد الآبار المكتشفة من الغاز الطبيعي حيث بلغ متوسط عدد الآبار المكتشفة 5.26 بئر مكتشف في السنة خلال الفترة(1995-2010)، هذه الزيادة في عدد الآبار المكتشفة تقابلها زيادة في حجم الاحتياطات من الغاز الطبيعي .

و يمكن تفسير المنحى التصاعدي للاحتياطي الغاز وراء ذلك هو سن قانون 1986 ، وخصوصا تعديلات عام 1991، التي تزامنت مع زيادة أهمية الغاز الطبيعي في الأسواق الدولية .وقد سمحت هذه القوانين بتكثيف الشراكة مع الشركات الأجنبية، وبتوسيع دائرة الاستكشاف إلى مناطق جديدة خارج المنطقة التقليدية[1].

الفرع الثاني : صناعة الغاز الطبيعي في الجزائر

تعتبر الجزائر أسبق الدول العربية في تصدير الغاز الطبيعي إذ بدأت عام 1964 بإسالته و نقله إلى أوروبا نظرا لقصر المسافة بينهما مع ارتفاع كلفة الإسالة و النقل بحرا و انخفاض سعر النفط الذي كان يحتل مترلة الصدارة في الاستهلاك الأوروبي من الطاقة في ذلك الوقت و قد تلك الصادرات إلى كل من انجلترا و فرنسا بكميات لا تتجاوز 11.5 مليار متر مكعب سنويا . و كان العائد الصافي منذ أواخر الستينات و حتى أواخر السبعينات إذ لم تتجاوز 25 سنتا بريطانيا لكل وحدة حرارية في المتوسط.[2]

1- إنتاج الغاز الطبيعي

أشار التقرير السنوي لشركة سوناطراك إلى أن إنتاج الغاز الطبيعي في سنة 2009 بلغ حوالي مليار متر مكعب بزيادة نسبتها 2% مقارنة بعام 2008 . و في عام 2007 ساهم الإنتاج عبر الشراكة مع الشركات الأجنبية العاملة بحوالي 33 مليار متر مكعب أي بنسبة 21% من حجم الغاز الذي تم إنتاجه .

و ساهمت منطقة حقول حاسي رمل بنسبة 63 %من إجمالي الإنتاج و بمستوى بلغ 97 مليار متر مكعب.

[1] Abdennour KERAMANE, « pétrole et pays producteurs en développement », **Liaison Energie francophonie**, N° 70 ; 1er trimestre 2006 (Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement de la francophonie, 2006), p.32.

[2] حسين عبد الله ، "**الغاز الطبيعي : وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربيا**"، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 67 ، الكويت1993 ص 16

الجدول رقم (2-8): تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال 2002-2007

(الوحدة : مليار متر مكعب/ سنويا)

السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سوناطراك	128	125	124	124	122	120
عبر الشراكة	12	13	20	28	28	33
الإجمالي	**140**	**138**	**144**	**152**	**150**	**153**
نسبة إنتاج الأجانب	**8.57**	**9.42**	**13.89**	**18.42**	**18.67**	**21.57**

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على التقرير السنوي سوناطراك 2008، ص 90

نلاحظ أن إنتاج شركة سوناطراك للغاز الطبيعي في الجزائر يتراجع و في الوقت نفسه يزداد إنتاجها عبر الشراكة مع الشركات الأجنبية . حيث تضاعفت نسبة إنتاج الأجانب من **8.57%** سنة 2002 إلى **21.57 %** سنة 2007 ، و رغم أنه ليست هناك أية مادة في القانون الجديد بعد التعديل تبيح التنازل عن ملكية حقول النفط للأجانب أو عن شركة سونطراك أو أي جزء من أسهمها للقطاع الخاص، لكن الممارسة في الميدان توضح أن نمو الإنتاج عبر الشراكة ستؤدي تدريجيا إلى فقدان الرقابة والسيطرة على جزء هام من نشاط المحروقات في الجزائر.

2- أنابيب نقل الغاز الطبيعي:

تعمل الجزائر على توسيع وتطوير شبكات نقل وتوزيع الغاز الطبيعي , و قد ارتفعت أطول شبكة لأنابيب نقل الغاز الطبيعي من 11500 كم في عام 1995 لتصل إلى حوالي 16197 كم عام 2006 . منها 7459 كم أنابيب لنقل الغاز الطبيعي المسوق و تتضمن خطين عابرين للقارات و هما : بيدرودوران فاريل (الجزائر – اسبانيا عبر المغرب)[1] , و انريكوماتي الذي يربط بين (الجزائر – ايطاليا عبر تونس) وقد توسعت هذه الشبكة بإنهاء من بناء مشروع مدغاز (نحو اسبانيا) 2011 و مشروع غالسي نحو ايطاليا عبر جزيرة سردنيا

[1] سوناطراك, مرجع سبق ذكره ص 91

في طور الانجاز , بالإضافة إلى أنبوب نقل الغاز الطبيعي عبر الصحراء (TSGP) الذي يصل نيجريا بأوربا عبر النيجر و الجزائر .[1]

المطلب الثالث : قطاع المعادن

للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الإقتصاد الوطني، بما تقدمه من مواد أولية للتحويل والتصنيع، وتتركز أهم هذه الثروات المعدنية في المنطقة الساحلية وفي الشرق الجزائري بصفة خاصة، بسبب تنوع التكوينات الجيولوجية ،و بالرغم من معاناة القطاع المعدني الجزائري في الفترات السابقة من عدة مشاكل حدت نوعا ما من دخوله الفعال في الاقتصاد الجزائري وعدم مسايرة القوانين الاستثمارية والتشريعات المعدنية لمتطلبات المستثمرين وقلة البنية التحتية، إلا أنه نرى في الوقت الحاضر تنامي هذا القطاع بفضل إعطاء الأهمية من طرف الجهات المعنية على هذا القطاع في مجال الاستكشاف والتحري مع تحديث وسائل البحث والتنقيب وتحفيز المستثمرين للاستثمار في هذا المجال، مما انعكس إيجابا على اكتشاف العديد من المعادن الخامات المعدنية وخاصة معدن الذهب[2] , حيث بدأت وزراة الطاقة و الناجم بالجزائر بمنح سندات منجميه عن طريق المزايدة من أجل البحث عن المعادن ابتداء من سنة 2002 بنسبة 8% من سندات المنجية *.

الفرع الأول : الذهب

في السنين الأخيرة انصب الاهتمام على منطقة الهقار التي أصبحت هدفا استراتيجيا وحيويا بالنسبة للجزائر نظرا لما تختزنه هذه البنية الجيولوجية القديمة من ثروات معدنية متعددة كالمعادن النفيسة والإستراتيجية ومن هذا المنطلق خضعت منطقة الهقار إلى دراسات تفصيلية دقيقة من تقييم مدخراتها المختلفة وأخذت المعادن النفيسة اهتماما كبيرا في هذا الشأن، لذا فان الدراسات أجمعت على تواجد مؤشرات ورواسب للذهب مثل:

---

[1] وزارة الطاقة و المناجم ،" **الورقة القطرية لجمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية**" , مقدمة إلى المؤتمر العربي الثامن للطاقة , عمان – الأردن – عام 2006 ،ص 158

[2] عماد اسليطان،" **خام الذهب في الدول العربية -الواقع والآفاق** " ،ورقة بحثية ضمن المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية , طرابلس – الجماهيرية الليبية العظمى - ، 25-27، 2010 ص 731

* تمنح من طرف الوكالة الوطنية للممتلكات المنجية (ANPM) العديد من السندات المنجية في شكل(رخصة تنقيب , رخصة استكشاف, تنازل منجمي , مناجم صغيرة و متوسطة و استغلال منجمي تقليدي) تساعد هذه الأنواع على مساهمة للقطاع الخاص في اكتشاف الثروات.

1- راسب **تيريك** الذي يبعد عن مدينة تمنراست ب 400 كم والذي قدرت مدخراته واحتياطاته الجيولوجية بما يقارب 730.000 طن بنسبة محتوى من الذهب تقدر ب18 غ/ طن

2- راسب **امسيميسة** الذي يوجد غرب مدينة تمنراست ب 460 كم والذي قدرت احتياطاته الجيولوجية بحوالي 3,38 مليون طن بنسبة محتوى من الذهب تقدر ب 18 غ/طن.

3- راسب **تيريرين– حنان** الذي يوجد شرق مدينة تمنراست ب 450 كم والذي قدرت مدخراته واحتياطاته الجيولوجية بحوالي 481,000 طن بنسبة محتوى من الذهب تقدر ب 17 غ/طن.

4- راسب **إن أبقي** المتواجد على شكل كتل شعتية والذي قدر احتياطاته ب 2.807000 بنسبة محتوى تقدر 3.95 غ/ طن ، ولا يستبعد أن تكون هناك معادن أخرى مصاحبة وهي بالدرجة الأولى الفضة المصاحبة لتمعدنات المتواجدة في نفس البنية الجيولوجية[1].و الجدول التالي يوضح تطور إنتاج الذهب في الجزائر

الجدول رقم (2–9) : تطور إنتاج الذهب في الجزائر و بعض الدول العربية المقارنة خلال الفترة 2002-2008

الوحدة : مليون طن

السنوات / البلد	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجزائر	0.369	0.3650	0.593	0.641	0.377	0.236	0.647
السعودية	-	-	8.27	7.46	5.18	4.44	4.53
السودان	–	–	4.30	5.00	3.20	2.800	2.25

المصدر : عماد اسليطان" خام الذهب في الدول العربية -الواقع والآفاق " ، ورقة بحثية ضمن المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية , طرابلس – الجماهيرية الليبية العظمى – , 25-27, 2010 ص 732.

[1] عبد الكريم بن علي و آخرون ،" **دراسة الفضة في الوطن العربي** "، المنظمة العربية للصناعة و التعدين , 2003 ، ص 31

(-): **احصائيات غير متوفرة**

نلاحظ من الجدول أن إنتاج الذهب في الجزائر وصل في سنة 2008 إلى 0.647 مليون طن ، و هو أعلى مستوى إنتاج يحققه منذ 2002 ، أي أنه سجل ارتفاعا يقدر ب174% بالمقارنة مع المستوى الذي عرفه سنة 2007 .

خلال الفترة (2008 – 2000)كان معدل النمو السنوي المتوسط يقدر ب 9,8 % ، أي بإنتاج متوسط وصل إل 461 كلغ. [1]

و بلغت حصة الجزائر 2.27 %من الإنتاج العالمي للذهب (2325 طن سنة 2008) ، بينما بلغت حصة السعودية 19.48% من الإنتاج العالمي للذهب ، و تعتبر السعودية هي أول دولة عربية في إنتاج للذهب بينما كانت حصة السودان 9.67 %من الإنتاج العالمي للذهب سنة 2008.

الفرع الثاني :باقي المعادن

1- الفوسفات و الحديد

يعتبر الفوسفات من أهم المعادن التي تحويها الجزائر , وعليه فإن الجزائر يمكنها أن تساهم مساهمة فعالة وإيجابية في سد النقص الناتج عن تزايد استهلاك الفوسفات الذي يكون أحد العناصر الرئيسية في تغذية النباتات من أجل الرفع في الإنتاجية وتحسين جودة المحاصيل الزراعية, حيث تستهلك صناعة الأسمدة الفوسفاتية المختلفة على المستوى العالمي حوالي 72% من خامات الفوسفات.[2] و الجدول يوضح إنتاج الفوسفات في الجزائر .

[1]وزارة الطاقة و المناجم، " **حصيلة إنجازات قطاع الطاقة و المناجم 2000-2008** "، طبعة 2009 ، ص 65

[2]عبد الكريم بن علي و آخرون " **دراسة الفوسفات في الوطن العربي** " المنظمة العربية للصناعة و التعدين , 2003 ص 11

الجدول رقم (2-10) : تطور إنتاج و استخدام الفوسفات في الجزائر من (1994-2001)

(الوحدة: ألف طن)

الإنتاج / السنوات	الإنتاج	الاستهلاك الداخلي	التصدير
1994	738	210	575
1995	757	180	671
1996	1051	58	993
1997	1163	58	1103
1998	1165	21	1150
1999	1095	33	1062
2000	880	0	880
2001	1100	358	742

المصدر : عبد الكريم بن علي و آخرون ، " **دراسة الفوسفات في الوطن العربي** " ،المنظمة العربية للصناعة و التعدين , 2003 ص 29

من الجدول نلاحظ أن الجزائر تشكل نسبة 0.15% و 0.31 %من إجمالي احتياطي الفوسفات في العالم و الدول العربية على التوالي , بينما تشكل المغرب نسبة 45.13% و 91.07 % لنفس إجمالي الدول العالم و الدول العربية .

و قد تطور إنتاج الفوسفات في الجزائر من سنة 1994 حيث وصل 738 ألف طن ليصل 1125 ألف طن في سنة 2001 , أي بلغ 993.625 ألف طن في المتوسط و بينما عرف الاستهلاك الداخلي للجزائر من الفوسفات تناقص ملحوظ من سنة 1994 الذي بلغ 210 ألف طن بنسبة 28.45% ليصل 21 ألف طن سنة 1998 بنسبة 1.91%.أي بلغت نسبة استهلاك الداخلي للفوسفات 9.23%.

عرفت صادرات الجزائر من الفوسفات تقلب كبير , حيث ارتفعت خلال الفترة(1994-1999) من 77.91 %من إجمالي إنتاج الفوسفات عام 1994الى 96.98% عام 1999 . و في سنة 2000 بلغت صادرتها من الفوسفات 100% من إجمالي إنتاج الفوسفات ، أي ما تم إنتاجه تم تصديره ,بينما في سنة

2001 بلغت الصادرات 67.45% من إجمالي إنتاج الفوسفات .و في المتوسط بلغت صادرات الجزائر من الفوسفات 897 ألف طن أي بنسبة 90.27%.

2- الحديد : تحتوي الجزائر على مناجم الحديد ذات المدخرات الهائلة.[1]

وصل إنتاج الحديد من جهته إلى 2,08 مليون طن في سنة 2008 ، مقابل 1,98 % طن سنة 2007 ، أي أنه عرف ارتفاعا يقدر ب. 4,3 % خلال الفترة (2008 – 2000) بمعدل 3,5% في السنة.

الجدول رقم (2-11) : تطور إنتاج الحديد في الجزائر خلال الفترة(2000- 2008)

(الوحدة : مليون طن)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
انتاج الحديد	1.6	1.3	1.2	1.4	1.4	1.54	2.3	2	2.1

المصدر : وزارة الطاقة و المناجم ، مرجع سبق ذكره، ص 64

3- اليورانيوم

يعتبر اليورانيوم من المعادن التي تلعب دورا استراتيجيا في التكنولوجيا المتطورة الحديثة بالرغم من استعمالها بنسبة جد ضئيلة في كل شعب الصناعة،انطلاقا من الهواتف والحواسب المحمولة، إلى الطائرات مرورا بالسيارات الكهربائية والأسلحة وغيرها من المنتجات الحديثة.[2]

و تعتبر الجزائر من بين الدول التي تحوي توضعات الفوسفات كميات هائلة من اليورانيوم التي يمكن استخلاصها من حامض الفوسفوريك كناتج ثانوي، ويعطي الجدول بيانات على كميات اليورانيوم المتواجدة في توضعات الفوسفات[3].

[1] عامر الغبيدي و المنير أبو صبيع،" **القوانين والتشريعات ودورها في تطوير قطاع الثروة المعدنية بالدول العربية**" ، ورقة بحثية ضمن المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية , طرابلس – الجماهيرية الليبية العظمى - , 25-27, 2010 ،ص 201

[2] نفس المرجع السابق , ص 203

[3] عبد الكريم بن علي و آخرون ،" دراسة الفضة في الوطن العربي ", مرجع سبق ذكره ص 21

الجدول (2–12) : يبن كميات اليورانيوم المتواجدة في احتياطات الفوسفات في الجزائر و المغرب خلال 2003

الدليل البلد	احتياطي الفوسفات مليون طن	نسبة اليورانيوم القطر (جزء من المليون)		كميات اليورانيوم المتواجدة في احتياطي الفوسفات طن
		الحد الأدنى	الحد الأعلى	
الجزائر	205	95	120	20.500
المغرب	58670	75	250	7.040.400

المصدر : عبد الكريم بن علي و آخرون " دراسة الفضة في الوطن العربي ", مرجع سبق ذكره ص 21

لمعرفة حجم الاحتياطات اليورانيوم المتواجدة في الجزائر نقارن بينها و بين أول دولة عالميا في احتياطات حيث بلغ احتياطي 58670 مليون طن ، بينما بلغ الاحتياطي في الجزائر 205 مليون طن ، و هذا ما جعل من نسبة تواجد اليورانيوم في المغرب ترتفع إلى 250 %كحد أعلى مقارنة بالجزائر التي وصلت إلى 120 % . تشكل اليورانيوم المتواجد في احتياطات الفوسفات 0.26% من إجمالي كميات اليورانيوم المتواجد في احتياطات الفوسفات في الدول العربية* و 0.15% من إجمالي كميات اليورانيوم المتواجد في احتياطات الفوسفات في العالم بينما تشكل المغرب 92.67% و 54.18% على التوالي .

* بلغت كميات اليورانيوم المتواجد في احتياطات الفوسفات في الدول العربية 7596890 طن , و هي تشكل 58% بينما تشكل كميات اليورانيوم المتواجد في احتياطات الفوسفات في العالم 13.000000 طن خلال سنة 2003 .

المبحث الثالث : قطاع الزراعة

تحتل التنمية الزراعية مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية و الاستثمار في العديد من برامج التنمية و الإصلاح الاقتصادي في الجزائر نظرا لأهمية الزراعة كمصدر للغذاء و المواد الأولية ، و كقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل، و هناك مستجدات كثيرة زادت من الأهمية النسبية للزراعة تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال القدين الأخيرين و تفاقمه . و لهذا سوف نبرز أهم مقاومات الزراعة في الجزائر

المطلب الأول : المقومات الطبيعية للزراعة

تتمثل الموارد الزراعية الطبيعية في الجزائر في كل من الموارد الأرضية ، موارد الثروة الرعوية و الغيابية ، الموارد المائية و موارد الثروة الحيوانية و السمكية .

الفرع الأول : الموارد الأرضية :

إذا كانت الموارد المائية تعتبر المحدد الأول للتنمية الزراعية في الجزائر فان الموارد الأرضية تليها في الأهمية كمحدد للإنتاج الزراعي ، و لا شك أن ممكنات التوسع في الموارد الأرضية الزراعية تتوقف بالدرجة الأولى على مدى توافر موارد المياه . و نظرا لوقوع الجزائر ضمن الحزام العالمي للأراضي الجافة و الشبه الجافة التي تتوقف فيها المساحة المزروعة على الظروف البيئية و مدى توافر المياه اللازمة للزراعة ، فإنها تعتمد على الزراعة المطرية و بالتالي فان نسبة المساحة القابلة للزراعة تعتمد على معدلات الأمطار ة تقلباتها السنوية .

و بالتالي فقد اعتمدت برامج التوسع الزراعي في الجزائر على الموارد المائية السطحية و الجوفية (التنمية الزراعية)،و تقدر المساحة الزراعية في الجزائر 8414.67 ألف هكتار سنة 2007 مقارنة ب 1995 التي كانت تقدر ب 395.36 ألف هكتار و الجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (2– 13) : المساحة القابلة للزراعة و نصيب الفرد منها في الجزائر خلال سنتي 1984و2008

السنوات / الدليل	[1]1995 - 1984	[2] 2008
المساحة القابلة للزراعة (1000هكتار)	39536	8414.67
النسبة المئوية للأراضي الزراعية من المساحة الجغرافية	1.65	3.53
نصيب الفرد من المساحة المزروعة (هكتار)	0.13	0.24

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على المصادر التالية :

[1] محمد قشو،" الغذاء في موازين القوى السياسية نحو آلية عربية جديدة لسد فجوة الغذاء" ، مجلة الفكر السياسي، العدد الثالث ،2001ص 118

[2] ا لمنظمة العربية للتنمية الزراعية، " دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية خلال العقد الأول من الألفية الثالثة ،" السودان ،2009 ص 16

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه تقدر المساحة الزراعية في الجزائر و التي تقدر ب8414.67 ألف هكتار سنة2007 أي بزيادة تصل إلى 21.28 % بالمقارنة إلى المساحة القابلة للزراعة خلال السنة 1984– 1995 و على الرغم أن هذا المعدل لا بأس به مقارنة مع الدول العربية حيث تحتل الجزائر المرتبة الثانية من حيث المساحة القابلة للزراعة بعد السودان (20852.53 ألف هكتار عام 2007) .

و فيما يتعلق بالتوزيع القطري للمساحة الزراعية في الجزائر فالجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم : (2-14) استخدام الأراضي في الجزائر بين 1995-2008

السنوات / الدليل	1995 [1]	2008 [2]
المساحة المطرية إلى إجمالي المساحة المزروعة (%)	**93.1**	82.25
المساحة المروية إلى إجمالي المساحة المزروعة (%)	**6.9**	16.75
مساحة الغابات إلى إجمالي المساحة الجغرافية (%)	1.8	-
مساحة المراعي إلى إجمالي المساحة الجغرافية (%)	90	-

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد ا على المصادر التالية

[1] مصطفى دسوقي كسبه،" **الإمكانيات الاقتصادية للعالم الإسلامي بين خصائص الواقع ومتطلبات الاقتصاد الإسلامي** " مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بالسعودية 1999،ص 156

[2] عبد اللطيف يوسف الحمد " تحدي التنمية في العالم العربي" المركز المصري للدراسات الاقتصادية جمهورية مصر العربية 10 نوفمبر2009 ص 19.

عند تحليلينا للجدول (2-14) نجد أن الزراعة في الجزائر هي زراعة مطرية رغم التطور التكنولوجي الذي عرفه العالم , حيث قدرت المساحة المطرية سنة 2008 ب 82.25 % مقارنة بسنة 1995 التي قدرت ب 93.1 %, أي بمعدل نمو قدر ب 1.42 % من سنة 1995 إلى 2008.

و في الأخير بالرغم من تربع الجزائر على مساحة شاسعة و التي تقدر بأكثر من مليونين و 300 ألف كم ² و بالرغم من أن معظم هذه المساحة صحراوية، فان الجزائر تمتلك مساحات صالحة للزراعة خاصة في الشريط الساحلي و في الهضاب العليا و السهوب ، إلا أن هذه المساحات لبست مستغلة بالقدر الأمثل ، إذ لا تتجاوز المساحة الصالحة للزراعة 8 ملايين هكتار ، هذا ما جعل الإنتاج الزراعي لا يغطي سوى 50%من لاحتياجات الغذائية للسكان و جعلها من بين أكبر الدول المستوردة للحبوب في العالم .[1]

[1] سليمان ناصر ، " **تسير العقار الفلاحي بالجزائر : الأزمة و الحلول** "، جريدة الخبر ، 14 نوفمبر 2007

الفرع الثاني : الموارد المائية

تتسم الموارد المائية في الجزائر بالندرة سواء بصورة مطلقة من حيث تدني نصيب و حدة المساحة أو نصيب الفرد من المياه أو بصورة نسبية مقارنة بالمناطق الأخرى من العالم , حيث تعتبر الجزائر من بين أكثر مناطق العالم فقرا للمياه نسيا ، كما تتسم بسوء توزيعها جغرافيا و صعوبة استغلال المتاح منها في كثير من المناطق , و فضلا عن ذلك تتفاقم هذه الندرة على كافة المستويات بمرور الزمن [1].

فبينما تشكل مساحة الجزائر 16 %من مساحة الوطن العربي و هو لا يحظى بما لا يتجاوز 6.00% من مجموع الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي , و تحتوي الجزائر على 15747.8 مليون م^3 . انظر الجدول (2- 15) و هي موزعة على موارد مائية تقليدية (جوفية , سطحية) و موارد مائية غير تقليدية (إعادة الاستخدام , التحلية) , حيث تشكل الموارد المائية التقليدية 15000مليون م^{3}و هي تمثل ما نسبته 96.93% من مجموع الموارد , و تشكل الموارد المائية غير تقليدية 476.8 مليون م^3 ما نسبته 3.08 % من مجموع الموارد المائية .

و تشكل الموارد المائية السطحية الشطر الأكبر من إجمالي الموارد إذ تقدر ب 13000 مليون و تمثل 84.0% من إجمالي الموارد .

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية , مرجع سبق ذكره ص 20

الجدول رقم (2-15) : الموارد المائية في الجزائر سنة 2008

(مليون متر مكعب)

المورد / الدليل	الموارد غير تقليدية *			الموارد التقليدية *			الإجمالي الموارد المائية المتاحة
مصدر المياه	**إعادة الاستخدام**	**مياه التحلية**	**المجموع**	**الجوفية**	**سطحية**	**المجموع**	
قيمتها	400	74.8	476.8	2000	13000	15000	**15474.8**
نسبتها إلى إجمالي الموارد المتاحة	2.58	0.48	3.08	12.92	84.0	96.93	

المصدر : المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) ،" **تطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية لتحقيق تنمية مستدامة في المنطقة العربية"** ،ضمن اجتماع الوزراء المعنيين بشؤون المياه في الدول العربية مقر الأمانة العامة للجامعة العربية – القاهرة -14 -2008/7/16 ص 6

و فيما يتعلق بنصيب الفرد من الموارد المائية الجدول (2-15) , فقد قدر نصيب الفرد من الموارد المائية في الجزائر سنة 2000 ب 163 م^3 سنويا و هي قيمة بعيدة جدا عن نصيب الفرد من الموارد في العراق و الذي قدر ب 2358 م^3 سنويا و في الدول العربية الذي قدر المتوسط ب 882 م^3 سنويا خلال نفس السنة, كذلك تعتبر الفرد الجزائري بعيد جدا عن خط الفقر المائي الذي يقدر بـــ1000م^3 سنويا [1] , و تعتبر الجزائر أخر دولة في ترتيب الدول العربية من حيث نصيب الفرد من الموارد المائية , و هي تصنف ضمن الدول

*تشمل **الموارد المائية غير التقليدية** معالجات مياه الصرف بأنواعه (الزراعي , الصحي , الصناعي) و تحلية المياه المالحة (بحار و بحيرات) و توجه المياه المعاد استخدامها إلى ري المحاصيل ....الخ

***الموارد المائية التقليدية:** ونميز فيها مابين الموارد المائية السطحية وتتمثل في مياه الجريان السطحي كمياه الأنهار والوديان والموارد المائية الجوفية و هي تلك المياه الجوفية المتجددة من خلال التغذية السنوية من مياه الأمطار من خلال الدورة الهيدرولوجية.

[1] نفس المرجع السابق , ص22

العربية التي تتميز بندرة مياه عالية حسب المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد) في تقريره سنة 2008 ،كذلك انخفض نصيب الفرد من الموارد المائية من 163 م^3 سنويا سنة 2000 إلى 149 م^3 سنويا سنة 2008 و هذا بسبب نقص كمية الأمطار المتساقطة خلال هذه الفترة و حالة الجفاف الذي ضرب الجزائر مؤخرا .

الجدول رقم (2-16) : نصيب الفرد من الموارد من المياه العذبة المتجددة سنويا في الجزائر خلال 2000-2008

الدليل / السنوات	2000	2008
نصيب الفرد في الجزائر (متر مكعب في السنة)	163	149
نصيب الفرد في العراق (متر مكعب في السنة)	2358	1971
متوسط نصيب الفرد في الدول العربية (متر مكعب في السنة)	882	807

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية , مرجع سبق ذكره ص 23

و فيما يتعلق باستخدام الموارد المائية في النشاط الاقتصادي في الجزائر الجدول (2-17) فإننا يمكن تقسيم استخدام المياه في الجزائر على ثلاثة قطاعات و هي : قطاع الزراعة , قطاع الصناعة و قطاع المنازل

الجدول (2-17) : نسبة استخدام المياه في الجزائر حسب الغرض 1995 -2008

الوحدة : %

القطاع / السنوات	1995	2008
قطاع الزراعة	75	60
قطاع الصناعة	3.86	15.11
قطاع المنازل	21.03	24.89

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على تقرير الاقتصادي الموحد 1997 و المنظمة العربية للتنمية الزراعية "دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة إتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية و الدولية "، 2008 ص 30

1 – قطاع الفلاحة :

لقد عرف قطاع الزراعة انخفاض في نسبة استخدامه للمياه إلى إجمالي الموارد المائية المتاحة , حيث انخفضت من 75 % عام 1995 إلى 60% عام 2008 و هذا راجع إلى انخفاض إجمالي الموارد المائية المتاحة في الجزائر , و كذلك إلى استعمال أساليب السقي القديمة أو التقليدية المستخدمة من قبل الفلاحين في الجزائر والافتقار إلى أنظمة الري الحديثة المقتصدة للماء [1].

إذ يستهلك هذا القطاع لوحده تقريبًا مابين 70 %إلى 80 %من موارد المياه العذبة في العالم و مابين 85% إلى92 % من الموارد المائية المستغلة في الوطن العربي [2].

2– قطاع الصناعة:

لقد وصلت نسبة استهلاك المياه في قطاع الصناعة بالجزائر عام 2008 إلى 15.66 % .

و قد عرفت ارتفاعا مقارنة بسنة 1995 (3.86 %) و هذا راجع إلى انتهاج الجزائر للسياسة إنعاش القطاع الصناعي , حيث يبقى المستهلك الأكبر في هذا المجال حاليًا هو استخراج النفط ،أي الصناعات الإستخراجية. كما يستخدم في عمليات الإنتاج الصناعي (عمليات التبريد، والتخلص من النفايات) و كذلك يدخل في صناعة المياه الغازية و المشروبات والأدوية الطبية. [3]

3– قطاع المنازل:

ارتفاع نسبة استهلاك قطاع المنازل إلى المياه من 21.3% عام 1995 إلى 24.89 %عام 2008 نتيجة ارتفاع نسبة توصيل السكان بشبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب من 78 %سنة 1999 إلى 93% سنة 2005 [4], كذلك ارتفاع معدل الاستهلاك اليومي للفرد الجزائري من المياه بلغ عام 1999 ب 123 لتر ثم ارتفع إلى 165 لتر سنة 2008.[5]

---

[1] ***Faire j'aillir l'eau pour tous***, France: conseil mondiale de l'eau, mars 2003, p.134.

[2]إبراهيم أحمد سعيد،" **إستراتيجية الأمن المائي العربي**" ، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية سوريا 2002 , ص104

[3]جاد الله عزوز الطلحي،" **حتى لا نموت عطشاً**" ، ط2 , اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام الجماهيرية الليبية ، 2006 ، ص 326

[4]-Ahmed Kettab," L'eau en Algérie : de quoi sera fait demain ?", ***Journal l'expression*** , Algérie, 10/12/2008, p.14.

[5] تقرير التنمية البشرية للعام، " **ما هو أبعد من الندرة:القوة والفقر وأزمة المياه العالمية**"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،الولايات المتحدة الأمريكية 2006 ، ص34

المطلب الثاني : الإنتاج الزراعي والحيواني و السمكي

يُعتبر القطاع الزراعي أحد أهم قطاعات الاقتصادية من حيث أهميته في الناتج ا لإجمالي واستيعابه لقوة العمل، وأهميته في الميزان التجاري، ودوره الكبير في تأمين الغذاء للسكان .و فيما يلي سوف نعرض أهم مؤشرات قياس الإنتاج الزراعي في الجزائر .

الفرع الأول : الإنتاج الزراعي

لقد عرف الناتج الزراعي في الجزائر ارتفاعا ملحوظا **الجدول (2-18)** وصل معدل النمو 8.41%في سنة 2009 مقارنة بسنة 1990،ويعود سبب النمو في الناتج الزراعي إلى التحسن في أداء النشاط الزراعي كذلك إلى البرامج التمويلية التي تتبعها الدولة من أجل النهوض بالنشاط الزراعي من خلال تقديم قروض ميسرة للفلاحين و إعفائهم من الديون .

كذلك خلال هذه الفترة ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 123 دولار عام 1990 إلى 341 دولار عام 2009 , إلا خلال هذه السنة انخفض الناتج الزراعي مقارنة بسنة 2008ووصل 342 دولار و يعود السبب في ذلك الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية 2008 .

و تعتبر الجزائر من الدول الأولى التي تساهم بنسبة كبيرة في الناتج الزراعي العربي حيث تساهم بنسبة 10.58% في المتوسط خلال(1990- 2009)

الجدول رقم (2-18): الناتج الزراعي و نصيب الفرد منه في الجزائر خلال 1990-2009

السنوات / الدليل	1990-1994	1995-2005	2006	2007	2008	2009
الناتج الزراعي(مليون $)	2.182	6.45	8.804	9.658	11.195	12.775
نسبة الناتج الزراعي الجزائري من الناتج الزراعي العربي	4.82	10.23	10.54	10.89	11.06	11.23
نصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي(دولار)	123	145.75	265	289	342	341

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على تقارير الاقتصادي العربي الموحد 2000, 2003 ,2007 و 2010.

الفرع الثاني : الإنتاج الحيواني

تتسم النظم والأساليب المستخدمة في تربية المواشي والدواجن في الجزائر بالتنوع والتباين ما بين النظم التقليدية التي تعتمد على المراعي الطبيعية ، وتنقل القطعان بصفة مستمرة من منطقة لأخرى بحثاً عن الماء والغذاء، وبين النظم الحديثة للتربية والإنتاج المكثف التجاري الآخذة في التطور والانتشار خلال السنوات الأخيرة.

1- موارد الثروة الحيوانية

تتسم الثروة الحيوانية في الجزائر بالتنوع و الوفرة إلى حد كبير . أنظر (**انظر الملحق الإحصائي رقم1**)

حيث تشكل الأغنام **77.14%** من إجمالي الثروة الحيوانية في الجزائر , ثم في المرتبة الثانية الماعز ب 15.09% بينما تمثل الأبقار 5.32 %و في الأخير تمثل الجمال 2.36 %من إجمالي الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة(2000 -2004).كما تمثل حصة الجزائر من الثروة الحيوانية من إجمالي الثروة الحيوانية في الدول العربية الأغنام الأبقار , الماعز و الجمال على التوالي 10.65% , 3.27% , 3.22 %, 1.82 % في المتوسط خلال (2000-2007) .

و بلغ عدد رؤوس الأبقار في الجزائر خلال الفترة (2000-2007) 3539.6 رأس , كما بلغت الثروة المحلية 1907.86 رأس أي ما نسبته 75.22 % , بينما في المقابل بلغ حيازة الأجنبي لعدد الرؤوس هو 628.28 رأس أي ما نسبته 24.77%.

كما عرفت الجزائر ارتفاع عدد كل من الأغنام , الماعز و الجمال خلال الفترة 2000- 2007

2- إنتاج الثروة الحيوانية :

اعتماد على معطيات الجدول(2-19) نجد أنه بلغت قيمة الثروة الحيوانية في الجزائر 2431.5 خلال سنة 2007 و هي مقسمة على النحو التالي 1851.18 ألف طن من اللبن أي ما نسبته 76.13% أي أكثر من ثلثي من الثروة الحيوانية , و تنتج 383.63 ألف طن بنسبة 15.77% من اللحوم موزعة بين اللحوم الحمراء بنسبة 59.83 %و لحم الدجاج بنسبة 40.16 %, و في المرتبة الأخيرة تنتج البيض بنسبة 8.08% من إجمالي الثروة الحيوانية .

الجدول رقم (2-19) : إنتاج الثروة الحيوانية في الجزائر في سنة 2007

(الوحدة : ألف طن)

إنتاج الثروة الحيوانية / نوع الثروة الحيوانية	الكمية الإنتاج	النسبة
إجمالي الثروة الحيوانية	**2431.5**	**100**
إنتاج البيض	**196.69**	**8.08**
إنتاج اللبن	**1851.18**	**76.13**
إنتاج اللحوم	**383.63**	**15.77**
أ- إنتاج اللحم الدجاج إلى إجمالي إنتاج اللحوم	**154.09**	**40.16**
ب- إنتاج اللحوم الحمراء	229.68	59.74
***إنتاج لحم البقر**	**90.2**	**39.27**
***إنتاج لحم الأغنام و الماعز**	**140.78**	**61.29**
***إنتاج لحم الجمال**	**8.81**	**3.83**

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية , مرجع سبق ذكره , ص3

كذلك ارتفع إنتاج كل من اللحوم الحمراء و لحم الدجاج خلال الفترة(1996-2005)و بلغ متوسط كل منهما 54.7 ألف طن و 218.7 ألف طن على التوالي .

كذلك ارتفع نصيب الفرد في كل من اللحوم الحمراء حيث بلغ أقص حد له سنة 2000 ب18.5 كغ/ سنويا , ثم انخفض سنة 2005 و الذي قدر ب **17.7 كغ / سنويا** [1].**الجدول(2–20)**

الجدول رقم (2–20): تطور إنتاج اللحوم الحمراء و لحم الدجاج ونصيب الفرد كل منهما خلال 1996–2007

(الوحدة : ألف طن)

الدليل / السنوات	إنتاج اللحوم الحمراء (مليون طن)	نصيب الفرد من اللحوم الحمراء (كغ)	إنتاج لحم الدجاج (ألف طن)	نصيب الفرد من لحم الدجاج (كغ)
1996	51	17.9	215.33	7.49
1997	51	17.5	220.33	7.55
1998	54	18.2	241.34	8.35
1999	54	17.9	234.98	7.82
2000	56	18.5	244.02	8.01
2002	54	17.3	241.82	7.82
2004	55	17.5	244.87	7.83
2005	56	17.7	255.5	8.06
2006	58	18.0	267.91	8.82
2007	58	17.7	267.91	8.16

المصدر :

"Source : statistical yearbook of the OICcountries statistical Economic and Social Research and Training Centre For Islamic countries , Ankara centre 2006 , pp 51-55

[1] Izzat H. Feidi" **Fisheries Development in the Arab World** " Food and Agriculture Organization of the United Nations Rome, Italy1997 p 388

الفرع الثالث : الإنتاج السمكي

تتميز مصادر الإنتاج السمكي في الجزائر بالتنوع من حيث الموارد البحرية و الاستزراع السمكي , حيث تقدر سواحل البحرية الجزائرية ب1600 كلم المطلة على البحر الأبيض المتوسط , هذا ما جعلها تتميز بتنوع الموارد البحرية , و كذلك احتلالها للمراتب الأولى بين الدول العربية و الدول المتوسطية من حيث إنتاج السمكي .

و هذا ما يبنه الجدول (2-21) حيث بلغ متوسط إنتاج الجزائر من لأسماك ب 139.66 ألف طن خلال الفترة(1999-2009) أي ما نسبته 3.39**%**من إجمالي الإنتاج السمكي للدول العربية, بينما تنتج كل من المغرب , موريتانيا و مصر ما نسبته 29 **%** 24 **%**و 14 **%**من إنتاج السمكي للدول العربية, كما عرفت سنة 2009 انخفاض في إنتاج السمك مقارنة بسنة 2008 بلغ (-0.3 **%**) [1], كما تنتج الجزائر ما قيمته 9 **%** من إنتاج السمك للدول المتوسطية .[2]

و هذا راجع إلى ضعف استخدام التقانة الحديثة في الصيد و قصور البنية الأساسية اللازمة للصيد البحري تلوث المياه و ضعف الاستثمار الخاص و العام في هذا النشاط و ضعف الخدمات التسويقية و النقص في العمالة المدربة .[3]

[1] تقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010 ، ص350

[2] فرانكو زانبونيا، " **نصف عمليات صيد السمك في البحر المتوسط تقوم بها الدول المتوسطية الشريكة**" ،الزراعة والصيد البحري يوروستات إحصاء ا ت باختصار2008 ص 2

[3] المنظمة العربية للتنمية الزراعية , مرجع سبق ذكره ص 33

الجدول رقم (2-21) : تطور إنتاج الجزائر من الثروة السمكية خلال الفترة 1990-2009

(الوحدة: ألف طن)

إنتاج السمكي / السنوات	إنتاج السمكي للجزائر	نسبة إنتاج الجزائر من الثروة السمكية إلى إجمالي الدول العربية
2000-1990	94.8	3.80
2001	102.3	3.03
2002	134.32	2.64
2003	141.53	3.16
2004	140.00	2.70
2005	139.8	3.80
2006	157.0	4.36
2007	148.8	4.15
2008	142.5	3.66
2009	141.6	3.60

المصدر : من إعداد الطالبة اعتماد على أعداد مختلفة من تقرير الاقتصادي العربي الموحد

فضلا عن المصايد الطبيعية تقوم الجزائر بعملية الاستزراع السمكي حيث بلغ إنتاج السمك من هذه العملية 290 طن ، أي ما نسبته 0.19%, بينما بلغ إنتاج الجزائر من الأسماك و المنتجات البحرية من المصايد الطبيعية 99.81%. الشكل (2-7)

الشكل رقم (2-7): توزيع الإنتاج السمكي بين المصايد الطبيعية و الاستزراع في الجزائر عام 2007

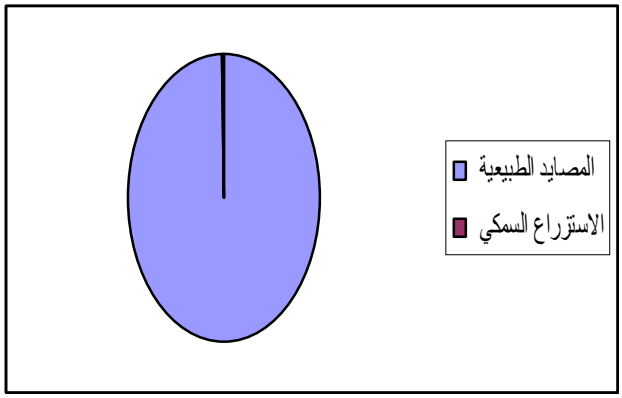

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، مرجع سبق ذكره ، ص 33

و في المقابل يمكن الاستفادة من هذه الثروة عن طريق التوسع في إقامة المشاريع الحديثة , و استخدام تقنيات الصيد الحديثة , و تطوير محطات البحوث التطبيقية لإدخال أصناف ذات إنتاجية عالية , و تشجيع الاستثمار في مجال الصيد البحري و الصناعات السمكية و توفير القروض الميسرة للصيادين ووضع الخطط المشتركة مع الدول العربية للتكيف استغلال المخزون السمك .[1]

المبحث الرابع : قطاع الصناعة و السياحة

يعتبر كل من قطاع الصناعة و السياحة صورتا القطاعات الاقتصادية ،حيث نجد أن الصناعة الجزائرية خارج المحروقات تعيش أزمة حسب أرقام الديوان الوطني للإحصائيات. الصناعة التحويلية، التي تجمع فروع الصناعات الإلكترونية والكهربائية ومواد البناء والصناعات الغذائية والنسيج والجلود والأحذية، الخشب والورق، الكيمياء والبلاستيك، والصناعات المختلفة، تساهم بحصة ضعيفة مع مرور الوقت في الناتج الداخلي الخام.

المطلب الأول : القطاع الصناعي

يعتبر القطاع الصناعي في الجزائر قطاع تابع للمحروقات , و نستدل على ذلك من خلال نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الصناعي التي تبلغ 58%سنة 2001.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية , مرجع سبق ذكره ص 33

الفرع الأول : مميزات القطاع الصناعي

1- في بداية التسعينات و اثر الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في أفريل 1994 انتهجت الجزائر سياسة إعادة الهيكلة الصناعية التي كانت تهدف إلى إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي فالانتقال من اقتصادٍ موجه إلى اقتصادٍ تنافسي يستلزم ألا تبقى الدولة مالكة لوسائل الإنتاج وللمؤسسات الصناعية.[1]

فإستراتيجية الصناعات التصنيعية التي طبقت بهدف إخراج الاقتصاد الوطني من تخلفه و تحقيق الاستقلال الاقتصادي لم تستطع في الواقع كسر الوضع أو التقليل منه، بل بالعكس أدت إلى تفاقمه وزيادته . حيث لم تحقق الاستقلال الاقتصادي المنشود . بل عملت على تكريس التبعية نحو الخارج . و بالتالي توليد صناعة قاصرة عن قيادة الحركة التنموية.

فتشخيص الصناعة الوطنية اليوم يبرز على أنها أصبحت سلسلة من عمليات التركيب و التجميع و التعليب دون الخوض في غمار عملية الإنتاج الحقيقي . كما أنها غير قادرة على جلب و استيعاب و تطوير التقانة الحديثة و الاستفادة منها الاستفادة الايجابية[2].

2- **استمرارية التبيعية للقطاع المحروقات** : يتميز القطاع الصناعي بالجزائر بسيطرة الصناعات الاستخراجية على القطاع الصناعي و هذا من خلال نسبة مساهمتها الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي, و يعود السبب هذا التراجع الحقيقي للصناعات التحويلية العمومية:

أ- تعاني الصناعات التحويلية من ضعف الاستثمارات التي عرفت تراجعا بنسبة 16% سنة 2004(18.1 مليار دج سنة 2003، مقابل 15.2 مليار دج سنة 2004). الإستثمارات المسجلة في القطاع الصناعي العمومي (خارج المحروقات)، مثلت سنة 2004 نسبة 4.3% من رقم الأعمال المحقق في القطاع.

ب ـــ الصناعات التحويلية العمومية سجلت سنة 2004 مكشوفا بنكيا بقيمة 64 مليار دج، مقابل 52 مليار دج سنة 2003. ورغم ذلك هناك بعض الفروع التي حققت نتائج مالية جيدة، ولكنها قليلة، ونذكر منها قطاعات مواد البناء والكيمياء. إن عواقب هذه المشاكل المالية هي رفض البنوك تمويل مدخلات هذه الصناعات (خاصة الصناعات الحديدية والميكانيكية وصناعة الخشب...الخ).وقدرات الإنتاج أصبحت تستعمل بشكل ضعيف ، و حسب التقرير السنوي للبنك المركزي فقد فقدت الصناعة العمومية أكثر من 80% من

[1] الداوي الشيخ ، " **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة**" , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد – 25 العدد الثاني, 2009 , ص 269

[2] قوريش نصيرة ، " **أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد الخامس 2008 ص 88

إمكاناتها منذ سنة 1989 وتقوم ثلاثة قطاعات فقط باستخدام قدراتها الإنتاجية بمعدلات تفوق 70 % و هم النفط .95.5 % والتعدين واستغلال المحاجر ب 72.1% ومواد البناء ب72.7% [1].

3 ــ السبب الثالث لهذه الأزمة هو تآكل تجهيزات الإنتاج وفي مسارات الإنتاج التي نتج عنها منتجات رديئة غير قادرة على منافسة المواد المستوردة(الانفتاح التجاري كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة الوطنية العمومية).[2]

الفرع الثاني : مؤشرات أداء القطاع الصناعي بالجزائر

القطاع الصناعي الجزائري لم يستفد الاستفادة المنتظرة من ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني التي نجمت عن ارتفاع النفقات العمومية في مجال التجهيز وعن ارتفاع الطلب العالمي , و نثبت ذلك من خلال .

1- الإنتاج الصناعي :

شهد عام 2008 تحسنا في أداء القطاع الصناعي حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي الصناعي 85.4 مليار دولار في عام2008 مقابل 65 مليار دولار في عام 2007 ، ويعتبر هذا أعلى نمو صناعي تسجله الجزائر منذ عام2001 ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع أ سعار النفط العالمية عام 2008 والذي كان قوة دافعة لارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية.

كما سجل قطاع الصناعات التحويلية أيضا أداء جيدا مقارنة بالأعوام السابقة ,ففي عام 2008 بلغت القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي 6.8 مليار دولار مقابل 6 مليارات دولار ، أي بنسبة 13.5%.و يعزى

هذا الارتفاع إلى الأداء الجيد الذي حققه قطاع الصناعات الغذائية الذي يعتبر من القطاعات الهامة في الاقتصاد الجزائري حيث يمثل 47 % من الناتج المحلي الإجمالي التحويلي.

[1] التقرير الصناعي العربي 2010, المنظمة العربية للصناعة و التعدين , ص 84

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة .2005، ص14

الشكل رقم (2–8) : تطور الناتج المحلي الصناعي في الجزائر2001–2008

(الوحدة مليون دولار)

المصدر : بنك الجزائر

من خلال الشكل رقم (**2–8**) وصل الناتج المحلي الإجمالي الصناعي 85.4 مليار دولار في عام2008 مقابل 65مليار دولار في عام 2007 ، ويعتبر هذا أعلى نمو صناعي تسجله الجزائر منذ عام 2001 ويعزى هذا التحسن إلى ارتفاع أ سعار النفط العالمية عام 2008 والذي كان قوة دافعة لارتفاع القيمة المضافة لقطاع الصناعة الاستخراجية.

2– القيمة المضافة :

على الرغم من الأداء الجيد الذي عرفه قطاع الصناعة التحويلية في مجمله عام 2008 لا يزال يعتبر أدنى مساهم في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الجزائري 5%بالمقارنة مع قطاع الصناعة الاستخراجية الذي يساهم ب48% ، وعلاوة على ذلك، لا يزال القطاع الصناعي يعاني من فقدان شركاته حيث تم إنشاء فقط 273 شركة تصنيع في القطاع العام والخاص عام2008 (5.4% من إجمالي الشركات و في المقابل 629مؤسسة صناعية أغلقت أبوابها منذ عام. 2000 .[1]

و من خلال الجدول التالي نلاحظ أن نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية تزداد سنة بعد الأخرى حيث بلغت 91.90% سنة 2008 , إلا أن هذه النسبة عرفت أدنى مستوى لها سنة 1995 التي بلغت 46.95% و هذا ناتج عن إتباع الجزائر لإعادة هيكلة القطاع الصناعي على أثر الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في

[1] نفس المرجع السابق , ص 83

أفريل 1995 .في المقابل نلاحظ انخفاض مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الصناعي , حيث تتراوح نسبة المساهمة 3 % الى 7 %.

الجدول رقم (2-22) : نسبة مساهمة الصناعات الاسخراجية و التحويلية في الناتج المحلي الصناعي من 1990-2008

السنوات / الدليل	1990	1995	2000	2005	2008
القيمة المضافة للصناعة الاستخراجية	13.979.4	10.556.8	18.688.8	45,843	77,446
القيمة المضافة للصناعة التحويلية	7.469.7	4.364.1	3.806.9	4,354	6,819
القيمة المضافة للإنتاج الصناعي	21.449.1	14.920.9	22.495.7	50197	84265
نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية	65.17	46.92	83.08	91.32	91.90
نسبة مساهمة الصناعة التحويلية	34.83	53.08	16.92	8.68	8.1

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على اعداد مختلفة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد

المطلب الثاني : المقومات السياحية في الجزائر

لقد أصبحت السياحة خلال العقود الأخيرة صناعة متكاملة ذات إسهام مهم في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لدى الكثير من البلدان النامية .و من خلال هذا المطلب سوف نتناول أهم المقومات الطبيعية و المادية للسياحة في الجزائر ، التي تساعد الجزائر على تحقيق صناعة السياحة .

الفرع الأول : المقومات الطبيعية و الحضارية و التاريخية

1- **المقومات الطبيعية** : تتربع الجزائر على أربع أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الامتداد، وهي تتتابع من الشمال إلى الجنوب. ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري، مثل سهول متيجة، وهران وعنابة، ويأتي بعدها حزام جبلي يحتوي على سلاسل جبلية، منها جبال "شيليا " بالأوراس بالشرق بارتفاع قدره 2328 مترا ، قمة "لالاخديجة" بجبال جرجر ة بمنطقة القبائل الكبرى 2308 مترا وغيرها من الجبال التي تتميز بها تضاريس الجزائر التي يمكن استغلالها في تطوير السياحة الجبلية وما ينطوي عن هذا النمط السياحي من متعة وترفيه وممارسة بعض الرياضات والتزحلق، خاصة وأن هذه الجبال تتوفر على مقومات الجذب السياحي من

جمال الطبيعة، غابات وثلوج مثل الشريعة بولاية'البليدة تيكجدا بولاية البويرة و تاغيلاف بولاية تيزي وزو، وهي تعتبر محطات عامة للتزحلق ومجهزة لممارسة هذه الهواية .[1]

كما تتخلل هذه الجبال وغيرها شعابا ومنابع مائية وحيوانات وطيور بمختلف الأشكال والألوان، مما يؤهل هذا المنتوج السياحي ليرقى إلى مستوى الطلب عليه وتلبية رغبات هواة السياحة الترفيهية والجبلية.

أما جنوب الجزائر فيمثله الأطلس الصحراوي، ويظهر في الصحراء الجزائرية الممتدة على مساحة شاسعة تشكل أكثر من **80 %**من المساحة الكلية للبلاد، وتحتوي على عدد كبير من الواحات المتناثرة عبر الصحراء، تتميز بغابات النخيل وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية، ومن هذه المناطق بسكرة غرداية أدرار، وادي سوف، عين صالح، ورقلة، تقرت، جانت وتمنراست [2]. وأكثر ما يميز صحراء الجزائر منطقة – الأهقار- بتمنراست والتي تكتسي أهمية كبيرة في التراث الطبيعي للبلاد، نظرا لما يتوفر عليه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة المتميزة بتنوع تضاريسها ومناخها وبسلسلة جبالها الشاهقة التي صقلتها الريا ح المحملة بالرمال التي تميزها قمة "تاهات "بارتفاع قدره 2918 مترا. كما تحتوي صخورها على بقايا حيوانية ونباتية تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور الجيولوجية القديمة تعود إلى أكثر من عشرة آلاف سنة، كالزرافة، وحيد القرن ،وتعتبر صحراء الجزائر منتوجا سياحيا ثريا ومتنوعا يجب حمايته واستغلاله للنهوض بالسياحة الصحراوية،لتصبح موردا لتحقيق إيرادات سياحية لخزينة الدولة إذا حظي باهتمام في التوجهات الاقتصادية المستقبلية للجزائر.

2- المقومات الحضارية و التاريخية : تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا، تمتد جذوره إلى أعماق التاريخ مرورا بمختلف المراحل التاريخية لهذا البلد، الذي يتميز بتنوع حضاراته ومواقعه الأثرية التي تعكس الإرث الثمين ، و أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر "موقع التاسيلي "، الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية . ويعود تاريخ هذا الموقع إلى 6000 سنة قبل الميلاد، وتتجلى عظمته من حفرياته التي كشفت عن بقايا الحيوانات والنباتات التي كانت تعيش بهذه المنطقة وثمة "حي القصبة "في الجزائر العاصمة والتي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، تمثل إحدى وأجمل المعالم الهندسية في المنطقة المتوسطية، وتطل على جزيرة صغيرة كانت موقعا تجاريا للقرطاجيين خلال القرن الرابع قبل الميلاد[3].

---

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، " **المجموعة الإحصائية السنوية للجزائر**"، مطبعة الديوان، الجزائر، 1996 ، ص1

[2] الدليل الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 1989 ، ص 348

[3]بوفليح نبيل و تقرورت محمد، " **دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا ، حالة الجزائر، تونس ، المغرب**"، الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر – الواقع و الآفاق المركز الجامعي -البويرة يومي 11-12 ماي 2010، ص 8

الفرع الثاني : المقومات المادية

تتمثل المقومات السياحية المادية في توفير خدمة فندقية تتناسب مع مختلف أحجام و مستويات السائحين، إلى جانب توفير البنية التحتية الملائمة على غرار الطرق السريعة، الموانئ البحرية و الجوية، شبكة الاتصالات و غيرها.

تتميز الجزائر بمستوى مقبول عموما في مجال البنية التحتية، و من المنتظر أن يعرف تحسنا أكبر في المستقبل، مع انتهاء إنجاز مجموعة من المشاريع الهامة على غرار مشروع الطريق السيار شرق-غرب، مشروع مترو الجزائر و عدة مشاريع أخرى .أما في مجال الخدمات الفندقية، فقد عرفت الجزائر نموا مستمرا. [1]ومن الجدول التالي

الجدول رقم (2-23) : يوضح تطور عدد الفنادق خلال الفترة 1990-2008

السنوات	1990-2000	2002	2004	2006	2008
عدد الفنادق	56449.6	72485	73548	77473	82034

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz .

من خلال الدول نلاحظ أن الجزائر عرفت تطور ملحوظ في عدد الفنادق من 56449.6 خلال سنة(1990-2000) وبلغ 82034 فندق سنة 2008 , أي بمعدل نمو بلغ معدل نمو عدد الفنادق 11.22 %خلال الفترة (2001-2008)

يعتبر هذا النمو في عدد الفنادق في الجزائر ضئيل مقارنة بالإمكانيات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر , و يمكن إرجاعها إلى ارتفاع تكلفة المشروع الفندقي و خاصة منها ذات الخدمات المتميزة (4 و 5 نجوم) مع المخاطرة في العائدات , إضافة إلى أن الكثير من المستثمرين يفضلون المشاريع الاستثمارية الأخرى على المشروع الفندقي .[2] أما فيما يخص تطور عدد الأسرة فمن الجدول رقم (2-24)

[1]نفس المرجع السابق , ص 8

[2]دليلة مسدوي ،" **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية و نمو قطاع السياحة دراسة حالة –ولاية بومرداس–** " ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير , فرع تسير مؤسسات صغيرة و متوسطة , جامعة أمحمد بوقرة بومرداس , 2009 , ص 105

الجدول رقم (2-24) : تطور عدد الأسرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2006

الوحدة : سرير

السنوات / الأسرة	2003	2004	2005	2006
عدد الأسرة التابعة للقطاع العام	25650	20485	21453	21453
عدد الأسرة التابعة للقطاع الخاص	47140	58475	58622	60683
المجموع	72790	78980	80075	82136
نسبة عدد الأسرة العامة إلى الإجمالي الأسرة	%35.23	%25.94	%26.67	%26.11
نسبة عدد الأسرة الخاصة إلى الإجمالي الأسرة	%64.77	%74.06	%73.33	%73.89

المصدر : وزارة تهيئة الإقليم و البيئة و السياحة .

نلاحظ انخفاض في عدد الأسرة التابعة للقطاع العام , و هذا راجع إلى دخول الجزائر إلى نظام اقتصاد السوق و الذي نتج عنه الخوصصة شملت معظم القطاعات الاقتصادية بما فيها قطاع السياحة.و فيما يخص دور الأيواء و الخدمات فنلاحظ من الجدول رقم (2-25)

الجدول رقم (2–25) : دور الإيواء و الخدمات و المنشآت الأخرى ذات الصلة بالسياحة في عام 2006

عدد الفنادق	معدل الإشغال	مراكز الاستعلامات السياحية	وكالات سياحية	المراكز الرياضية / الترفيهية	المتاحف	المعارض و المهرجانات	المطاعم
1024	%42	25	591	45	45	33	331

المصدر : منظمة المؤتمر الإسلامي ،" السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الأفاق و التحديات "، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية 2006، ص 139

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المنشات ذات الصلة بقطاع السياحة لا ترقى إلى المستوى الدولي حيث نجد أن معدل إشغال المركز ذات الصلة بسياحة تقدر ب **42%** ، كذلك نلاحظ أن مراكز الاستعلامات السياحي تقدر ب25 مركز و هي نسبة قليلة جدا لا تكفي السياحة الداخلية .

المطلب الثالث : الواقع الاقتصادي للقطاع السياحة بالجزائر

سنقوم بدراسة و تحليل التدفقات السياحية البشرية و النقدية و دراسة استراجية الجزائر في ترقية قطاع السياحة سنة 2013 .

الفرع الأول : مؤشرات أداء القطاع السياحي

إن السياسات السياحية التنموية المتبعة في الجزائر كانت من أهم أهدافها الحصول علي إيرادات سياحية بالعملة الصعبة ، لكن هذه الإيرادات لم ترقي إلي مستوى التأثير في الاقتصاد الوطني وتسجيلها ضمن الصادرات خارج قطاع المحروقات ولأكثر توضيح نستعين

الجدول رقم (2-26) : يوضح أهم المؤشرات الخاصة بقطاع السياحة بالجزائر من 1990-2008

الدليل / السنوات	1990	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عوائد السياحة الدولية* (مليون دولار أمريكي)	64	102	100	111	112	178	184	215	219	300
نفقات السياحة الدولية (مليون دولار أمريكي)	234	193	194	284	255	341	370	381	377	394
ميزان السياحة الدولية	-170	-91	-94	-137	-143	-163	-186	-166	-158	-94
عوائد السياحة الدولية مقابل السائح الواحد (دولار أمريكي)	-	110	115	-	-	144	128	131	126	169
عوائد السياحة الدولية كنسبة من الصادرات	0.6	0.4	0.5	0.6	0.4	0.6	0.4	0.4	0.4	0.4
ميزان السياحة الدولية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	-0.4	-0.2	-0.2	-0.3	-0.2	-0.2	-0.2	-0.1	-0.1	-0.1

المصدر : منظمة المؤتمر الإسلامي " السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الأفاق و التحديات " مركز الأبحاث الإحصائية و الاقتصادية و الاجتماعية و التدريب للدول الإسلامية مركز أنقرة تركيا 2010 ص 40

من المعلوم أن تطور المداخيل السياحية مرتبط بتطور توافد السياح الأجانب، فقد عرف تطور المداخيل بالعملة الصعبة تراجع خلال بداية التسعينات ،و هذا نتيجة انخفاض عدد السياح في هذه الفترة بسبب الوضع الأمني لكن سرعان ما بدا في التزايد بدءا من سنة 1998ب 64 مليون دولار أمريكي ليصل إلى 300 مليون دولار أمريكي في نهاية 2008 والسبب راجع إلي استقرار الأمني في بداية سنة 2000، في المقابل نلاحظ تزايد نفقات الجزائر من أجل ترقية قطع السياحة الدولية حيث ارتفعت من 234 مليون دولار سنة 1990 إلى 394 مليون دولار سنة 2008 ، لكن هذه النفقات لم تكن لها تأثيرات ايجابية على الميزان السياحة الدولية فنلاحظ أنه عرف عجز خلال الفترة(1990-2008 .)

*حسب تعريف منظمة السياحة العالمية تعرف السياحة الدولية بأنها نشاطات الأفراد اللذين يسافرون و يقيمون في أماكن خارج المكان الدائم و المعتاد لإقامتهم لفترة لا تتجاوز سنة , لأجل الترفيه , الأعمال و أداء مهام أخرى .

كذلك نجد نسبة عوائد الصادرات والتي تمثل 0.4% من إجمالي عوائد الصادرات و هي نسبة لا تعكس مستوى النفقات و الإجراءات المشجعة للقطاع السياحة ،كذلك نجد أن ميزان السياحة الدولية يساهم في الناتج المحلى الإجمالي بقيمة سالبة بلغت (-0.1 %). [1] ، و تعود أسباب المساهمة السلبية للقطاع السياحة في الناتج المحلى الإجمالي إلى :

1- نقص البنية الأساسية السياحية بحيث تفتقر الجزائر إلى البنية الأساسية اللازمة للإرساء و تطوير قطاع السياحي مستدام كالفنادق و خدمات الإيواء .

2- غياب السياسات و الاستراتجيات السياحية المتناسقة , حيث تعاني الجزائر صعوبة في انتهاج سياسات سياحية متكاملة و يرجع ذلك عموما إلى تضارب السياسات السياحية بين الادرات الحكومية المعنية و الوكالات السياحية الخاصة و تناقض مصالحها .

3- نقص التنوع السياحي : يشهد النشاط السياحي العالمي الحديث اتجاها متزايد نحو التنوع و التغير و الجزائر كغيرها من الدول المتخلفة لا تستطيع أن تواكب التغيرات السريعة و المعقدة في متطلبات السائح الأجنبي في ظل المنافسة الحادة التي تعيشها السوق السياحية العالمية .

4- نقص السلامة : نظر للعشرية السوداء التي عاشتها الجزائر خلال التسعينات القرن الماضي , و عد الاستقرار السياسي قد أثرت سلبا على النشاط السياحي في الجزائر ' فسلامة السائح تعتبر من الأولويات أي صناعة سياحية .[2]

الفرع الثاني :الإستراتيجية السياحية الجزائرية أفاق2013

لقد أدركت الدولة الجزائرية ضرورة تعزيز قطاع السياحة وعصرنته، وإعطائه المكانة الحقيقية إذ شرعت الوزارة الوصية في سنة 2000 في إعداد خطة حول تطوير قطاع السياحة ، فجاءت بمشروع جديد سمي أفاق 2013لتحديد الأهداف الكمي والنوعية وإجراءات دعم وترقية الاستثمار السياحي،بالإضافة إلى المنتجات الواجب ترقيتها لسنة2013

[1] دليلة مسدوي ،" **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية و نمو قطاع السياحة دراسة حالة –ولاية بومرداس–** ", مرجع سبق ذكره , ص 196

[2] منظمة المؤتمر الإسلامي، " **السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الأفاق و التحديات** "، مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية 2006, ص 120

أهداف البرنامج.

- تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية، الدينية والحضارية و تحسين نوعية الخدمات السياحية.

و للعلم فإنه قد ورد في وثيقة مخطط استراتيجية التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر بأن المنظمة العالمية للسياحة تعتبر بأن الجزائر لها فرص كبيرة لبلوغ عدد أربع ملايين سائح أجنبي في أفاق2020 وبناءا على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب ، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.1 مليون سائح منهم 1.9مليون سائح أجنبي.

هذه التدفقات السياحية المتوقعة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق ما يلي:

- لاستغلال الأمثل والعقلاني لطاقات الإيواء الجديدة.

- إعادة تأهيل الحضيرة الفندقية الموجودة لتتماشى مع التغيرات والرغبات المتغير للمستهلكين.

- تطوير أشكال جديدة للإيواء على غرار الفنادق بإعادة تأهيل القصور، واستعمال الإقامات ذات الأهمية التاريخية

- جلب السياح المولعين بسياحة الصيد والرياضة.

- الإسراع في وتيرة الخوصصة والشراكة، لترويج صورة البلاد والمنتجات السياحية الجزائرية

في الخارج ، ضف إلى هذا كله فإن التحسين المستمر والدائم للمحيط الاقتصادي وتحرير الخدمات ، سيساهم بصورة جلية في زيادة التدفقات السياحية ، وكذا تفعيل الشركاء الآخرين كتنوع وتحسين قدرات وطرق النقل الداخلية والدولية الذي يسهل عملية تنقل الزبائن.

– زيادة طاقات الإيواء وإعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية. [1]

[1] وزارة السياحة، تصور تطوير قطاع السياحة للعشرية2004 -2013 .، ص 12

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل و جدنا أن كل الإمكانيات التي تتمتع بإمكانات بها الجزائر سواء كانت طبيعية أو بشرية هائلة لم تجعلها في مصافي الدول المتقدمة ، حيث تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر استيرادا للحبوب و هذا راجع إلى انخفاض نسبة المساحة المزروعة المقدرة فقط ب 3 % و نقص الموارد المائية ، و نقص الأيدي العاملة في القطاع الزراعة و تحول معظم السكان إلى قطاع التجارة .

كذلك وجدنا أن قطاع الصناعة يعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية و يظهر هذا من خلال نسبة مساهمة الصناعة الاستخراجية التي تقدر ب 91.83 %، أما بالنسبة للقطاع السياحة فواقعه مازال بعيدا عن الآمال المرجو منه و رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل النهوض بالصناعة السياحية إلا أنه تبقى نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي سالبة .

كل هذه المؤشرات جعلت من الدولة تعتمد على قطاع النفط و الغاز و اعتباره الرافعة الاقتصادية للجزائر . من خلال ارتفاع نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات .

الفصل الثالث

أثر الجغرافيا الاقتصادية على التجارة الخارجية في الجزائر من

تمهيد :

تهتم الجغرافيا الاقتصادية بدراسة التوزيع المكاني للأنشطة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم .

هذا النوع يسمى بجغرافية التجارة ، و اعتبار الجزائر جزء من هذا العالم ، فان تجارتها الخارجية تتأثر بما تملكه من موارد طبيعية ، إذ تعتبر هذه من العوامل الرئيسية المحددة و المؤثرة للتجارة الخارجية في الجزائر مع العالم الخارجي ، بالإضافة إلى العوامل البشرية و المتمثلة في عدد السكان و نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي هذه العوامل تؤثر على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية بالجزائر .

أما بالنسبة للعوامل التي تشكل التبادل التجاري للجزائر مع العالم الخارجي ، هذه العوامل من خاصيتها أن الجزائر تستطيع التحكم فيما ، فمثلا إتباع الجزائر للسياسة التجارة مقيدة خلال فترة الثمانينات و تحرير التجارة ابتداء من فترة التسعينات ، و كما تم إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي سنة 2005 و دخولها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009 غير من التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية ، لذا سنحاول في هذا الفصل إبراز تأثير الجغرافيا الاقتصادية على التجارة الخارجية من خلال المباحث التالية :

- المبحث الأول : العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.
- المبحث الثاني : العوامل التي تشكل التبادل التجاري للجزائر.
- المبحث الثالث :التجارة الخارجية للجزائر من 1980-2010.
- المبحث الرابع :التحديات المستقبلية للتجارة الخارجية في أفق 2020 و 2035

المبحث الأول : العوامل المؤثرة على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر

تنقسم العوامل التي تؤثر في التجارة الخارجية إلى عوامل طبعيه وعوامل اقتصادية.

و تتمثل العوامل الطبيعية المؤثرة و محددة لمدى مساهمة الجزائر في النشاط و التبادل التجاري على مستوى العالم لتشمل الموقع الجغرافي ، التركيب الجيولوجي ، المناخ ، هذه عوامل تتحكم في الإنتاج وكميته والاستهلاك لذلك فهي تؤثر في مكونات التجارة الخارجية أكثر من تأثيرها على التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية.

المطلب الأول : العوامل الجغرافية و البشرية

إن التباين و الاختلاف في الموارد يعود إلى وجود فروق طبيعية و بشرية واضحة بين مناطق العالم المختلفة من شأنها أن تجعل كل منطقة في حاجة إلى المناطق الأخرى في تصريف فائض إنتاجها و في استيراد ما لا تستطيع أن تنتجه بكميات كافية أو بأنواع مناسبة أو بأسعار ملائم. [1]

الفرع الأول : العوامل الجغرافية الطبيعية

1- البناء الجيولوجي :

يعد البناء الجيولوجي من أهم الضوابط التي تتحكم في العديد من الموارد الاقتصادية ومن أهمها النفط والمياه الجوفية و المعادن المختلفة ، و كذلك يعتبر من العوامل المتحكمة في الإنتاج الزراعي ، أي أن هناك علاقة قوية بين البناء الجيولوجي لمنطقة ما ومواردها الاقتصادية المعدنية كل هذه العوامل تشكل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لهذه المنطقة[2].

و عند دراسة البناء الجيولوجي للجزائر بإيجاز وتوضيح العلاقة بين البناء الجيولوجي و الموارد الاقتصادية و التجارة الخارجية ، تظهر من خلال اعتماد الجزائر على ما تحويه طبقاتها التكتونية من رواسب المتكونة في الأزمنة الجيولوجية القديمة في تصدير أهم مورد طبيعي في الجزائر و الذي يعتبر رافعة الاقتصاد الوطني ، ألا و هو النفط و الغاز ، و الذي يعتبرا أهم محدد ين للتجارة الخارجية في الجزائر .

2- الموقع و المناخ :

يعد الموقع الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التي تحدد إمكانية استغلال الموارد الطبيعية المتاحة في أي إقليم و تصديرها إلى العالم الخارجي، فتوسط الجزائر المغرب العربي جعلها محور اتصال بين قطبيه الشرقي والغربي، وجسر طبيعي إلى العالم العربي والإسلامي .كما أن انتماء الجزائر إلى حوض البحر المتوسط جعلها محور تبادل وتعاون مع القارة الأوربية ويظهر ذلك في ربط أسواق استهلاك المحروقات بحقول الغاز والبترول الجزائري (اسبانيا وايطاليا).

---

[1] محمد الخميس الزوكة ، مرجع سبق ذكره ، ص 229

[2] نصر السيد نصر, " **الموارد الاقتصادية** " , مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1973 ، ص ص 30-31

و تمثل الجزائر 8 %من مساحة إفريقيا مكنها لكي تصبح بوابتها الشمالية نحو موانئ أوروبا والعالم خاصة دول الساحل الإفريقي. بالإضافة إلى أن الجزائر تربط بين القارات الثلاث (إفريقيا، أوروبا آسيا) .

فهي ملتقى طرق تجارية(برية، بحرية، جوية) من أوروبا نحو وسط وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط[1].

و بعد الجزائر عن فرنسا ب 700 كم[2] جعلها أهم شريك تجاري للجزائر سواء كمورد أو كزبون .

هذا السطح الشاسع أثر على تنوع السطح ، فنجد تربة صحراوية في الجنوب و تربة قاعدية في الشمال ووجود الجزائر ضمن المناطق الحارة نسبيا ، جعلها تفتقر إلى الموارد المائية ، كل هذه العوامل و الخصائص تؤثر على الأنشطة الاقتصادية في الجزائر و بالتالي تؤثر على التجارة الخارجية ، فيؤثر المناخ و نوع التربة على الزراعة في الجزائر من خلال تحديد طبيعة الأنشطة الاقتصادية و حجم إنتاجها و يظهر تأثيرهما أكثر على نوع الزراعة السائدة في الجزائر ، إذ تعتبر زراعة مطرية ، فنجد زراعة الحبوب في الشمال (تربة قاعدية و مناخ البحر الأبيض المتوسط) ، و زراعة النخيل (تربة صحراوية و مناخ الصحراوي) .

الفرع الثاني : العوامل البشرية

يؤثر السكان من حيث عددهم وتوزيعهم وبعض خصائصهم بطرق مختلفة على حجم التجارة الخارجية وأنواع السلع الداخلة فيها، فهو يؤثر على زيادة الاستهلاك من ناحية، ويؤثر على قلة الفائض من السلع المنتجة من ناحية أخرى و هذا في حالة الدول النامية ، أما في حالة الدول المتقدمة فان زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة الفائض من الإنتاج و منه زيادة الصادرات.[2] و لتوضيح هذه العلاقة نبينها في الشكل

[1] لطرش مفيدة ،" **أهمية موقع الجزائر** "، نوع الملف pdf على الرابط www.latreche-mifa.site40.net ugn hgl

[2] محمد إبراهيم حسن،" **جغرافية العالم العربي طبيعيًا – بشريًا – إقليميًا**" ، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005 ، ص8

الشكل (3–1):العلاقة بين السكان ومكونات التجارة الخارجية خلال الفترة 1980–2010

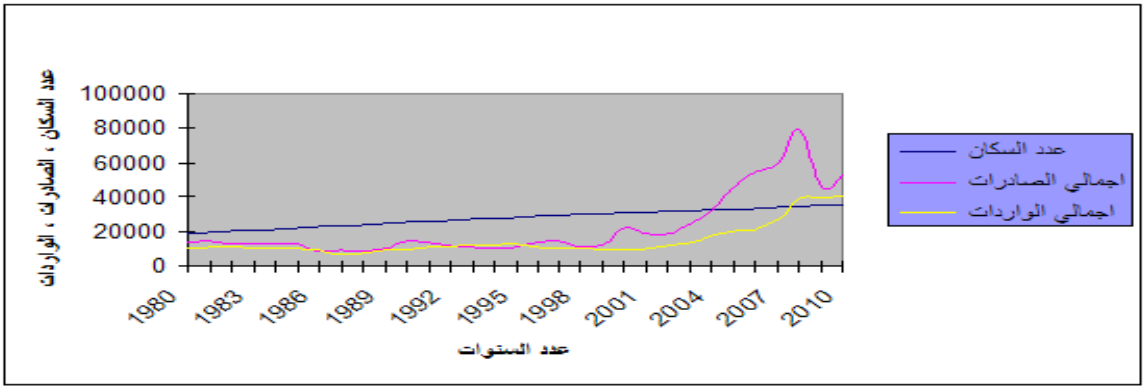

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على معطيات الملحق الإحصائي رقم 2

من خلال الشكل نلاحظ أن تطور عدد السكان يؤثر بشكل مباشر على قيمة الواردات أكثر من تأثيره على قيمة الصادرات،حيث ارتفعت الواردات من 11.303 مليون $سنة 1980 إلى 40.969 مليون $سنة 2010, إلا أن الواردات انخفضت خلال الفترة (1986 – 1990) فهذا الانخفاض لم يكن ناتج عن انخفاض عدد السكان بل كان ناتجًا عن ترشيد الاستهلاك وإتباع سياسة تقشفية بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية في فترة الثمانينات، ثم تعود قيمة الواردات للارتفاع مرة أخرى لتصل إلى 40.969 مليون $سنة 2010 .

أما قيمة الصادرات لم تتأثر بزيادة عدد السكان و يظهر هذا من الهيكل السلعي للصادرات الذي يغيب عنه الإنتاج سواء كان زراعي أو صناعي ، حيث عرفت تذبذب خلال فترة الدراسة , ففي سنتي 1986 و 2001 انخفضت إلى 8.255 مليون $و 9.945 مليون $ على التوالي و هذا بسبب الأزمة البترولية 1986 و أحداث سبتمبر 2001 .

كذلك يؤثر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي على قيمة التجارة الخارجية.

فكلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ارتقى مستوى المعيشة، وارتفعت القوة الشرائية للفرد وبالتالي يتحول الاستهلاك من استهلاك الأساسيات إلى استهلاك الكماليات، مما يؤدى إلى زيادة قيمة الواردات وتنوعها فمن معطيات الملحق رقم 2 و الشكل **رقم (3–2)**

الشكل رقم (3-2) : العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و نصيبه من إجمالي الصادرات و الواردات خلال 1980-2010

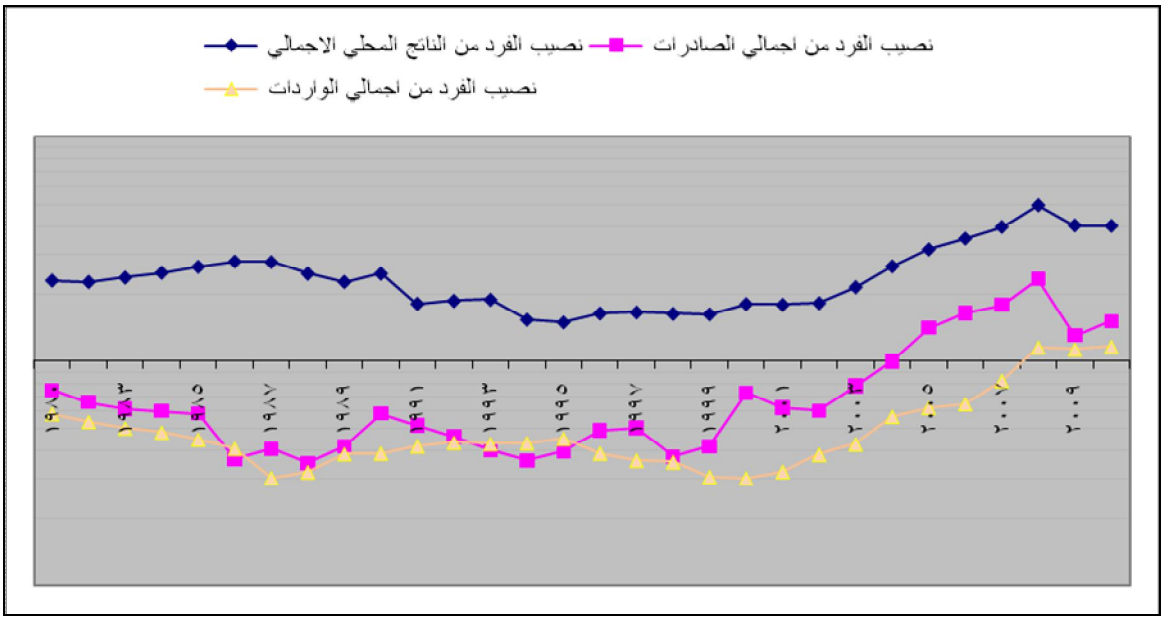

المصدر: تم إعداد اعتماد على معطيات الملحق رقم 2

فمن خلال الشكل السابق نجد التأثير الواضح لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على قيمة الواردات و يمكن أن نميز بين ثلاثة مراحل لتأثير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على التجارة الخارجية في الجزائر و هذا تبعا للظروف الاقتصادية التي عيشتها الجزائر :

- من **1980الى 1990** : قدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 2.28 دولار في اليوم و نصيب الفرد من الصادرات قدر ب0.74دولار في اليوم أعلى من نصيب الفرد من الواردات و الذي قدر ب 0.58دولار و هذا الارتفاع ليس سببه هو ارتفاع إنتاجية الفرد الجزائري و إنما هو ارتفاع قيمة صادرات المحروقات .

- **من 1990 إلى 2004** : في هذه الفترة انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.53 دولار في اليوم مقارنة بالفترة السابقة ،و قدرت قيمة الانخفاض ب 0.75 دولار في اليوم ،كذلك ما يميز هذه الفترة هو ارتفاع نصيب الفرد من الواردات رغم انخفاض نصيبه من الصادرات ، حيث قدر الأول ب 0.43 دولار في اليوم و قدر الثاني ب 0.36 دولار في اليوم ، إلا أن سبب انخفاض نصيب الفرد من

الواردات مقارنة بالفترة السابقة يعود إلى إجراءات التقشفية التي اتخذتها الجزائر في إطار برنامج الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي .

– **من 2005 إلى 2010**: هذه الفترة شهدت ارتفاع كل المؤشرات الثلاثة مقارن بالفترتين السابقتين حيث قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 3.14 دولار في اليوم، و قدر نصيب الفرد من الصادرات ب 1.56 دولار في اليوم بينما نصيب الفرد من الواردات قدر ب 0.92 دولار، و في سنة 2008 حققت المؤشرات الثلاثة أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة، حيث بلغ كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و نصيبه من الصادرات و الواردات ب 4.95 دولار و 2.13 دولار و 1.15 دولار على التوالي إلا أنه بداية من سنة 2009 انخفض كل من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و نصيبه من الصادرات تأثر بانخفاض قيمة الصادرات ، و لم ينخفض نصيب الفرد من الواردات رغم إجراءات الدولة بتخفيض فاتورة الواردات،بل واصل ارتفاعه و سبب هذا ارتفاع القدرة الشرائية للفرد الناتجة عن زيادة الدخل،حيث قدر استهلاك الإجمالي للفرد الجزائري ب 5.49 دولار يوميا و هذا حسب تقرير صندوق النقد العربي سنة 2010، و يرجع كذلك ارتفاع نصيب الفرد من الواردات هو أن الفرد الجزائري يخصص أكثر من 50 % للإنفاق على الغذاء [1].

المطلب الثاني : الإنتاج بمختلف أنواعه (الإنتاج الهيدركربوني و الإنتاج الزراعي)

إن الإنتاج بجميع مكوناته له آثاره المباشرة على التجارة الخارجية ومكوناتها، حيث نقص الإنتاج يظهر على شكل واردات و ارتفاع الإنتاج يظهر في شكل صادرات .

الفرع الأول : الإنتاج النفطي

تعتبر الجزائر من بين الدول النفطية المتميزة بإنتاجها المتنوع ، حيث لا تنتج منتجا واحد، و إنما كل الأنواع المشتقات النفطية تقريبا والغاز الطبيعي وسوائل الغاز.

[1] عمر شريف ، خبير بمنظمة العالمية للتغذية و الزراعة ،" **اليوم العالمي ا لغذاء** "، في حصة حوار اليوم ، الإذاعة الوطنية ، يوم 16 أكتوبر 2011

1- الإنتاج النفطي (إنتاج النفط الخام و المشتقات النفطية) .

أ - تطور الإنتاج النفطي .

نقصد بالإنتاج النفطي هو إنتاج النفط الخام و المشتقات النفطية الناتجة عن عملية تكرير النفط الخام حيث نلاحظ أن الإنتاج النفطي مر بمرحلتين (انظر الشكل (3-3)) :

الشكل رقم (3-3) : يوضح تطور هيكل الإنتاج النفطي(النفط الخام و المشتقات النفطية) في الجزائر خلال الفترة 1980- 2010

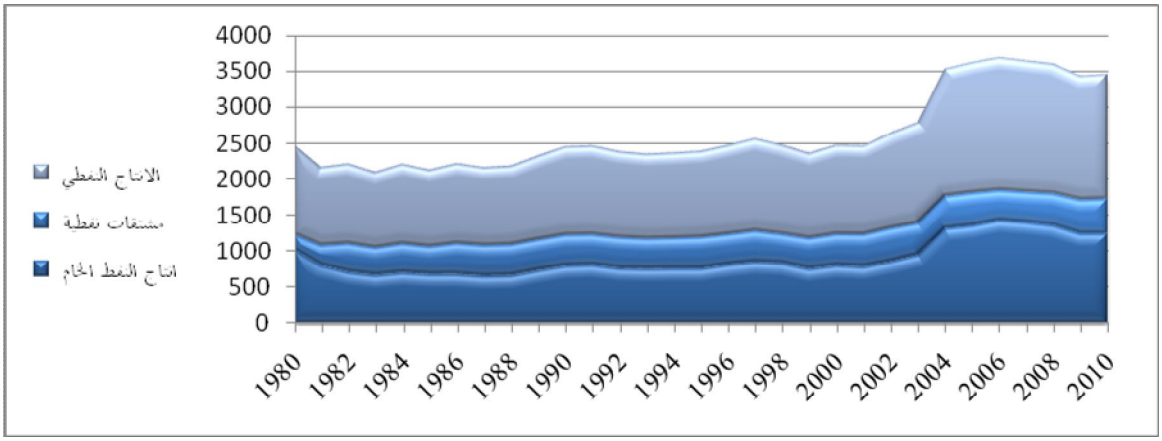

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على الملحق الإحصائي رقم 3

- **المرحلة الأولى 1980-1995** : بداية الثمانينات وحتى منتصف التسعينيات تميز الإنتاج النفطي بالاستقرار نسبيا، أين بلغ معدل نمو الإنتاج النفطي 12.34 %, وبلغ متوسط الإنتاج النفطي 1151.57 ألف برميل/يوميا

المرحلة الثانية : 1996- 2010

تميزت هذه الفترة بارتفاع معدل نمو الإنتاج النفطي مقارنة بالفترة الأولى, حيث بلغ 17.92 **%**. و بلغت كمية الإنتاج 1498.11 **ألف برميل / يوميا** .

أما فيما يخص هيكل الإنتاج النفطي فنجد أن أغلبه نفط خام و الذي تمثل نسبته 67.63 % في المتوسط من الإنتاج النفطي خلال فترة الدراسة, بينما تشكل المشتقات النفطية نسبة 32.42 % في المتوسط من إجمالي الإنتاج النفطي, و عليه سوف نبين تطور هيكل الإنتاج النفطي .

1– النفط الخام

عرف إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال فترة الثمانينيات تراجع الكبير في مستوى الإنتاج مقارنة بفترة السبعينات, حيث تجاوز مليون برميل يوميا، ثم استقر بعد ذلك على امتداد كل سنوات السبعينيات تقريبا فوق سقف المليون برميل /يوميا ، أما خلال فترة الدراسة يمكن أن نميز بين مرحلتين في إنتاج النفط الخام :

– الفترة (1980 – 1998)

خلال هذه الفترة عرف إنتاج النفط الخام تذبذب شديد (انظر الملحق الإحصائي رقم**3**) حيث عرف أعلى مستوى له في سنة 1980 أين بلغ إنتاج النفط الخام 1019.9 ألف برميل /يوميا،وبعدها في سنة 1983 عرف إنتاج النفط الخام انخفاض تدريجي بلغ660.9 ألف برميل/ يوميا .

و في بداية سنوات التسعينيات، تحسن معدل الإنتاج قليلا مقارنة بفترة الثمانينيات، غير أنه على العموم لم تسجل طفرة في الإنتاج تعكس بوضوح عودة الانتعاش إلى القطاع من جديد .و لم تتمكن الجزائر من تحقيق مستويات الإنتاج التي كانت تحققها في سنوات السبعينيات، وبقي معدل الإنتاج يتراوح تقريبا بين 750 و 850ألف برميل يوميا.

ويعزى هذا السقوط الحر بالدرجة الأولى إلى محدودية النتائج التي حققتها شركة سوناطراك في ميدان الاستكشاف بعد انسحاب الشركات الأجنبية[1].

– الفترة (1999–2010)

مع مطلع الألفية الجديدة انتعش القطاع بصورة كبيرة، ودخل الإنتاج في فترة نمو جديدة، وبلغ نهاية 2005حوالي 1352 مليون ب/ي، وهو ما يساوي تقريبا ضعف معدل الإنتاج في سنوات التسعينيات .

[1] وزارة الطاقة و المناجم ، مرجع سبق ذكره ، ص23

ويعكس هذا الإنتاج حجم الجهد المبذول منذ التسعينيات، وخصوصا في السنوات الأخيرة، سواء في ميدان الاستكشاف أو في ميدان الاستغلال، من خلال تحسين معدلات الاسترجاع والشروع في استغلال موارد بعض الحقول النفطية المكتشفة حديثا خلال الفترة (2008 – 2000)،بحيث تم استثمار أكثر من 29 مليار دولار أمريكي في سلسلة المنبع للمحروقات، منها 58 % في إطار الشراكة و تم تخصيص أكثر من 22 مليار دولار أمريكي لتطوير الحقول[1] .

2– إنتاج المشتقات النفطية

أما فيما يخص إنتاج المشتقات النفطية* الناتجة عن تكرير النفط الخام ,فيغلب عليه إنتاج الأنواع الخفيفة منها، وهي أساسا وقود السيارات بنوعيه الديزل والغازولين، ويعود ذلك إلى طبيعة الخام الجزائري الذي يعتبر من النوع الخفيف.

و خلال فترة الدراسة عرف إنتاج المشتقات النفطية استقرار , و بلغ متوسط إنتاج المشتقات النفطية 411.26 ألف برميل /يوميا, إذ أن إنتاج المشتقات النفطية مرتبط بالطاقة الإنتاجية التكريرية أين قدرت طاقة التكرير في بداية 1980 ب 471.2 ألف برميل /يوميا ،وانخفضت خلال سنة 2009 إلى 469.4 ألف برميل / يوميا [2], و يعود السبب الرئيسي وراء جمود طاقة التكرير بعد الثمانينيات هو غياب الاستثمار بشكل عام عن هذا الميدان، وإذا كانت أسباب انعدام الاستثمار المحلي مفهومة وواضحة أيضا، حيث أن الجزائر مرت منذ منتصف الثمانينيات بأزمة مالية عميقة و لم تعد قادرة على تمويل مثل هذه المشاريع المكلفة .فإن أسباب فشل السياسات المحلية في جلب الاستثمار الأجنبي إلى ميدان التكرير تبقى مطروحة، حتى وان كان ثمة من يفسر ذلك بكفاية طاقة التكرير المنصوبة في العالم، وبالتالي فإن الشركات النفطية لم تكن في حاجة لمثل هذا النوع من الاستثمار، ناهيك على أنها لم تكن متحمسة أصلا للاستثمار في هذا الميدان في البلدان النامية، وكانت تفضل استيراد الخام وتكريره في المصافي التي تملكها خارج البلدان النفطية، حتى لا تعطي البلدان المنتجة الفرصة للسيطرة على قطاع المصب كما سيطرت من قبل على قطاع المنبع[3].

---

[1] نفس المرجع السابق ، ص 27

* تتمثل المشتقات النفطية في الغاز البيترول المسال , الكيروسين , وقود الطائرات , النافثا , الغازولين , زيت الغاز و الديزل

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،" **تقرير الإحصائي السنوي 2010** "، ص29 على الموقع **//www . oapecorg .org**

[3] OPEC, **Annual statistical Bulletin 2006**, p.27.

كل الأسباب التي تم ذكرها سابقا يظهر تأثيرها على هيكل الإنتاج النفطي(انظر الشكل رقم (**3–4**) إذ نلاحظ ارتفاع نسبة إنتاج النفط الخام إلى إجمالي الإنتاج إذ بلغت نسبته68 % في المتوسط و انخفاض نسبة إنتاج المشتقات النفطية إلى 33 % خلال فترة الدراسة .

و ما يفسر انخفاض إنتاج المشتقات خلال خمس السنوات الأخيرة إلى مادون 25% هو قدم مصافي تكرير المشتقات النفطية و انخفاض حجم الاستثمار في هذا المجال .

الشكل رقم (3–4) : يوضح تطور التوزيع النسبي لهيكل الإنتاج النفطي في الجزائر من 1980– 2010

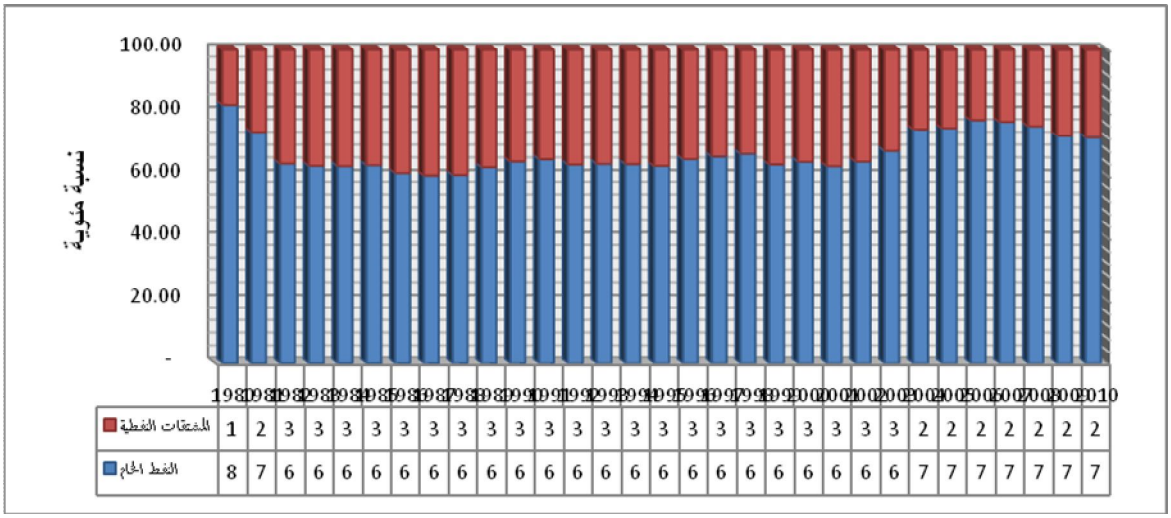

المصدر: تم اعدد الجدول اعتمادا على الملحق الإحصائي رقم 3

ب– العلاقة بين هيكل الإنتاج النفطي و الهيكل السلعي للصادرات .

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تتبنى إستراتجية التوسع في تصدير الإنتاج النفطي ، حيث نلاحظ من خلال الشكل **رقم** (**3–5**) أن نسبة تصدير بلغت خلال فترة الدراسة 72 % في المتوسط ، هذه النسبة انخفضت خلال فترة الثمانينات بلغت أدناه سنة 1992 بنسبة 54.91% من الإنتاج النفطي ، و خلال الفترة (1998–2007) قامت الجزائر بتصدير أكثر من 90 % من إنتاجها النفطي إلى الخارج هذا الارتفاع في نسبة التصدير كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية ، أما خلال سنتي 2008 و 2010 انخفضت إلى 55% بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة الأزمة العالمية 2008 .

الارتفاع في نسبة التصدير يقابله انخفاض في الاستهلاك الداخلي و العكس صحيح ، انخفاض في نسبة التصدير يقابلها زيادة في الاستهلاك الداخلي ، هذا الأخير الذي عرف ارتفاعا خلال فترة الثمانينات و بداية سنة 2008 إلى غاية 2010 أين بلغت النسبة إلى أكثر من 40 % هذا الارتفاع في نسبة الاستهلاك الداخلي يعود سببه :

- إلى التطور الاجتماعي، وتزايد استخدام الطاقة الكهربائية بوصول شبكات الكهرباء إلى أغلب المناطق الحضرية منها والريفية.

-النمو الحضري (نمو المدن)، وتوسع السوق الاستهلاكية، مما أثر على الطلب الداخلي بزيادة استهلاك مشتقات البترول في مجال النقل، وكذلك الغاز الطبيعي والكهرباء لأغراض الاستعمال المترلي.

-النمو المطرد للسكان، وكانت الجزائر من الدول المعروفة بمعدلات النمو الديمغرافي العالية.

-متطلبات النشاط الاقتصادي في كافة القطاعات ومنها القطاع الزراعي الذي يعتمد على الطاقة الكهربائية ومشتقات البترول(الغازوالين) لأغراض الري. [1]

إلا أن انخفاض نسبة الاستهلاك الداخلي خلال الفترة (2002-2007) كان نتيجة تغطية زيادة الطلب المحلي على النفط باستيراد المشتقات النفطية التي تستعمل بكثرة في قطاع النقل .

الشكل رقم (3-5) : تطور الاستهلاك الداخلي و تصدير الإنتاج النفطي في الجزائر من1980- 2010

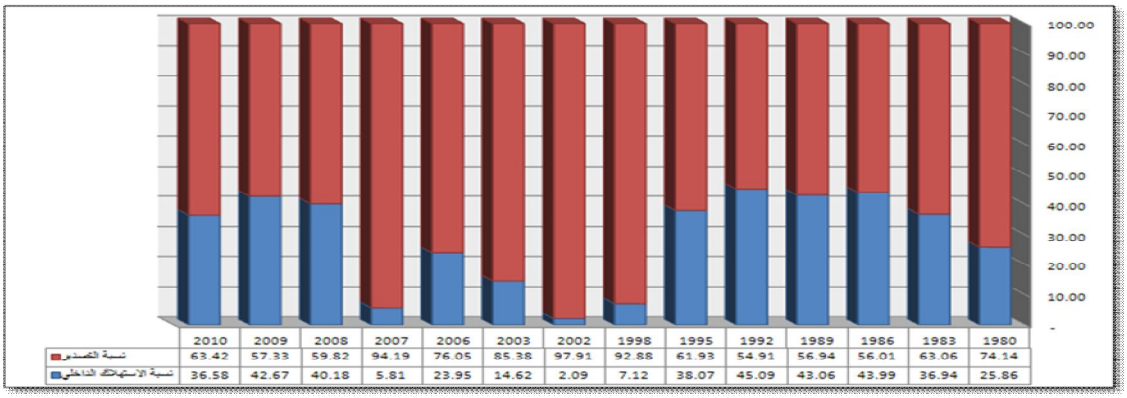

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على الملحق الإحصائي رقم 3

[1] H. NAIT-MOHAMED: La distribution du GPL en Algérie, In: revue NAFTAL NEWS, n° 1 juillet 2003, p. 22

طبيعة هيكل الإنتاج النفطي أثر على الهيكل السلعي للصادرات و يظهر هذا التأثير من خلال أن الجزائر تصدر ما نسبته 57 % في شكل نفط خام (انظر الشكل رقم (3-6)) ، هذه النسبة كانت مرتفعة في سنة 1980،ثم انخفضت إلى أقل من 40% خلال الفترة (1983-1999)بسبب ارتفاع قدرة مصافي التكرير ، أما في بداية الألفية الجديدة نلاحظ عودة ارتفاع تصدير النفط الخام وصل إلى أكثر من 70% .

الشكل رقم (3–6) : تطور التوزيع النسبي للصادرات النفطية في الجزائر من 1980– 2010

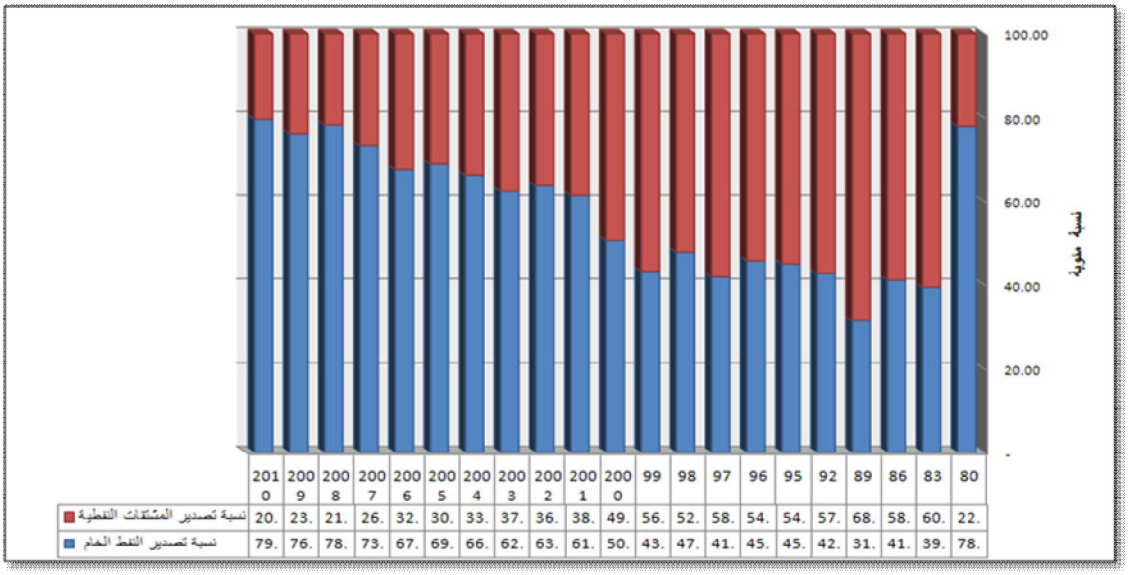

	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	99	98	97	96	95	92	89	86	83	80
نسبة تصدير المشتقات النفطية	20.	23.	21.	26.	32.	30.	33.	37.	36.	38.	49.	56.	52.	58.	54.	54.	57.	68.	58.	60.	22.
نسبة تصدير النفط الخام	79.	76.	78.	73.	67.	69.	66.	62.	63.	61.	50.	43.	47.	41.	45.	45.	42.	31.	41.	39.	78.

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على الملحق الإحصائي رقم 3

أما فيما يخص تصدير المشتقات النفطية فانه خاضع لطاقة مصافي التكرير ، ففي بداية تشغيل هذه المصافي بداية من سنة (1983-1999)وصلت نسبة التصدير إلى 54.34 %، لتعرف انخفاض خلال عشر سنوات الأخيرة وصل إلى 30.1%. هذا ما أدى بالجزائر إلى استيراد كميات معتبرة من المشتقات النفطية خلال سنوات من(1998-2005) (الشكل رقم (3–6))، حيث بلغ استهلاك الجزائر سنة 2005 من المشتقات النفطية 16.2 ألف برميل / يوميا

الشكل رقم (3–7) : تطور واردات المشتقات النفطية في الجزائر من 1998– 2005

الوحدة : (ألف برميل / يوميا)

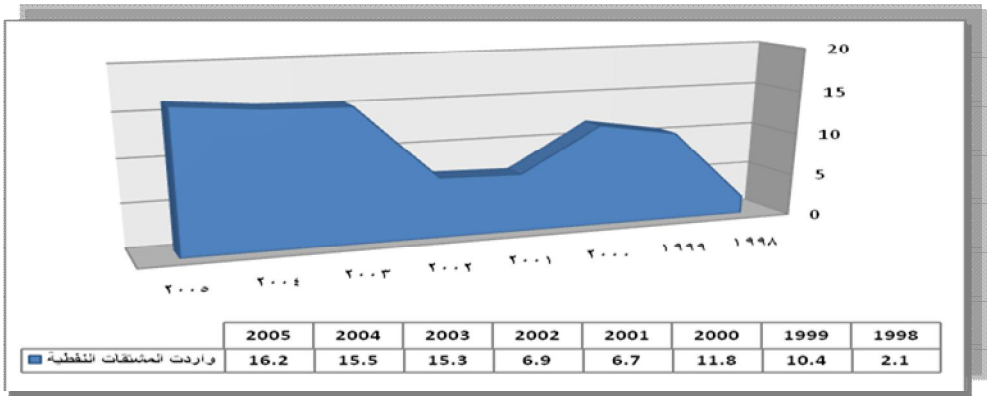

	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998
واردات المشتقات النفطية	16.2	15.5	15.3	6.9	6.7	11.8	10.4	2.1

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على تقارير منظمة الأوبك من سنة 2003و2009

مما سبق نستنتج أن بقاء اعتماد الجزائر على مصافي يعود تاريخ إنشائها إلى فترة الثمانينات أثر على الهيكل السلعي للصادرات النفطية ، حيث نجد خلال فترة الدراسة أن أكثر من 50% عبارة عن نفط خام .

الفرع الثاني : إنتاج الغاز الطبيعي

اكتسب الغاز الطبيعي بالجزائر منذ مطلع الثمانينيات أهمية كبيرة وتعززت مكانته في ميزانية استهلاك الطاقة بشكل كبير، فالغاز الطبيعي الذي كان استهلاكه يمثل 32% من حجم الاستهلاك الكلي للطاقة، قفز في بداية الثمانينيات إلى 53 %[1] ,ومنذ تلك السنوات لم تفتأ أهميته تزداد من سنة لأخرى إلى أن بلغت مساهمة الغاز الطبيعي في إنتاج الطاقة الكهربائية نسبة 99 % عام 2009 .[2]

1- إنتاج الغاز الطبيعي

يتأثر نشاط تصدير الغاز الطبيعي بالإنتاج ،حيث يخضع هذا الأخير لتغيرات الاستهلاك الداخلي ومتطلبات الوفاء بتعهدات العقود المبرمة مع المستهلكين، لأن هذه الشروط هي التي تحدد مستويات الإنتاج. لذا

[1] Habib El-ANDALOUSSI et Manfred HAFNER, « Le gaz naturel : le combustible qui monte », **Revue de l'énergie**, N° 03, Novembre 2004(Paris, Revue de l'énergie, 2004), pp.118-123.

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبيترول (أوابك) , مرجع سبق ذكره , ص21

سوف نحاول في هذا الفرع توضيح تأثير إنتاج الغاز الطبيعي على صادرات الغاز ،إذ سنقدم أولا تطور إنتاج الغاز الطبيعي كما يوضحه الجدول (3- 1) و بعد ذلك نبين تطور نشاط التصدير.

الجدول رقم (3–1) :تطور إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي و الغاز الطبيعي المسوق م^3

الوحدة : مليار م ^{3} / سنويا

إنتاج الغاز الطبيعي / السنوات	إنتاج الغاز الطبيعي المسوق	إنتاج الغاز الطبيعي (المسوق و غير مسوق)	نسبة إنتاج الغاز لمسوق
1995	55,6	137,7	40,37
1996	59	138,8	42,50
1997	67,7	148,9	45,46
1998	72,5	150,1	48,30
1999	81,5	151,8	53,68
2000	83,1	150,8	55,10
2001	80,3	156	51,47
2003	82,3	178,2	46,18
2004	82	180,4	45,45
2005	89,2	182	49,01
200	88,2	189,2	46,61
2007	84,82	188,2	45,06
2008	86,5	190,32	45,44
2009	81,4	188,6	43,16

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على التقرير الإحصائي السنوي للمنظمة الأوبك لسني 2000 و 2010

يبين تحليل أرقام الجدول رقم (3-1) أن متوسط نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المسوق للفترة (1995-2009) بلغ 47% مليار متر مكعب واستمرار ارتفاع إنتاج الغاز الطبيعي المسوق *على طول الفترة الممتدة بين1995 و2009 تقريبا، إذ لم يتراجع الإنتاج إلا في سنوات معدودة (2008 و 2009).

2- تصدير الغاز الطبيعي

يتأثر نشاط تصدير الغاز الطبيعي في الجزائر بمستوى إنتاج الغاز المسوق، حيث يؤدي ارتفاع مستوى الإنتاج إلى زيادة معدلات التصدير و هذا في حالة انخفاض معدل استهلاك الغاز الطبيعي ، لكن ما يلاحظ في حالة لجزائر (انظر الشكل رقم (3- 8)) هو ارتفاع نسبة الاستهلاك الداخلي (الاستهلاك / إنتاج الغاز المسوق) التي بلغ متوسط الاستهلاك خلال الفترة (1995-2010) 65.1% ويعود سبب هذا الارتفاع إلى توسع الدولة في استخدام الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة .

الشكل رقم (3- 8) :تطور تصدير و استهلاك الغاز الطبيعي في الجزائر من 1995- 2009

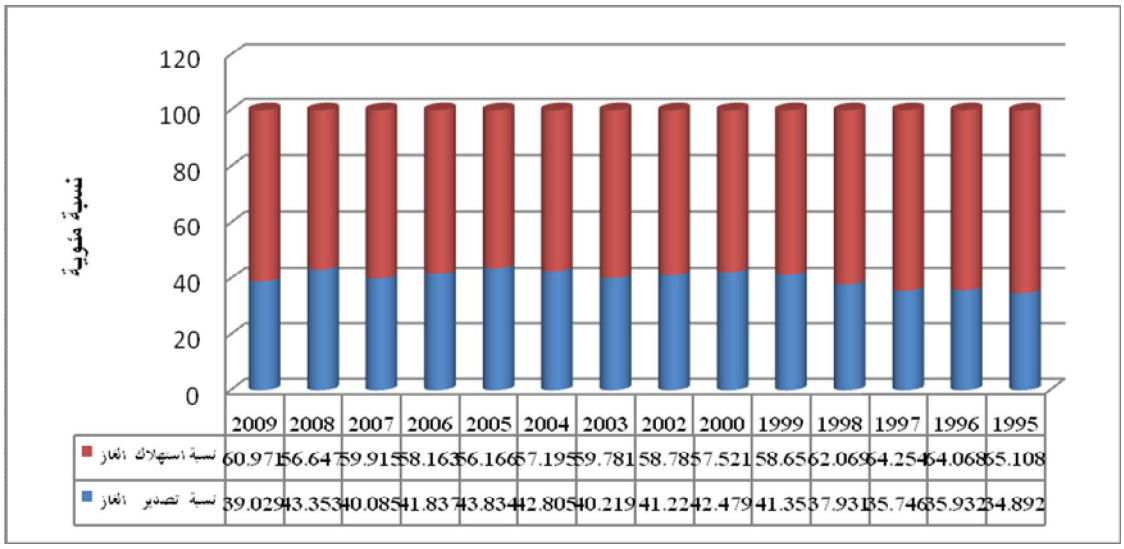

المصدر :تم إعداد الجدول اعتمادا على التقرير الإحصائي السنوي للمنظمة الأوبك لسني 2010 و 2000

كذلك من خلال الشكل نلاحظ أن نسبة تصدير الغاز الطبيعي في ازدياد إلا في سنوات 2006 و2007 و 2009 و يعود سبب ارتفاع تصدير الغاز الطبيعي إلى:

*من المعلوم أن إنتاج الغاز الطبيعي لا يسوق كلية وأن كميات معتبرة منه، سيما من النوع المصاحب للبترول، يعاد حقنها داخل الآبار النفطية من أجل تحسين المردودية

- صدور قانون المحروقات لعام 1991 الذي فتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الغاز الطبيعي، بعدما كان قانون المحروقات لعام 1986 قد حصر مسألة الاستثمار في قطاع النفط فقط.

- أكد تطور السوق الدولية للطاقة في العقدين الأخيرين الأهمية الاستثنائية التي اكتسبها الغاز الطبيعي في ميزانية الطاقة العالمية منذ بداية الثمانينيات، حيث أصبح استهلاكه يمثل ربع الاستهلاك العالمي تقريبا.

- تحسن الأسعار في السوق الدولية، الأمر الذي يحفز الاستثمار في قطاع الغاز، والتي يعتبر مكلفا مقارنة بالاستثمار في قطاع البترول[1].

- أما انخفاض نسبة تصدير الغاز الطبيعي خلال أربع سنوات الأخيرة تعود إلى خسارة سوق الغاز المميع الأمريكية إلى الأبد بعد شروع أمريكا في استغلال الغاز غير التقليدي منذ سنوات و بكميات كبيرة و استعداد أمريكا لتصبح من الدول المصدرة للغاز في غضون 2020 و خاصة بفعل التحكم الجيد في سعر التكلفة الذي يتراوح حاليا بين 4 و 5 دولار للمليون وحدة حرارية .

إن تمتع الجزائر بخاصية تميزها عن مختلف البلدان المصدرة للغاز، وهي أنها لا تعتمد على طريقة واحدة من بين الطريقتين المعروفتين في تصدير الغاز (التصدير عبر الأنابيب والتصدير عبر ناقلات" الغاز المسال") كما هو شأن كل البلدان المصدرة الرئيسية تقريبا، حيث يعتمد كل بلد بشكل أساسي على طريقة واحدة فروسيا والنرويج وكندا مثلا تعتمد أساسا على التصدير عبر الأنابيب، فيما تعتمد اندونيسيا وقطر بحكم الطبيعة والموقع الجغرافيين على تصدير الغاز المسال عبر الناقلات،حيث بلغ متوسط نسبة صادرات الغاز في الجزائر عبر الأنابيب 51.45% خلال الفترة (1995-2009)،بينما متوسط صادرات الغاز عبر الناقلات بلغت 48.45% هذه الخاصية تمنح الجزائر مرونة كبيرة في تكييف سياسات التصدير وفي وضع الاستراتيجيات المناسبة لتصدير الغاز الطبيعي بما يتوافق والتحولات الكبيرة الجارية في الأسواق الدولية، فإذا كان شكل التصدير عبر الأنابيب هو الشكل الذي كان سائدا أكثر من قبل، فإن الجزائر أخذت في السنوات الأخيرة تستبق تطور السوق الدولية نحو دعم مكانة صادرات الغاز المسال، خصوصا بعد تسجيل انخفاض هام في تكاليف صناعة ونقل الغاز المسال، وذلك بزيادة جهد تصدير الغاز المسال مستفيدة من تجربتها الطويلة في هذا الميدان، حيث تعتبر الجزائر بلدا رائدا في صناعة الغاز المسال، انظر الشكل (***3-9***)

1 [1]منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،" **تقرير الأمين العام السنوي السابع و العشرون لعام2009**" ، مرجع سيق ذكره ص117

الشكل رقم (3-9) :التوزيع النسبي للصادرات الجزائر من الغاز الطبيعي من 1995-2010

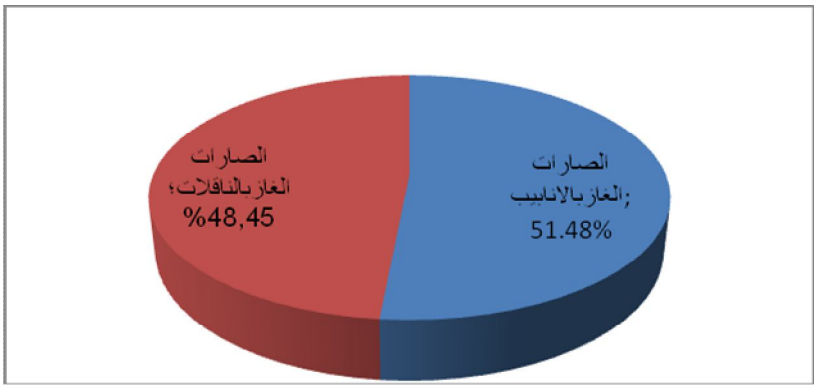

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على تقارير مختلفة للمنظمة الأوبك

3- التوزيع الجغرافي للصادرات الغاز الطبيعي

إن طبيعة الغاز الطبيعي كمصدر طاقة يصعب نقله قياسا إلى مصادر الطاقة الأخرى، لم تترك هامش حركة كبير للجزائر لتنويع زبائنها، ما جعل معدل تركيز الصادرات يبقى كبيرا، حيث يمثل حجم صادرات الغاز الطبيعي نحو ثلاثة بلدان هي ايطاليا واسبانيا وفرنسا أزيد من ثلاثة أرباع الحجم الكلي للصادرات.

الجدول رقم (3–2): التوزيع الجغرافي للصادرات الغاز الطبيعي خلال سنتي2007 و 2009

الوحدة :مليار م ^{3} / سنويا

السنوات / الدول	2007		2009	
	بالانابيب	بالناقلات	بالانابيب	بالناقلات
أمريكا الشمالية	-	21.1	-	-
الولايات المتحدة	-	21.1	-	-
أروبا	32.73	20.54	30.02	20.66
بلجيكا	-	0.35	-	-
فرنسا	-	7.85	-	7.68
اليونان	-	0.5	-	0.53
ايطاليا	22.10	2.43	21.37	1.27
البرتغال	1.39	-	1.33	0.11
سلوفنيا	0.44	-	0.38	-
اسبانيا	8.8	4.32	6.94	
تركيا	-	4.45	-	
المملكة المتحدة	-	0.64	-	1.68
افريقيا	1.3	-	3	-
تونس	1.3	-	3	-
أسيا	-	2.02	-	0.24
الصين	-	0.42	-	-
الهند	-	0.44	-	0.16
كوريا الجنوبية	-	0.24	-	0.08
تايوان	-	0.14	-	-

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على التقرير الإحصائي السنوي للمنظمة الأوبك لسنة 2010

من خلال الجدول رقم (3–2) نلاحظ أنه يذهب القسم الأكبر من صادرات الغاز الجزائرية في المقام الأول نحوالقارة الأوربية بقيمة 30.02 مليار م^3 ،حيث تعتبر ايطاليا الزبون الأول للجزائر في هذا المجال ،إذ بلغت قيمة صادرات الغاز الطبيعي عبر الأنابيب 21.37 مليار م^3 سنة 2009 ،وتأتي في المرتبة الثانية اسبانيا بحجم استيراد لنفس السنة في حدود 6.94 مليار م بالأنابيب و 5.19 مليار م^3 عبر الناقلات، و في المرتبة الثالثة فرنسا التي يتم التصدر إليها بالناقلات قيمة 7.68 مليار م^3 .

و احتلت السوق الأمريكية ابتدءا من سنة 2003 المرتبة الثانية بعد القارة الأوربية بقيمة بلغت مليار م^3 21سنة 2007 عبر الناقلات ، إذ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الزبون الوحيد للجزائر في هذا المجال .

أما بالنسبة لإفريقيا ، فتعتبر تونس الشريك الإفريقي الوحيد للجزائر نظرا للقرب الجغرافي التي تم التصدير إليها عبر الأنابيب 3 مليار م^3 سنة 2009 .

و نظرا للبعد الجغرافي لقارة لأسيا عن الجزائر يتم التصدير إليها عبر الناقلات، إذ عرفت قيمة الصادرات انخفاض من 2.02 مليار م^3 سنة 2007 إلى 0.2 مليار م^3 سنة 2009 .

وتسعى الجزائر إلى تعظيم مواردها الاقتصادية من خلال زيادة تصدير الغاز الطبيعي ضمن توجهاتها وخططها العامة لتحقيق تصدير85مليار م^3 / سنويا بنهاية العقد من خلال تنفيذ العديد من مشاريع تطوير إنتاج الحقول و بناء مصانع تسيل الغاز الطبيعي و مشاريع نقل الغاز و تصديره .[1]

4- الهيكل السلعي للصادرات المحروقات

إن النتائج التي توصلنا إليها سابقا تبين أن الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على تصدير صادرتها في الشكل الخام سواء تعلق الأمر بالنفط أو الغاز الطبيعي ، و يعود السبب في ذلك إلى غياب التكنولوجيا التي تسمح بتحويل النفط الخام إلى مشتقات نفطية أو الغاز الطبيعي إلى غاز مسال ، فمن خلال الشكل *رقم (3-10)* نجد أن 60% من صادرات المحروقات عبارة عن نفط خام و غاز في شكله الخام خلال الفترة (1992-2008) و باقي النسب موزعة بين غاز طبيعي مسال و مشتقات نفطية إلى 21.66% و 15.08% على الترتيب .

[1] نفس المرجع السابق , ص 63

الشكل رقم (3-10) :التوزيع النسبي للصادرات الجزائر من المحروقات من1992-2008

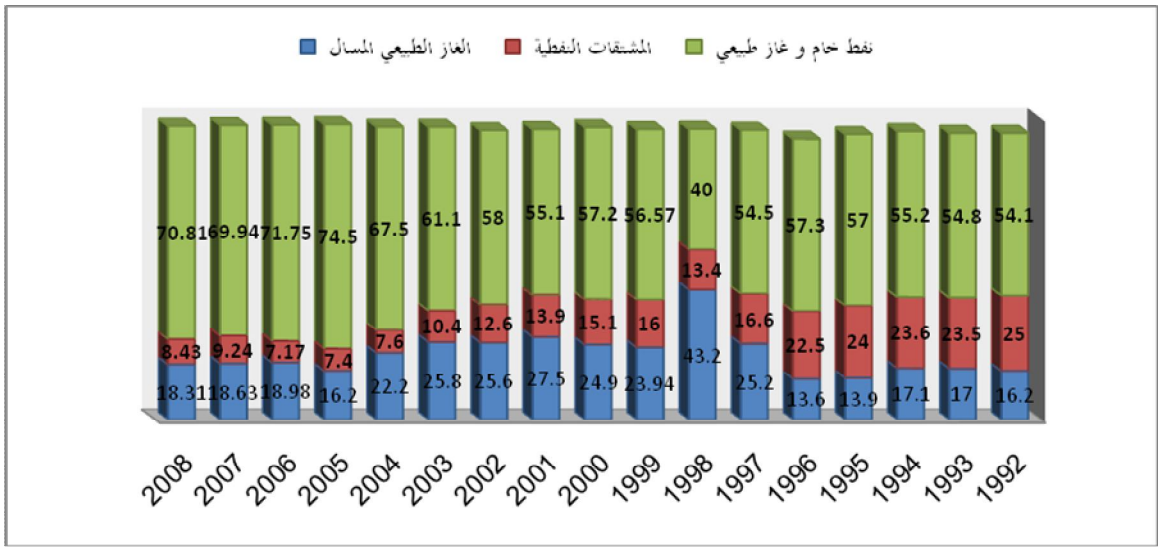

المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

الفرع الثالث : الإنتاج الزراعي (النباتي و الحيواني) و الصناعي

1-الانتاج الزراعي : يؤثر الإنتاج الزراعي في التجارة الخارجية ، فنجد أن القطاع في الجزائر يعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على الواردات الرأسمالية, إذ يعتمد القطاع الزراعي على الواردات في الحصول على جميع المعدات الزراعية. و يوضح هذا الارتباط الميزان التجاري الزراعي المرتبط بقضية حيوية وهي الأمن الغذائي الذي يبين مدى اعتماد الاقتصاد على الذات في إنتاج الغذاء أو اعتماده على الخارج[1].

[1] مبروكي الطاهر،" **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي** "، مجلة الباحث , العدد 05 , سنة 2007 , ص 20

ولقد ركزنا في دراستنا على جملة من المواد الغذائية الرئيسية كما جاءت في إحصائيات منظمة الغذاء والزراعة سواء المنتجة منها محليا أو المستوردة لتلبية الطلب المتزايد أو المواد الغذائية المصدرة (المنتوج الفائض)وهي بالخصوص كما:

- **المواد الغذائية المنتجة محليا**: الحبوب الاستهلاكية , اللحوم البيضاء والحمراء والبيض بطاطا وخضار طماطم وتمور زيتون وحمضيات وفواكه.

- **المواد الغذائية المستوردة** : الحبوب الاستهلاكية، اللحوم و منتوجات الحليب والبيض، البطاطا والخضار والبقول ،السكر والسكريات، الدهون والزيوت الغذائية ،القهوة والشاي والتوابل.

- **المواد الغذائية المصدرة** : تمور وحمور ومشروبات كحولية زيوت وزيتون جلود خضار وتبغ

فمن خلال استعراضنا للإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني (انظر الملحق الإحصائي رقم4) و الشكل التالي

الشكل رقم (3-11) :تطور الإنتاج الزراعي و الصادرات و الواردات الزراعية من 1980-2008

المصدر : تم إعداد الشكل اعتمادا على الملحق الإحصائي رقم 4

نلاحظ أن الإنتاج الزراعي قد تطور بصورة متزايدة ولكن مضطربة ، إذ ارتفع من 14.58 مليون $ سنة 1980 إلى 32.55 مليون $ سنة 2010 , و بمقارنة الإنتاج الزراعي بنوعيه النباتي و الحيواني بحجم الواردات فنلاحظ أنه هناك زيادة في الواردات الزراعية حيث ارتفعت قيمة الواردات الزراعية خلال فترة الدراسة من 18.21 مليون $ إلى 36.04 مليون $سنة 2008 , أي بمعدل مليون دولار تقريبا كل سنة , إلا أن هذه النسبة قد عرفت أعلى قيمة لها سنة 2007 أين بلغت 44.76 مليون $. كذلك نلاحظ ارتفاع حصة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات ، حيث قدرت خلال الفترة (1980- 1990)ب 19.55% إلا في سنة 1987 التي قدرت ب 29.10% ، أما خلال الفترة (1991-2002) فقد ارتفعت نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات إلى 22.83%، و انخفضت خلال الفترة(2003-2008) إلى 18.44% .و يعود سبب انخفاض نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات المسجل خلال خمس سنوات الأخيرة من جهة

و ارتفاع قيمة هذه الواردات الزراعية من جهة أخرى ، هذا التناقض يمكن إرجاعه إلى ارتفاع أسعار هذه السلع في الأسواق الخارجية .

و يعود سبب انخفاض هذه القيمة في السنوات الأخيرة تدريجيا مع اعتماد المخطط الوطني لتنمية الفلاحة *PNDA* وإنشاء الصندوق الوطني لضبط التنمية الفلاحية *FNDRA* سنة 1998 ، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من البرامج الفلاحية المسطرة والمطبقة من برامج الدعم والضبط وترقية المزارعين والبدو وحثهم على البقاء في قراهم(سياسة تجديد و تنمية الريف) .كما أن معظم المحاصيل الزراعية تأتي من المناطق الرطبة والتي تم إحصاؤها وهي أيضا مساحات محدودة .زد على ذلك هجرة ساكنة الريف لمناطقهم وقراهم مكرهين جراء حالة انعدام الأمن والاستقرار المترتبين عن سنوات العنف والأزمة التي عرفتها الجزائر[1]. كل هذه الإجراءات لم تنقص من عجز الميزان التجاري الزراعي فخلال فترة الدراسة ، إذ نلاحظ استمرار ارتفاع عجز الميزان الزراعي الغذائي من سنة إلى أخرى . أما عن هيكل هذا الميزان فمن خلال الجدول رقم (3- 3)

الجدول رقم (3– 3) : هيكل الميزان التجاري الزراعي خلال سنة 2008

الوحدة (مليون دولار)

الدليل / السلع الزراعية	**الإنتاج الزراعي**	**الصادرات**	**الواردات**	**الميزان التجاري الزراعي**	**المتاح للاستهلاك**	**نسبة الاكتفاء الذاتي**
مجموعة الحبوب	3042,11	0,87	1153,25	1152,38-	10293,29	29,55
القمح و الدقيق	2149,13	0,87	814,20	813,33-	7156,52	30,03
الذرة الشامية	0,71	-	226,58	226,58-	1820,84	0,04
الشعير	840,85	-	38,95	38,95-	1177,33	71,42
البطاطس	1456,90	0,04	40,36	40,32-	1552,90	93,82

[1] عامر عامر أحمد، " **محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر** " , مجلة الباحث, العدد 08 , سنة 2010 , ص 27

الباقوليات	45,27	0,24	90,07	89,83-	197,30	22,82
الخضر	3229,23	0,59	2,99	2,40-	3245,39	99,5
الفواكه	2174,22	16,39	65,31	48,92-	2342,21	92,83
السكر المكرر	0,00	-	254,64	254,64-	254,64	0
الزيوت و الشحوم	65,11	4,08	360,80	356,72-	668,11	9,75
جملة اللحوم	484,5	0,06	70,00	69,94-	519,22	93,31
اللحوم الحمراء	299,7	0,06	69,66	69,60-	333,09	89,98
اللحوم البيضاء	184,8	0,00	0,34	0,34-	186,13	99,29
الأسماك	109,97	6,25	10,42	4,17-	121,39	90,59
البيض	143,28	-	7,97	7,97-	147,31	97,26
الألبان و منتجاتها	1504,39	1,57	558,43	556,86-	3659,15	41,11

المصدر :تم إعداد الجدول اعتمادا على التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية و الزراعة لسنة 2008

نلاحظ أن الجزائر حققت اكتفاء ذاتي نسبيا نظرا لإمكانياتها الكبيرة ، فنجد أن نسبة الاستيراد* في اللحوم الحمراء بلغت 10.02 % (نسبة الاكتفاء قدرت ب 89,98%) ، و كذلك اللحوم البيضاء بنسبة استيراد قدرت 0.71%(الاكتفاء الذاتي (99.29%), بالإضافة إلى الخضر و الفواكه التي بلغت فيها نسبة الاكتفاء الذاتي 99.5% و 92.85% على التوالي .

أما فيما يخص المواد الغذائية فنجد أن نسبة الاستيراد الحبوب قدرت 77.18 %و هي نسبة مرتفعة جدا خاصة و إن الحبوب هي المصدر الأساسي للغذاء في الجزائر ،أما الألبان و منتجاتها بلغت نسبة الاستيراد 58.89%(41.11% نسبة الاكتفاء الذاتي) ، أما باقي المواد الغذائية التي لا تحقق فيها الجزائر اكتفاء ذاتيا

* نسبة الاستيراد = 100- نسبة الاكتفاء الذاتي

فنجد كل من الشحوم و الزيوت التي قدرت نسبة الاستيراد 90.25% ، بالإضافة إلى السكر المكرر التي تعتمد على الخارج بنسبة 100 %

و عليه يمكن القول أن انخفاض الإنتاج الزراعي معناه ارتفاع الواردات الغذائية ، فالجزائر مازالت تعتمد على الخارج في تغطية حاجيات السكان الغذائية رغم البرامج التي استهدفت قطاع الزراعي, و يفسر اعتماد الجزائر على الخارج لتلبية احتياجاتها الغذائية إلى وجود معوقات تحول دون تحقيق الاكتفاء الذاتي و تتمثل هذه المعوقات في معوقات تتعلق بالموارد الأرضية الطبيعية (الأرض نوعيتها و طبيعتها إذ قدرت نسبة الأراضي القابلة للزراعة ب 3 % سنة 2008) ، و الموارد المائية و معوقات تكنولوجية (مستلزمات الإنتاج الزراعي : الأسمدة و البذور) و مشاكل البحث الزراعي ، و معوقات تتعلق بالمواد البشرية و التنظيمية و المادية و مشاكل ، و معوقات عامة تتمثل في غياب التكامل الزراعي الصناعي .[1]

2– الإنتاج الصناعي

بالنسبة لقطاع الصناعة نجده يعتمد أيضا على الواردات في الحصول على السلع الرأسمالية، وقطع الغيار اللازمة للمصانع مثل الآلات اللازمة لصناعة النسيج والصناعات الغذائية والكيماوية.

الشكل (3– 12) تطور الميزان الصناعي الجزائري من 1980 –2010

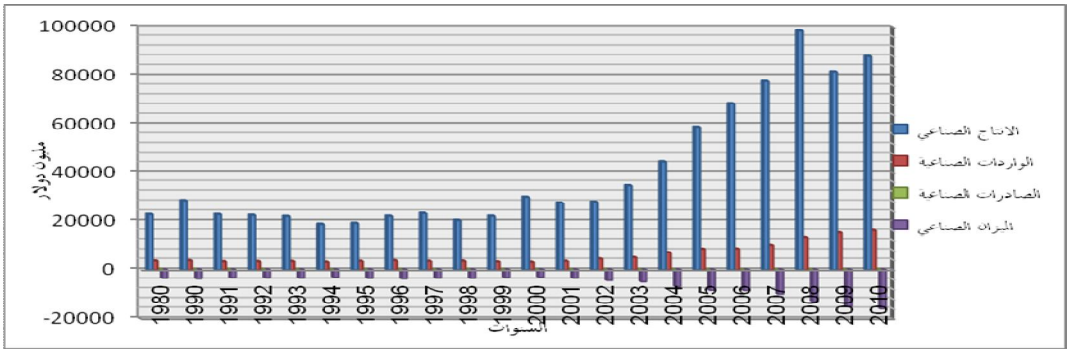

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

[1] فوزية غربي ، "**الزراعة العربية و تحديات الأمن الغذائي : حالة الجزائر** " ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت 2010، ص 367

من خلال الشكل السابق نلاحظ رغم الارتفاع المسجل في قيمة الإنتاج الصناعي ، بحيث ارتفع 22.765 مليون دولار سنة 1980 إلى 87.896 مليون دولار ، هذا الارتفاع رافقه ارتفاع في قيمة الواردات الصناعية من 33.76 % سنة 1980 إلى 39.01 %سنة 2010 .

و سبب هذا الارتفاع في قيمة الواردات الصناعية هو قيام الجزائر خلال هذه الفترة بمجموعة من خطط التنمية أهمها برنامج دعم الإنعاش (2001-2004) و برنامج دعم النمو (2005-2004) الذي خصص في هذا الأخير للقطاع الأشغال العمومية ما نسبته 22.1 % ، هذه السبة المرتفعة تفسر ارتفاع الواردات من سلع التجهيز الصناعي

من خلال ما سبق نجد أن هناك تأثير متبادل بين القطاعين الزراعي والصناعي من ناحية، وقطاع التجارة الخارجية من ناحية أخر ى، وخاصة الواردات حيث تنمية كلا القطاعين يعمل على زيادة قيمة الواردات وذلك كما حدث خلال الخطط التنموية العديدة، وكان أساس هذه الخطط تنمية كلا القطاعين، وتوفير السلع الرأسمالية اللازمة لذلك عن طريق الواردات.[1]

المطلب الثالث : تغيرات أسعار النفط

إن تحليل تطور عوائد النفط الجزائري في الفترة(1980- 2010)، يكشف أن النصف الثاني من التسعينيات كان استمرارا للاتجاه العام الذي ساد منذ منتصف الثمانينيات والذي تميز بالانخفاض الشديد لمستوى عائدات النفط، وقد تسببت هذه الوضعية في معاناة شديدة للاقتصاد الوطني وخلقت أمامه صعوبات جمة للانطلاق، غير أنه مع بداية الألفية الجديدة تغير اتجاه العوائد نحو الصعود بشكل كبير ومتواصل كنتيجة طبيعية للتحسن الكبير في تسعير الخام الجزائري المعروف باسم خليط صحاري بلاند في الأسواق الدولية.

فانطلاقا من عام 2000 أصبحت العوائد التي تتحصل عليها الجزائر من بيع نفطها في الأسواق الدولية ترتفع بشكل غير مسبوق.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات

الشكل رقم (3- 13): تطور عوائد الصادرات النفطية بدلالة تغير سعر خليط صحاري بلاند من1980-2010

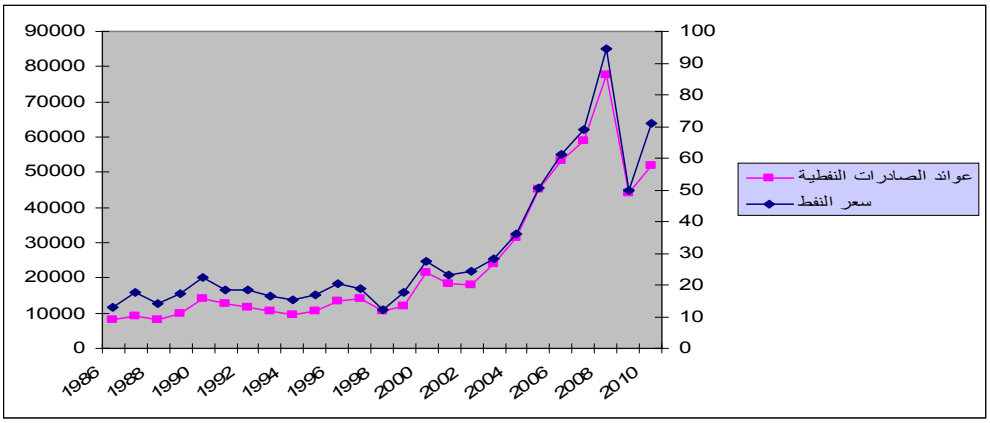

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على تقارير مختلفة للمنظمة الأوبك

و يظهر الشكل رقم (3- 13) تطور هذه العوائد خلال الفترة(1980-2010)بدلالة تغير سعر برميل خليط صحاري بلاند ، حيث عرف سعر النفط الجزائري تراجعا متأثرا بأزمة النفطية 1986 انخفض من 34 دولار للبرميل سنة 1985الى 12 دولار للبرميل سنة 1986 مؤديا إلى انخفاض العوائد النفطية من 12603.78 مليون دولار إلى 803.11 مليون دولار لنفس الفترة ، و استمر هذا التراجع سنة 1990بالموازاة مع تدهور سعر النفط العالمي و تأثر صعودا بأزمة الخليج التي غاب فيها النفط العراقي و الكويتي في الأسواق العالمية ، فارتفع من 17.3 دولار للبرميل سنة 1989 إلى 22.3 دولار للبرميل سنة 1990، إذ ارتفعت الصادرات من 9884.67 مليون دولار إلى 14148.13 مليون دولار لنفس الفترة .

ثم استمر تراجع سعر النفط إلى غاية 1998 حيت وصل 12دولار للبرميل مؤديا إلى تراجع العوائد إلى 11096 مليون دولار.

لكن مع الانقلاب الكبير الذي حدث في الأسعار مع بداية الألفية الجديدة، قفز حجم هذه العوائد بشكل كبير، حتى أنه تضاعف في سنة واحدة، فقد بلغ في نهاية عام 2000 أكثر من 21414.41 مليون دولار، أي ضعف حجم عوائد السنة التي قبلها، و في عام 2008 بلغت العوائد النفطية أرقام قياسية وصلت إلى 77632.3 مليون دولار متأثرة بارتفاع سعر النفط الجزائري إلى 94.9 دولار للبرميل ، إلا أنه ابتداء من الربع الأخير من سنة 2008 و بداية سنة 2009 انخفضت إلى 44199.65 مليون دولار ، أي بمقدار 33432.8 مليون دولار.

و ما يمكن ملاحظته أن أسعار النفط ليست مرتفعة لو تم أخذ معدل التضخم العالمي في الحسبان ، فهي أسعار اسمية لا تعبر بحال من الأحوال عن السعر الحقيقي المتأثر بمعدل التضخم .[1]

و يمكن ارجاع ذور الطفرة السعرية التي شهدتها أسواق النفط خلال الفترة(2002-2008)الى النمو الاستثنائي في الطلب العالمي على النفط خلال هذه الفترة ، فلقد شهد الطلب العالمي على النفط زياة مطردة ومتسارعة ارتفع خلالها من حوالي 77.1 مليون برميل يوميل خلال عام 2001 الى ان بلغ اعلى مستوياته بحوالي 88.4 مليون برميل يوميا ، أي بنسبة 14.7 %، هذه الزيادة غير مسبوقة من حيث استمراريتها و المدة الزمنية لها (كان ارتفاع متوسط أسعار سلة الأوبك متصلا و مستمرا خلال هذه الفترة)، حيث ارتفع من حوالي 23.1 دولار للبرميل الى أن بلغ 92.9 دولار للبرميل خلال الربع الأول من العام 2008 وواصل ارتفاعه الى حوالي 117.6 دولار للبرميل خلال الربع الثاني .[2] و قد كانت الزيادة في الطلب على النفط مدفوعة بالنمو المتصاعد في معدلات أداء الاقتصاد العالمي ، الذي سجلت معدلات نموه مرتفعة خلال الفترة من 2001 الى النصف الأول من عام 2008 .

و اعتماد الجزائر على تصدير سلعة وحيدة يجعلها رهينة الظروف الاقتصادية العالمية ، اذا أن تغير أسعار النفط أصبح يتأثر بالظواهر الطبيعية و التوترات الجيوسياسية ، حيث ازدادت حدة تقالباتها في ظل تزايد درجة الحساسية الشديدة لاسعار النفط تجاه أي أنباء تردد حول أية مخاطر قد تهدد بانقطاع الامدادت بفعل الظروف الطبيعية أو الجيوسياسية ، و ذلك على خلفية المخاوف من تلاشي الطاقة الانتاجية الفائضة ،كما يوضحه الشكل (**3 – 14**).

و من بين أهم الحوادث التي أدت الى احداث أضرار بنمو الامدادات النفطية من خارج دول الأوبك نذكر الأعاصير و لاسيما منها اعصار ايفان التي اجتاحت خليج المكسيك في خريف 2004 و أدت الى تعطيل حوالي 30 %من الطاقة الانتاجية للولايات المتحدة الأمريكية .[3]

[1] كرستوفر ألسوب ،**الاقتصاد العالمي و الطاقة و البيئية** ، مجلة النفط و التعاون العربي ، المجلد الثالث و الثلاثون ، العدد 123 ، خريف 2007 ، ص 155

[2] المرجع السابق ، ص 31

[3] نفس المرجع السابق ،ص 37

و من جهة أخرى شهدت الفترة(2000-2008) جملة من الأوضاع السياسية الموترة التي انعكست أثارها المباشرة على أسواق النفط في ظل التوقعات المتشائمة حول تراجع الطلب الأمريكي ، ثم ارتفعت عندما قررت الحكومة الأمريكية رفع مستويات مخزوناتها الاستراتجية مما ساهم في دعم الطلب و عودة الأسعار الى ارتفاعها ، بالاضافة الى المضاربة في الأسواق الأجلة للنفط .

الشكل رقم (3 – 14): تأثير الظواهر الطبيعية و الأحداث الجيوسياسية على أسعار النفط

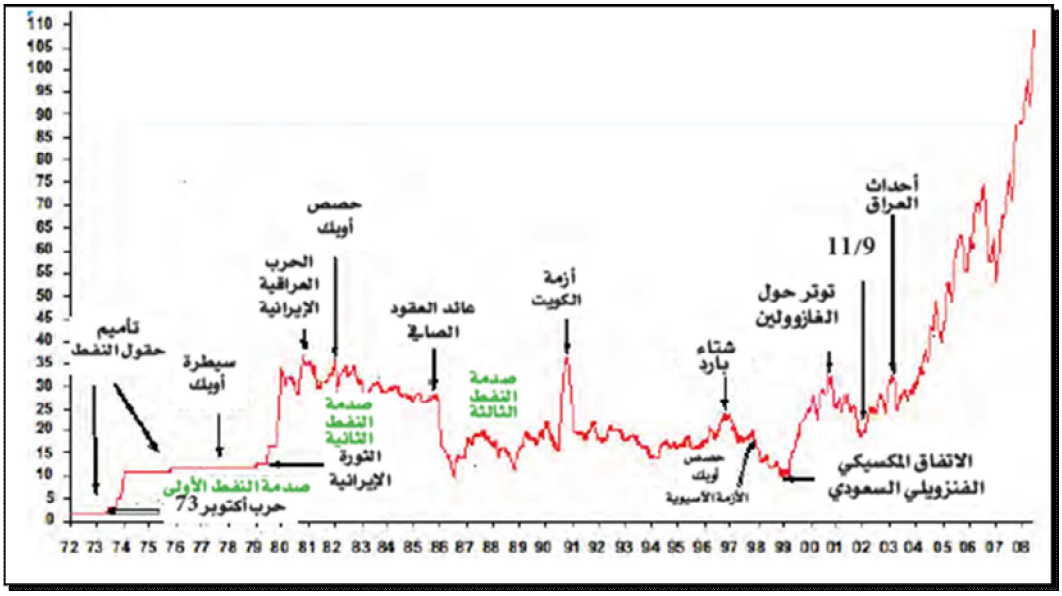

المصدر: الطاهر الزتوني، "**التطورات في اسعار النفط العالمية و انعكاساتها على الاقتصاد العالمي** "، مجلة النفط و التعاون العربي ، المجد السادس و الثلاثون ، العدد132 ، شتاء2010 ، ص 20

المبحث الثاني : العوامل التي تشكل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في الجزائر

تشكل السياسة التجارية و التكتلات الاقتصادية أحد المحاور الرئيسية التي تتألف منها منظومة التجارة الجزائرية ، شأنها في ذلك شأن الموارد الطبيعية و الموارد البشرية ، لذلك تلعب السياسة التجارية و التكتلات الاقتصادية دورا لا يمكن التقليل من شأنه في تحديد مدى اتساع دائرة التوزيع الجغرافي لمحاور التجارة الجزائرية و أيضا مكونات هذه التجارة و سرعة حركتها .

المطلب الأول : سياسة التجارة الخارجية

لقد أخذت السياسة التجارية في الجزائر عدة أشكال، من الحماية إلى التحرير التام . و لقد اعتمدت في ذلك على عدة أساليب و وسائل بالموازاة مع السياسة الاقتصادية المتبعة و الأهداف المرجوة منها, فقد تميزت فترة السبعينات باحتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة و هذا بمقتضى الأمر02-78 نص على أن الصادرات والواردات كلاهما يخضع لاحتكار الدولة.

ومنه إضفاء طابع الدولة على تجارة التصدير، وبالتالي إقصاء المصدرين الخواص والوسطاء من ممارسة نشاطاتهم التجارية، أي أن تصدير السلع ونشاطات التموين والخدمات تقتصر وتخضع لسلطة الدولة فحسب.[1]

الفرع الأول :سياسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1980-1989)

في السنوات الأولى للثمانينات عرف الاحتكار الخاص بالاستيراد بعض الليونة، وتم تصنيف الواردات التي تستورد في إطار الاحتكار بترخيص من الوزارة الوصية (**القائمة A**) والمنتجات التي يتم استيرادها من قبل المؤسسات العمومية غير المحتكرة (**القائمة B**) في إطار احتياجات النشاط من استغلال واستثمار للقطاع الخاص من أجل تحقيق استثماراته المعتمدة للحصول على تراخيص استيراد. [2]

في حين اهتمت الدولة في مجال الصادرات بترقية الصادرات خارج المحروقات، هذا الاهتمام ظهر ابتداء من عام 1986؛ أين عرفت السوق النفطية الدولية تقهقرا .مما دفعها إلى البحث و النظر في القنوات التي تشجع الصادرات غير النفطية ونذكر في هذا السياق، ما يتعلق بالجانب الضريبي حيث قد سمح قانون المالية لسنة 1986 بإدخال إعفاء على الضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية على جزء من رقم الأعمال المؤسسات العمومية و الخاصة الذي تحققه بالخارج هذا من جهة، ومن جهة ثانية يتعلق بالإعفاء الثاني بالدفع الجزافي كما صدر المرسوم المتعلق بدعم وترقية المنتجات المصدرة (***AMPEX***)**.** هذا المرسوم يتم تطبيقه وفقا للأساليب التطبيقية التي ينص عليها القرار الصادر عام 1986 عن وزارة التجارة و وزارة المالية ووزارة التخطيط، بالإضافة إلى فتح حسابات للمصدرين بالدينار الجزائري القابل للتحويل الذي يعمل على تسهيل تحقيق عمليات التصدير.

[1]-H. Binssad," "**Algérie Restaurations et Reformes Economiques",** Alger, UPU,1994,P 84
[2] Décret n°84/390 du 22/12/1984 portant l'application du monopole de l'état sur le commerce extérieur.

بحلول سنة 1988 تم سن القانون رقم29 - 88 المتعلق بتبسيط شروط ممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية المؤرخ في 19 جويلية 1988 .[1]

بالرغم من أن هذا القانون يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية، إلا انه غير جوهر النظام بتجديد أسسه و مبادئه، إذ نص على أن ممارسة احتكار التجارة الخارجية يكون عن طريق الوكالات «Les concessions »

التي تمنحها الدولة للأعوان الاقتصاديين و الهيئات العمومية و المجموعات ذات المصالح المشتركة على أساس دفتر الشروط «Cahier de charge » الذي تحدد فيه حقوق و واجبات كل و كيل على حدى.

هذا و يمكننا تلخيص الأهداف التي يسعى إلى تنفيذها هذا القانون فيما يلي:

- تنظيم الخيارات و الأولويات في المبادلات الخارجية بإتباع التوجيهات و القرارات المحددة من طرف الحكومة.
- تنشيط عملية التنمية و تكامل الإنتاج الوطني.
- ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات
- تنظيم عملية دخول المؤسسات العمومية و الخاصة للأسواق الدولية بالتنسيق بين المتعاملين و المتدخلين في التجارة الخارجية[2].

فالملاحظ أن إجراءات هذا القانون لم تطبق على أرض الواقع باستثناء استبدال تراخيص الاستيراد الشاملة بميزانية العملة الصعبة السنوية في إطار البرنامج العام للتجارة الخارجية، إذ تحدد هذه الميزانية بموجب قرار وزاري بين وزارتي التجارة و المالية فيها إيرادات تصدير و نفقات استيراد السلع و الخدمات خلال السنة الجارية للمؤسسات العمومية المعنية[3].

[1] La loi 29/88 : lettre d'information édité par le C.N.C n°02, Juillet 1989, page3

[2] M.E. BENISSAD , op.cit, p: 88 .

[3] يوسف بيبي، " **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**" ،أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية , قسم : العلوم الاقتصادية, جامعة الجزائر 2006-2007 , ص 143

الفرع الثاني : إجراءات تحرير التجارة الخارجية منذ 1990

لقد جاءت عملية تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في بداية التسعينات من القرن الماضي، في ظرف تميز بتحولات عالمية جديدة أدت إلى التخلي عن النظام الاشتراكي وتبني نظام اقتصاد السوق كأسلوب للتنمية والذي لعبت فيه المؤسسات النقدية والمالية الدولية دورا هاما خاصة في مجال تحرير التجارة الخارجية و برزت إجراءات و قوانين تعمل على تحرير التدريجي للتجارة الخارجية والصرف .

فجاء عام 1991 ، ليشهد التحرير التام للتجارة الخارجية .ولقد كانت تهدف الحكومة الجزائرية من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني عن طريق تحرير التجارة الخارجية إلى ما يلي:

-تعريض الإنتاج الوطني للمنافسة الأجنبية، وهذا لزيادة كفاءة استخدام وتنافسية الجهاز الإنتاجي وعصرنته من حيث الفن الإنتاجي و تدنئه التكاليف، و تحسين النوعية وتنوع الإنتاج.[1]

– التمكن من التخصص الأمثل للموارد النادرة من العملة الصعبة، ورفع فرص استعادة الاقتصاد الوطني إلى نموه.

-كبح القوة التضخمية التي ترافق نظاميا الانتقال إلى الاقتصاد الرأسمالي.

-اتجاه نحو تحرير الأسعار، حيث تصبح الأسعار خاضعة لقانون العرض والطلب، وضمان المنافسة في الأسواق.

-تشجيع الصادرات خارج المحروقات.

-تسريع إجراءات تداخل الاقتصاد الوطني في التقسيم الدولي للعمل. والنتيجة هي تحطيم الاحتكارات التي كانت في أيدي الدولة ومؤسساتها.و نميز بين مرحلتين

1- مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:

تبدأ هذه المرحلة بصدور القانون المتعلق بالنقد والقرض في شهر أفريل 1990 ، الذي يدعم حرية الاستثمار الأجنبي بالجزائر، بالإضافة إلى أنه يسمح ب :

[1] Ben Achenhou, **"Réformes économiques"**, (Alger, Ed. IARJ, 1992), pp14 -16.

أ- إعطاء فرصة وفتح الأبواب أمام مشاركة الرأسمال الأجنبي بكل أشكاله في التنمية الاقتصادية، والعمل على تشجيع كل أشكال الشراكة الأجنبية.

ب- رفع كل قيود القوانين السابقة المتعلقة خصوصا بميدان تدخل الرأسمالي الأجنبي، الذي يمكن أن يضم أشخاصا معنوية عامة أو خاصة، لهذا الرأسمال يمكنه الاستثمار في كل القطاعات.

ج- فتح وتمثيل البنوك و المؤسسات الأجنبية في الجزائر من قبل مجلس النقد والقرض.[1]

و في هذا الإطار أصدر بنك الجزائر في شهر سبتمبر 1990 عدة أنظمة والمتمثلة في:

- **90-02** :يتعلق هذا النظام بتبيان شروط فتح وتسيير الاعتمادات بالعملة الصعبة للشركات والمؤسسات والجمعيات ذات الطابع الاقتصادي

- **90-03** : ويتضمن تحديد شروط تحويل رؤوس الأموال للاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى تحويل عوائد هذه الاستثمارات للخارج، مع الإشارة إلى أن طلبات الاستثمارات الأجنبية في الداخل وتحويل رؤوس الأموال للخارج تمر عبر موافقة بنك الجزائر.

- **90-04** :يتضمن كيفية اعتماد الوكلاء وتجار الجملة وتعيينهم في الجزائر من طرف مجلس النقد والقرض[2].

إن هذه الأنظمة سمحت للجهاز المصرفي في الجزائر الإشراف على مختلف عمليات التجارة الخارجية بتطبيق القواعد المصرفية وفقا لمبادئ التكلفة والعائد.

2- مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية:

لم يكن تحرير التجارة وفقا للمادتين 40-41 تحريرا كاملا، بسبب أن إجراءات التحرير لم تشمل كافة المتعاملين المحليين والأجانب، و لم تتضمن كذلك كافة السلع، بل كانت قاعدة الاستثناءات واردة [3].

[1] الجريدة الرسمية 16 , القانون المؤرخ في 1990/04/1

[2]- Règlements banque d'Algérie 1990-1994 règlement N° 91-02 du 20/02/1991, p : 35 .

[3]زايد مراد، " **دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق – حالة الجزائر**" - رسالة دكتوراه، آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001 ، ص 165

ومن أجل التحرير الفعلي للتجارة الخارجية تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 91- 37 المؤرخ في 1991/02/1 .[1] و التعليمة 03-1991 الصادرة عن بنك الجزائر المؤرخة في 1991/02/21و التي تتضمن تأكيد التحرير الفعلي للتجارة الخارجية، بالإضافة إلى شروط وقواعد تمويل الواردات سواء للخواص أو العموميين بشرط تقييدهم في السجل التجاري بصفة تاجر بالجملة، ومهما كانت السلع المراد استيرادها مع استثناءات فيما يخص بعض السلع الإستراتيجية والتي يجب تقييدها في قائمة شروط الإدارة التجارية مثل المواد الغذائية والمنتجات الصيدلانية ومواد البناء.

ويقوم البنك المعتمد باقتطاع قيمة الواردات من حساب العميل بالعملة الوطنية على أساس سعر الصرف الرسمي، بينما العملاء الذين لديهم حسابات بالعملة الأجنبية فتتم عملية الاقتطاع من حساباتهم، كما حدد بنك الجزائر سقف الصفقة التجارية للتمويل الخارجي بمليوني دولار.

إن إشراف البنوك التجارية تحت رعاية بنك الجزائر قد أضفى مرونة على عمليات التصدير والاستيراد سواء لمؤسسات القطاع العام أو الخاص[2] .

يؤكد خبراء الاقتصاد المحليين والدوليين أن نقطة ضعف الاقتصاد الوطني تتمثل في ارتفاع درجة تركز الصادرات في منتوج واحد، وارتباط إيرادات العملة الصعبة بأحوال السوق الدولي للنفط.

إن هذه الحقيقة دفعت باتجاه فرض التعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة بتاريخ 1992/08/18 والتي تتضمن إجراءات معاكسة لإجراءات تحرير التجارة.

لقد نصت هذه التعليمة على إنشاء لجنة خاصة مكلفة بمنح الاعتمادات المالية بالعملة الصعبة للمستوردين من القطاع العام والخاص هدفت إلى ضبط التجارة الخارجية ومحاولة الاقتصاد في الاحتياطات الدولية، والابتعاد قدر الإمكان عن المعاملات الخارجية التي تولد ديونا أجنبية، وتزيد من حدة المشاكل الاقتصادية فيما يخص تنظيم التجارة الخارجية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 37- 91 المؤرخ في 02/13/ 1991 بالجريدة الرسمية رقم 12 في 1991/05/20

[2] يوسف بيي ،" **السياسة الاقتصادية لتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مع الإشارة للحالة الجزائرية**"، مرجع سبق ذكره , ص ص 148-149

إن نقطة ضعف هذه التعليمة والتي كانت عرضة لانتقادات الكثير من المتعاملين الاقتصاديين، تمثلت في المعاملة التمييزية للقطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص، من حيث تخصيص الاعتماد المالية الموجهة للاستيراد. [1]

لقد تم من خلال هذه التعليمة الضغط على الواردات إلى أقصى حدودها مما دفع بالبعض إلى الاعتقاد بأن هذه التعليمة عبارة عن إجراءات اقتصاد حرب نظرا للتقييد المتطرف في إجراءات تنظيم التجارة الخارجية ونظرا لتناقض التعليمة بصورة عامة مع مبدأ تحرير المعاملات التجارية الدولية وتغير الحكومة،تم إلغاء التعليمة 625 وحلت محلها تعليمة حكومية رقم 13 الصادرة في 1994/04/12 .

إن أهم بند جاء في هذه التعليمة هو ذلك الخاص بحرية الاستيراد بدون قيد ابتداء من1995/01/01 ، وفتح الحدود الجمركية الجزائرية للسلع الأجنبية ، ولقد تم تدعيم هذه التعليمة بتعليمة أخرى رقم 94/20 والمتضمنة الإجراءات التي تجعل بنك الجزائر يؤدي وظائفه التقليدية المعروفة على أساس من الاحترافية لتمويل التجارة الخارجية .إذ يفرض على المتعامل في التصدير أو الاستيراد حصوله على ضمانات أو حسابات أو قروض تجعله قادرا على تمويل عملياته. [2]

كما أنه من أجل زيادة الانفتاح و تعزيز التكامل الإقليمي , خفضت الحماية الجمركية و كذا الحدود القصوى للتعريفية الجمركية على الواردات , حيث تم تخفيض المعدل الأقصى إلى 50 %سنة 1996 و 45 %سنة 1997 , لتصل سنة 1998 إلى 40 %. [3]

هذا و قد قام الإصلاح التعريفي الأخير سنة 2001 بإعادة هيكلة كلية للتعريفة الجمركية و التي كان من نتائجها أن أصبحت التعريفة الحالية تمتاز بانخفاض بانخفاض معدلات التعريفة الجمركية و كذا مستوى توزيعها , فمن حيث معدل النسب أصبحت تحتوى التعريفة الجمركية الحالية على ثلاثة نسب زيادة على الإعفاءات و هي 5% , 15% و 30 % كأقصى حد . و قد أسفر الإصلاح التعريفي على انخفاض

[1] كريم النشاشبي و أخرون , "**الجزائر :تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق** " , واشنطن , صندوق النقد الدولي , 1998 , ص 110.

[2] عبد الرشيد بن ديب " , " **تنظيم و تطور التجارة الخارجية : حالة الجزائر** " أطروحة دكتوارة في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر 2002-2003 , ص 440

[3] كريم النشاشبي و أخرون , مرجع سبق ذكره , ص 113

محسوس في الحماية الاسمية إذ انخفض المعدل من 11% سنة 2000 إلى 10 %سنة 2001 ثم 9.1% سنة 2004 و أخيرا 8.9% سنة 2005 .[1]

و في نفس السياق شهد التشريع و التنظيم المسيرين للتجارة الخارجية إعادة تأهيل للوصول إلى إطار قانوني للتجارة مطابق لقواعد و مبادئ المنظمة العالمية للتجارة , تسارعت وتيرته كرد فعل لإرادة الجزائر الصريحة للاندماج في الاقتصاد العالمي , هذا الإطار القانوني كرسه إصدار الأمر 40/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات البضائع و تصديرها .

وطبقا للأمر رقم 03-04 تم اعتماد المرسوم التنفيذي رقم 05-458 الصادر في 30 نوفمبر 2005 المحدد لكيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية، المنتجات والسلع الموجهة للبيع على حالتها، كما خصص الأمر رقم 05-05 الصادر في 25 جويلية 2005 والمتضمن قانون المالية التكميلي،و المادة 13 التي نصت على أنه " لا يمكن أن تمارس نشاطات استيراد المواد الأولية والمنتجات الموجهة للبيع على حالتها إلا من الشركات التي يساوي أو يفوق رأسمالها 20 مليون دج". وعلى هذا الأساس أصبحت الشركات التجارية التي تقوم بنشاط الاستيراد ملزمة باحترام الشروط الثلاثة التالية:

- امتلاك البنية التحتية المناسبة للتخزين والتوزيع.

- امتلاك إمكانيات النقل المناسبة لخصوصيات النشاط.

- امتلاك إمكانيات مراقبة النوعية والمطابقة والمراقبة الصحية والمراقبة البيطرية والنباتية الصحية للمواد المستوردة قبل بيعها.

3- قانون المالية 2010

حدد بنك الجزائر في سياق التدابير والإجراءات الرامية إلى ضبط التعاملات المالية والتجارية الخاصة بالتجارة الخارجية قروض الممونين Crédit Fournisseurs ب 60 يوما ويتضمن الإجراء عدم الترخيص و السماح للمؤسسات المستوردة للمواد النهائية والمواد الأولية من الاستفادة من قروض تموين من المصدرين أو

[1] ايات الله مو لحسان ، "**المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية : دراسة حالة مصر و الجزائر** "، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية , شعبة اقتصاد التنمية, جامعة الحاج لخضر بباتنة 2010- 2011 , ص ص 144-145

الممونين يتعدى ستين يوما، وقد دخل الإجراء حيز التنفيذ في جانفي 2011 لضمان عدم الاستدانة المؤسسات بما فيها العمومية. وتضاف هذه التدابير إلى تلك التي سعت السلطات العمومية إلى اعتمادها لمنع استدانة المؤسسات واللجوء إلى الاقتراض وتحديد هامش المؤسسات الأجنبية الخاضعة للقانون الجزائري التي كانت تلجأ للاقتراض الخارجي بغية انجاز المشاريع، حيث ألزمت هذه الشركات أيضا بإيجاد آليات تمويل محلية وعدم السماح باللجوء إلى الدعم المالي من البنوك الخارجية وحتى الشركات الأم في حالات رفع ر أس المال[1]. فضلا عن ذلك فان إجراءات أخرى بدأت تطبق و ساهمت في إنقاص نسبة الدفع نقدا في مجال التجارة الخارجية منها الاعتماد المستندي الذي تم تعميمه لضمان شفافية كبيرة في مختلف التعاملات الخارجية.وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (3- 4) طرق تمويل التجارة الخارجية لسنتي 2009 و 2010

السنوات / نوع التمويل	2009		2010	
	القيمة مليون $	النسبة %	القيمة مليون $	النسبة %
التمويل نقدا	30066	76.52	23079	57.02
خطوط الائتمان	5631	14.33	13309	32.88
تحويلات مالية أخرى	3109	7.91	3866	9.55

Source: ONS-"**1998 de marchandises extérieure échanges des évolution 2010**" , Alger , 11janvier2010 , P

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك انخفاض في نسبة تمويل التجارة الخارجية نقدا , حيث كانت نسبة التمويل نقدا في سنة 2009 ب 76.52 % و انخفضت سنة 2010 إلى 57.02%, و ارتفع التمويل بالقروض من

[1] مصطفى بن بادة , " **بنك الجزائر يحدد سقف القروض للممونين ب 60 يوما**"، المجلة الاقتصادية ,الجزائر ، فيفري 2011 ص 8

14.33 % سنة 2009 إلى 32.88 %سنة 2010، وفي سنة 2010 تم تمويل التجارة الخارجية بطرق تمويل أخرى بنسبة 9.55 %.

و من الإجراءات أيضا التي تم اتخاذها تحديد شهادات المنشأ من قبل السلطات العمومية بدل اقتصارها كما كان الحال على الغرفة التجارية، و يأتي هذا إ لجراء لتدعيم الإنتاج المحلي وحمايته بعد الاتفاق على تأجيل التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي إلى غاية 2020، والتي تمس أكثر من 1700 منتوج على الأقل وتحديد قائمة سلبية في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر تقدر ب 1600 منتوج.[1]

المطلب الثاني : التكتلات الاقتصادية

تعدد التكتلات الاقتصادية المؤثرة في تحديد هياكل التجارة الخارجية و أنماطها، تستهدف هذه التكتلات الاقتصادية خلق و تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء, لذا سعت الجزائر بإقامة تكتلات اقتصادية سواء كانت عربية مثل التكتل مع البلدان العربية كاتحاد المغرب العربي و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو الأوروبية مثل الشراكة الأورو– جزائرية ، بهدف زيادة القدرة التنافسية لصادرتها خارج قطاع المحروقات .

الفرع الأول : الشراكة الأورو–جزائرية

يندرج اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي ضمن إعلان برشلونة 1995 و الذي يهدف إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الاتحاد الأوروبي و دول البحر الأبيض المتوسط .[2]

يسعى هذا اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي من الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام منتجات الأوروبية و الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية , و ذلك بإقامة منطقة تبادل حر خلال فترة انتقالية 12 كحد أقصى بدء من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .[3]

[1] بنك الجزائر www. Banque-of-algeria.dz

[2] زايري بلقاسم و دربال عبد القادر , " **منطقة التبادل الأورو– متوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر** " بحوث اقتصادية عربية , السنة الحادية عشر , العدد السابع , ربيع 2002 , ص 38

[3] زعباط عبد الحميد ،" **الشراكة الأورو متوسطية و أثارها على الاقتصاد الجزائري** " , مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا , جامعة الشلف– الجزائر – ، العدد الأول، السداسي الثاني 2004 , ص 56

1– مضمون اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي

شهدت المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من أجل إبرام اتفاق الشراكة بين الطرفين نوع من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني، فمنذ 1997 عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى اتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوروبي[1], و تم استئناف المفاوضات سنة 2001 , حيث تم التوقيع اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي و الجزائر في 22 أفريل سنة 2002 ضمن فعاليات القمة الأورو–متوسطية في فالنسيا باسبانيا و تم العمل بها فعليا في الفاتح من سبتمبر سنة 2005 .[2]

إن هذا الاتفاق يهدف خاصة إلى إقامة منطقة للتبادل الحر بصفة تدريجية حتى غاية سنة 2017، من طبيعته أن يلزم الجزائر على الدخول في دينامكية من شأنها أن توسع مجال انفتاحه التجاري و من أهم ما جاءت به اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي هو إلغاء التعقيدات و الإجراءات ذات الأثر المكافئ على الصادرات و الواردات في المبادلات بين الجزائر و الاتحاد الأوربي عند بدء سريان الاتفاق , مع عدم إمكانية تطبيق أي قيد جديد من قبل أي طرفين بعد سريان الاتفاق بالإضافة إلى عدم إمكانية تطبيقي رسم أو حق جمركي جديد مع عدم رفع ما هو مطبق أثناء بدء سريان الاتفاق .

و عند انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فان الحقوق التي تطبق على وارداتها من الجماعة ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة العالمية للتجارة.[3]

وما تجدر الإشارة إليه أن الجزائر تعتبر ثاني دولة مغاربية توقع عقد الشراكة مع الاتحاد الأوربي بعد تونس (سنة 1995 و يتم إقامة منطقة تبادل حر سنة 2012), و أن عقد اتفاق الشراكة الموقع بين الاتحاد الأروبي و الجزائر مختلف عن الموقع بين تونس و المغرب مع الاتحاد الأوربي و هذا ما يوضحه الجدول رقم (3- 5) إذ نلاحظ وجود نصوص إضافية في إطار الاتفاقية الجزائرية تختلف عما هو موجود في اتفاقيتي المغرب و تونس

---

[1] M. Belattaf et B. Arhab," **Le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du maghreb avec l'UE**" colloque international, université de Telmcen , 21-22/oct/2003, P(14-16).

[2] " **Algérie / Union européenne un quart de siècle de coopération** " Délégation de la commission européenne // www.deldza.cec.eu.int/ ue Algérie/ coopération consule le 12/08/ 2010:http

[3] عبد الحميد زعباط، ، مرجع سبق ذكره ، ص56

ومن أمثلة ذلك مكافحة الإرهاب، والحد من التصحر، وتمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، كذلك يلاحظ أن الاتفاقية الأورو- جزائرية قد جاءت أطول من حيث عدد المواد وشمولية وتفصيل بعض القضايا التي تميز العلاقات الأورو -جزائرية.

الجدول رقم:(3- 5) **مقارنة اتفاقيات الشراكة الأورو -جزائرية باتفاقية الشراكة الأورو-(تونسية, مغربية و اسرائلية)**

الاختلافات	الجزائر	تونس والمغرب	إسرائيل
الأهداف	تعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	تعزيز الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي	تطوير العلاقات الاقتصادية وتشجيع التعاون الإقليمي بين دول المنطقة
التكامل التجاري	عدم ندية العلاقة التجارية	عدم ندية العلاقة التجارية	عمق وندية العلاقة التجارية
التعاون الاقتصادي	وجود قيود :هيكلة وإصلاحات قانونية	وضع قيود، مثل تكييف القوانين وضرورة الإصلاح.	عدم وجود قيود
التعاون المالي	تعاون مشروط ، المادتان80 و 81	تعاون مشروط بالقطاعات المستهدفة للإصلاح	عدم وجود شروط
خصوصية	معالجة قضايا التصحر (م 52) , الإرهاب (م 90) ودور المرأة الاقتصادي والاجتماعي (م74)	-	التمتع بمزايا عضوية الاتحاد الأوروبي دون الانضمام إليه.

المصدر : مصطفى خشيم ، " اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية ", المجلة الجامعة المغاربية , العدد السابع, السنة الرابعة , 2009 ,ص 85

2- واقع التجارة الخارجية للجزائر مع الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة المتوسطية

يعد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه شريكا تجاريا مهما بالنسبة للجزائر وذلك نظرا لتاريخ المبادلات التجارية بينهما وبين هذه الدول، وترجع هذه العلاقة إلى الارتباط التاريخي بفرنسا، حيث كانت ومازالت معظم المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية تتم معها.

أ- تطور التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة

إن دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في 2005/09/1 كان له أثر مباشر على كل من الصادرات والواردات حيث ارتفعت قيمتهما و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (3- 6) : تطور واردات و صادرات لجزائر من و إلى الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2005	25.593	11.219	14.374
2006	28.750	11.729	17.021
2007	29.027	14.427	14.600
2008	41.246	20.985	20.261
2009	23.186	20.772	2.414
2010	28.009	20.704	7.305

source de: Centre National l'Informatique et des Statistiques

STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE (Période2005 . 2010)

الشكل رقم (3- 15) : تطور واردات و صادرات لجزائر من و إلى الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي

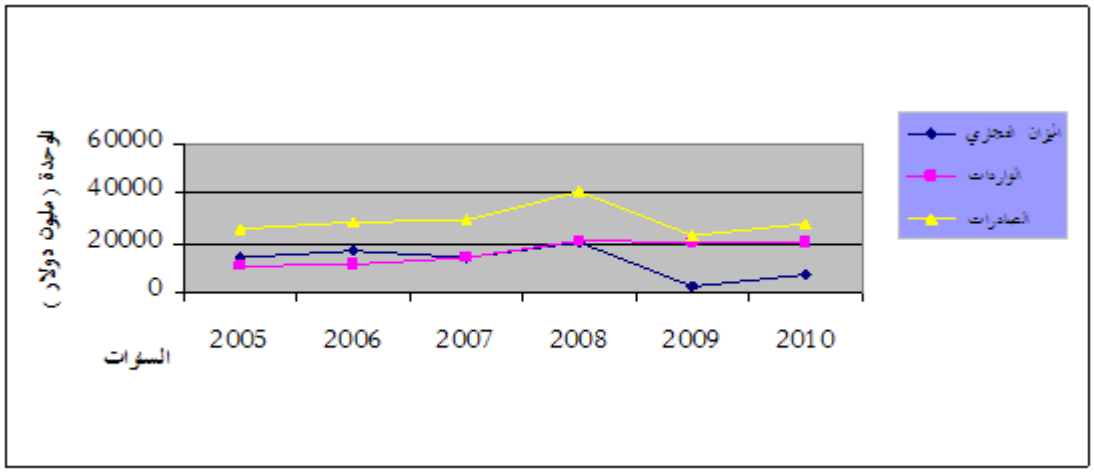

المصدر : تم إعدادا الجدول اعتماد على معطيات الجدول السابق

من خلال تحليلنا للجدول والشكل السابقين نلاحظ ما يلي:

عرفت حصيلة الصادرات الجزائرية باتجاه الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2010) تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض , حيث عرفت أعلى قيمة لها خلال هذه الفترة سنة 2008 و المقدرة ب 41.246 مليون $, و أدنى قيمة لها سنة 2009 و المقدرة ب 23.186 مليون $, هذا الارتفاع و الانخفاض في قيمة صادرات الجزائر باتجاه الأوروبي مرتبط بتغيرات أسعار البيترول كون أن مجمل الصادرات الجزائرية باتجاه الاتحاد هي عبارة عن نفط ومشتقاته إضافة للغاز.

أما فيما يخص واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي فإن حصيلتها هي الأخرى تتميز بارتفاع مستمر خلال الفترة (2005-2009),حيث ارتفعت من11.219 مليون $, إلى 20772 مليون $, و هذا الارتفاع سببه الاستهلاك الجزائر من المواد الغذائية و السلع التجهيزية , ففي سنة 2008 عرفت أعلى قيمة لها حيث بلغت 20.985 مليون $ بسبب انخفاض قيمة الأورو , أما سبب انخفاض الواردات سنة 2010 من الاتحاد الأوربي يعود إلى الإجراءات الاقتصادية الحمائية التي أصدرتها الحكومة خاصة في مجال إلغاء القروض الاستهلاكية للمواطنين.

ولكون صادرات الجزائر اتجاه الاتحاد الأوربي هي عبارة عن النفط و غاز جعل الميزان التجاري يعرف فائض خلال فترة الشراكة , إلا أن هذا الفائض عرف أعلى قيمة له سنة 2008 و المقدرة ب 20.261 مليون $, و أدنى قيمة له سنة 2009 و المقدرة ب 2.414 مليون $ نتيجة انخفاض قيمة الصادرات .

إن الفائض الذي حققه الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ما هو إلا نتيجة زيادة حصيلة الصادرات المحروقات باتجاه الاتحاد الأوروبي نتيجة ارتفاع أسعار البترول التي تتحكم في أسعاره عوامل خارجية.

ب- أهم الشركاء التجاريين الأروبين للجزائر

بالرغم من أن أعضاء الاتحاد الأوروبي يصل الآن إلى سبع وعشرين دولة، فإن التبادل التجاري الأورو-جزائري مازال متركزا في دول تقليدية مجاورة لها على الساحل الشمالي لحوض البحر الأبيض لمتوسط، لاسيما فرنسا، وإيطاليا، وأسبانيا.

إلا أننا نلاحظ من **الجدول**(3- 7) و **الشكل** (3- 16) انخفاض نصيب فرنسا بالنسبة للدول الاتحاد الأوربي الموردة للجزائر , حيث انخفض من 45.78% إلى 15.07%, والمواد الأساسية المستوردة من فرنسا تتمثل في السلع الرأسمالية والسيارات والصناعات الزراعية والسلع الاستهلاكية والسلع الوسطية إن مركبات السيارات هي أول المنتجات المصدرة إلى الجزائر بنسبة 16%، تليها المواد الصيدلانية (11%) منتجات الألبان والحبوب، معدات السيارات، ثم تأتي بعد ذلك سلسلة من المنتجات الصناعية.[1]

و نفس الشيء بالسبة لكل من ايطاليا و اسبانيا حيث انخفضت من 13.41% إلى 10.01% و من 12.37 % إلى 6.52 % على التوالي وتتمثل أهم المواد المستوردة من اسبانيا في المواد الصيدلانية، الأجهزة والآلات.

إلا أن هذا الانخفاض في حصص الدول الثلاث في توريد الجزائر يقابله زيادة حصص باقي الدول الاتحاد الأوروبي , حيث ارتفعت من 28.44 % إلى 68.67 %أي تضاعفت ثلاثة مرات . و علية فان اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي زاد من عدد الموردين للجزائر من دول الاتحاد .

[1] Jaques Dumasy, les relations commerciales franco-algériennes et les outils de la coopération, adress www.senat.fr/ga/ga37/ga3711.htmI # toc 105, consulter le 06/09/2010

الجدول رقم (3- 7) : تطور واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوربي

الوحدة : مليون دولار

الدول / السنوات	فرنسا		ايطاليا		اسبانيا		باقي دول الاتحاد الأوربي	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2005	5136.76	**45.78**	1504.21	**13.41**	1388.29	**12.37**	3190.08	**28.44**
2006	4565.05	**38.92**	1846.20	**15.74**	1206.27	**10.28**	3112.18	**35.06**
2007	4914.44	**34.06**	2511.80	**17.41**	1733.41	**12.01**	5268.74	**36.52**
2008	3504.49	**16.70**	2287.36	**10.90**	1552.89	**7.40**	13640.21	**65.00**
2009	11217.62	**15.85**	7487.67	**10.58**	4600.18	**6.95**	47419.30	**66.62**
2010	6100	**15.07**	4052	**10.01**	2637	**6.52**	14217.43	**68.67**

المصدر : تم إعداده اعتماد على إحصائيات المدرية العامة للجمارك

الشكل رقم (3- 16): تطور واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة

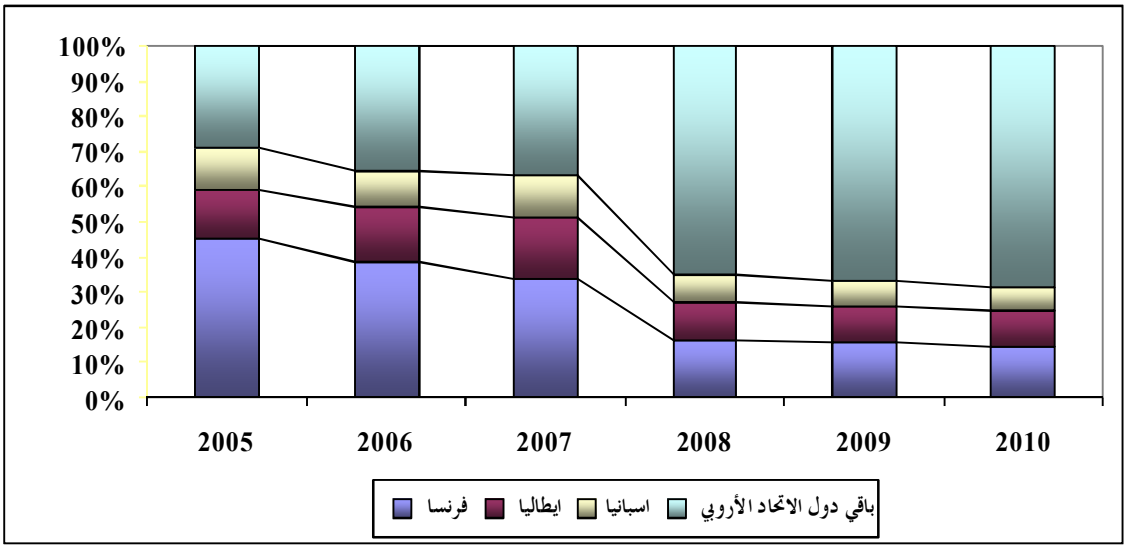

المصدر : تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول السابق

أما فيما يخص صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوربي، وحسب معطيات الجدول (3-8) و الشكل (3- 17) فقد احتلت ايطاليا المركز الأول بنسبة 29.27 % و فرنسا المركز الثاني بنسبة 19.02 % و اسبانيا المركز الثالث بنسبة 18.12% سنة 2005 ، إلا أن هذه الدول لم تحافظ على حصصها من الصادرات الجزائرية فقد انخفضت , نلاحظ أن نسبة إلى ايطاليا انخفضت من 29.27% إلى 15.39% . و نفس الشيء بالسبة لكل من اسبانيا و فرنسا, حيث انخفض من 18.12 % إلى 10.36% و من 19.02% إلى 7.30% على التوالي

الجدول رقم (3- 8): تطور صادرات الجزائر لدول الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة

الوحدة : مليون دولار

الدول / السنوات	فرنسا		ايطاليا		اسبانيا		باقي دول الاتحاد الأوربي	
	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%	القيمة	النسبة%
2005	4868.09	**19.02**	7490.08	**29.27**	4637.45	**18.12**	8481.5	**33.14**
2006	4296.74	**14.94**	9425.54	**32.78**	5239.09	**18.22**	9792.25	**34.06**
2007	4133.27	**14.23**	8268.67	**28.48**	5450.87	**18.77**	14518.59	**38.52**
2008	3299.68	**8.0**	6475.62	**15.7**	4743.29	**11.5**	1404.64	**64.80**
2009	1731.99	**7.74**	3593.83	**15.5**	2476.26	**10.68**	15204.34	**66.08**
2010	3775	**7.30**	8778	**15.39**	5909	**10.36**	18752.02	**66.95**

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على إحصائيات المدرية العامة للجمارك

الشكل رقم (3-17): تطور واردات الجزائر من دول الاتحاد الأوربي في إطار الشراكة

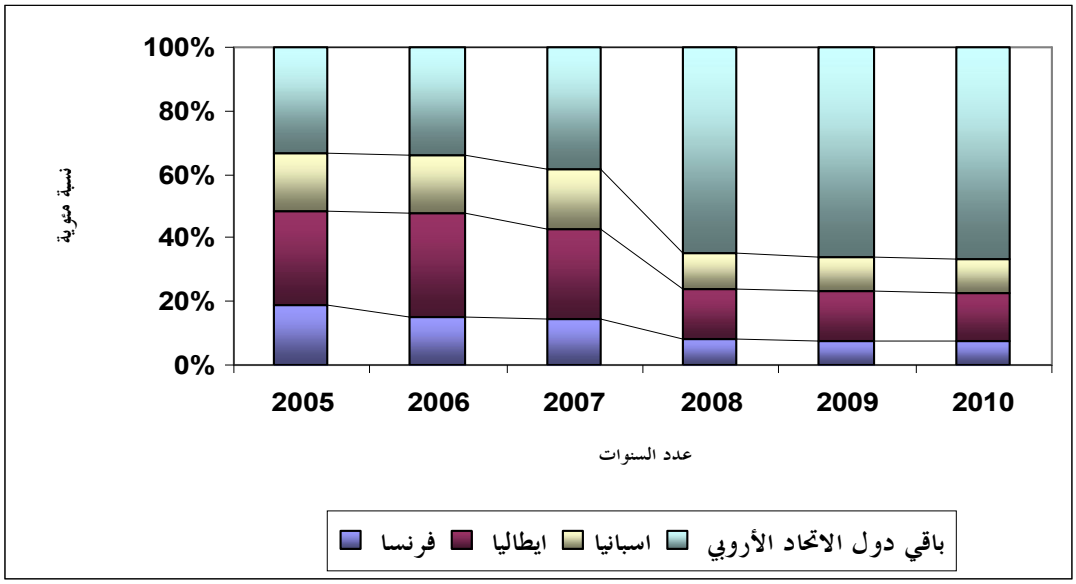

المصدر : تم إعداده اعتماد على معطيات الجدول السابق

3- تقيم اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي

كان و مازال الاتحاد الاروبي شريك التجاري التاريخي للجزائر، نحيث يمثل 50 %من قيمة إجمالي التجارة الخارجية للجزائر ، و من أجل تقيم أثار الشراكة على بنية التجارة الخارجية سوف نأخذ مجموعة من المعايير :

أ- لتحليل تأثير اتفاقيات الشراكة الأورو- جزائرية على زيادة مستويات التجارة الخارجية بينها و بين الاتحاد الأوربي لا يكتمل إلا بدراسة البعد الكيفي لهذه العلاقة . فاتفاقيات الشراكة، يفترض أن تزيد من القدرة التنافسية للجزائر في مجالي السلع والخدمات، وبالتالي يفترض أن تزيد قدرة الجزائر في مجال المنتجات الصناعية بحيث تنتقل من مرحلة الاعتماد على تصدير سلع أولية إلى تنويع صادراتها بحيث تمتد لتشمل السلع المصنعة ونصف المصنعة[1]. و لم يغير اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي من هيكل الصادرات الجزائر اتجاهه حيث بقي النفط و الغاز المسيطر عليها ، فخلال الخمس السنوات التي مضت من الشراكة و رغم كل الإصلاحات و الإجراءات التي أخذتها الجزائر للنهوض بصادرات خارج المحروقات إلا أن صادرتها بقيت تابعة للقطاع النفطي

[1] مصطفى خشيم ،" **اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية** ", المجلة الجامعة المغاربية , العدد السابع, السنة الرابعة , 2009 , ص76

و نفس الشئ لم يتغير هيكل الواردات مع الاتحاد الأوربي ، إذ نجد كل من المواد الغذائية النباتية، المواد الفلاحية المواد الكيماوية والبلاستيكية، والآليات الميكانيكية.

ب- تعتبر صادرات خارج قطاع المحروقات المرآة العاكسة للإجراءات التي قامت بها الجزائر في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي ، فبناءا على معطيات **الشكل** (3- 18) يوضح أن صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات بقيت ثابتة خلال الأربع السنوات (2005- 2009) و الواردات عرفت زيادة مستمرة عدا سنة 2009 ، هذا ما جعل الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات يعرف عجز مستمر ، حيث عرف أعلى عجز له سنة 2008 (1305052.8-)مليون دج

الشكل رقم (3- 18): رصيد الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات مع الاتحاد الأوربي خلال الفترة

2009-2005

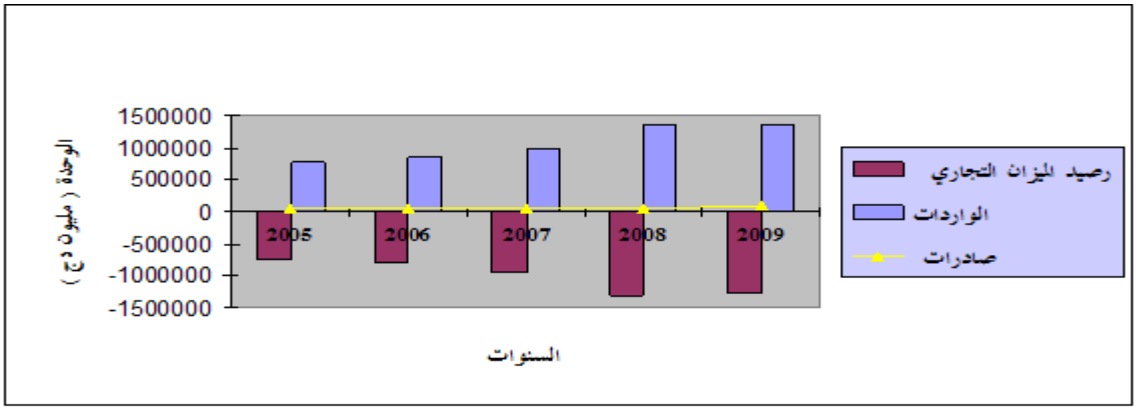

Evaluation de l'état d'exécution de l'Accord "Source :Ministère du Commerce en Algérie Rapport Final ,3 novembre 2009 Alger, p 71 **"d'Association Algérie-UE**

و كذلك من خلال الشكل رقم (3- 19) يوضح أن هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات بقية تسطير عليه المعادن و المتمثلة أساسا في (الزنك , بقايا و مخلفات النحاس , هيدروجان و الأمونياك) .

الشكل رقم (3– 19) :هيكل الصادرات خارج المحروقات اتجاه الاتحاد الأوربي خلال فترة(2005– 2010)

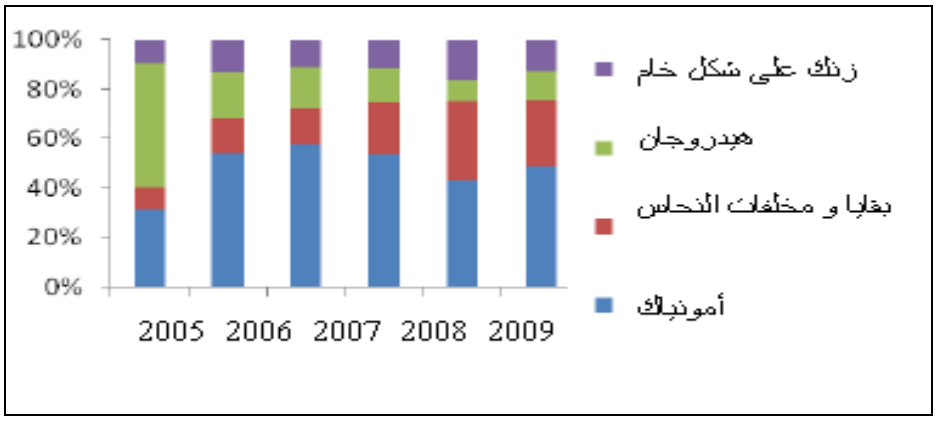

Source :Ministère du Commerce en Algérie, opcit , p68

ج– قد أكد التقييم الذي أجرته مصالح وزارة التجارة حول تأثير اتفاق الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي على صادرات الجزائر خارج المحروقات تسجيل تراجع لحجم صادراتنا باتجاه هذه المنطقة خلال التسعة أشهر الأولى من سنة2009 مقارنة بنفس الفترة من سنة 2008، حيث بلغت نسبته على التوالي 56.2 % مقابل 60.6 % ، ولا يزال حجم التبادل التجاري بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي يشهد اختلالا محسوسا وبشكل مستمر لصالح هذا الأخير، وهذا منذ دخول اتفاق الشراكة بين الطرفين حيز التنفيذ في سبتمبر 2005

وتمثل المنتوجات الفلاحية المصدرة إلى مختلف دول الاتحاد خلال التسعة أشهر من سنة 2009 نسبة 4% من إجمالي صادراتنا خارج المحروقات، بقيمة 17.96 مليون دولار مقابل 31.37 مليون دولار خلال نفس الفترة من سنة 2008، وعرف حجم الصادرات من التمور الجزائرية باتجاه الاتحاد تراجعا ب 53.6 بالمائة انخفضت فيها قيمة الحجم المصدر إلى 6.14 ملايين دولار هذه السنة مقابل 13.25 مليون دولار خلال سنة 2008، وتحتل فرنسا قائمة الدول المستوردة لهذه المادة، حيث استوردت ما نسبته 96.6 %، تليها بلجيكا ب 2.2 % ثم اسبانيا. وبلغ حجم الصادرات من المواد الفلاحية والفلاحية المحولة التي تستفيد من المزايا التفاضلية المعفية من الرسوم الجمركية60.5 % من مجموع صادرات الجزائر خارج المحروقات خلال الفترة المذكورة منها 84.4 % تخص المواد المدرجة خارج إطار الحصص، وارتفع حجم الصادرات الجزائرية من المواد الفلاحية ب 94 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2008.[1]

[1] هدى حمدوش، "تقييم تأثير اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على صادرات الجزائر: استمرار اختلال الميزان التجاري لصالح الاتحاد " المجلة الاقتصادية , سنة 2010 ص 5

د- ضعف صادرات الجزائر لأوروبا خارج قطاع المحروقات، فمقابل كل20 مليار دولار تستورده الجزائر من أوروبا لا تصدر إلا ما قيمته واحد مليار دولار، أي أن الشراكة بالنسبة للجزائر مع الطرف الأوروبي كانت حصيلتها سلبية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، حيث خسرت الجزائر ما يقارب 20 مليار دولار.[1] وهو ما جعل المفاوض الجزائري في اجتماع لوكسمبورغ في بداية جوان 2010 بمناسبة الاجتماع الخامس لمجلس الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يفرض على الطرف الأوروبي مطالبه المتمثلة أساسا في إعادة النظر في بعض بنود الاتفاقية التي تراها الجزائر تعمق من تبعيتها التجارية لأوروبا مثل إعادة النظر في رزنامة التفكيك الجمركي والفروع المعنية بالتفكيك الجمركي مع المطالبة بحركة استثمارات مباشرة خارج قطاع المحروقات .يبقى يعزز هذا الاتجاه الذي يخدم الفرص الجزائرية احتمال استمرار أ سعار النفط في حدود 50إلى 70دولار للبرميل الواحد مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف ارتباط الجزائر بالاستثمارات الأوروبية، مع ضعف عائدات تحويلات المهاجرين، و ضعف السياحة الأوروبية مقارنة بتونس والمغرب[2].

ه- إن إبرام اتفاقية الشراكة هذه والجزائر، إن لم يزد من مستوى معدلات التبادل التجاري الأورو – جزائري و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] محمد بلعزوز ،" **تأثير الأزمة الأروبية على الدول العربية** "، في حصة حوار اليوم ، الإذاعة الوطنية الجزائرية ، يوم 2012/1/1

[2] مصطفى الصايج ، " **انعكاسات الأزمة الأوربية على الاقتصاد الجزائري , الفرص و التحديات** "، مجلة المغرب الموحد , العدد الثامن 1 سبتمبر 2010 , ص 15

الجدول رقم (3- 9) :مقارنة حجم التبادل التجاري بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي قبل و بعد الشراكة

قبل الشراكة			بعد الشراكة		
السنة	نسبة صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي(%)	نسبة الواردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي (%)	السنة	نسبة الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي(%)	نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي (%)
1990	71.54	62.22	**2005**	55.64	55.11
2000	62.6	57.3	**2006**	52.64	54.67
2001	64.52	59.39	**2007**	48.77	56.21
2002	64.82	56.05	**2008**	55.01	53.15
2003	58.93	58.77	**2009**	51.30	52.86
2004	57.78	55.55	**2010**	49.09	51.16

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على معطيات المدرية العامة للجمارك

من خلال الجدول نجد أن حجم التبادل التجاري بين الجزائر و الاتحاد الأوربي قد انخفض بعد اتفاق الشراكة و يرجع سبب هذا التراجع إلى دخول متعاملين تجاريين جدد على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية و الصين ، بلغت قيمة التبادلات التجارية بين الجزائر و الصين 3.83 مليار دولار أمريكي عام 2008 بزيادة 83% بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2006. وأصبحت الجزائر سادس أكبر شريك تجارى للصين. وتشمل الصادرات الصينية إلى الجزائر المعدات والآلات والسيارات وقطع الغيار والملابس ومنتجات الحديد والصلب وتستورد الصين من الجزائر النفط الخام . "[1]

الفرع الثاني : اتحاد المغرب العربي

ظهرت فكرة الاتحاد المغاربي قبل الاستقلال وتبلورت في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-30/4/1958 والذي ضم ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري

[1]عبد الخالد الأيوب , " **العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والجزائر تتوسع وتتعمق**" ,مجلة الصين اليوم , العدد 3 , سنة 2009 على الموقع http://arabic.cri.cn/361/2009/01/12/181s110013.htm تاريخ التصفح 20-10-2011

التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائري.[1]وبعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون وتكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 لتنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المغرب العربي، وبيان جربه الوحدوي بين ليبيا وتونس عام1974 ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر، ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983 وأخيرا اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرا لده في الجزائر يوم 1988/6/10، وإصدار بيان زرالده الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الاتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي .و أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 1989/2/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا، وصادق عليه قادة الدول الخمس –الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، الرئيس الموريتاني معاوية ولد سيد احمد الطابع، الرئيس التونسي زين العبدين بن علي ،الرئيس الليبي معمر القذافي،ملك المغرب الحسن الثاني.

1- التجارة الخارجية للجزائر مع الدول المغاربية .

لقد اتسم التبادل التجاري للجزائر مع الدول المغاربية بالتذبذب من حيث الزيادة والنقصان خلال السنوات (1992-2010)فقد بلغت صادرات الجزائر اتجاه الدول المغاربية بالارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى و هذا حسب الشكل التالي :

الشكل رقم (3- 20): تطور صادرات الجزائر اتجاه دول المغرب العربي من 1992-2010

الوحدة : مليون دج

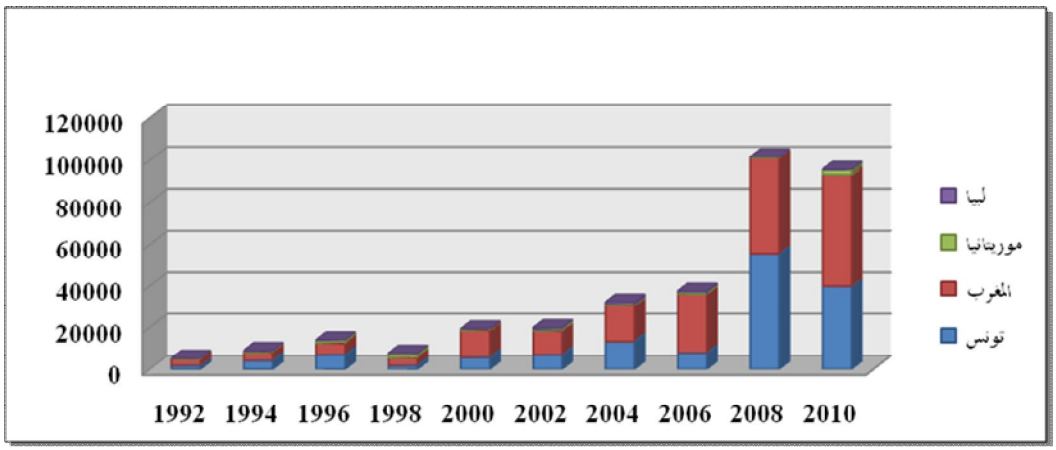

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

[1]جلاب عزيزة، حوبار علي " **العقبات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي المغاربي**" مذكرة ماجستير تخصص مالية جامعة شلف 2005 ص56

نلاحظ من خلال الشكل رقم (3- 20) أن تونس تعتبر الشريك التجاري المغاربي الأول ، حيث بلغت صادرات الجزائر اتجاه تونس سنة 2010 قيمة 39990.0 مليون دج . هذه النسبة عرفت ارتفاعا كبيرا مقارنة بسنة 1992 أين كانت قيمة صادرات الجزائر اتجاه تونس 1750.8 مليون دج بمعدل نمو قدر ب 39.9 %.إلا أنه بمقارنة بين سنتين 2008و 2010 نلاحظ انخفاض صادرات الجزائر ، حيث بلغت سنة 2008 أقصى قيمة لها ب 55616.6 مليون دج و يعود سبب الانخفاض إلى ارتفاع درجة الانفتاح التجاري لتونس و تأثرها بالأزمة المالية 2008 .

ثم تأتي المغرب في المرتبة الثانية حيث نلاحظ أن زيادة مستمرة في قيمة الصادرات من 3052.2 مليون دج سنة 1992 إلى 53059.32 مليون دج سنة 2010 بمعدل نمو 530.9 % يمكن تقسيم صادرات الجزائر إلى موريتانيا على مرحلتين :

- **المرحلة الأولى من 1992–2000** : التي تميزت بالارتفاع تارة و الانخفاض تارة أخرى بمعدل نمو 8.14 %

-**المرحلة الثانية من 2004–2010** : عرفت ارتفاع كبير من سنة 2004 إلى سنة 2010 بمعدل نمو يقدر ب 25.14 %. أم فيما يخص صادرات الجزائر الى ليبيا نلاحظ أنها منخفضة جدا مقارنة بالدول المغاربية الأخرى حيث بلغ معدل نمو الصادرات خلال الفترة المذكورة سابقا 0.97%

أما فيما يخص واردات الجزائر من دول اتحاد المغرب الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم (3– 21) : واردات الجزائر مع دول اتحاد المغرب العربي من 1992–2010

الوحدة : مليون دج

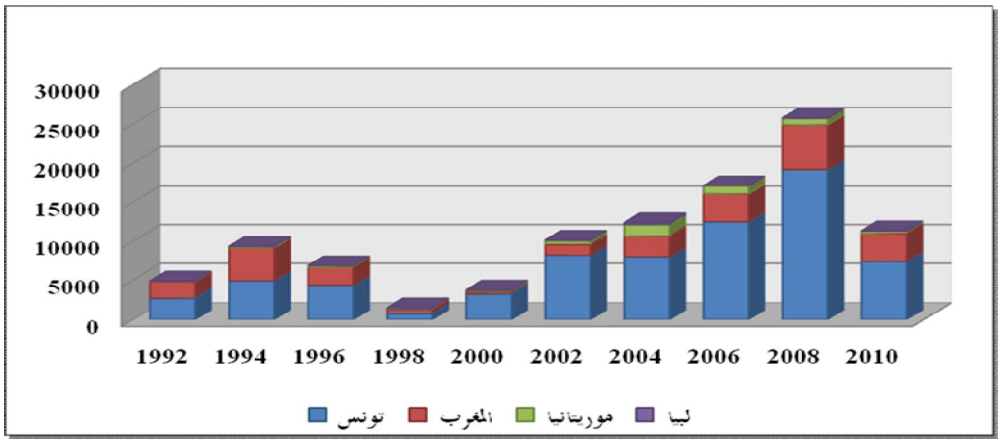

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

تعتبر تونس المورد المغاربي الأول , حيث بلغ معدل نمو الواردات خلال الفترة السابقة ب 73.21% و أيضا ، فمن خلال الشكل رقم (3-22) نلاحظ أن الميزان التجاري بين تونس و الجزائر عرف تذبذب بين العجز سنوات 1992, 1994 و سنة 2006 و الفائض في باقي السنوات الأخرى.

بينما عرفت واردات الجزائر من المغرب ارتفاع مستمر نسبيا، إذ عرف الميزان التجاري بين البلدين هو لصالح الجزائر , حيث ارتفع الفائض التجاري من 940.3 مليون دج سنة 1992 إلى 49398.47 مليون دج سنة 2010.

بينما ورادات الجزائر من موريتانيا هي أقل بكثير من واردات الجزائر من تونس و المغرب , حيث بدأت الجزائر تستورد من موريتانيا سنة 1996 رغم دخول الاتفاقية حيز التنفيذ سنة 1989 , و يمكن تفسير هذا التأخر و الانخفاض في قيمة الواردات إلى خصوصية و هشاشة الاقتصاد الموريتاني . و قد عرف الميزان التجاري بين الجزائر و موريتانيا فائض عدا سنوات 2004-2008

الشكل رقم (3-22) :الميزان التجاري بين الجزائر و الدول المغاربية

الوحدة : مليون دج

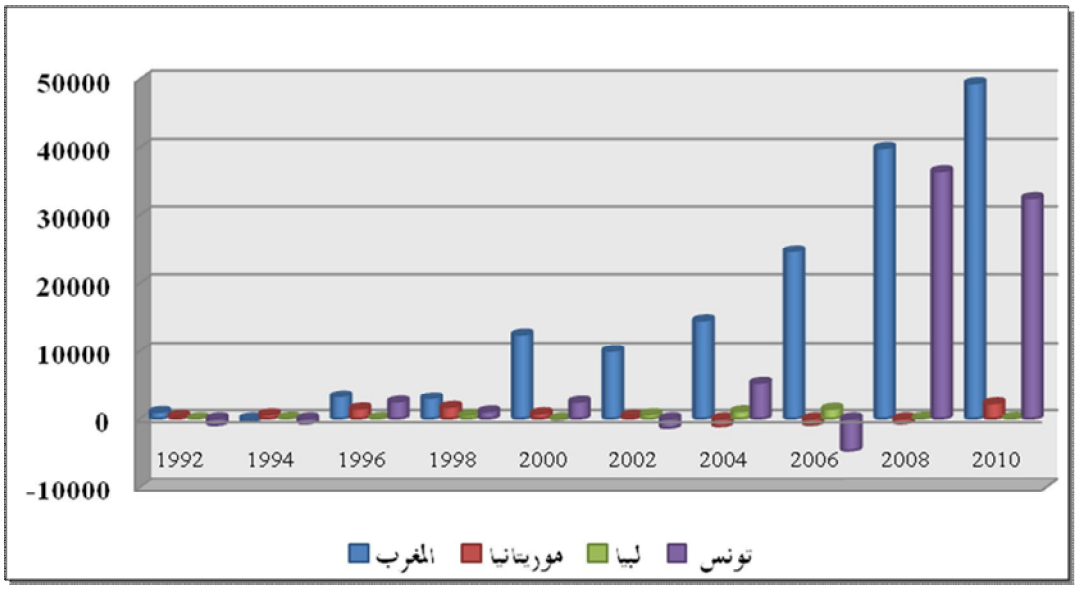

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

3- تقيم تجربة اتحاد المغرب العربي .

خسرت شعوب المغرب العربي كثيرا جراء فشل أنظمتها في إطلاق اتحاد قوي يصمد أمام الخلافات السياسية والنزاع حول قيادة القاطرة. ويكفي أن المواطن المغربي يشتري البترين بسعر يعادل سعره بالجزائر 8 مرات ويشتري المواطن الجزائري منتوج الأسماك بسعر قد يزيد عن سعره بالمغرب بعشرين مرة، ونفس شيء بالنسبة لكثير من المنتجات الفلاحية والصيدلانية ومنتجات الصناعة الغذائية. وعلى صعيد الاستثمار خسرت دول المغرب العربي كثيرا جراء سياسة توظيف فوائضها المالية في السندات الخارجية بسبب تراجع الفائدة في النظام النقدي الأمريكي. وكان من الأنجع اقتصاديا أن تخصص تلك الموارد المالية للاستثمار في دول المغرب العربي ضمن خطة مشتركة للمشروعات التي تتطلب أسواقا واسعة [1]، وتخسر دول المغرب العربي سنويا ما يعادل 3% من مجموع ناتجها الداخلي كفرصة ضائعة من منظومة الاتحاد بحسب تقديرات البنك العالمي وهي خسارة كبرى لا أحد يستوعبها في مشهد التنافس الدولي والإقليمي على تحقيق أكبر مرد ودية ممكنة من السياسات الاقتصادية التي بإمكان الدول انتهاجها.

الفرع الثالث : منطقة التجارة العربية الكبرى Greater Arab Free Trade Area(GAFTA)

تعتبر منطقة التجارة الحرة* العربية الكبرى مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة ، وتستهدف أساسا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل،[2] و بمعنى أدق هي اتفاق متعدد الأطراف هدف إلى الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية ، خلال فترة زمنية محددة 10 سنوات وذلك : باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10 % سنويًا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ، مع إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول

---

[1] بشير مصطفى ،" **اتحاد المغرب العربي :الفرص الضائعة**"، على الموقع : http// echo .hmsalgeria.net/ article41.html تاريخ التصفح 2011/10/10

[2] د.الجوزي جميلة., "**التكامل الاقتصادي العربي واقع وأفاق**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الشلف- الجزائر -، العدد 5، ديسمبر 2006 ، ص31

* على مستوى القاموس الاقتصادي تعتبر " منطقة تجارة الحرة " نظريا أدنى مستويات نظرية التكامل الاقتصادي , باعتبار أنها اتفاق تجاري متعدد الأطراف تلجأ ضمنه الاقتصاديات الأعضاء إلى إلغاء الحواجز التجارية البينية تدريجيا أمام تدفق السلع فقط (أو ما يدعى بالتكامل الضحل) , و لا تقتضي بالضرورة إلغاء العوائق أمام انتقال الأشخاص أو الخدمات ...الخ أو ما يعرف بالتكامل العميق , كما تحتفظ كل دولة بتعريفتها الجمركية اتجاه البلدان غير أعضاء

الأطراف في المنطقة . وعضوية المنطقة مفتوحة لكافة الدول العربية الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وهذا بمثابة شرط لدخول أي دولة عربية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1] ، أي الهدف من إنشاء منطقة تجارة حرة عربية هو : **تجارة عربية بلا حدود = التنمية المستدامة** .[2]

1- انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يوم الفاتح من شهر جانفي سنة 2009 أو دعت الجزائر ملف انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى , ما يمنحها الرتبة الثامنة عشرة ضمن قائمة الدول العربية المنظمة كليا إلى المنطقة .[3]

و قد أرسلت الجزائر عام 2009 قائمة تضم 1260 منتجا يستورد من طرف الجزائر و التي لا يمكن أن تستفيد من الإعفاءات الجمركية للمنطقة , و يهدف هذا الإجراء إلى حماية المنتج الوطني الجزائري إضافة إلى استجابة الجزائر لرغبة عدد كبير من المتعاملين الاقتصاديين الجزائيين الذين يلقون منافسة السلع المستوردة من المنطقة لمنتجاتهم . خاصة و أن مشكل مصداقية"شهادة المنشأ "لا يزال يشكل حجر عثرة أمام إمكانية التأكد من أن السلع الداخلة إلى الجزائر عربية المنشأ بالفعل و أنها ليست سلعا آسيوية في تعبئة عربية.[4]

لمعالجة الأمر اقترحت الجزائر فرض تسليم شهادة منشأ المنتج، الذي يجري بيعه داخل دول المنطقة العربية للتبادل الحر، من قبل هيئة واحدة في كافة الدول العربية وليس كما هو معمول به حاليا حيث تسلم هذه الوثيقة من قبل وزارة التجارة في بعض الدول ومن طرق غرف التجارة والصناعة وبعض الهيئات في دول أخرى.

---

[1] جامعة الدول العربية ،"**الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية**."القاهرة .نوفمبر 2007 .ص12

[2] نور الدين جوادي , " **ظاهرة الاحتباس التجاري : مأزق عربي يعكر احتفالات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بانضمام عضوها الثامن عشر** – الجزائر –" مجلة بحوث اقتصادية العربية , العدد 50 ربيع 2010 , ص 158

[3] نفس المرجع السابق ، ص 155

[4] أمينة بلحسين ،" **الجزائر تبقي على القائمة السلبية لوارداتها من المنطقة العربية للتبادل الحر حماية لإنتاجها**"، مجلة الأبحاث الاقتصادية, أفريل 2011 ص 39

كما اقترحت الجزائر في نفس السياق فر ض نسبة إدماج للمنتجات المتبادلة في هذه المنطقة لا تقل عن 70 % وهو نفس المطلب الذي تنادي به الدول المغاربية ومصر والسودان، و إن كانت الدول الخليجية اكتفت بالمطالبة بنسبة إدماج ب40%.[1]

2- التجارة الخارجية للجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أ-صادرات الجزائر اتجاه الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وفق لمعطيات الشكل رقم(3- 23) نلاحظ أن حجم الصادرات إلى الدول العربية قد عرف زيادة خلال الفترة (1998- 2010) , حيث بلغت سنة 2010 بقيمة 20.02 مليون دولار أي بنسبة 3.47 %من اجمالي الصادرات الكلية .

الشكل رقم (3– 23) : الصادرات الجزائر مع الدول العربية منذ قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من 1998 –2010

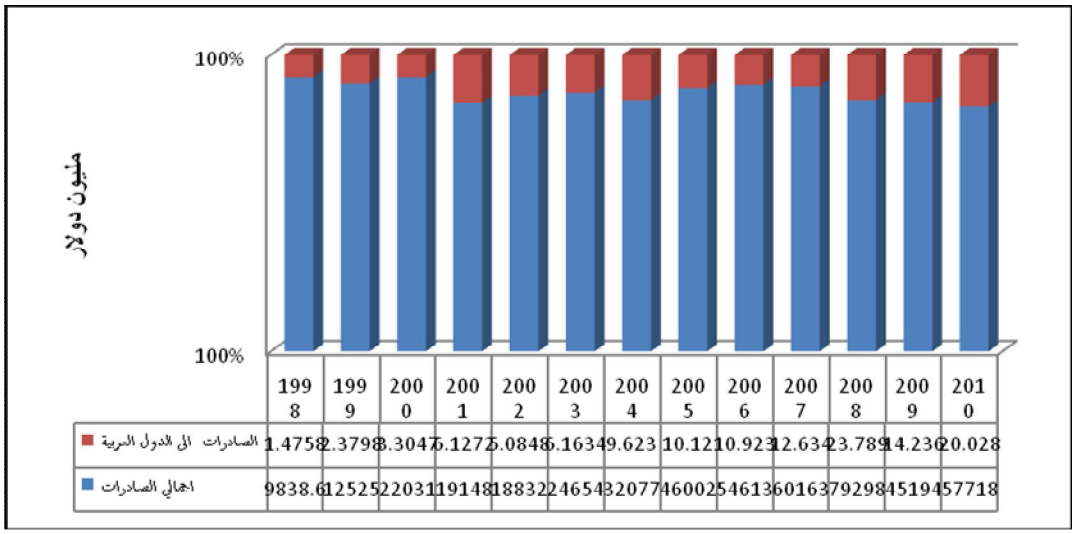

Source :ONS "**évolution des échanges extérieure de marchandises de 1998-2008**" , Alger , janvier2010 , P 21

[1] نفس المرجع السابق , ص **39**

و يتكون الهيكل السلعي للصادرات الجزائر اتجاه الدول العربية من صادرات المحروقات و تمثل 91.5%من إجمالي الصادرات اتجاه المنطقة ، بينما مثلت الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر ما يقارب **0 ,8,5** %من إجمالي الصادرات خلال السداسي الأول من سنة2009 و يبن الجدول التالي صادرات الجزائر (خ م) , حيث تمثل المنتجات الصناعية نسبة 67.5 %من مجموع الصادرات (خ م) , و تأتي في المرتبة الثانية المنتجات الفلاحية و الغذائية بنسبة 31.75% و في الأخير منتجات الصيد البحري 0.1 %

الجدول رقم (3-10) : هيكل صادرات الجزائر خارج المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر حسب القطاع خلال – السداسي الأول2008-2009

القيمة / نوع المنتج	القيمة (مليون$)	النسبة %
المنتجات الصناعية	33	67.52%
المنتجات الفلاحية	15.86	31.75%
منتجات الصيد البحري	1.88	%0.1
المجموع	48.87	100%

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية " الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر – السداسي الأول2009 - "وزارة التجارة , سبتمبر 2009 ص ص 12-14

الصناعية ـ المنتجات

تمثل المنتجات الصناعية المصدرة اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر بقيمة تقدر ب **33** مليون دولار أمريكي، ما يقارب 66 % من الصادرات(خ م) اتجاه هذه المنطقة، وقد انخفضت هذه النسبة بـــ 69,5% مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2008 و هذا حسب الجدول رقم (3- 11)

الجدول رقم (3- 11) : صادرات المنتجات الصناعية اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر السداسي الأول لسنتي 2008 و 2009

	الحصة من المجموع الصناعي	السداسي الأول		الدول المستلمة
		2008	2009	
زنك و خلائط الزنك	15.3	16.4	5	تونس (2.7%)، المغرب (97.3%)
مشتقات الهيدروكربونات	12.6	4	5.5	**تونس** (100%)
الاسمنت	9.7	0.4	3.2	**موريتانيا** (75%)،**تونس و ليبيا** (25 %)
نفايا الحديد و الصلب	6	7	2	**مصر** (55%)، **لبنان** (20.6 **%**) **الإمارات** (17.8 **%**)، **الأردن** (6.3%)
قطاع غيار السيارات	3	-	1	**الامارت العربية المتحدة** (**100%**)

المصدر : الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ،" الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر - السداسي الأول2009 - " , مرجع سبق ذكره ص 6 .

– المنتجات الفلاحية و الغذائية

تحتل المنتجات الفلاحية و الفلاحية الغذائية، بقيمة تقدر ب 15,8 مليون$ ، حصة مقدّرة ب 31,75 % من مجموع الصادرات (خ م) باتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، خلال السداسي الأول من سنة2009 .

و تجدر الإشارة إلى تسجيل هذا القطاع قيمة تقدر ب17,58 مليون$ ، خلال السداسي الأول من سنة 2008 , فحسب معطيات الجدول التالي يلاحظ أن لبيا تعتبر أهم زبون للجزائر فيما يخص صادرات المنتجات الفلاحية و الغذائية

الجدول رقم (3– 12) : صادرات المنتجات الفلاحية و الغذائية اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر السداسي الأول لسنتي 2008 و 2009

	الحصة من المجموع الفلاحي و الغذائي	السداسي الأول		الدول المستلمة
		2008	2009	
كمأة (بطاطا ترفاس)	74.4	1	12	الكويت (337.5%) ،قطر (12.8%) سوريا (32%)
زبادي (ياغورت)	6.7	0.6	1	لبيا (100%)
بصل و عسقلان	6	2.6	1	تونس (100 %)
كسكس و عجائن غذائية	5.5	0.4	0.9	موريتانيا (75%) ،تونس و لبيا (25 %)

المصدر : نفس المرجع السابق , ص 8 .

– منتجات الصيد البحري :

تحتل الصادرات من المنتجات الصيد البحري اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر حصة مُقدَّرة ب 0,1 %من إجمالي الصادرات الجزائرية (خ م) اتجاه المنطقة و التي تُقيَّم ب0,053 مليون دولار أمريكي

مقابل 1 مليون دولار أمريكي خلال السداسي الأول من سنة 2008 و تتمثل منتجات الصيد البحري المصدرة في الأسماك الطازجة أو المجمدة باتجاه تونس 100 %.[1]

ب– التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة التجارة الحرة العربية لكبرى

من خلال الشكل رقم(3-24) نلاحظ سيطرت كل من تونس، المغرب، ليبيا، الكويت، سوريا، و الإمارات العربية المتحدة على السوق الجزائرية ضمن المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر و ذلك بنسبة75 %

خلال السداسي الأول من سنة 2009 ، حيث احتل المغرب خلال السداسي الأول من سنة 2008 الصدارة كأول زبون بقيمة تقدر بـــ 48 مليون دولار أمريكي بحصة 35,8% ، لكن هذه النسبة انخفضت إلى 14,4% سنة 2009 .

الشكل رقم(3-24):التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

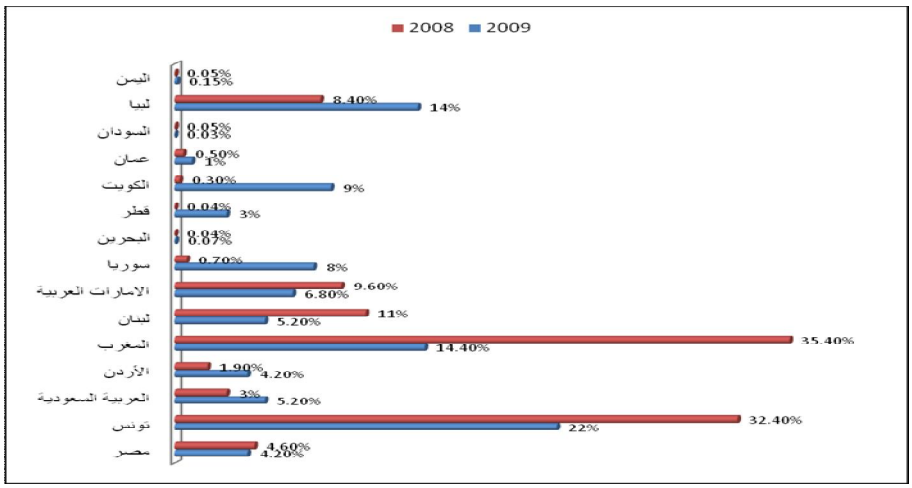

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على احصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ، ص12

[1] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، " **الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر – السداسي الأول2009 –** ", مرجع سبق ذكره, ص 9

ج– واردات الجزائر من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال السداسي الأول2009

يمثل مجموع الواردات الجزائرية من منطقة التبادل ما يقارب 3,5 % من مجموع الواردات خلال السداسي الأول من سنة 2009 .

و وفق الشكل رقم (3- 25) نلاحظ أن حجم الوردات إلى الدول العربية قد عرفت زيادة خلال الفترة (1998- 2010), حيث بلغت سنة 2010 قيمة 17.94 مليون دولار ، أي بنسبة 4.46 %من إجمالي الواردات الكلية. و هذا ما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (3– 25): واردات الجزائر من الدول العربية منذ قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من 2010 –1998

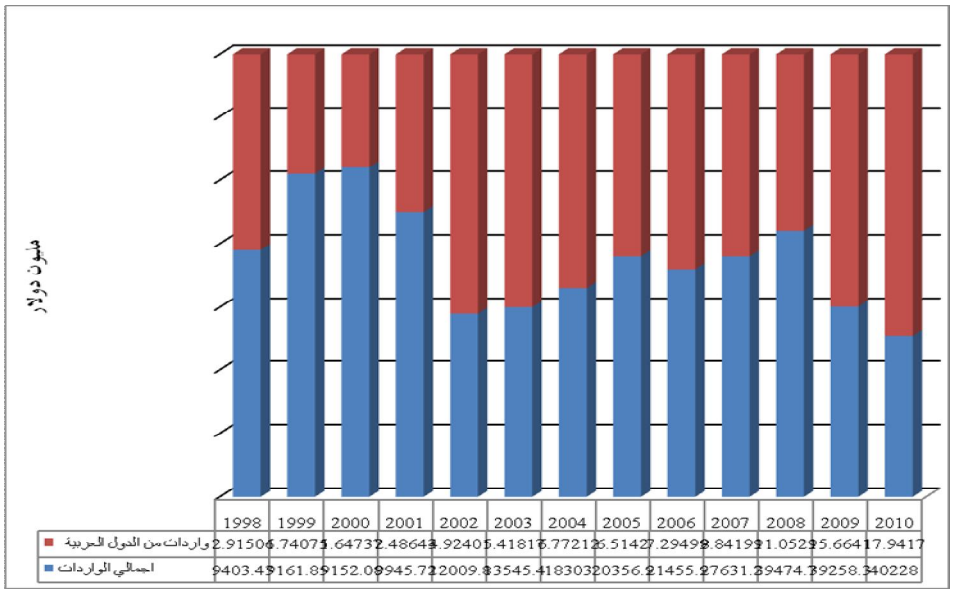

Source :"ONS **évolution des échanges extérieure de marchandises de 1998-2008** " , Alger , 86janvier2010 , PP

د– الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال السداسي الأول من سنتي 2008 و 2009

Bureau.scf – المنتجات الصناعية:

تمثل المنتجات الصناعية المستوردة من المنطقة بقيمة تقدر ب 606 مليون دولار ، ما يقارب 90 %من واردات المنطقة، و حسب الجدول رقم (3- 13) وقد ارتفعت هذه النسبة ب **20,6%** مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2008 خلال السداسي الأول من سنة 2009 حيث سجلت المنتجات الصناعية ارتفاعا محسوسا، فاحتل الفصل الذي يضم أجزاء المنشئات المعدنية، المستعملة في البناء الصدارة17,45% بنسبة من مجموع المنتجات الصناعية بما يقدر ب 105,7 مليون دولار مقابل 20,6مليون دولار (السداسي الأول من سنة2008) ،بخصوص هذه المجموعة من المنتجات، تجدر الإشارة إلى أن الواردات الجزائرية من المنطقة تمثل ما يقارب **25%** من مجموع الواردات الجزائرية[1]. إلاّ أنه يسيطر على هذا الفصل و بنسبة **86 %** الهياكل المعدنية .و تجدر الإشارة إلى أن مصر هي المورد الأساسي للجزائر من هذه المنطقة بنسبة **88 %** و تحتل الأدوية ثاني مرتبة بنسبة **12,43 %**من مجموع المنتجات الصناعية، و التي سجلت بدورها انخفاضا طفيفا في القيمة و في الحجم، فقد بلغت 75,4 مليون دولار ، مقابل 78 مليون دولار خلال السداسيين الأوليين من سنتي 2008 و 2007على التوالي، حيث تمثل الواردات الجزائرية من **المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر 9,3%** من مجموع الواردات من الأدوية (مقابل **8,7 %و 12,3%** خلال السداسيين الأوليين من سنتي 2008 و 2007 على التوالي) . [2]

[1] نفس المرجع السابق , ص 6

[2] نفس المرجع السابق , ص 7

الجدول رقم (3– 13) : الهيكل السلعي للواردات الجزائرية الصناعية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال السداسي الأول من سنتي 2008 و 2009.

	الحصة من المجموع الصناعي	السداسي الأول		الدول الموردة
		2008	2009	
أجزاء المنشآت	17.45	20.6	105.76	السعودية (5.7%)، الإمارات (3.2%) مصر (88.0%)
الأدوية	12.43	80	75.4	الأردن (60 %) السعودية (17%) تونس (6.5%)
أسلاك و كابلات كهربائية	4.7	10.8	1	مصر (38.2%) المغرب (28%) البحرين (16.5 %
باقي المنتجات الصناعية	65.42	314.77	396.44	لبنان (95%) ، تونس (3.6 %)، المغرب (93.4 %) الأردن (15%) ، مصر(49 %)

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الصادرات

– المنتجات الفلاحية و الفلاحية المحولة

خلال السداسي الأول من سنة 2009 ، قدرت قيمة المنتجات الفلاحية و الفلاحية المحولة ب 69مليون دولار أمريكي، و التي تمثل نسبة 10,2 %من مجموع الواردات من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، مقابل **37**مليون دولار أمريكي خلال نفس الفترة من سنة 2008 . , أي ما يعادل ارتفاعا بنسبة 86,5 % و

حسب الجدول التالي نلاحظ أنه تتصدر قائمة الواردات من المواد الغذائية المشروبات و الحلويات ثم تليها الحبوب الجافة .

الجدول رقم (3- 14) : الهيكل السلعي للواردات الجزائرية الغذائية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر خلال السداسي الأول من سنتي 2008 و 2009.

	السداسي الأول		الدول الموردة
	2008	**2009**	
الحبوب الجافة	0.43	15	مصر(75 %) المغرب ، (24 %) ، الإمارات (1%)
الزيوت و الدهون	1.2	8	مصر (25 %) ،المغرب (10%)، تونس (65%)
المشروبات و الحلويات	9.16	33.9	مصر (26.25%) ، المغرب (23.48%) ، لبنان (19 %) سوريا (1.25%)
عجائن غذائية	0.119	2.215	مصر, الأردن ,تونس, سوريا , لبنان المغرب السعودية و الإمارات
فواكه	0.2	2.82	مصر تونس لبنان و سوريا المغرب

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس)

و تتميز بعض المواد الغذائية الأخرى المنتجة بالجزائر، بالقدرة على التصدير مثل ما هو عليه الحال بالنسبة للمياه المعدنية لم تسجل إلى حد الساعة أية عملية تصدير للمياه المعدنية اتجاه المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر.[1]

[1] الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية , مرجع سبق ذكره , ص 11

– منتجات الصيد البحري

حققت الواردات من منتجات الصيد البحري من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر، خلال السداسي الأول من سنة 2009 ، و بالخصوص المغرب(6. 72 %)، و تونس(26.4 %) ثلاثة أضعاف قيمتها مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2008 ، و ذلك بما يقارب 4 مليون دولار أمريكي، مقابل 1 مليون دولار. و تتمثل أهم المواد الأساسية المستوردة خلال السداسي الأول من سنة 2009 ، تتمثل فيما يلي:

– **الأسماك المجمدة** : تمثل نسبة 53.5%من مجموع مواد الصيد البحري. و قد قدرت الواردات من الأسماك المجمدة 2 مليون دولار أمريكي السداسي الأول2009 مقابل 0,5 مليون السداسي الأول 2008 و المستوردة أساسا من المغرب بنسبة (98 %)

– **السردين** يمثل 39,7 **%** من مجموع مواد الصيد البحري. ارتفعت الواردات من معلبات السردين إلى 1,5مليون دولار أمريكي السداسي الأول 2009، مقابل 0,4 مليون دولار أمريكي لسداسي الأول 2008 و المستوردة أساسا من تونس بنسبة تقدر ب 61,6 %سنة 2009 .

– التونة: تمثل 5,4 % من مجموع مواد الصيد البحري.

ه– التوزيع الجغرافي للواردات الجزائر من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

في سنة 2009 ، سيطرت على سوق الموردين الجزائرية من المنطقة،كل من مصر، تونس، العربية السعودية، الأردن، و المغرب، وذلك بما يقارب نسبة 90 % فقد احتلت تونس خلال السداسي الأول من سنة 2008، الصدارة كأول مورد ب 145 مليون دولار أمريكي، أي ما يمثل نسبة 28,5 %غير أن هذه النسبة تراجعت إلى 17,6 %في سنة 2009 ، لتحل مصر محلها[1].

[1]نفس المرجع السابق , ص 13

الشكل رقم (3-26) التوزيع الجغرافي للواردات الجزائر من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال

سنتي 2008 و 2009

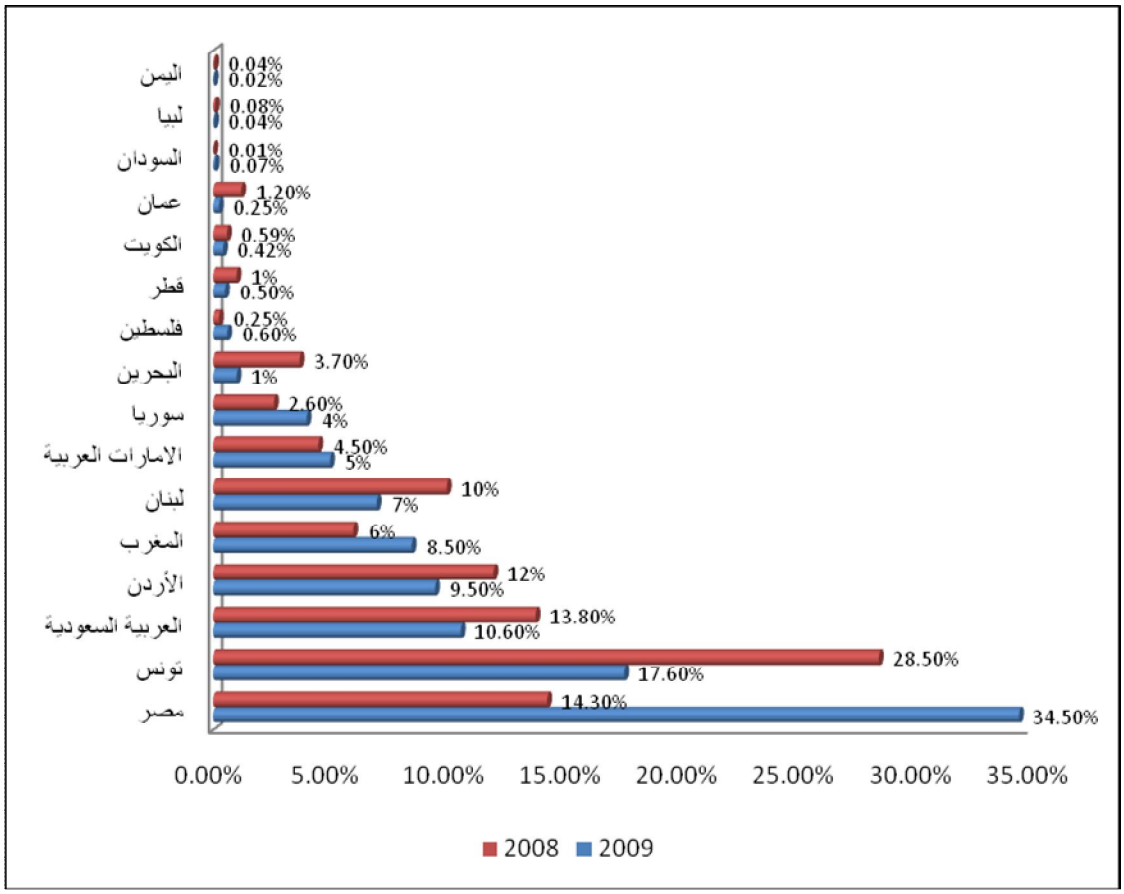

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات .

3- واقع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

عند تحليل خارطة التجارة العربية الراهنة من حيث تتبع المعابر الجغرافية للتصدير و الاستيراد ،نجد أن التجارة العربية غير متوازنة ، حيث أن هناك حالة من الاحتباس جغرافي لتدفقاتها داخل الأسوار الحدود الجغرافية للتجارة الجوارية (الاحتباس الجواري) ، أو باتجاه الاقتصاديات غير عربية من ناحية ثانية (الاحتباس الخارجي) ، حيث تتجاوز مستوياتها 90 % (بالنسبة إلى الاقتصاديات العربية منفردة أو مجتمعة) محتبسة تجاريا مع أوروبا وأمريكا و أسيا ، ناسفة بذلك القواعد النظرية إلي تتركز عليها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى[1] ، فلإحصائيات تشير إلى أنه لم تنخفض الصادرات العربية إلى خارج المنطقة منذ عام 2003

[1] نور الدين جوادي ، **مرجع سبق ذكره ، ص 159**

(و ما قبله) إلى ما دون 90%، و نفس الشيء بالسبة إلى إجمالي للواردات ، فحسب تقرير صندوق النقد العربي 2009 فان قيمة الصادرات العربية قد نمت خلال 2007 مع الدول غير عربية ب 70%، في حين انخفضت الصادرات العربية البينية من 8.5% عام 2007الى 8.3 %عام 2006 ، و بالتالي عدم تحقيق هدف تحويل التجارة.

فبعد أكثر من عشرية من إطلاق الاتفاقية، نجد أن نسبة التجارة البينية العربية ظلت تراوح نسبة 9 %من إجمالي التجارة العربية الخارجية، في وقت تزيد فيه هذه النسبة على 66 %في الاتحاد الأروبي وعن 70% في منطقة " الابك الآسيوية".

أما نصيب العرب في التجارة العالمية فلم يتعدّى 10 % بعد أن بلغ نسبة 10.9% قبل البدء في تنفيذ اتفاقية التبادل الحر .و أنه وبعد 10 سنوات من بدء العمل باتفاقية التجارة العربية الحرة زادت واردات المنطقة من بقية العالم بنسبة 32.8 %، في حين لم يتجاوز نمو الصادرات نحو بقية العالم نسبة 16 % وهو ما يعني تفاقم العجز التجاري العربي مع بقية دول العالم على عكس أهداف التبادل الحر المتمثلة أساسا في زيادة التبادل التجاري البيني واستقطاب الاستثمارات الأجنبية ودفع النمو والتشغيل وتقليص الواردات من باقي العالم لصالح الإنتاج الوطني المدعوم بالطلب الداخلي لمجموع الدول العربية.[1]

المبحث الثالث : تطور التجارة الخارجية للجزائر من (1980–2010)

انطلاقا من فكرة كون أن النظام العالمي للتجارة الدولية يتشكل من تلك المبادلات التجارية للسلع و الخدمات التي تقوم بها مختلف دول العالم ، و اعتبار على أنه لا يمكن لأي بلد أن يعيش بمعزل عن باقي العالم الخارجي ، لما لتلك العلاقات من مزايا حسنة تعود على اقتصاديات هذه الدول و لدراسة الشروط التي تتم عندها المبادلات الخارجية ما بين هذه البلدان ، فان الاقتصاديين يستعملون العديد من المؤشرات في قياس التجارة الخارجية ، و التي تعكس لنا نسبا حقيقة تطور حالة أو وضعية المبادلات الخارجية لبلد معين اتجاه باقي دول العالم الأخرى .

[1] بشير مصيطفى " **13 عاما من إطلاق المنطقة العربية للتبادل الحر: ما الحصيلة؟**" مجلة الأبحاث الاقتصادية, أفريل 2011 ص 40

المطلب الأول : تطور الميزان التجاري

تتصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية و الدول النامية بالارتباط بأسواق الدول الصناعية المتقدمة و أسواق الدول العربية على وجه التحديد سواء تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات ، فعلى الرغم من تنويع الصادرات و فتح المجال أم المستوردين دون وضع قيود تعرقل عمليات اسيرادهم ، فقد بقي قطاع المحروقات هو الرائد و المقيم لصادراتنا ، بينما عرفت الواردات زيادة في قيمتها خلال السنوات الأخيرة نظرا لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية ، و على ضوء ذلك سيتم التطرق الى عرض و تحليل كل الميزان التجاري و التوزيع السلعي للصادرات و الواردات كالتالي :

الفرع الأول : الميزان التجاري بمافيه العوائد النفطية

يتميز الميزان التجاري الجزائري بعد الاستقلال تقريبا بعنصرين أساسين ، هما التبعية الكبيرة لايرادات الصادرات من المحروقات ، تم الأهمية البالغة للواردات حسب المنتجات الغذائية و سلع التجهيز . هذا و أن الملاحظ لوضعية الميزان التجاري خلال مرحلة الانفتاح يلاحظ أنه عرف في أغلبه رصيدا موجبا عدا سنتي 1994 و 1996 ، فمن الشكل التالي:

الشكل رقم (3-27) : تطور الميزان التجاري بالعوائد النفطية من (1980-2010)

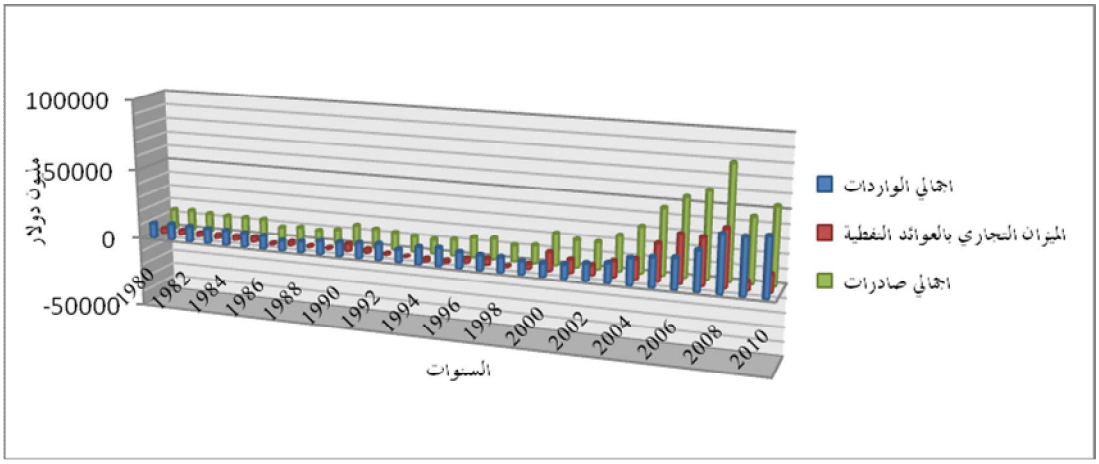

المصدر : تم اعداد الجدول اعتماد على الملحق الاحصائي رقم 5

يلاحظ من خلال الشكل السابق و الملحق الاحصائي رقم 5 أن الميزان التجاري عرف فائض طيلة فترة الدراسة ، اذ أنه لم يحقق فائضا إلا في سنوات 1986 ، و من (1992–1994) و في سنة 1998 . فخلال الفترة(1980–1993) حقق فائض بمعدل متناقص من سنة الى أخرى ، إلا في سنة 1986 حقق أول عجز بقيمة (–973)مليون دولار و هذا بسبب الأزمة البيترولية 1986 أين انخفض معدل البيترول الى 13 دولار للبرميل ، حيث انتقل رصيده من 4927 مليون دولار عام 1991 الى(– 685)مليون دولار أمريكي عام 1993 و انخفض بذلك معدل التغطية من 150.37 %عام 1990 الى 123.62% عام 1993 و يعود الانخفاض و في جزء كبير منه لانخفاض الصادرات ممثلة في قطاع المحروقات (أخذ الميزان التجاري تقريبت نفس مسار الصادرات لانه يتأثر بهذه الأخيرة أكثر من الواردات)، الا أنه مع بداية مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية مع سنة 1994سجل الميزان التجاري أول عجز له بمقدار (–1970) مليون دولار) لينخفض هذا العجز في سنة 1995 الى 1510 مليون دولار سنة 1995 ، مما دفع الحكومة الى تقليل الواردات من مختلف السلع بالاضافى الى ارتفاع نسبة خدمة الديون الخارجية التي بلغت مستوى أدى بالجزائر الى التوقف عن تسديد ديونها الخارجية و اللجوء الى اعادة جدولتها . كما ترجع أسباب هذا العجز المسجل خلال هاتين السنتين الى ارتفاع حجم الواردات خاصة المتعلق منها بالمواد الأولية و سلع التجهيز الصناعي ، أما بعد سنة 1995فقد تحرر الميزان التجاري ليعرف فوائض متالية و ان كان النقص المسجل عام 1998 بدا واضحا ، حيث سجل الفائض 573مليون دولار ، و يعود ذلك في جزء كبير منه للتدهور الكبير في أسعار النفط وصلت الى 12.94دولار للبرميل بعد أن كان 19.49مليون دولار للبرميل عام 1997 لتخفض بذلك قيمة الصادرات الى 11090 مليون دولار عام 1998. هذا الانخفاض سرعان ماتم تجاوزه لما ارتفعت أسعار البيترول خصوصا عام 2000(وصلت أسعار النفط الى 28.5 دولار للبرميل) و هو ما أدى الى تحقيق فائض تجاري معتبر قدر ب 12879مليون دولار و بمعدل تغطية 240.72%كما ساهم استقرار الواردات في ذلك التحسن ، الا أن هذا الرصيد انخفض خلال السنتين ليصل الى 9201 مليون دولار عام 2001و الى 6822.63 مليون دولار عام 2002و ذلك راجع الى التذبات المسجلة في أسواق النفط ، و كذلك الى انخفاض حجم الصادرات المحروقات خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أنه و انطلاقا من سنة 2003و الى غاية سنة 2008سجل الميزان التجاري فائضا متزايد و صل سنة 2006 الى حوالي 33.15 مليار دولار ، و بمعدل تغطية 254.53 % وهذا أكبر معدل تغطية عرفته الجزائر منذ الاستقلال ، كذلك تميزت سنة 2008 بارتفاع قيمة الفائض و الذي قدر ب 39.32 مليار دولار و هذا راجع الى ارتفاع الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات ، الا أنه بحدوث الأزمة المالية 2008 و انخفاض أسعار البيترول انخفض الفائض التجاري سنتي 2009 و 2010 الى 5935مليار دولار و12347 مليار دولار على التوالي .

و على هذا الاساس يمكن القول على الرغم من هذا الفائض الذي حققه الميزان التجاري ، إلا أنه لا يعكس الوضعية الحقيقية للاقتصاد ، الذي ما زال لحد الساعة يتخبط في مشاكل عديدة ، و من بينها أن كل المداخيل الناجمة من التجارة الخارجية مصدرها دائما هو تزايد صادرات المحروقات و المرتبطة بدورها بأسعار النفط بالدرجة الأولى ، أما بالسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات مازالت مساهمتها ضعيفة جدا ، و بالتالي فوضعية الميزان التجاري تبقى مرهونة بصادرات المحروقات ، هذه الأخيرة التي تحدد طبيعة الرصيد (سالبا أم فائضا) ، و ما العجز الذي سجل خلال سنتي 1994 و1995دليل على ذلك .

من كل ما سبق لا بد من اعادة النظر في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات و البحث عن الحلول الكفيلة بانعاش الصناعات و المنتجات لكي تكون قادرة على التحدي و خوض غمار المنافسة .

الفرع الثاني : الميزان التجاري بدون عوائد نفطية

عند تحليل الشكل رقم (3-28) والذي يوضح قيمة الميزان التجاري بدون عوائد النفط و الملحق الإحصائي رقم 5 نجد أن هذا الميزان يتسم بالعجز المستمر، فلم يحقق فائضًا على مدار الفترة من1980-2010 ويعود ذلك العجز إلى ارتفاع قيمة الواردات بالمقارنة بقيمة الصادرات بدون النفط، فبعد اكتشاف النفط وتصديره أدت العوائد النفطية إلى ارتفاع قيمة الواردات ، والناجم عن ارتفاع الدخل الوطني ، ودخل الفر د، وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة الاستهلاك ، بالإضافة إلى المشاريع الاستثمارية، وخطط التنمية الاقتصادية، والتي أدت إلى زيادة الواردات من المعدات الصناعية ومعدات النقل اللازمة لمشروعات التنمية المحلية، والتي لا تنتج محليًا.

على عكس ذلك أدت العوائد النفطية الكبيرة إلى انقطاع وإهمال بعض الصادرات الزراعية، والتي كانت تحتل مركز الصدارة بين الصادرات مثل زيت الزيتون، كما أدى ارتفاع عدد السكان، وارتفاع القوة الشرائية لهم إلى زيادة الاستهلاك للسلع الزراعية، والسلع الصناعية المحلية، مما أدى إلى قلة الفائض المصدر من هذه السلع.

الشكل رقم (**3-28**): **تطور الميزان التجاري بدون عوائد نفطية**

الوحدة : مليون دولار أمريكي

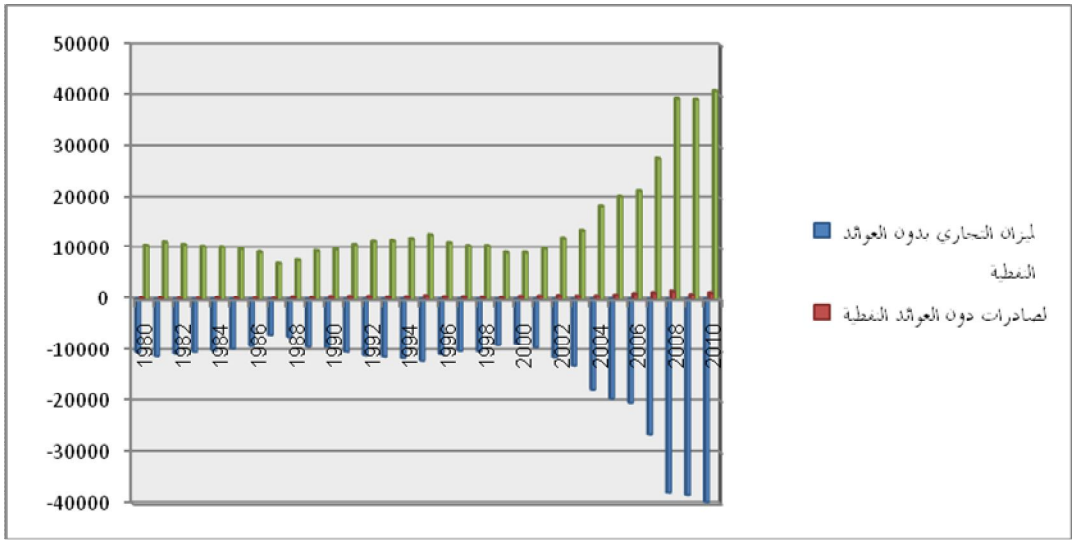

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على الملحق الإحصائي رقم 5

المطلب الثاني : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية

يعكس هيكل التجارة الخارجية إلى حد ما جوانب هامة من التطور الاقتصادي الذي تحققه دولة ما . إذ عادة ما تنعكس التغيرات في هيكل الإنتاج السلعي لاقتصاد ما على التكوين السلعي لحركة التجارة الخارجية لهذه الدولة ، و من المتعارف عليه أن السمة المميزة لتجارة الدول النامية أو المتخلفة هي سيطرة سلعة أو اثنين على النسبة العظمى من قيمة الصادرات الإجمالية ، و غالبا ما تكون في صورة مواد خام أو سلع نصف مصنعة ، و على النقيض من ذلك تسيطر السلع المصنعة باختلاف تنوعها على النسبة الكبرى من هيكل الواردات لهذه الدول .و الجزائر بوصفها واحدة من مجموعة الدول النامية لا تحيد و لا تخرج عن القاعدة و خير دليل على ذلك هيكل الصادرات و الواردات حسب التصنيف السلعي و درجة التصنيع ، و من أجل

تحليل أكثر للوضع سعت الدراسة إلى استعراض التركيبة السلعية للصادرات و الواردات خلال الفترة (1980-2010)

الفرع الأول : التركيب السلعي للصادرات الجزائرية

إن الأمر الذي لا يختلف فيه اثنان هو أن التوزيع السلعي أو التركيب السلعي للصادرات الجزائرية يميزه الطابع الأحادي حيث تبقى المحروقات دائما تهيمن على حجم الصادرات و هذا ما سنوضحه من خلال الجدول الشكل التالي :

الشكل رقم (3-29) : الهيكل السلعي لصادرات الجزائر من 1980-2010

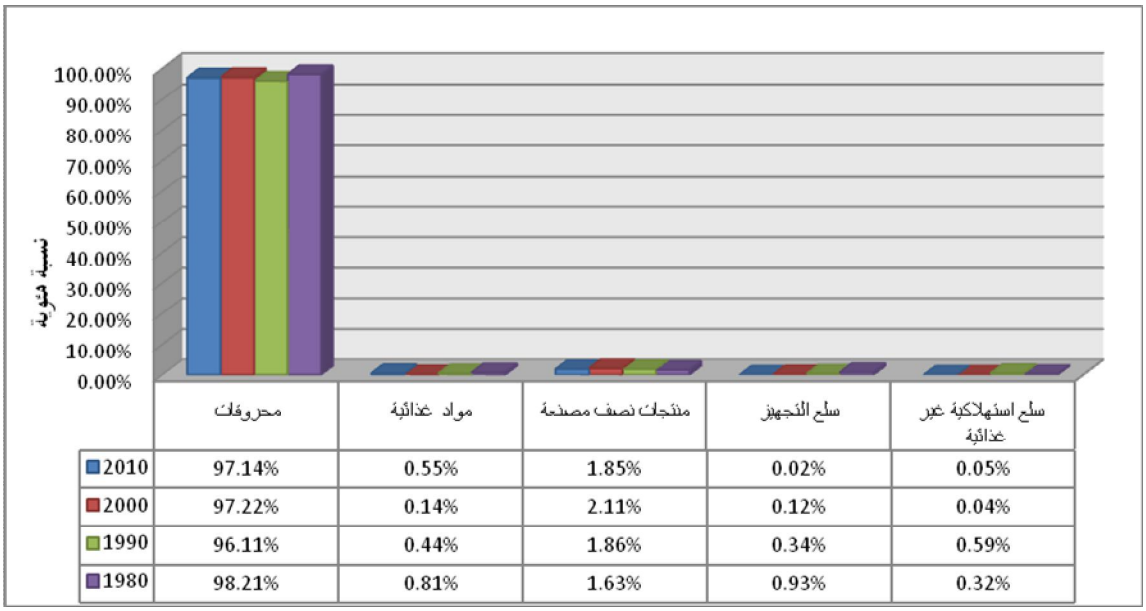

	محروقات	مواد غذائية	منتجات نصف مصنعة	سلع التجهيز	سلع استهلاكية غير غذائية
2010	97.14%	0.55%	1.85%	0.02%	0.05%
2000	97.22%	0.14%	2.11%	0.12%	0.04%
1990	96.11%	0.44%	1.86%	0.34%	0.59%
1980	98.21%	0.81%	1.63%	0.93%	0.32%

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على معطيات الملحق الإحصائي رقم **6**

نلاحظ من الشكل تلك الهيمنة أو المكانة الكبيرة التي تحتلها صادرات المحروقات و التي نالت الحصة الكبيرة من إجمالي الصادرات الجزائرية بتحقيقها معدل متوسط لا يقل عن 96.55% خلال الفترة المدروسة و على الرغم من الانخفاض الذي عرفته صادرات المحروقات بأكثر من 2.8 مليار دولار ما بين 1990 و 1994 و الذي يعود إلى انخفاض أسعار البيترول من 24.4 دولار للبرميل في 1990 إلى 16.3 دولار للبرميل في 1994 ، لتعرف بعد ذلك ارتفاعا بداية من 1995 أين انتقلت من 10240 مليون دولار إلى 13889 مليون دولار عام 1997 و هو ما يمثل 96.32% من مجموع صادرات السنة نفسها ، لتنخفض هذه

الصادرات عام 1998الى 10213 مليون دولار ، و السبب في ذلك يعود لانخفاض أسعار البيترول من 19.49دولار للبرميل عام 1997 إلى حوالي 12.94 دولار للبرميل 1998، هذا الانخفاض كلف خزينة الجزائر خسارة قدرت ب 3523مليون دولار

إلا أنه و انطلاقا من سنة 2002 سجلت صادرات المحروقات ارتفاعا متزايد وصل أوجه سنة 2008 أين سجل قيمة قدرت بحوالي 79.298 مليار دولار و هو ما يمثل 97.14 % من إجمالي الصادرات بعدما كان في عام 2002حوالي 18.091 مليار دولار أي هناك زيادة قدرت بحوالي 61.117 مليار دولار و هو مبلغ ضخم جدا الأمر الذي انعكس إيجابا على حجم الصادرات الكلية و بالتالي على رصيد ميزان التجاري ، و يرجع الفضل في ذلك إلى ارتفاع سعر البترول و الذي انتقل من 25.24 دولار للبرميل في عام 2002 إلى 140 دولار للبرميل في المتوسط عام 2008 .

و بحدوث الأزمة المالية 2008 و انخفاض أسعار البيترول إلى 35 دولار للبرميل ، انخفضت صادرات الجزائر إلى 45.194 مليار دولار أي بقيمة 34.01مليار دولار سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 لتعاود الارتفاع سنة 2010 بقيمة 57.053 مليار دولار .

و على العموم فان تحسن المسجل في قيمة الصادرات يجد أصله في تزايد صادرات المحروقات و المرتبطة بدورها بأسعار النفط ، و عليه فإذا سلمنا بتعدي العلاقة أمكن القول أن تحسن الصادرات وبالتالي الاقتصاد الجزائري ككل مرهون و ببساطة بسعر النفط و تقلباته في السوق الدولية .

و ما تجدر الإشارة إليه في هذا المقام هو أن صادرات الجزائر خارج المحروقات و إن كانت قد عرفت تحسن في بعض السنوات الأخيرة إلا أنها تبقى ضئيلة (انظر الملحق الإحصائي رقم6).

حيث سجلت صادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (1990- 2004) سجلت أحسن قيمة لها عام 1996 حيث وصلت إلى 881مليون دولار أي ما يمثل نسبة 6.58% من مجموع الصادرات (مثلت منها المنتجات نصف مصنعة 3.71% و السلع الاستهلاكية غير غذائية بنسبة 1.17%و الباقي لسلع التجهيز و المواد الغذائية) ، و يعود هذا التزايد بالدرجة الأولى إلى تطور صادرات اتجاه روسيا في إطار تسديد الديون الخارجية ، إلى جانب المساهمة الايجابية للقطاع الفلاحي حينها ، إلا أن هذه القيمة انخفضت سنة 1998 إلى 358 مليون دولار بسبب فقدان السلع الجزائرية للميزة التنافسية و محدودية كميتها لترتفع قيمة الصادرات

خارج قطاع المحروقات من جديد عام 2005 أين تجاوزت 907 مليون دولار لتصل خلال الأشهر الأخيرة من سنة 2008 إلى حوالي 1.549 مليار دولار ، و يرجع الفضل في هذا الارتفاع الى المنتجات النصف مصنعة و التي فاقت 1.053 مليار دولار تليها المواد الخام بقيمة 309 مليون دولار

أما عن الصادرات خارج المحروقات في سنة 2010 فبقيت ضعيفة ب 86 . 2% فقط من الحجم الإجمالي للصادرات , لم تمثل سوى 62 . 1 مليار دولار بالرغم من ارتفاع قدر ب 52 % مقارنة بسنة. 2009 وتضم المنتجات الرئيسية المصدرة خارج المحروقات مجموعة المنتجات نصف المصنعة ب 14 . 3 مليار دولار مسجلة ارتفاعا قدر ب 37 . 57 % والمواد الغذائية التي تضاعفت ثلاث مرات ب 314 مليون دولار سنة 2010مقابل 113 مليون سنة. 2009 وحسب الجمارك فإن صادرات المجموعات الأخرى سجلت تراجعا هاما ويتعلق لأمر بالمنتجات الخام ب 1.014 مليون دولار مسجلة انخفاضا قدره94. 2 % ومواد الاستهلاك غير الغذائية ب 29 مليون دولار.

إذن بعد تسليط الضوء على تطور صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات . يمكن ذكر الاختلالات التنظيمية و الهيكلية التي تحول دون وصول المنتوج الجزائري إلى الأسواق الدولية :

- غياب إستراتجية و واضحة لتسير الاقتصاد الوطني و ترقية الصادرات خارج المحروقات ، إضافة إلى مسائل التعريفات الجمركية و التأمينات و النقل و خدمات ما بعد البيع .

- ضعف القاعدة الصناعية في الجزائر و عدم تنوعها . كما أن القدرة التنافسية للاقتصاد ضعيفة .

- عدم تطابق السلع الجزائرية مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة و النوعية و القيود البيئية ، و هذا راجع إلى لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقى سلعها ضمن المقاييس وطنية .

- ارتفاع أسعار السلع الجزائرية و الذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم ، إلى جانب عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة .

- استفحال ظاهرة الفساد الإداري و التي تطورت مع مرور الزمن إلى إدارة الفساد ، و حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية فقد تراجعت الجزائر من المرتبة 83 إلى المرتبة 111. فالجزائر أنفقت الكثير من ملايير

الدولارات في السنوات الماضية و لم تتغير بنية الاقتصاد ، و كان بإمكان تنويع مصادر الاقتصاد الوطني لولا الفساد و غياب الرقابة المالية ما تم انجازه في المشاريع .[1]

الفرع الثاني : الهيكل السلعي للواردات

إن الهيكل السلعي للواردات في الجزائر لا يختلف عن غيره من التوزيعات السلعية للدول النامية ، و التي تشكل فيها السلع المصنعة و التجهيزات و المواد الغذائية الجزء الأكبر من اجمالي الواردات و هذا حسب الشكل التالي :

الشكل رقم (3- 30) : الهيكل السلعي للوارات الجزائر خلال 1980 ، 1990، 2000 و2010

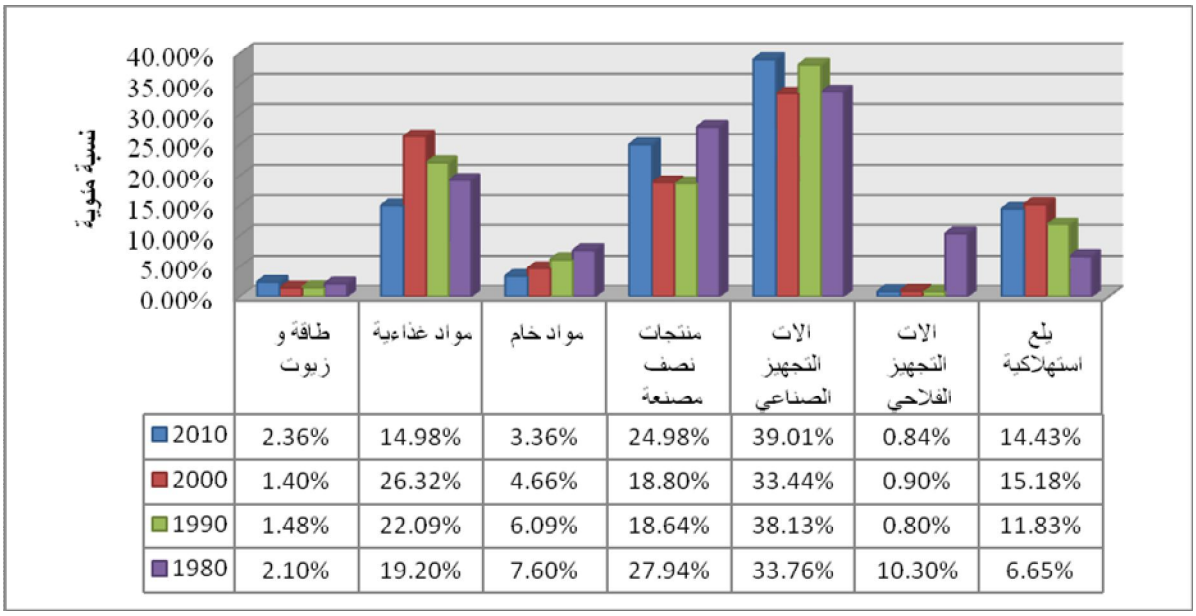

	طاقة و زيوت	مواد غذائية	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	الات التجهيز الصناعي	الات التجهيز الفلاحي	بلع استهلاكية
2010	2.36%	14.98%	3.36%	24.98%	39.01%	0.84%	14.43%
2000	1.40%	26.32%	4.66%	18.80%	33.44%	0.90%	15.18%
1990	1.48%	22.09%	6.09%	18.64%	38.13%	0.80%	11.83%
1980	2.10%	19.20%	7.60%	27.94%	33.76%	10.30%	6.65%

المصدر : تم إعداد الجدول اعتماد على الملحق الإحصائي رقم 7

[1] عماري جمعي و قندوز طارق " **التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي و تنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** " ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية " ، جامعة الشلف – الجزائر –، يومي 8 و 9 نوفمبر 2010، ص ص 6-7

يوضح الجدول أن هناك أربعة مجموعات من السلع سيطرت على واردات الزائر خلال فترة الدراسة و يتعلق الأمر ب سلع التجهيز الصناعي ، المواد الغذائية ، المنتجات نصف مصنعة ، و سلع الاستهلاكية غير غذائية.

1- سلع التجهيز الصناعي : يتضح من خلال الملحق الإحصائي رقم 7 و الشكل رقم (3-30) قد احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات بالنسبة للفترة الدراسة باستثناء سنة 1994 أي احتلت المرتبة الثانية بعد السلع الغذائية ، و رغم هذا فقد انخفضت واردات سلع التجهيز من 3693 مليون دولار عام 1990 (وهو ما يمثل إلى إجمالي الواردات ما نسبته 32.61 %)إلى 2833 مليون دولار عام 1997 بنسبة 32.61% من إجمالي الوردات، و هو العام الذي عرفت فيه الواردات الجزائرية انخفاضا معتبرا مما أثر كثيرا على القطاع الصناعي و يعود سبب ذلك إلى حل المؤسسات العمومية و غلق بعض وحدات الإنتاج الخاصة وراء المنافسة المروضة على المستورين نتيجة تحرير التجارة الخارجية ، إضافة إلى مشكلة تمويل خصوصا من البنوك و كذا انخفاض الاستثمارات من جراء الوضع الاقتصادي و الأمني المتردي ، لتعرف بعدها زيادات متتالية لتصل أوجها سنة 2005، حيث بلت نسبتها 41.5% و هي اعلي نسبة خلال فترة الدراسة ، ويرجع ذلك إلى نهاية برنامج دعم الإنعاش (2001-2004) أين كان نصيب الأشغال العمومية (40.1%) [1] الذي يتطلب تجهيزات صناعية، لتحافظ بعدها على نسبة 38.35 %في إطار دعم النمو (2005-2009) الذي خصص للقطاع الأشغال العمومية نسبة 22.1%

هذا الارتفاع المسجل في قيمة الواردات الصناعية يفسر وضع صناعات سلع التجهيز في الجزائر خاصة الصناعية منها ، و يؤكد أن نتائج الجهد المبذول في مجال التوطن التكنولوجي و بناء قاعدة إنتاجية مازال محدودا [2].

2- المواد الغذائية : أما فيما يتعلق بالواردات من المواد الغذائية فقد احتلت المرتبة الثانية من إجمالي الواردات باستثناء 1994 حيث تصدرت القائمة بنسبة 30.07 % و كذا السنوات 2003،2005، 2006 و

[1] محمد سعودي ، « **أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية في الجزائر- دراسة حالة ولاية المدية-** »مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تخصص: نقود وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص195

[2] كمال عايشي، " **إمكانية ترقية الصادرات الصناعية للزائر ي ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع التطبيق على الصناعات التحويلية خلال 1990-2003** "، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، شعبة اقتصا التنمية ، جامعة باتنة 2005-2006، ص 221

2007أين احتلت المرتبة الثالثة من إجمالي الواردات، و نشير أن وردات المواد الغذائية عرفت زيادات متتالية بداية من عام 1980 إلى غاية 1994هو العام الذي تصدرت فيه قائمة الواردات بمعدل متوسط وصل إلى 22.16% و يعود السبب في ذلك إلى برنامج التعديل الهيكلي الذي ينص على رفع الدولة دعم المواد الغذائية إلا أن ما تجدر الإشارة إليه أن القيمة المنخفضة في 1990 تعود إلى التحسن المسجل على مستوى القطاع الفلاحي ، وفي ستنتي 1996 و 1997 ارتفعت من جديد بنسبتي 28.58% و29.28%على التوالي .

أما ابتداء من سنة 2000 انخفضت نسبة الوردات الغذائية بمتوسط بلغ 18.26 %ما عد سنة 2008 أين سجلت ارتفاع بنسبة 22.66% ، و تقلبات صرف الأورو مقابل الدولار لتعرف بعدها ورادات المواد الغذائية أقصى حد لها سنتي 2009و 2010 بمتوسط 14.25 %و هي اقل نسبة مسجلة خلال فترة الدراسة و يعود الفضل إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة من اجل تحقيق الأمن الغذائي .

3- **المنتجات النصف مصنعة** : بعد السلع الغذائية تأتي المنتجات نصف مصنعة في المرتبة الثالثة وهذا خلال الفترة (1980-2003)بمتوسط بلغ 20.6 %من إجمالي الواردات ، و أيضا خلال هذه الفترة عرفت قيمتها بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى .وابتداء من سنة 2003 إلى غاية 2010 بدأت تحتل المرتبة الثانية بمتوسط بلغ24.05% و هذا نتيجة الوفرة المالية و البرامج الموضوعة من طرف الدولة .و خلال هذه الفترة سجلت اعلي قمة لها سنة 2008 بنسبة 29.04 %.

4–**السلع الاستهلاكية غير غذائية** :أما فيما يخص السلع الاستهلاكية غير غذائية فقد عرفت هي الأخرى زيادة مرتفعة نسيا من(1980-1996) ، حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 1996بنسبة 16.27% وابتداءا من الفترة (1997-2007) عرفت تذبذب وبلغ متوسطها نسبة 14.22 %،إلا أنه خلال سنة 2008 سجلت أعلى قيمة لها خلال فترة الدراسة بنسبة 18.55% و يعود السبب في ذلك الى ارتفاع قيمة الورادات الإجمالية. وفي في سنة 2010 عرفت السلع الاستهلاكية غير الغذائية تراجعا بلغت نسبة2.57 % في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 وقد مس هذا التراجع خاصة الأدوية (- 4.66%) لتقدر قيمتها ب 66. 1 مليار دولار والسيارات السياحية(– 4.51 %) أي بقيمة 1.45مليار دولار .وهذا التراجع ناتج لسلسلة من القرارات والإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية منها:

– تطبيق المادة 18 من قانون المالية التكميلي 2008 المتعلقة بالضريبة على السيارات الجدية و المقدرة بين 50 ألف و 150 ألف دج حسب نوعية السيارة و بروز أثار مباشرة على المبيعات .

– الإبقاء على منع استيراد السيارات القديمة.

–تحديد قائمة من الأدوية الممنوعة من الاستيراد و التي تنتج محليا.

– ضبط عمليات التجارة الخارجية مع تعميم استخدام الاعتماد المستندي.

اما فيمايخص الوادات السلعية من الموا الخام و الطاقة و الزيوت ف احتلت المرتية الخامسة والسادسة على التوالي لتاتي في الاخير من حيث استيراد سلع التجهيز الفلاحي و الي سجلت نسبا ضئيلة نسبيا قياسا بالوردات الاخرى .و في الاخير يمكن القول ان وادات اجزئر مرت بمرلتين تعبران عن التوجه العام لاقتصادالجزائر ، حيث تبدا المرحلة الاولى من (1980-2002)في هذه المرحلة تميزت احتلال المواد الغذائية المرتبة الثانية بعد سلع التجهيز الصناعي و تعبر هذه المرحلة عن العجز الغذائي و الاعتماد على الخارج في تحقيق الامن الغذائي ، اما المرحلة الثانية من (2003-2010) التي احتلت خلالها الوردات النصف مصنعة المرتبة الثانية بمتوسط 24.04% بينما المواد الغذائية بنسبة 17.94% و تعبر هذة المرحلة عن توجه الاقتصاد الجزئري الى تبني ستراتجة صناعية .

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي للتجارة الجزائر الخارجية

ان الهدف من دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية هو دراسة اتجاه المبادلات التجارية (الصادرات و الورادات السلعية) نحو البلدان و التكتلات الاقتصادية و الأقاليم و المناطق الجغرافية المختلفة , بغرض ابراز مدى اعتماد على دولة واحدة أو مجموعة من الدول أو التكتل دولي معين في تصريف الفائض الاقتصادي عن طريق تصديره و في الحصول على الواردات , أي بعبارة أخرى تحديد أهمية الوزن النسبي لكل طرف من الشركاء التجاريين المتعاملين مع الجزائر , سواء بالنسبة لحصة استعابه ةلصادراتنا , أو بالنسبة لحصة تموننيينه لواردتنا . و كما هو معلوم فان الصادرات و الواردات الجزائرية تتصف بالتركيز الشديد سواء على مستوى المناطق أو على مستوى الدول , و لا تعكس لنا هذه الحركة السلعية للصادرات و الواردات الجزائرية سوى ترجمة حقيقية لعوامل عديدة أهنها الاتجاه السياسي , و الاقتصادي و الظروف و المتغيرات الدولية .

بناء على ذلك ترتبط التجارة الخارجية كغيرها من الدول العربية و الدول النامية بأسواق الدول الصناعية المتقدمة ارتباطا وثيقا و خصوصا في جانب الواردات و فيما يلي التوزيع الجغرافي للصادرات و الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول : التوزيع الجغرافي للصادرات

سنتناول في هذا الفرع التوزيع الإقليمي للصادرات حسب التجمعات الإقليمية وتطورها خلال الفترة (1980 -2010) .فمن خلال الملحق الإحصائي رقم 8 و الشكل رقم (3-31) يمكن استقراء مجموعة من الملاحظات كما يلي :

الشكل رقم (3-31): التوزيع الجغرافي للصادرات حسب التجمعات الإقليمية من 1980-2010

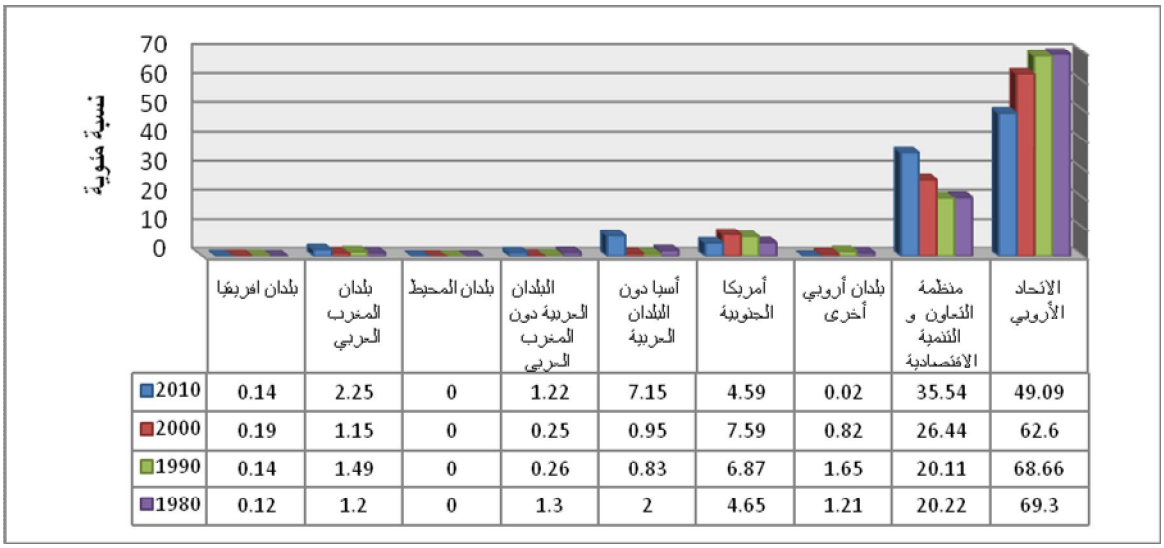

	بلدان افريقيا	بلدان المغرب العربي	بلدان المحيط	البلدان العربية دون المغرب العربي	أسيا دون البلدان العربية	أمريكا الجنوبية	بلدان أروبي أخرى	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	الاتحاد الأروبي
2010	0.14	2.25	0	1.22	7.15	4.59	0.02	35.54	49.09
2000	0.19	1.15	0	0.25	0.95	7.59	0.82	26.44	62.6
1990	0.14	1.49	0	0.26	0.83	6.87	1.65	20.11	68.66
1980	0.12	1.2	0	1.3	2	4.65	1.21	20.22	69.3

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على الملحق الإحصائي رقم 8

أ- احتلال القارة الأوربية و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) كسوق لتصريف المنتجات الجزائرية طيلة فترة الدراسة حيث شكلت صادرات الجزائر اتجاه للاتحاد الأوربي بسبة 60.14 % في المتوسط و 29.46% لمنظمة التنمية و التعاون الاقتصادي . و يمكن تفسير سبب استحواذ هاتين المنطقتين على الحصة الكبيرة من الصادرات كون هاتين المنطقتين تضم أكبر عدد ممكن من الدول الصناعية المتقدمة و التي تعتبر من أكبر الدول المستهلكة للمواد الأولية و مواد الخام كمدخلات لصناعتها , و باعتبار الجزائر من أكبر البلدان المصدرة للمواد الأولية و مواد الخام و بصفة خاصة تصدير المحروقات , هذه الأخيرة التي يأتي الطلب عليها

أساسا من الدول الصناعية المتقدمة , و هو ما يفسر لنا مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الأسواق الرأسمالية في تصريف منتجاته المحلية و على رأسها المحروقات , كما يمكن تفسير أيضا النسبة العالية من صادراتنا الموجهة نحو المنطقتين نتيجة الموقع الجغرافي للجزائر بقربها من الأسواق الأوروبية.

كما أن هذه النسبة عرفت تراجع بمعدل متزايد ففي سنة 1980 كانت تقدر نسبة صادرات الجزائر اتجاه الاتحاد الأوروبي 69.3% لتصبح 49.09% سنة 2010 و هذا بمعدل نمو يقدر ب(-0.28%) و يرجع سبب هذا التراجع إلى ارتفاع أسعار المحروقات و انخفاض الطلب الأوروبي على المحروقات الجزائرية بالإضافة إلى دخول شركاء تجاريين جدد.

و يأتي بعد الاتحاد الأوربي منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية في المرتبة الثانية بمعدل متوسط وصل إلى 28.09 %من إجمالي الصادرات , حيث سجلت الصادرات اتجاه هذه الدول 21.22 %سنة 1980 لتصبح 35.54 % سنة 2010 .بمعدل نمو 43.43 %.، و كان على رأس هذه المجموعة الولايات المتحدة الأمريكية و كندا .

و تأتي في المرتبة الثالثة دول أمريكا الجنوبية بمعدل متوسط 5.6 %من إجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة حيث سجلت أعلى نسبة لها سنة 2000 بتسجيلها لمعدل يقدر بحوالي 7.59 %من إجمالي صادرات المتجهة نحوها , لتنخفض نحوها في عام 2005 إلى حوالي 7. 6% ثم إلى 4.3 %عام 2007.و قد بلغت نسبة الدول الآسيوية من صادرات الجزائر في متوسط الفترة (1980-2010)2.87 %, و قد عرفت سنة 2009 أعلى نسبة قدرت ب7.34 %و أدنى قيمة لها سنة 1998 ب 0.33 %و هذا نتيجة الأزمة الآسيوية 1998.

أما فيما يتعلق بالتبادل مع الدول العربية يبقى محتشما على الرغم من التحسن الطفيف المسجل خلال السنوات الأخيرة , حيث سجلت الصادرات المتجهة إلى بلدان المغرب العربي خلال سنة 2000 ما يزيد عن 254 مليون دولار لتنخفض في عام 2001 إلى حوالي 175 مليون دولار من جديد بداية من سنة 2002 لتصل إلى حوالي 888 مليون دولار خلال سنة 2008.

يبقى أن نشير إلى أن مجموع الصادرات الجزائرية اتجاه المناطق (أسيا , البلدان العربية , بلدان المغرب العربي بلدان المحيط , بلدان إفريقيا و باقي الدول الأوروبية) فهي لا تمثل سوى 5% في المتوسط من إجمالي صادرات الجزائر خلال فترة الدراسة . و يمكن إرجاع سبب انخفاض الصادرات الجزائرية اتجاه البلدان النامية عموما و الأسواق العربية خصوصا إلى جملة من الأسباب يمكن ذكرها فيما يلي :

- بدائية التركيب القطاعي لهياكل الإنتاج في البلدان النامية , عموما و العربية خصوصا و أحاديته و غلبة طابع الإنتاج الأولي عليها .
- عامل المحاكاة الذي له أثره في أضعاف التجارة البينية .

- إتباع غالبية البلدان العربية سياسة الإنفتاح , خلق الأوضاع المهيمنة لسيطرة الشركات متعدد الجنسيات على الأسواق العربية و إغراقها .

- ضعف البنية الأساسية التي تخدم حركة التبادل التجاري بين البلدان العربية .إذ و على ضوء التحليل للتوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية , يتضح و يتأكد أن أهم الزبائن الجزائر يتموقعون في الغالب في كل من قارتي أوروبا و أمريكا .[1]وفيما يخص أهم زبائن الجزائر سنة 2010 موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-15) :أهم زبائن الجزائر سنة 2010

(مليون $)

	الولايات المتحدة	ايطاليا	اسبانيا	هولندا	فرنسا	كندا	تركيا	البرازيل	بلجيكا
القيمة	13827	8778	5909	4164	3775	2971	2704	2415	1920
النسبة (%)	24,24%	15,39%	10,36%	7,30%	6,62%	5,21%	4,47%	4,23%	3,37%
البلد	الهند	الصين	بريطانيا	كوريا الجنوبية	البرتغال	تونس	اسيلندا	مصر	مجموع
القيمة	1565	1173	1290	1158	1015	536	482	427	5434
النسبة	2,47%	2,06%	2,26%	2,03%	1,78%	0,94%	0,84%	0,75%	97

source": evolution des echanges de marchandises2010 ,office National Statistiques,P10

من خلال من الجدول السابق نلاحظ أن هناك تغير حدث في الخريطة التجارية للجزائر , إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أهم الزبائن التجارية للجزائر بنسبة 24.24% سنة 2010 بعدما كانت فرنسا تحتل المرتبة الأولى بنسبة 24.02% سنة 1980 لتصبح النسبة 6.6 %في سنة 2010 , و قد حافظت كل من ايطاليا و اسبانيا على مراكز الأولى بنسبة 15.39% و 10.36 %على التوالي . كذلك شهدت خريطة

[1] ايات الله مو لحسان، "**المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية : دراسة حالة مصر و الجزائر** ", مرجع سبق ذكره , ص 159

التجارة للجزائر دخول شركاء تجاريين جدد كتركيا و الهند و البرازيل بنسب 4.47% و 2.47% و 4.24 %على التوالي .

الفرع الثاني : التوزيع الجغرافي للواردات :

إن التركيز التجاري يظهر بصورة أكثر وضوحا في مجال الواردات , حيث تتبوأ الدول المتقدمة مركز الصدارة من بين المجموعات الجغرافية المصدرة للجزائر , و عليه فقد انحصرت الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة في يد مجموعة قليلة من المناطق يترأسها الاتحاد الأوربي و الشكل التالي يوضح ذلك :

الشكل رقم(3–32): التوزيع الجغرافي للواردات حسب التجمعات الإقليمية من 1980–2010

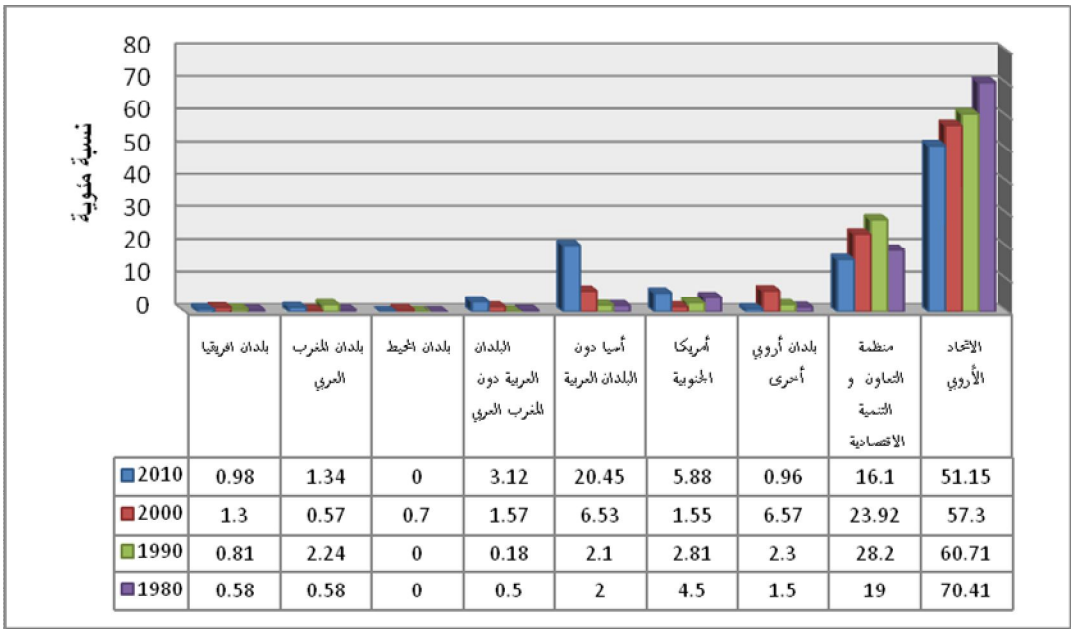

	بلدان افريقيا	بلدان المغرب العربي	بلدان المحيط	البلدان العربية دون المغرب العربي	أسيا دون البلدان العربية	أمريكا الجنوبية	بلدان أروبي أخرى	منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية	الاتحاد الأروبي
2010	0.98	1.34	0	3.12	20.45	5.88	0.96	16.1	51.15
2000	1.3	0.57	0.7	1.57	6.53	1.55	6.57	23.92	57.3
1990	0.81	2.24	0	0.18	2.1	2.81	2.3	28.2	60.71
1980	0.58	0.58	0	0.5	2	4.5	1.5	19	70.41

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على الملحق الإحصائي رقم 9

نلاحظ أن هناك سيطرة ثلاثة قارات على إجمالي واردات الجزائر و هذه القارات هي على الترتيب : قارة أوروبا , أمريكا الشمالية و قارة أسيا , و يمكن تفسير ذلك كون أن هذه الأقطاب الثلاث يتمركز بها أكبر عدد ممكن من البلدان الصناعية , لذلك لا غرابة إذ نجد أن القارة الأوروبية تسيطر على صدارة الترتيب في تموين الجزائر بأهم وارداتها حيث شكلت في المتوسط ما يقارب 60% من مجموع وارداتنا خلال فترة الدراسة , و يمكن إرجاع ذلك إلى ثلاثة أسباب رئيسية ممثلة أولا في أن القارة الأوروبية تضم أهم الدول الصناعية على مستوى العالمي , ضف إلى ذلك أنها تضم أكبر التجمعات الاقتصادية و هي مجموعة الاتحاد الأوربي , و ثانيا

لأهمية موقع الجغرافي الذي تحتله الجزائر بالقرب من القارة الأوروبية مما سهل عليها إجراء التعاملات في ظروف سهلة و ميسرة , و أخيرا للرصيد التاريخي الذي يربط الجزائر مع البلدان الأوروبية , خاصة تلك الواقعة في الجانب الجنوبي للقارة الأوروبية و نخص بالذكر (فرنسا , اسبانيا البرتغال و ايطاليا) و ما زاد من ارتباط الصلة بين الجزائر و أوروبا هو الدور الكبير الذي لعبه الاستعمار الفرنسي قبل و بعد الاستقلال بربط السوق الجزائرية بالأسواق الأوروبية عموما و السوق الفرنسية خصوصا من خلال توظيف الشركات الاحتكارية متعددة الجنسيات . بالإضافة إلى التسهيلات المقدمة من طرفه في منح خطوط قروض لتمويل الواردات الجزائرية في الأوقات الصعبة.

لهذه الأسباب نجد أن الدول الأوروبية تتصدر الطليعة بالنسبة للأسواق الممونة للجزائر , حيث بقيت الشريك التجاري الأول للجزائر باعتبارها غطت أكثر من نصف واردات الجزائر خلال خمس عقود متتالية و هذا و قد مثلت حصتها في المتوسط 57.40% من إجمالي الواردات . كان لفرنسا الحظ الأوفر حيث تبقى المورد الأول بدون منازع .

-بينما عادت المرتبة الثانية حسب المناطق إلى منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية بمعدل متوسط وصل إلى حوالي 17.93 %من إجمالي الواردات , و كان على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و التي تعتبر ثالث أكبر ممون للسوق الجزائرية بعد فرنسا و ايطاليا بمعدل متوسط قدر بحوالي 7 %و تتمثل أهم الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية في مجال السلع الاستهلاكية الغذائية في الحبوب و بالأخص القمح . هذا و تأتي دول أسيا (باستثناء اليابان و الدول العربية) في المرتبة الثالثة من الموردين للجزائر , حيث مثلت حصتها في المتوسط معدل 9.15 % من إجمالي الواردات .

إلا أن ما يمكن ملاحظته هو ارتفاع نصيب دول أسيا من واردات الجزائر بشكل ملحوظ ابتداء من سنة 2005 حيث بلغت 12.30% لترتفع و تصبح 20.45% سنة 2010 .أما التعامل مع الدول العربية و دول المغرب العربي و دول المغرب العربي و كذا بلدان إفريقيا بقي ضعيفا جدا و يعود ذلك إلى الأسباب التي تم ذكرها سابقا .

إن الواردات الجزائرية تتركز في مجموعة معينة من الدول ،مع تسجيل بغض التغيرات الطفيفة من حين لأخر و التي تطبع حركة النشاط التجاري جزائري مع الخارج ،ولا ريب في إن المصالح الاقتصادية و السياسية تكون

وراء تحديد مجموعة معينة من الشركاء التجاريين .هذا و تعد فرنسا الشريك الأول لجزائر حيث تستحوذ على المركز الأول منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ،و يوضح الجدول رقم (3- 16).

إن نسبة صادرات فرنسا إلى الجزائر تقدر بحوالي خمس واردات الجزائر الإجمالية و التي تمتثل أساسا في الآلات و الأجهزة و المنتجات الصيدلانية و الحبوب، و على الرغم من أنها سجلت تراجعا لها خلال السنوات الأخير.

الجدول رقم (3– 16):أهم موردي الجزائر سنة 2010

(مليون $)

البلد	فرنسا	الصين	ايطاليا	اسبانيا	ألمانيا	الولايات المتحدة الأمريكية	كوريا الجنوبية	تركيا	اليابان
القيمة	6100	4441	4052	2637	2341	2089	1975	1515	1509
النسبة (%)	15,07%	10,97%	10,01%	6,52%	5,78%	5,16%	4,88%	3,47%	3,73%
البد	الأرجنتين	البرازيل	بلجيكا	بريطانيا	الهند	سويسرا	هولندا	السويد	المجموع
القيمة	1216	902	776	764	772	588	480	392	32549
النسبة(%)	3,00%	2,23%	1,92%	1,89%	1,91%	1,45%	1,19%	0,97%	80 ,42 %

المصدر:الديوان الوطني للإحصائيات

و قد احتلت الصين المرتبة الثانية ،ففي سنة 2010 بلغت نسبة ورادات الجزائر من الصين 10.97 %،أما في المرتبة الثالثة فجاءت ايطاليا بمعدل متوسط قدر8.36% من إجمالي لواردات الجزائرية ،أما في المرتبة الرابعة فقد احتلها اسبانيا بمعدل 6.52 %بعد التراجع إلي حصل في نسبة الولايات التي احتلت المركز السادس بنسبة 5.16 % يبقي أن نشير إلى إن هناك نوع من الثبات و الاستقرار في صادرات بعض الدول للجزائر ، مثلما هو الحال فيما يخص اليابان و تركيا ،كما نلاحظ من الجدول غياب الدول العربية ، و يرجع ذلك كما تطرقنا سابقا إلى ضعف العلاقات التجارية البينية العربية و تشابه المنتجات .كما نلاحظ ظهور دول جديدة مثل البرازيل و الهند.

المبحث الرابع :التحديات المستقبلية للتجارة الخارجية في أفق 2030

إن دراسة مستقبل التجارة الخارجية في الجزائر يعني دراسة مستقبل الطاقة ،لذا سنحاول في هذا المبحث دراسة مدى استمرارية تأثير الجغرافيا الاقتصادية على التجارة الخارجية في الجزائر ، كون أن الجغرافيا الاقتصادية تهتم بمدى كفاية الاحتياطات من الموارد الطبيعية ، لذا سوف نشير إلى العوامل المؤثرة على مستقبل الموارد الطبيعية(النفط و الغاز) في الجزائر و بالتالي مستقبل التجارة الخارجية . فبنسبة للعوامل المؤثرة على مستقبل الطاقة في الجزائر نجد هناك عوامل الداخلية و أخرى خارجية .

المطلب الأول :التحديات الداخلية للتجارة الخارجية

إن تحديد حجم الاحتياطات سواء كان نفط أو غاز طبيعي لا يشكل اتفاقا واحدا لدى الهيئات ومراكز البحث المتخصصة في شؤون الطاقة، حيث يتحكم فيه القدرات التقنية التكنولوجية ومدى شمولية المسح الجيولوجي وطرق تقدير المخزون، ومعرفة كل الخصائص التقنية المتعلقة بالحقول المكتشفة ومناطق الاستكشاف، بالإضافة إلى تأثير العوامل السياسية في الإعلان عن الاحتياطي المتوفر في كل دولة، فإذا تم إسقاط هذه العوامل على الجزائر ، نجد هناك رأيين متناقضين حول مستقبل النفط و الغاز الطبيعي في الجزائر و عليه سوف نناقش مستقبل المحروقات في الجزائر من وجهتي نظر مختلفتين

الفرع الأول: أصحاب النظرة التفاؤلية (رؤية جزائرية: ذروة النفط لن تكون في أفق 2030)

يرى أصحاب هذه النظرة التفاؤلية أن النفط و الغاز المتواجدين في الجزائر لن يعرفا الذروة في سنة 2030 و هذا لأسباب التالية :

1- تحقيق المزيد من الاكتشافات .

و في هذا الشأن أكد وزير الطاقة والمناجم الجزائري يوسف يوسفي أن النفط الجزائري لن ينضب في عام 2020 و أن الجزائر تتوفر على طاقة معتبرة مؤهلة للارتفاع بفضل برنامج استكشاف واسع سيتم مباشرته و هذا من خلال رفع عمليات استكشاف النفط والغاز بنسبة 40 بالمائة خلال عام 2011 مقارنة بعام 2010 و أن عمليات الاستكشاف ستوسع للمناطق الجيولوجية غير المعروفة، حيث شهد الربع الأخير من العام2010 أولى التحضيرات للاستكشاف في عرض السواحل الجزائرية.

وكشف يوسفي أن الجزائر حققت 29 اكتشافا جديدا للنفط والغاز العام2010 ، فيما حققت نحو 130 اكتشافا جديدا خلال العقد الأخير، منها 16 اكتشافا العام 2009. و أن هناك احتياطات نفطية غير

المكتشفة في الصحراء الجزائرية التي تزيد مساحتها عن 2 مليون كلم ^{2} أو ما يربو عن 85 % من مساحة الجزائر، والتي تسجل معدلات اكتشاف مرتفعة عالميا، وفي الوقت نفسه فإن قدرات الجزائر من الموارد النفطية والغازية تبقى غير معروفة مقارنة بمناطق أخرى متقدمة في هذا المجال، حيث لم تصل معدلات التنقيب بالمناطق الصحراوية إلى المستويات المتداولة على الصعيد الدولي، الأمر الذي يستدعي تكييف الإطار الذي من شأنه تكثيف البحث واستكشاف المحروقات و إن الجزائر بحاجة إلى 100 سنة لاكتشاف قدراتها النفطية والمنجمية.[1]

2- تحول الجزائر من بلد نفطي إلى بلد غازي:

تمثل الجزائر 2.55 % من احتياطي العالمي من الغاز الطبيعي و 8.68% بالنسبة للدول الأوبك في حين يمثل النفط 1.05% بالنسبة للدول العالم و 1.86% بالنسبة للدول الأوبك سنة 2006 [2] . هذا ما جعل مدا خيل الجزائر من الغاز الطبيعي تبلغ 60 %من إجمالي صادرات المحروقات سنة 2007 و احتلالها المرتبة الثانية كممون لأوروبا بالغاز الطبيعي بعد روسيا [3] , إذ أن 21.2% من واردات أوربا الغازية تأتي من الجزائر ، إذ تدل معظم المؤشرات أنه من المنتظر أن يكمن مستقبل الطاقوي للجزائر في الغاز الطبيعي سواء على مستوى الاحتياجات المحلية أو التصدير و خاصة على مستوى الصناعات الغازية (الكيماوية) في مصب هذه المادة الأولية الاستخراجية .[4]

و مهما كان شكل التصدير (أنابيب – سائل) فان السوق الغازية مرشحة إلى أن تتوسع بشكل لا يستهان به و هذا ما يؤكد الجانب الايجابي الذي تتمتع به الجزائر داخل السوق الغازية باعتبارها المورد الاستراتيجي للغاز الطبيعي بأقل التكاليف و بتموين مستقر و دائم لأوروبا بأكملها [5], مما يوفر لها عدة مزايا , و يشجع تكاملها داخل الإستراتجية الطاقوية الأوروبية , كما يفتح مجالا في توسع استغلال فرع الصناعة الكيماوية المعتمدة على

---

[1] يوسف يوسفي،**نفط الجزائر لن ينضب**، مجلة المتوسط ، السنة الثالثة ، العدد 43 على الموقع
http://www.mutawassetonline.com/index.php?option=com_ تاريخ التصفح 22 – 10- 2011

[2] حسام جبر الدار ، " **التطورات الدولية في أسواق الطاقة و انعكاساتها على الدول العربية** " ، المجلد الثالث و الثلاثون ، العدد 120 ، شتاء 2007 ، ص 172

[3] الأوبك ، " **سوناطراك رافعة الاقتصاد الجزائري**" ، النشرة الشهرية ، العدد 7 ، السنة 35، الكويت ، يوليو 2009، ص 25

[4] عاشور كتوش و بن علي بلعزوز ،" **الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية** ،"مرجع سبق ذكره ، ص 156

[5] **Le pétrole et le gaz toujours moteur de l'activité économique**" n° 2975 de marchés tropicaux et méditerranéens – 15/11/2002.P 26

الغاز الطبيعي . و في هذا الإطار تسعى الجزائر دائما إلى ترسيخ إستراتجية تدعيم بناء الخطوط الأنابيب للحفاظ على الارتباط الدائم بين حقول الغاز في أقصى الجنوب و المراكز الاستهلاكية الممكنة و المحتملة .[1]

– تمثل احتياطات غير مؤكدة من الغاز الطبيعي في الجزائر ب 14% من الاحتياطات غير المكتشفة في الدول العربية أي 6.076 تريليون متر مكعب الشكل رقم(3–32) , ارتفاع هذه النسبة سوف يجعل من الجزائر تلعب دورا أساسيا في تمويل السوق الطاقة العالمي بالغاز الطبيعي .[2]

الشكل رقم (3–33) :نسبة احتياطات الغاز الطبيعي غير مكتشفة في الجزائر إلى إجمالي الدول العربية

(تقديرات في سنة 2008)

الوحدة : تريليون متر مكعب

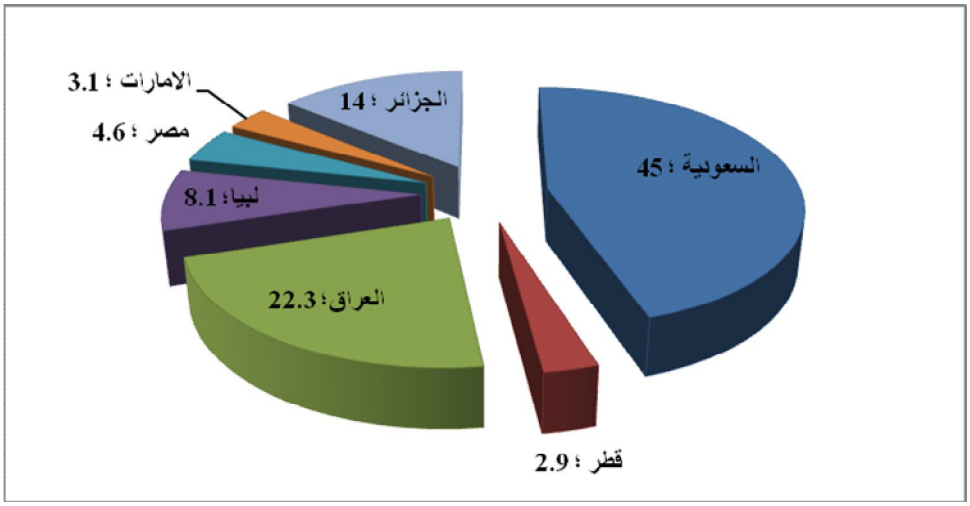

المصدر : مختار اللبابيدي و سمير القرعيش، "مستقبل صناعة الغاز الطبيعي " ، و رقة بحثية مقدمة ضمن المؤتمر و المعرض الدولي الخامس "**لصناعة البترول و الغاز (انترغاز 5)**" القاهرة – جمهورية مصر العربية ، أيام 12–14 ماي 2009 ص 229

[1] عاشور كتوش و بن علي بلعزوز "، **الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية**" , مرجع سبق ذكره ص ص 161–162

[2] علي قروش " **أسواق النفط و آلياتها** "، مجلة النفط و التعاون العربي، المجلد الثالث و الثلاثون , عدد 122 صيف 2007 ص 118

و في خضم الإطار الشامل و العالمي للغاز الطبيعي المسال , فان الجزائر مدعوة للقيام بدور محوري للسببين :

– الموقع الجغرافي الذي يؤهلها إلى أن تكون مركزا متميزا لتطوير صناعة الغاز الطبيعي , و هذا من خلال العقود المبرمة للشركة مع مختلف الشركات الأجنبية .

– إن الجزائر حاليا في مرحلة تكامل إقليمي للطاقة بفضل المشاريع الغازية الجديدة كخطوط الأنابيب و كذا غاز كهرباء اتجاه أرويا .[1] و عليه كل هذه الإمكانيات التي تمتلكها الجزائر من الغاز الطبيعي سوف تخفف العبئ على النفط الخام ، و تجعل من الغاز هو مستقبل التجارة الخارجية و هذا مع ارتفاع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في أفق 2030 ،و عليه ستتحول الجزائر من قائمة الدول المصدرة للبترول إلى قائمة الدول المصدرة للغاز .

ج- **استهلاك الطاقة باستعمال الطاقة المتجددة :**

إن تمركز الجزائر ضمن المناطق الحارة و توفرها على 300 يوم مشمس يعزز إنتاج الطاقة باستعمال الطاقة الشمسية و تخفيف الاستهلاك الداخلي للنفط و الغاز ، حيث تخطط الجزائر في أفق 2020 إنتاج 40% من الكهرباء باستعمال الطاقة الشمسية و كذلك استخدام اليورانيوم إنتاج الكهرباء و هذا نظرا لما تملكه الجزائر من كميات كبيرة من اليورانيوم .

الفرع الثاني : أصحاب نظرة تشاؤمية (رؤية التقارير الأجنبية)

إن ثروة النفط و الغاز الطبيعي هي ثروة طبيعية هبة من الله تعالى، تعتبر ملك للأجيال الحالية والمستقبلية يتصرفون فيها بالحسنى وحسب حاجتهم إليها، كما أن تنظيم استغلال هذه الثروة يجب أن يخضع لإستراتيجية واضحة تساعد على الترقية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية، وتحمي كذلك حقوق الأجيال القادمة و من هذا المنطلق ترى مجموعة من التقارير الأجنبية أن هناك مجموعة من الأسباب تجعل زوال النفط و الغاز قريبا في الجزائر و منها :

[1] عاشور كتوش و بن علي بلعزوز ، مرجع سبق ذكره ، ص 168

1- إتباع سياسة رفع الإنتاج

ابتداء من الألفية الجديدة اتبعت الجزائر سياسة رفع الإنتاج النفط إلى أعلى مستوياته حتى بلغ في 2008 أرقاما قياسية فاقت 1.4 مليون برميل يوميا بعدما لم يتجاوز هذا الرقم 0.8 مليون برميل يوميا قبل عشر سنوات و أن الجزائر تنتج حاليا من النفط بمستوى أكبر من مستوى تجديد الاحتياطي، حيث بلغ الإنتاج النفطي الجزائري 2.2%من الإنتاج العالمي بينما، لا يمثل الاحتياطي سوى 1.05 % من الاحتياطي العالمي (سنة 2008) ، كما تعتمد الجزائر كليا على الغاز في توليد الكهرباء ، حيث بلغت نسبة 99 %سنة 2009 وما يمكن ملاحظته كذلك هو انخفاض إنتاج الجزائر من النفط الخام خلال الثلاث سنوات الأخيرة .

ويرى الاقتصاديون أن الجزائر استهلكت 4 ملايير برميل أي قرابة نصف المخزون مع انقضاء برنامج دعم النمو بمتوسط سعر نفط يقدر بـــ70 دولارا ، كما أن الجزائر تقوم باستخدام جزء من العائدات ليس فقط للتجهيز بل للتسيير من خلال تمويل الأجور. ونقدر كافة الالتزامات بحوالي 6,2 مليون برميل يوميا أي إننا سنلجأ إلى الضغط على الموارد المتاحة.

أما بالسبة للغاز الطبيعي فقد تراجعت الكميات القابلة للتصدير من 60 مليار م^3 منذ 2009 حيث نزلت إلى 52.6 و 55.2 مليار م^3 بين 2009 و 2010 على التوالي ، بعدما تمكنت الجزائر من الحفاظ على عتبة صادرات فوق 60 مليار م^3 بين 2001 و 2008 ، في حين كانت الجزائر تخطط لرفع صادراتها إلى 85مليار م ^{3} سنة 2012 و هو رهان سقط في الماء بعد خسارة سوق الغاز المميع الأمريكية إلى الأبد بعد شروع أمريكا في استغلال الغاز غير تقليدي منذ سنوات و بكميات كبيرة و استعداد أمريكا لتصبح من الدول المصدرة للغاز في غضون سنة 2020 و خاصة بفعل التحكم الجيد في سعر التكلفة الذي يتراوح حاليا بين 4 و 5 دولار للمليون وحدة حرارية ، و ارتفاع معدل إنتاج الغاز غير التقليدي إلى حدود 25 سنة 2020 مما يهدد حصة الجزائر في الأسواق الأوربية التي أصبحت مهددة بفعل منافسة الغاز الروسي و القطري و الضغوط الأوربية لوقف التعامل بالعقود طويلة الأجل ، و رابعا الغاز الطبيعي غير التقليدي داخل أرويا نفسها .أم فيما يخص سعر الغاز الطبيعي فهو محصور في المجال [16.4- 33.1] [1]دج ، هذا السعر الذي يعتبر زهيد مقارنة السعر المستقبلي للغاز الطبيعي هذه السياسة ستؤدي إلى استنزاف سريع لحقول النفط و الغاز بسبب زيادة

[1]التقرير الاحصائي السنوي للمنظمة الأوبك لسنة 2010، ص 71

الاستخراج والتصدير لمواجهة الطلب المتنامي من الواردات الاستهلاكية لما تخلقه الفورة المالية من أساليب استهلاك طفيلية.[1]

2- ارتفاع الطلب المحلي على المشتقات النفطية

لقد عرف الاستهلاك المحلي على المشتقات النفطية نموا سنويا يقدر ب 6%، حيث بلغ استهلاك السوق الداخلية سنة2009 من المنتجات المشتقة *329.2 ألف برميل و أن أي ما يزيد عن 70.13% من المشتقات النفطية إلى إجمالي إنتاجها ، ومن أنواع المشتقات الأكثر استهلاكا في السوق الجزائرية يأتي المازوت الغازوالين، حيث بلغ إنتاجه سنة 2009 قيمة 8.8 ألف برميل يوميا أي بنسبة 12.2 %إلى إجمالي المشتقات و السبب في ذلك أن المصافي الجزائرية الخمسة لم تعد قادرة على تغطية الطلب، هذا ما يفسر استيراد الجزائر للمشتقات النفطية ، و كذلك انخفاض سعر المشتقات النفطية مقارنة بالأسعار الدولية أين يبلغ سعره أضعاف ذلك في الخارج بأسعار البترول العالمية.

و من أسباب عدم قدرة الجزائر على تلبية الطلب المحلي للمشتقات النفطية ما يلي :

- تعود ملكية المصافي في الجزائر إلى الدولة ، كما أن أسعار منتجاتها ثابتة بسبب الدعم الحكومي لأسعار المشتقات النفطية، مما يؤدي إلى ضعف الاهتمام بتحسين الربحية أو تعزيز القدرة التنافسية، مقارنة بالمصافي التي تشترك في ملكيتها شركات عالمية، وفيما يلي أهم الصعوبات والتحديات التي تعترض صناعة التكرير في الجزائر

-ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة.

- تعتمد المصافي في الجزائر على مصادر خارجية في تامين معظم المواد اللازمة لصيانة المعدات اللازمة و مستلزمات التشغيل ، مما يدفع المصافي مما يدفع المصافي إلى تكديس كميات كبيرة من هذه المواد في

[1] عبد الوهاب بوكروح ، " **الجزائر ستستورد النفط بعد 10 سنوات** " المجلة المغاربية ، العدد العاشر ، سنة 2011 ، ص 15

* وبالرغم من تطور استهلاك الجزائر من مشتقات البترول، فإن المقارنة مع بعض الدول المصدرة للنفط وخاصة الخليجية، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار حجم السكان، توضح أن استهلاكها يبقى ضعيفا.، حيث استهلك الفرد الجزائري 329.2 ألف برميل بينما يستهلك كل من الفرد السعودي و الإماراتي ما قيمته 1574.0 و 333. على التوالي

مستودعاتها، فتتعرض لخسائر ناجمة عن ارتفاع نفقات التخزين، وتعرض المخزون للتلف وذلك تفادياً لحدوث توقفات طويلة عند حدوث أعطال طارئة في المعدات المشتقات النفطية.[1]

مع حلول سنة 2025 سيبلغ عدد سكان الجزائر 42.871 مليون نسمة [2]، سوف تؤدي هذه الزيادة إلى زيادة الطلب على المشتقات النفطية الذي يعني انخفاض احتياطات الجزائر من النفط و الغاز ، كل الأسباب التي سبق ذكرها سوف تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الداخلي و انخفاض قيمة الصادرات من النفط و الغاز بحلول سنة 2020 الشكليين التاليين

الشكل رقم (3-34): ميزان النفط في الجزائر في أفق 2035

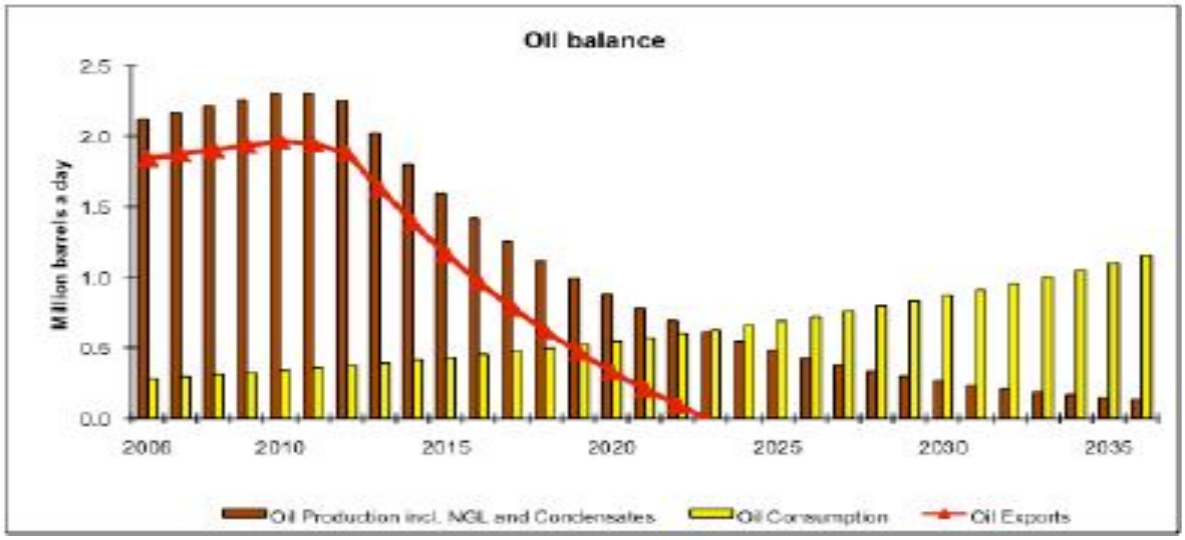

Source:John Mitchell, **Working paper Resource Depletion Dependence and Development: Algeria**, Working paper: EEDP 11/08 Depletion, Dependence & Development Project – Algeria,p 15

[1] ادارة الشؤون الفنية ، **صناعة التكرير النفط عربيا و عالميا** ، منظمة الدول المصدرة للنفط ، الكويت 2009 ، ص 61

[2] محمد قطيطات ، الهبة الديغمرافية في الوطن العربي ، المؤتمر العربي الأول لاحصاء السكاني ، عمان الأردن ، أيام 12-13 نوفمبر 2007، ص 402

الشكل رقم (3–35) : ميزان الغاز الطبيعي للجزائر في أفق 2035

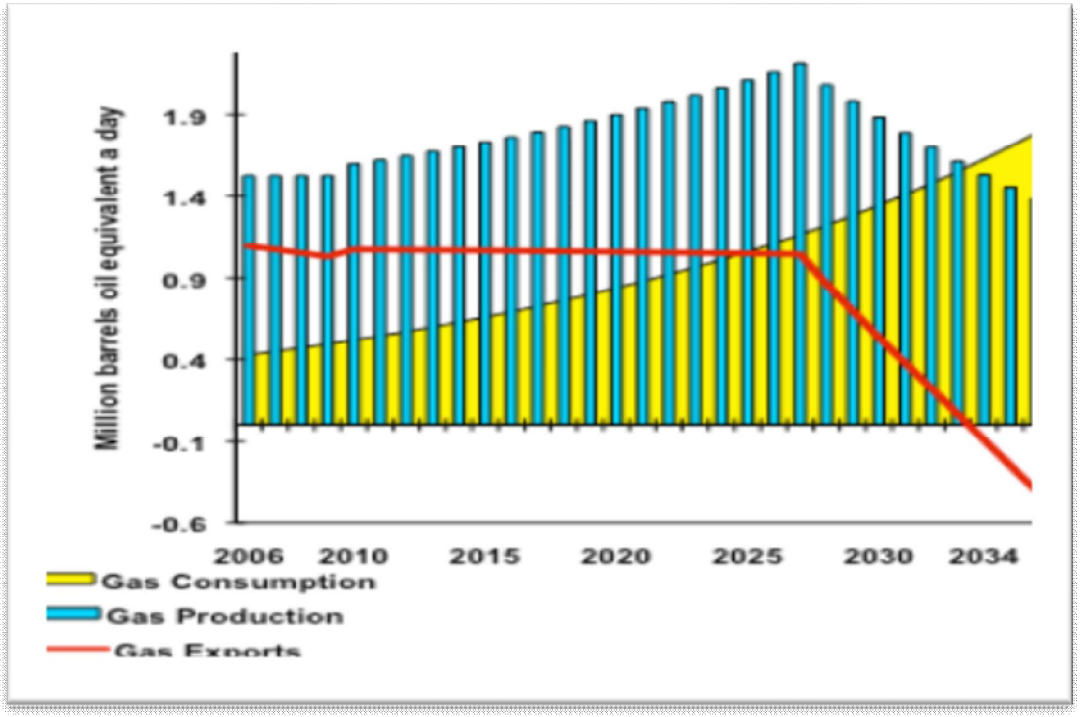

Source: John Mitchell, Working paper Resource Depletion Dependence and Development: Algeria, opcit, p 16

المطلب الثاني : التحديات الخارجية للتجارة الخارجية في الجزائر

لقد أصبحت إمدادات العالم من النفط و الغاز عرضة للمخاطر من جراء تضعضع الاقتصاد العالمي و تنامي التوترات الجيوسياسية ، و عدم لا يقين بشأن كفاية الإمدادات مستقبلا في آما يشار حول الذروة النفطية و الاستثمارات التي ينبغي رصدها لتوفير طاقة إنتاجية فائضة تمكن من تلبية الطلب المتزايد على النفط .

الفرع الأول : الطلب العالمي على النفط في أفق 2030

يشكل النفط اليوم المصدر الحيوي للطاقة في العالم و هو سبقي كذلك ردحا طويلا من الزمن في ظل أكثر الافتراضات تفاؤلا حول التقدم الحاصل و الذي سيحصل في تطوير التكنولوجيات البديلة و نشرها و لكن أن يكون على مصادر النفط التمكن من تلبية الطلب المتزايد .و تكاليف إنتاج النفط و الأسعار التي يتعين على المستهلكين دفعها سيكون أقصى ما يمكن من الطلب بل ربما أكثر تقلبا مما كانت في أي وقت مضى .

لقد أدى الارتفاع غير مسبوق لأسعار النفط في السنوات الماضية و الذي بلغ أشده في سنة 2008 إلى انتباه الناس و الدول إلى طبيعة المحدودة للنفط ، و الخطر المباشر على إمدادات النفط ليس على مرده إلى نقص في الموارد ، بل بالأحرى إلى نقص الاستثمارات التأسيسية التي شهدت ارتفاع في القيم الاسمية بناء على السيناريو المرجعي ، الذي يفترض عدم تبني أي سياسات حكومية جديدة مخالفة لما كان معتمد من سياسات حتى منتصف 2008 ، فمن المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الطاقة الأولية (الجدول رقم (3-17))بنسبة 45%بين عامي 200 و 2030 أي ما يمثل 1.6%سنويا ، و سيتأثر الوقود الاحفوري النفط و الغاز بنسبة 80 %من مزيج الطاقة الأولية في عام 2030 منخفضا بذلك و بشكل طفيف عن مستوياته في الوقت الحاضر و سيظل النفط مهيمنا في مزيج الطاقة على الرغم من ارتفاع الطلب على الفحم بشكل أكبر من أي وقود أخر كما سيرتفع حصة الغاز الطبيعي إلى إجمالي الطلب على الطاقة لكن بشكل هامشي .

الجدول رقم (3-17) إجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة وفق المصدر

مليون طن

السنوات / نوع الطاقة	2006		2030		معدل النمو
	الكمية	الحصة	الكمية	الحصة	
النفط	4029	34	5109	30	1.0
الفحم	3053	26	4908	29	2.0
الغاز الطبيعي	2407	21	3670	22	1.8
الطاقة الحيوية	1186	10	1662	10	1.4
الطاقة النووية	728	6	901	5	0.9
الطاقة الكهرومائية	261	2	414	2	1.9
الطاقة المتجددة	66	1	350	2	7.2
إجمالي العالم	11730	100	1704	100	1

المصدر :عبد الفتاح الدندي ، مرجع سبق ذكره ، ص 209

و تعتبر معدلات النمو الاقتصادي لدى مختلف المجموعات ، الجيو-سياسية العالمية، مع النمو الديمغرافي وحاجات الاستهلاك التي يفرضها التطور الاجتماعي، تعتبر مؤشرات أساسية للجهات والمراكز المتخصصة في تقدير الطلب على البترول والطاقة عموما، التي تتفق كلها على أن هناك استمرار وتزايد أكيد في الطلب العالمي على البترول مستقبلا، وإن كانت هذه المراكز تختلف فيما بينها في تحديد كميات الطلب المتوقعة خلال العشرية المقبلة، أي إلى غاية سنة 2020 ، وهو ما يمكن أن نلاحظه في البيانات التالية.

الجدول رقم (3-18) : الطلب المتوقع على البترول وفقا لبعض التقديرات 2008

الوحدة :مليون برميل يوميا.

السنوات / مختلف التقديرات	2000	2010	2020
تقديرات منظمة الأوبك	75.8	89.4	107
تقديرات Annual Energy Outlook	76	94.6	118
تقديرات World Energy Outlook	74.5	95.8	114.7

المصدر :عاطف حلبي،" النفط العربي"، منشورات زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية المتحدة، ص69 .

وفقا لجهات التقدير الثلاث المبينة في الجدول السابق تتوقع نموا في الطلب العالمي على البترول إلى آفاق2020 ، وإن كان تختلف فيما بينها، فحيث تتوقع Annual Energy Outlook أن يزيد الطلب العالمي من البترول، الذي كان بحدود 76 مليون برميل يوميا نهاية 2000 سيرتفع إلى 94.6 مليون برميل سنة 2010 ، ثم إلى 118ب/ي سنة 2020 ، وهي أعلى التقديرات .وتقدره جهةWorld Energy Outlook سنة 2020ب 114.7مليون برميل بينما تقديرات الأوبك للطلب العالمي سنة 2020 فستكون بحدود 107 مليون برميل يوميا فقط .ويتوقع أن تكون منطقة شرق آسيا هي محور النمو في الطلب، بحيث ستستحوذ على ثلثي هذه الزيادة، بسبب ما تعرفه اقتصاديات هذه الدول من معدلات نمو ملحوظة بالرغم من أن هناك أسباب مختلفة في التأثير المباشر على الطلب من البترول، لكن توسع الاستهلاك من هذه المادة الحيوية تعود إلى عاملين رئيسيين وهما:

1- استخدامه الواسع في مجال النقل، فعلى سبيل المثال تتوقع الحكومة الصينية أن يزيد عدد السيارات في طرقاتها إلى أن يصل إلى سبعة أمثاله، حتى يصل إلى 140 مليون سيارة بحلول 2020 ، ثم يرتفع العدد إلى أن يبلغ 150 سيارة لكل 1000 شخص، بمعنى أن حجم سكان الصين الذي يفوق المليار ومائتي مليون نسمة سيرفع عدد السيارات التي ستسير في طرقاتها يصل إلى 180 مليون سيارة، ومع ذلك يبقى

معدلا متواضعا مقارنة ب 500 سيارة لكل 1000 شخص في أوربا الغربية، و 900 سيارة لكل1000 شخص في الولايات المتحدة وهاتان المنطقتان تشملان على حوالي 800 مليون نسمة، وبالتالي فإن حجم ما يطلبه مجال النقل من البترول مرتفع جدا.

2- زيادة الطلب على البترول يعود من جهة ثانية لحاجات التصنيع واستخدام منتجاته المتعددة كسلع وسيطة، مثل صناعات البلاستيك والنايلون والمطاط الصناعي وغيرها، وتعتبر الدول الآسيوية وخاصة الصين وتايوان وكوريا من البلدان التي تتطور فيها هذه الصناعات، واستطاعت منتجاتها غزو الأسواق العالمية

و تحمل هذه الاتجاهات في طياتها اختلافات كبيرة بين المناطق , فجل الزيادة المتوقعة في الطلب سوف تأتي من البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، حيث ستشهد الهند أسرع نمو بمعدل 3.9 %سنويا خلال فترة التوقعات ، تليها الصين بمعدل 3%، و على الرغم من النمو المتوقع لهذين البلدين إلا أن تلك المعدلات لا تزال أقل بكثير مما كانت ي العام 2007 ، كم استشهد بعض الدول الأسيوية الناشئة و منطقة الشرق الأوسط أيضا نموا سريعا في الطلب على النط و في المقابل سيشهد طلب بلدان منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على النفط انخفاضا نتيجة انخفاض الطلب العالمي في بعض القطاعات الأخرى يغر قطاع النقل و من المتوقع أن تنخفض حصة بلدان في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على النفط من الطلب العالمي على النفط من 57 %في عام 2007 إلى 43% عام 2030 .

الشكل رقم (3-36) التغير في الطلب على النفط حسب المناطق وفق السيناريو المرجعي2007-2030

مليون برميل يوميا

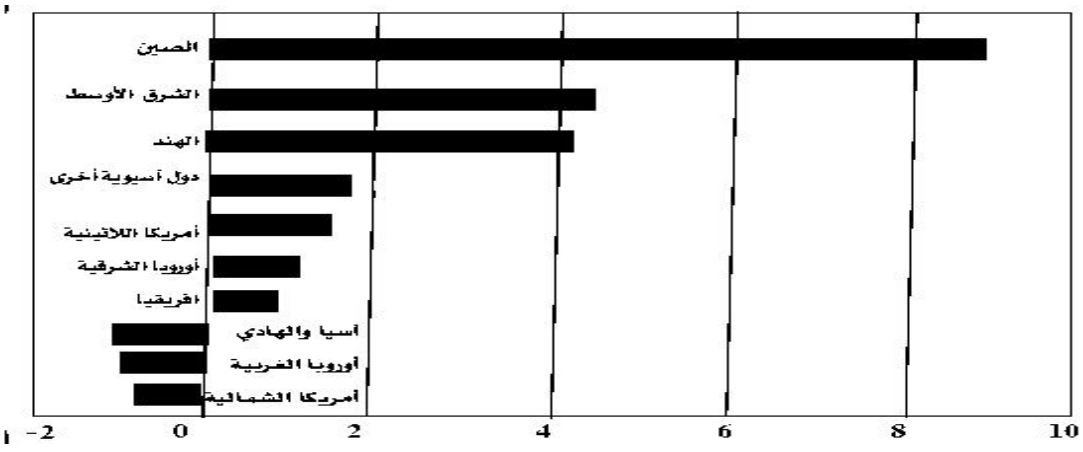

المصدر :عبد الفتاح الدندي ، مرجع سبق ذكره ، ص 212

و فيما يتعلق بإنتاج النفط في العالم وفق السيناريو المرجعي ، أن يرتفع الإنتاج من 82 مليون برميل يوميا في 2007 إلى 104 82 مليون برميل يوميا في عام 2030و من المتوقع أن تأتي الزيادة في الإنتاج العالمي من النفط من البلدان المنظمة الأوبك التي سيرتفع إنتاجها من 35.9 82 مليون برميل يوميا عام 2007الى 52.9 82 مليون برميل يوميا عام 2030 و في المقابل سيرتفع إنتاج البلدان المنتجة من خارج الأوبك من 46.3 82 مليون برميل يوميا الى 50.9 82 مليون برميل يوميا خلال ذات الفترة

الشكل رقم (3–37):تطور إنتاج بلدان الأوبك و البلدان المنتجة من خارجها من النفط 2000–2030

مليون برميل يوميا

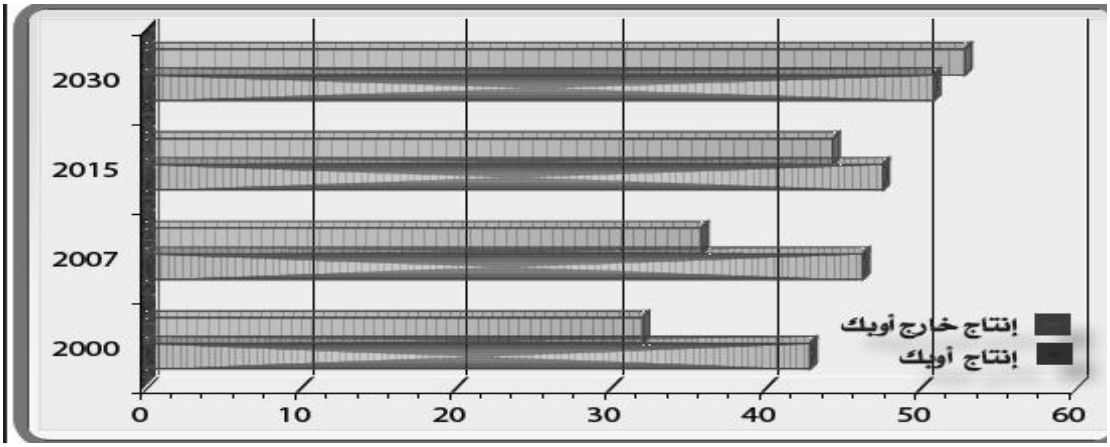

المصدر :عبد الفتاح الدندي ، مرجع سبق ذكره ، ص 214

الفرع الثاني : الطلب العالمي على الغاز الطبيعي في أفق 2030

تأخر الغاز الطبيعي عن البترول في الاستعمال، وعند ظهوره في الأسواق كانت قيمته تتحدد على أساس المواد البترولية التي جاء ليحل محلها .ومن حيث الأهمية، فقد ظهرت نجاعته في الميدان وأصبح يحظى باستعمالات واسعة في إنتاج الكهرباء والاستعمال المترلي، واقتحم الميادين التي كانت في السابق حكرا على البترول.

ورغم التكاليف العالية التي تتطلبها الاستثمارات في قطاع الغاز خاصة في الحلقات الأدنى كإقامة مصانع تمييع الغاز أو النقل البحري في الدول المنتجة المصدرة، وإقامة منشئات لإعادة تغويزه ؤ في الدول المستقبلة أي المستهلكة للغاز، وهذا يطلب استثمارات كبيرة، إلا أن الارتفاع الكبير في أسعار البترول الخام وزيادة حاجة العالم من الطاقة، تحول جزء من الطلب العالمي من البترول والفحم نحو الغاز الطبيعي، يضاف إلى ذلك مزاياه

الإيكولوجية مقارنة بغيره من مصادر الوقود الأحفوري، لأن مخلفاته من الكبريت ضعيفة جدا، وكذلك انبعاثاته من الغاز الكربوني تظل أقل من تلك التي يطلقها الفحم والبترول.

هذا التوجه نحو الغاز الطبيعي يحتم معرفة احتياطات العالم المتوفرة، ومدى مقدرة الغاز في تلبية الطلب العالمي من الطاقة مستقبلا، بالإضافة إلى ضرورة معرفة مناطق إنتاجه الرئيسية، لما لهذه العناصر من أهمية اقتصادية وجيو-سياسية.

1- مستقبل الصناعة الغازية في العالم

يرتبط تطور تجارة الغاز الطبيعي، وخصوصا تجارة الغاز المسال الذي يعول عليه كثيرا لرفع حجم هذه التجارة، بمدى انجاز البرامج المخططة، خصوصا في بناء معامل تمييع وناقلات وطاقات جديدة لاستقبال الغاز خارج المنطقة التقليدية التي توجد فيها هذه الطاقة حاليا .لأن نسبة 80 % من الطاقة المنصوبة في العالم موجودة في شرق آسيا وفي اليابان على وجه الخصوص، الذي يعتبر المستورد الأول للغاز المسال في العالم و عليه سوف تتاثر تجارة الغاز الطبيعي بمجموعة من العوامل :

أ- العوامل المؤثرة على مستقبل التجارة الدولية في الغاز الطبيعي

يعتمد مستقبل التجارة الدولية في الغاز على ثلاثة عوامل رئيسية : أولها مستقبل الاستهلاك العالمي من الغاز و ثانيهما التوزيع الجغرافي للاحتياطات المؤكدة منه , و ثالثها مستوى السعر مقارنا بتكاليف الإنتاج و الضخ بالأنابيب أو بتكاليف الإسالة و النقل البحري .[1] و هناك جملة من العوامل سوف تساعد على جعل الغاز الطبيعي هو المصدر الوحيد للاقتصاد العالمي :

- لقد دخلت صناعة الغاز مرحلة جديدة , فبعد أن كانت مقصورة على الأسواق الإقليمية , انتشرت تجارة الغاز الطبيعي في شكليه الغاز و المسيل على نطاق عالمي . و بينما كان إنتاج الغاز و نقله يتم وفق عقود و اتفاقيات تتطلب استثمارات طويلة الأجل أضحى من الممكن الآن الخوض في الشأن وفقا لاتفاقيات و عقود

[1] حسين عبد الله ،"**الغاز الطبيعي : وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربيا**" ، مرجع سبق ذكره ص 12

و برامج تمويلية استثمارية متوسطة الأجل ، بل و أصبح جزء من تجارة الغاز يتم وفق صفقات فورية . مثله في ذلك مثل النفط و المنتجات البترولية الأخرى .[1]

– أصبح مصدرا مهما من مصادر الطاقة , كونه يتجاوب مع ثلاث ركائز أساسية بنيت عليها سياسات وكالة الطاقة الدولية و هي : أمن الامددات , الاستدامة البيئية , و النمو الاقتصادي **[2].**

– وفقا لإحصائيات وكالة الطاقة الدولية , فان الطلب العالمي على الغاز الطبيعي سوف يزداد بحوالي 1925 مليار متر مكعب عن معدلات عام 2005 (2854مليار متر مكعب) , ليصل إلى 4779 مليار متر مكعب بحلول عام 2030 أي بمعدل نمو يبلغ 2.1 % .[3] حيث سيشكل الطلب على الغاز الطبيعي 24.2% من الطلب العالمي على الطاقة مقارنة بانخفاض الطلب على النفط حيث كان يمثل 36.4% عام 2007 و سيصبح 31.0% عام 2030كما هو موضح في الشكل التالي الذي يوضح الطلب على الغاز الطبيعي في العالم

الشكل رقم (3–38) : تطور الطلب على الطاقة في العالم من 2007– 2030

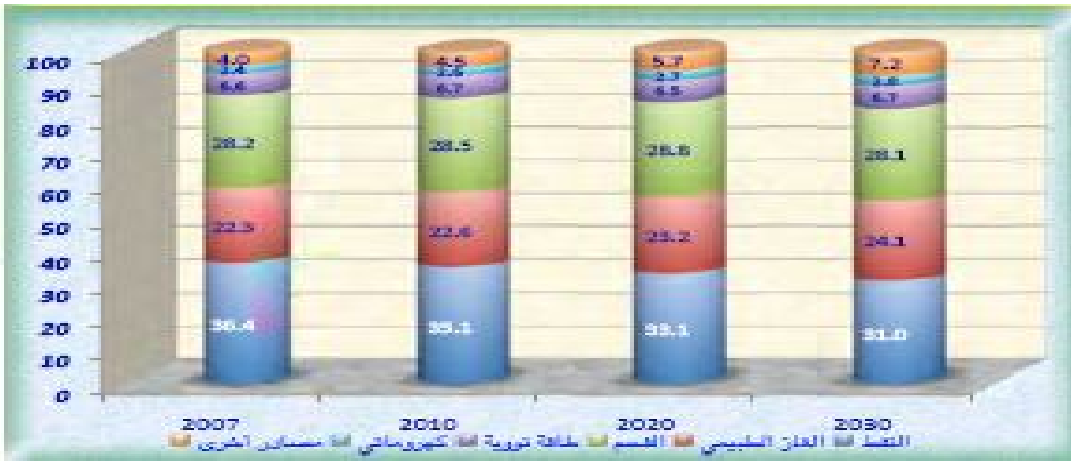

المصدر : عبد الفتاح دندي ، " **الدول العربية على خارطة الطاقة العالمية : مكانة متميزة و مهام جسام** "، المجلد السادس و الثلاثون ، والعدد 133 ، ربيع 2010، ص 149

[1] عبد الفتاح دندي ،" **سوق الغاز الطبيعي 2006 : نحو سوق عالمية للغاز** " ،مجلة النفط و التعاون العربي ، المجلد الثالث و الثلاثون العدد 121 ، ربيع 2007 ص 258

[2] Mandile "**Naturel Gaz Market Review : International Energy Agency towards a Global Gaz** 2006 p. 298.

[3] رولا نصر الدين ،" **منظور الطاقة : مسائل و تحديات جديدة** " مجلة النفط و التعاون العربي المجلد الثلاث و الثلاثون ,العدد **127** خريف **2008** ص **183**

ب – معوقات نمو إنتاج وتجارة الغاز.

لخصائص تكوين الغاز الطبيعي في" الشكل الغازي "خلافا للبترول لابد أن تعترض طرق استغلاله صعوبات وعوائق تكنولوجية تنعكس على نشاطه التجاري .من هذه العوائق ما يلي:

-التكلفة العالية لنقل الغاز المميع التي تلتهم جزءا كبيرا من ريع الغاز، وهي مشكلة تقنية، حيث تتراوح تكلفة إنشاء مصنع للتميع صغير الحجم بقدرة إنتاج 3.5 مليون طن من الغاز الطبيعي المميع، بين 400و 500 مليون دولار أمريكي ، كما أن ثمن ناقلة بسعة 100000 طن (ناقلة خاصة تحافظ على الغاز في حالته السائلة) يصل 200مليون دولار ،إذ لا بد من تمييعه تحت درجات حرارة جد منخفضة في (Méthaniers) ثم إعادة "تغويزه " Ré-gazification من جديد حتى يمكن نقله بواسطة ناقلات الغاز مناطق الوصول وهذا يزيد من التكاليف الإضافية.

-عقود ملزمة لفترات طويلة حوالي 20 سنة، وهذا يتطلب استثمارات في مجال سلسلة عمليات استغلال الغاز التي تتصف بعدم المرونة.

هذه الصعوبات التقنية والاقتصادية تؤثر على العائد الريعي للغاز مقارنة بالبترول في التجارة الدولية وتنعكس على أسعاره التي تخضع لنظام تسعير أقل مرونة من أسعار البترول التي تتغير يوميا.

ومن حسن الحظ فإن مناطق الإنتاج الرئيسية قريبة من مناطق الاستهلاك الأساسية :روسيا والنرويج وهولندا والجزائر بالنسبة لأوربا، كندا والولايات المتحدة نفسها بالنسبة للسوق الأمريكية، وإندونيسيا وماليزيا بالنسبة للسوق الآسيوية مما يلغي جزءا هاما من تكاليف النقل.

الفرع الثالث :أهم الشركاء التجاريين للجزائر في عام 2013

أما فيما يخص التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في الجزائر هو مرهون بأوضاع الاقتصاد العالمي الذي يعرف في المدة الأخيرة حالة من لا استقرار ، لذا توجد هناك دراسات قليليه حول الشركاء التجاريين المتوقعين مستقبلا ، و من بين هذه الدراسات نجد دراسة الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية التي تؤكد أن الخطة الخماسية الجديدة للجزائر للفترة ما بين (2010 -2014) سوف تنقل الجزائر بعيدا عن الاعتماد الكلي على قطاعي النفط والغاز .حيث تمثل الإيرادات الحالية لصادرات الجزائر من النفط أكثر من 80 % من

واردات العملة الأجنبية للجزائر ، ووفقا للمسؤولين الجزائريين، سوف تستخدم 287 مليار دولار المودعة في صناديق جديدة، بالإضافة إلى 55 مليار دولار تلك التي مودعة في الصناديق الحالية، لتنمية البنى التحتية وبناء القدرات التي سوف تضع الجزائر في موقع أفضل كمجتمع قائم على المعرفة.

وتعتبر الولايات المتحدة الوجهة الرئيسية لصادرات الجزائر، وتتنافس الشركات الأمريكية على حصة أكبر في سوق الواردات الجزائرية المزدهرة.

ففي العام 2010 ، تجاوزت التجارة الثنائية 12 مليار دولار، حيث شكلت11 مليار دولار الواردات الأمريكية من الجزائر التي شملت في الغالب النفط والغاز.

وتشمل أقوى القطاعات، سواء من حيث الحجم أو القيمة المادية، الطاقة والمواد الغذائية والمكائن والألكترونيات[1].

ووفقا لسعادة السفير ديفيد بيرس، السفير الأمريكي لدى الجزائر،" تعتبر علاقة أمريكا التجارية مع الجزائر هي رابع أكبر علاقة تجارية في المنطقة، وتعتبر الولايات المتحدة رابع أكبر شريك تجاري للجزائر و من المتوقع ارتفاع قيمة الواردات الجزائرية من السوق الأمريكية و هذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (3–19): تطور واردات الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية من 2009-2013

الدليل / السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2.20	3.90	4	4.10	4.90
قيمة الواردات (مليار $)	39.50	42.68	46.37	52.44	58.98
قيمة وردات الجزائر من الولايات المتحدة الأمريكية(مليار $)	1.11	1.19	1.56	1.92	2.32
حصةو – م – أ من إجمالي ورادات السلع الجزائرية	2.80	2.79	3.40	3.70	3.90
الخدمات الجزائر المستوردة من و–م –أ (مليار $)	6.72	6.83	8.35	7.87	10.08

المصدر : الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية،" **التوقعات التجارية الأمريكية– العربية 2013** "، واشنطن 2011 ص1

[1] الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية،" **التوقعات التجارية الأمريكية– العربية 2013** "، واشنطن 2011 ص2

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الواردات الجزائرية من الولايات المتحدة الأمريكية سوف ترتفع من 1.19 مليار $) سنة 2010 بنسبة 2.79% إلى 3.90 مليار $بنسبة 6.61 سنة 2013.

و ستشهد سنة 2013 ارتفاع حصة الخدمات المستوردة من و – م – أ من 6.83% سنة 2010 إلى 10.08 %سنة 2013

و فيما يخص الهيكل السلعي للوردات الجزائر من الولايات المتحدة نوضحها في الشكل التالي

الشكل (3–39): واردات الجزائر العشرة الأولى من الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2013

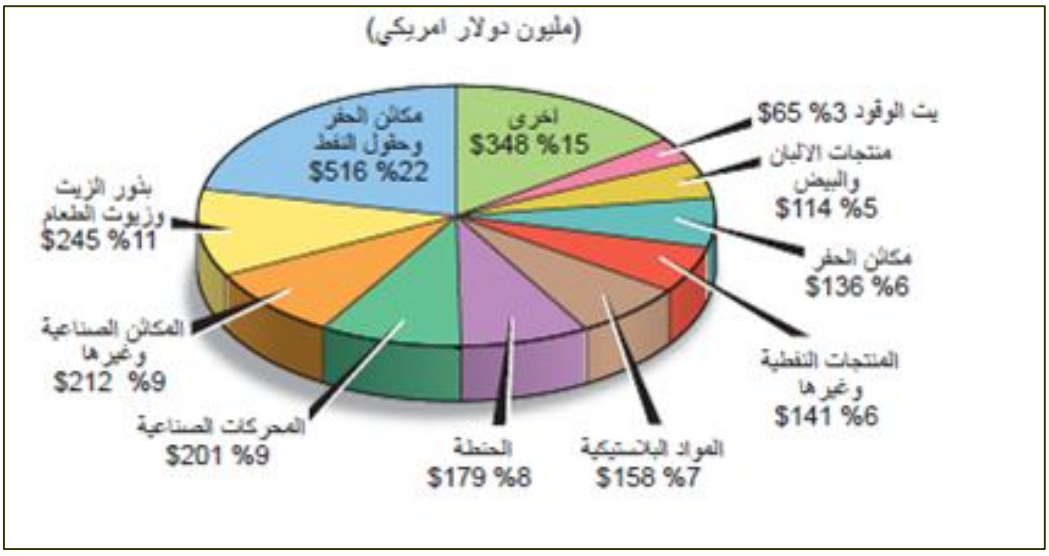

المصدر : الغرفة التجارية الأمريكية العربية الوطنية،" **التوقعات التجارية الأمريكية– العربية 2013** "، واشنطن 2011 ص1

فمن خلال الشكل نلاحظ أن مستلزمات الخاصة بقطاع النفط سوف تستحوذ على ما نسبته 22% بقيمة 516 مليون $ ، ثم تأتي في المرتبة الثانية مستلزمات الخاصة بالصناعة الغذائية (بذور الزيت) بنسبة 11 % ما قيمته 245 مليون $

خلاصة الفصل الثالث

تنقسم العوامل التي تؤثر في التجارة الخارجية للجزائر إلى عوامل طبعيه وعوامل اقتصادية.

و تتمثل العوامل الطبيعية المؤثرة و محددة لمدى مساهمة الجزائر في النشاط و التبادل التجاري على مستوى العالم لتشمل الموقع الجغرافي ، التركيب الجيولوجي ، المناخ ، هذه عوامل تتحكم في الإنتاج وكميته والاستهلاك لذلك فهي تؤثر في مكونات التجارة الخارجية أكثر من تأثيرها على التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، ووجدنا أن التجارة الخارجية مع الاتحاد الاروبي في إطار الشراكة الأوروجزائرية قد انخفض بعد إبرام الاتفاق بينه و بين الجزائر و هذا راجع إلى دخول شركاء تجاريين جدد إلى خريطة التجارة في الجزائر مثل الصين و الولايات المتحدة الأمريكية ، أما فيما يخص دول اتحاد المغرب العربي فالتجارة بينها و بين الجزائر تكاد تكون معدومة أما فيما يخص تأثير انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فقد أدى إلى زادت صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات .

و بالنسبة للهيكل السلعي للصادرات فلم يتغير خلال فترة الدراسة فقد بقي قطاع المحروقات هو المسيطر بنسبة 95 %، ونفس الشيء بالنسبة للواردات فقد بيت التجهيزات الصناعية تحتل المرتبة الأولى ، كذلك ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الطاقة العالمية جعل الميزان التجاري يعرف فائض خلال فترة الدراسة و هذا مع حساب العوائد النفطية ، أما بدون حسابها فالميزان التجاري حقق عجز طول فترة الدراسة .

أما عن مستقبل التجارة الخارجية فهو يعني مستقبل النفط والغاز الطبيعي باعتبارهما مادتين طبيعيتين سوف تؤولا إلى الزوال في يوم من الأيام.

الخاتـــمة

لقد استهدفت هذه الدراسة تحليل أثر الجغرافيا الاقتصادية على التجارة الخارجية في الجزائر، حيث تم التطرق في البداية إلى أهمية التجارة الخارجية و مختلف النظريات المفسرة للتجارة بين الدول ابتداء من نظرية التكاليف المطلقة لأدام سميث و اختتاما بنظرية بول كروغمان و جدنا أن أيا من تلك النظريات لم تستطع وضع تفسير العلمي الكامل لتلك العلاقات حتى نظرية ريكاردو في النفقات النسبية لم تخل من مواطن الضعف التي أبعدتها كثيرا عن الواقع ، أما نظرية بول كروغمان الذي فسر قيام التجارة الخارجية بين الدول التي تتشابه فيها الصادرات .

أما عن الجغرافيا الاقتصادية التي تهتم بدراسة توزيع الأنشطة الاقتصادية فوجدنا أن الموارد الطبيعية لها تأثير سلبي على الأداء الاقتصادي في حالة الدول النامية ، بالإضافة إلى الوجه الجديد للجغرافيا الاقتصادية و التغيير الواضح من خلال زيادة التجارة مع دول الجوار عكس ما كان متوقع حيث انخفاض تكلفة النقل لم يساعد على التجارة مع الدول البعيدة ، كذلك حدث تغير خريطة التجارة العالمية من خلال بروز الصين كأول مصدر في العالم بعد سيطرت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الأوروبية على التجارة العالمية على مر القرون .

و فيما يخص الجغرافيا الإقتصادية للجزائر ،فوجدنا يحتل قطاع النفط مكانة خاصة في الاقتصاد الجزائري، و نستشهد بثلاثة أرقام تدلنا على ذلك :إذ أنه يمثل 3 /1 من الناتج الإجمالي للبلد، ويمده ب 3 /2 من إيرادات الموازنة و98 %من إيراداته الخارجية.

وقد عرفت الجزائر خلال فترة الدراسة انتهاج أسلوبين في تسير التجارة الخارجية، حيث تمثل الأسلوب الأول في سياسة الاحتكار ، حيث تم إبراز الخلفية التي تكمن وراء انتهاج الدولة لهذا الأسلوب و التي أظهرت أنه في ظل غياب إستراتجية تنموية كفيلة بإخراج الاقتصاد من وضعه الركودي بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية فان الإجراءات المتخذة لا تسمو إلى تحقيق أهداف المرجوة ، إلا أنه مع نهاية الثمانينات و بالخصوص بعد الأزمة النفطية ، تبنت الجزائر سياسة إصلاحية تهدف إلى تحرير التجارة الخارجية و التفتح على العالم الخارجي ، معلنة عن بداية مرحلة جديدة و هي الدخول إلى اقتصاد السوق ، و بالتالي تم كسر ذلك الاحتكار الذي مورس على قطاع التجارة الخارجية مع صدور قانون النقد و القرض عام 1990 لتعرف الجزائر بعد ذلك تحرير تدريجي في تجارتها الخارجية و إلى غاية سنة 1994 أين تم التحرير التام.

إن واقع التجارة الخارجية الجزائرية يؤكد مدى سيطرة قطاع المحروقات على إجمالي الصادرات الجزائرية في حين بقيت الصادرات خارج قطاع المحروقات ضئيلة و محدودة جدا ، إضافة إلى انحصار المبادلات الخارجية في يد مجموعة قيليلة من الدول .

أ-اختبار فرضيات البحث :

بعد عرض هذا البحث و محاولة للإحاطة ببعض جوانبه يمكننا إجراء اختبار لفرضياته كما يلي :

1- فيما يخص الفرضية الأولى فقد تم تأكيدها ، حيث يحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الوطني لما له من تأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية و النشاطات الإنتاجية ، إلى جانب الدور الذي يلعبه في توفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج و السلع الاستهلاكية إلى جانب تصريف فائض المنتجات الوطنية ذات الارتباط الوثيق بالأسواق الخارجية .

2-أما الفرضية الثانية فقد تم التأكد على صحتها ، حيث يؤثر معدل نمو السكاني و ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الواردات و لا يؤثر على الصادرات باعتبار الجزائر من الدول النامية ، أين نجد أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة الواردات و لا تؤدي إلى زيادة إنتاجية العامل التي تؤثر على الصادرات ، كذلك و جدنا أن الخصائص الاقتصادية لها تأثير على قطاع التجارة الخارجية حيث أدى انخفاض نسبة العمالة في قطاع الزراعة إلى ارتفاع قيمة الواردات الغذائية خلال فترة الدراسة .

3- أما الفرضية الثالثة فقد تم نفيها ، حيث وجدنا أن الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الجزائر يتأثر بمستوى الإنتاج النفطي سواء كان نفط خام و مشتقات نفطية و غاز طبيعي، إذ يؤدي ارتفاع هذه الأخيرة إلى زيادة صادرت الجزائر و عكس صحيح ، كما يتأثر الهيكل السلعي بالإنتاج الزراعي إذ انخفاضه خلال فترة الثمانينات و التسعينات أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات الغذائية ، إلا أنه ابتدءا من الألفية الجديدة و على الرغم من ارتفاع الإنتاج الزراعي إلا أنه بقيت قيمة الواردات الغذائية مرتفعة و هذا بسبب تحول المجتمع الجزائري من الإنفاق على الضروريات إلى الإنفاق على الكماليات من المواد الغذائية .

ب–النتائج :

بعد الدراسة و التحليل لموضوع أثر الجغرافيا الاقتصادية على التجارة الخارجية في الجزائر توصلنا الى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي :

1- هناك مجموعة من العوامل الطبيعية أعطت للجزائر ثروة نفطية ومعدنية وموقعًا جغرافيا فريدًا استطاعت الجزائر أن تستغله في بناء اقتصادها، بينما نقص الموارد الطبيعية الأخرى المتمثلة في الموارد المائية أثر على القطاع الزراعي .

2- يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي ، حيث يعتمد بالدرجة الأولى على صناعة واحدة و هي صناعة النفط و الغاز الطبيعي ، و أصبح الاقتصاد الوطني رهينا للإيرادات النفطية ، حيث يتأثر سلبا بالصدمات التي تنشأ عن التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في الأسواق العالمية .

3- الثراء النفطي هو ثراء ريعي ظاهري لا ينبئ عن تطور اقتصادي أو تكنولوجي، ويؤدي دوما إلى الوقوع في مترلق السراب البترولي، لأن ارتفاع الأسعار وزيادة الفوائض المالية تؤدي إلى نمو المؤشرات الكمية الاقتصادية : كنمو الدخل الوطني ودخل الفرد ومعدلات النمو الاقتصادي أي أنها مؤشرات إحصائية وتوحي بتحسين الأوضاع الاقتصادية، مع أن التنمية الشاملة باعتبارها إحداث تغييرات جذرية في الهيكل الاقتصادي الوطني للخروج من حالة التخلف تبقى بعيدة.

4- لقد مر خمسون عاما حتى الآن منذ اكتشاف النفط واستغلاله في الجزائر، أي فترة جيلين متعاقبين تقريبا من استخدام عائدات البترول لمواجهة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية،أنفقت فيه أموال هائلة من فوائض النفط من أجل القضاء على التخلف وعلى التناقضات الهيكلية الموروثة من الاستعمار، غير أن تراجع الأسعار في سنة 1986 و سنة 2008 أفرز أزمة اجتماعية واقتصادية كبيرة، بينت مدى هشاشة نموذج التنمية وكشفت أن الجزائر بالمعايير النسبية ليست أفضل من الدول المماثلة لها، ومنها دول الجوار غير النفطية.

6- حقق قطاع الزراعة نتائج ايجابية و يظهر هذا من خلال انخفاض الواردات الغذائية في السنتين الأخريين بسبب تبني الدولة مجموعة من الإجراءات الداعمة للتحقيق الأمن الغذائي ، إلا أن قطاع الصناعي مازال تابعا للقطاع الهيدركربوني .

7- إن تحليل التجربة الجزائرية في مجال تنظيم التجارة الخارجية يكشف لنا عن وجود منهجين متناقضين لتنظيم هذا القطاع ، منهج أول و يتبنى نظام الاحتكار ، و منهج ثان يتنازل عن هذا الاحتكار لفائدة الخواص ، و قد نتج عن هذين المنهجين ترسانة قانونية متناقضة كانت المتسبب الرئيسي في شيوع المضاربة و الفساد .

8- لم يغير اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي من هيكل الصادرات الجزائر اتجاهه حيث بقي النفط و الغاز المسيطر عليها , فخلال الخمس السنوات التي مضت من الشراكة و رغم كل الإصلاحات و الإجراءات التي أخذتها الجزائر للنهوض بصادرات خارج المحروقات إلا أن صادرتها بقيت تابعة للقطاع النفطي , و نفس الشئ لم يتغير هيكل الواردات مع الاتحاد الأوربي إذ نجد كل من المواد الغذائية النباتية، المواد الفلاحية، المواد الكيماوية والبلاستيكية، والآليات الميكانيكية.

9- ضعف صادرات الجزائر لأوروبا خارج قطاع المحروقات، فمقابل كل20 مليار دولار تستورده الجزائر من أوروبا لا تصدر إلا ما قيمته واحد مليار دولار، أي أن الشراكة بالنسبة للجزائر مع الطرف الأوروبي كانت حصيلتها سلبية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية، وهو ما جعل المفاوض الجزائري في اجتماع لوكسمبورغ في بداية جوان 2010 بمناسبة الاجتماع الخامس لمجلس الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي يفرض على الطرف الأوروبي مطالبه المتمثلة أساسا في إعادة النظر في بعض بنود الاتفاقية التي تراها الجزائر تعمق من تبعيتها التجارية لأوروبا مثل إعادة النظر في رزنامة التفكيك .

10- حجم التبادل التجاري بين الجزائر و الاتحاد الأوربي قد انخفض بعد اتفاق الشراكة و يرجع سبب هذا التراجع إلى دخول متعاملين تجاريين جدد على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية و الصين .

11- دراسة الإمكانيات النفطية للجزائر توضح أن مدة الاستهلاك المحتملة للبترول الجزائري بين 25سنة للبترول و 60 سنة للغاز على أحسن تقدير، أي فترة جيلين أيضا، حيث يترتب على الجيلين المقبلين أن يتحملا مسئوليات وتناقضات الاقتصاد الموروث من عهد التنمية المبنية على عائدات النفط للنهوض بالاقتصاد رغم أنه ليس بالضرورة أن تعتمد الأجيال الحالية والمستقبلية نفس النهج التنموي، بل في إمكانها تفادي أخطاء التجارب السابقة، والاستفادة التجارب الناجحة للآخرين.

ج–المقترحات

بعد تحديد أبرز النتائج المستخلصة من الدراسة نقترح بعض التوصيات و الاقتراحات التي نعتقد أنها مهمة في رسم السياسة التجارية بما يتناسب و التطورات الجارية في الظروف الراهنة و تتمثل هذه المقترحات فيما يلي :

1–و ضع إستراتجية في المدى المتوسط و الطويل لتنمية القطاع الزراعي وزيادة الانتهاج من المنتجات الغذائية على النحو الذي يقلل من الحجم الفجوة الغذائية و يخفض كميات الغذاء المستوردة .

2–إعادة تنظيم القطاع الاقتصادي و التجار للجزائر بما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد و الطاقات الوطنية .

3– ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة .

4–تثمين اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي ، و الاستفادة من الخبرة و الأموال الأوربية من أجل رفع مستوى أداء المؤسسات الجزائرية ، و جعل هذا الاتفاق إطار الشراكة المتوازنة و بابا للاندماج في الاقتصاد العالمي .

5–الاهتمام بزيادة إنتاج السلع الغذائية ، و خاصة القمح ، و تحسين نوعيتها ليس فقط بهدف الحد من تكاليف استيرادها فحسب ، بل لتصدير بعضها و الاستفادة من الأسعار المرتفعة لهذه السلع على مستوى العالم وزيادة الموارد من النقد الأجنبي .

6–العمل على تنويع هيكل الإنتاج الزراعي و الصناعي و إعادة تشكيل قائمة الصادرات للدولتين بحيث يتم التركيز على الصادرات السلعية التي تسم بالاستقرار و المزايا النسبية المتوفرة ، و إنتاج سلع صناعية للتصدير ذات تكنولوجية عالية لتغلب على مشكلة تصدير المواد الخام و انخفاض أسعارها في الأسواق الدولية .

7– رفع طاقة تكرير البترول وإقامة المصافي لغرض مواجهة الطلب المحلي المتزايد من جهة، ولغرض إحلال الصادرات من مشتقات البترول محل الصادرات من البترول الخام من جهة ثانية، مع التركيز على أن يكون تكرير النفط الخام وتصنيع منتجاته بتقنيات تخفف من تلويث البيئة.

8- وضع إستراتيجية ترقية صناعات المحروقات في الحلقات الدنيا (المصب) ، سواء بالشراكة الأجنبية أو بالوسائل الذاتية لسونطراك، وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر مكمن من القيمة المضافة المنجرة عن عمليات إنتاج وتسويق المحروقات من خلال التركيز على إقامة الصناعات البتروكيماوية بالشراكة مع المستثمرين الأجانب خاصة بعد توفر التمويل اللازم بسبب تزايد الفوائض والاستفادة من معارفهم وخبراتهم وتقنياتهم وتوظيفها في توسيع السوق المحلية والدولية.

9-إن أكبر خطر تواجهه الجزائر مستقبلا هو ندرة الموارد المائية ، خاصة وجودها ضمن المناطق الجافة ،لذا وجب على الجزائر أن تولي هذا الموضوع عظيم اهتمامها ، وخصوصا أن التقلبات في أسعار البترول العالمية هي خارج سيطرتها ، كما أن وجود بديل (مفاجئ) ، إذ يجب وضع الخطط لتوفير المياه من خلال رفع حجم الاستثمار في المشاريع الخاصة بتحلية مياه البحر ، وإعادة استخدام المياه.

10- الاهتمام بالقطاع السياحي باعتباره من أهم موارد قطاع الخدمات ، خاصة و أن الجزائر لها من المقومات السياحية ما يجعلها من أرقى البلدان السياحية

د-أفاق الدراسة :

نظرا لأهمية الموضوع فانه يفتح أكثر من باب للبحث ، و التي يمكن أن تشكل أفاقا مستقبلية للبحث ، و هي جوانب لم تستوفيها الدراسة المنجزة بشكل مفصل و لذلك فإنها تحتاج إلى دراسات تفصيلية نذكر منها :

- قطاع النفط في الجزائر – دراسة في الجغرافيا الاقتصادية-

-جغرافية الطاقة في الجزائر .

- دور الجغرافيا الاقتصادية للوطن العربي في تحقيق التكامل الاقتصادي .

- أثر الجغرافيا الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية للدول شمال إفريقيا.

أولا :المراجع باللغة العربية

أ – الكتب

1- ابراهيم أحمد سعيد ،" أسس الجغرافيا البشرية و الاقتصادية " ،مدرية الكتب و المطبوعات الجامعية سوريا، 1997

2- إبراهيم أحمد سعيد،" إستراتيجية الأمن المائي العربي" ، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية سوريا 2002 .

3- ابراهيم المشهداني، " مبادئ و أسس الجغرافيا الزراعية "، مطبعة دار السلام ، بغداد ،1975

4- إيمان عطية ناصف وهشام محمد عمارة ، *مبادئ الاقتصاد الدولي*، المكتب الجامعي الحديث،مصر 2007 .

5- ايمان عيطة ناصف ،" مبادئ الاقتصاد الدولي "، دار الجامعة الجديدة ،القاهرة، 2008 .

6- البشير عبد الكريم، مطبوعة الاقتصاد الكلي، محاضرات و تطبيقات ،جامعة الشلف، 2007-2008.

7- جاد الله عزوز الطلحي" حتى لا نموت عطشاً" ، ط2 , اللجنة الشعبية العامة للثقافة والإعلام الجماهيرية اللبيبة ،2006 .

8- حاتم سامي عفيفي، " التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم" الطبعة الأولى الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1991 .

9- حمد عبد العزيز عجمية، " الموارد الاقتصادية " , دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

10- خالد محمد السواعي، " التجارة الخارجية و التنمية" , دار المناهج للنشر و التوزيع ، مصر، 2006.

11- سيف سالم القايدي ،" المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية "، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، 2001.

12- رشاد العصار و عليان الشريف، " التجارة الخارجية" الطبعة الأول ، دار المسيرة للنشر عمان، 2000.

13- زايري بلقاسم ،" *اقتصاديات التجارة الدولية*" دار الأديب للنشر والتوزيع،الجزائر 2006.

14- زينب حسين عوض الله ،" الاقتصاد الدولي " ، دار الجامعة الجديدة،جمهورية مصر العربية، 2005

15- سارة منيمنة ،" جغرافية الموارد و الانتاج "، دار النهضة العربية ،بيروت ،1988

16- السيد أحمد محمد السريتي ،" التجارة الخارجية " الدار الجامعية ، مصر 2009

17- السيدة ابراهيم مصطفى و آخرون . "اقتصاديات الموارد و البيئة." الدار الجامعية. الاسكندرية.2007.

18- صالح حسن عبد القادر ،"الموارد وتنميتها أسس وتطبيقات على الوطن العربي" ، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، الطبعة الأولى ،عمان، 2002

19- صلاح الدين علي الشامي ،" الاستهلاك ظاهرة بشرية في الرؤية الجغرافية "، مطبعة أطلس، القاهرة، 1984.

20- عبد العزيز وطبان "الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985"، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ، الجزائر 1992،

21- على أحمد هارون،" أسس الجغرافيا الاقتصادية" ،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1995

22- علي غربي وآخرون"، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة" ، دار الفجر للنشر و التوزيع،القاهرة 2003.

23- فؤاد محمد الصقار ،" جغرافية التجارة الدولية "، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1997.

24- فتحي محمد أبو العيانة ، " الجغرافيا الاقتصادية "، دار المعرفة الجامعية، 2005.

25- فتحي محمد أبوعيانة، "دراسات في الجغرافية الاقتصادية و السياسية." ، دار النهضة العربية، بيروت 2001.

26- محمد خميس الزوكة " جغرافية النقل "، دار المعرفة الجامعية, القاهرة ، 2000

27- محمد خميس الزوكة ،" الجغرافيا الاقتصادية "، درا المعرفة الجامعية،جمهورية مصر العربية 2000 .

28- محمد صافيتا ،" جغرافية الزراعة "، جامعة دمشق ، سوريا 1993 .

29- محمد عبد العزيز عجمية ومدحت محمد العقاد " النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية " دار النهضة العربية، بيروت، 1980

30- محمد عيسى عبد الله ،" العلاقات الاقتصادية الدولية "،الطبعة الأولى ،" دار المنهل اللبناني 1999 .

31- محمد فاتح عقيل ،" جغرافية الموارد الإنتاج " ، الطبعة الثالثة، الإسكندرية ، 1970 .

32- محمد محمود إبراهيم الديب، " الجغرافيا الاقتصادية منظور معاصر" ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة. 2006.

33- محمد إبراهيم حسن،" جغرافية العالم العربي طبيعيًا – بشريًا – إقليميًا" ، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005

34- نداء محمد الصوص " التجارة الخارجية "، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع ، الأردن ،2008

35- نصر السيد نصر،" قواعد الجغرافيا الاقتصادية " ،مكتبة عين شمس،القاهرة، 1964

36- يسرى محمد أبو العلا "مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقاتها على التشريع الجزائري" دار النهضة العربية , القاهرة جمهورية مصر العربية , 1996.

عبد الكريم بن علي و آخرون " دراسة الفوسفات في الوطن العربي " المنظمة العربية للصناعة و التعدين , 2003 .

ب- أطروحات و رسائل

1- ايات الله مو لحسان ، "المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية : دراسة حالة مصر و الجزائر "، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية , شعبة اقتصاد التنمية, جامعة الحاج لخضر بباتنة 2010- 2011

2- زايد مراد، " دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق – حالة الجزائر" - رسالة دكتوراه، آلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،. 2001

3- عاشور كتوش " الغـــاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني" أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصاديـــة و علوم التســـيير , جامعة الجزائر 2003 – 2004

4- عبد الرشيد بن ديب " , " تنظيم و تطور التجارة الخارجية : حالة الجزائر " أطروحة دكتوارة في العلوم الاقتصادية , جامعة الجزائر 2002-2003

5- هناء يحي سيد أحمد ، "دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية و السكانية خلال الفترة (1980-2005)"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في السكان و التنمية قسم الإحصاء و البرمجة كلية الاقتصاد جامعة تشرين سورية (2006-2007)

6- أم الخير فرد،" أهمية العامل التقني في عملية الإنتاج حالة الجزائر 1962-2002 " ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع :الاقتصاد الكمي ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر 2005،-2006،

7- دليلة مسدوي " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية و نمو قطاع السياحة دراسة حالة –ولاية بومرداس- " مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التسيير , فرع تسير مؤسسات صغيرة و متوسطة جامعة أمحمد بوقرة بومرداس , 2009

8- شاعة عبد القادر،" *الاعتماد المستندي أداة دفع وقرض*" مذكرة ماجستير علوم اقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي،جامعة الجزائر ،2006

9- صالح بزة " تنمية السوق السياحية بالجزائر « دراسة حالة ولاية المسيلة» " رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

10- علي توبين " النمو الديمغرافي و أثره على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر 1970-2002) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية , فرع : اقتصاد كمي , جامعة الجزائر , 2004-2003

11- فريال محمد الهاجري،" جغرافيا التجارة الخارجية للملكة العربية السعودية خلال الفترة (1970-1993)"

جامعة الرياض ، المملكة العربية السعودية 1995

12- كمال عايشي، " إمكانية ترقية الصادرات الصناعية للزائر ي ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية مع التطبيق على الصناعات التحويلية خلال 1990- 2003 "، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير شعبة اقتصا التنمية ، جامعة باتنة 2005-2006

13- مسغوني منى " علاقة سياسة الوردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة الممتدة 1970-2001 " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2005-2006.

ج- الدوريات و المجلات

1- الأوبك ، " سوناطراك رافعة الاقتصاد الجزائري" ، النشرة الشهرية ، العدد 7 ، السنة 35، الكويت يوليو 2009.

2- دوناتو رومانو، " الاقتصاد البيئي و التنمية المستدامة "، المركز الوطني للسياسات الزراعية دمشق،2003

3- أحمد حبيب رسول ،" الجغرافيا الصناعية ، فحوها و طرق البحث فيها "، مجلة الجمعية العرقية ،المجلد السابع ، بغداد ،1971

4- أحمد كواز " التجارة الخارجية و التكامل الاقتصادي الإقليمي "مجلة جسر التنمية ، العدد الواحد و ثمانون، مارس 2009

5- أمينة بلحسين ،" الجزائر تبقي على القائمة السلبية لوارداتها من المنطقة العربية للتبادل الحر حماية لإنتاجها"، مجلة الأبحاث الاقتصادية, أفريل 2011

6- أوي دتشمان و اندرميت جيل " الجغرافيا الاقتصادية للتكامل الإقليمي " ، مجلة التمويل و التنمية
7- الجوزي جميلة., "التكامل الاقتصادي العربي واقع وأفاق"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الشلف- الجزائر -، العدد 5، ديسمبر 2006

8- حسام جبر الدار ، " التطورات الدولية في أسواق الطاقة و انعكاساتها على الدول العربية " ، المجلد الثالث و الثلاثون ، العدد 120 ، شتاء 2007 .
9- حسين عبد الله "الغاز الطبيعي : وقود الغد في انتظار سياسة منسقة عربيا" مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 67 ، الكويت1993

10- الداوي الشيخ " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة" , مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد – 25 العدد الثاني, 2009 .

ديسمبر 2008
11- رولا نصر الدين ،" منظور الطاقة : مسائل و تحديات جديدة " مجلة النفط و التعاون العربي المجلد الثلاث و الثلاثون ,العدد 127 خريف 2008
12- زايري بلقاسم و دربال عبد القادر , " منطقة التبادل الأورو- متوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر " بحوث اقتصادية عربية , السنة الحادية عشر , العدد السابع , ربيع 2002 .
13- زعباط عبد الحميد ،" الشراكة الأورو متوسطية و أثارها على الاقتصاد الجزائري " , مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا , جامعة الشلف- الجزائر - ، العدد الأول، السداسي الثاني 2004
14- زهير طافر،" النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع دراسة مقارنة" ،مجلة الباحث الاجتماعي عدد 10 سبتمبر 2010
15- سمير قرعيش، "خطوط نقل أنابيب البترول في الأقطار العربية" مجلة النفط و التعاون العربي المجلد الرابع و الثلاثون عدد 127 , خريف 2008
16- عاشور كتوش و بن علي بلعزوز " الغاز الطبيعي الجزائري و رهانات السوق الغازية ،"مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 2 ، 2005

17- عامر الغبيدي و المنير أبو صبيع" القوانين والتشريعات ودورها في تطوير قطاع الثروة المعدنية بالدول العربية" ورقة بحثية ضمن المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية , طرابلس – الجماهيرية الليبية العظمى – 25-27, 2010

18- عبد الخالد الأيوب , " العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والجزائر تتوسع وتتعمق" ,مجلة الصين اليوم , العدد 3 , سنة 2009

19- عبد الفتاح دندي " التشقيق الحديث لتعزيز إنتاج الغاز الطبيعي" مجلة النفط و التعاون العربي المجلد الرابع و الثلاثون العدد 123 صيف 2008

20- عبد الفتاح دندي " سوق الغاز الطبيعي 2006 : نحو سوق عالمية للغاز " ،مجلة النفط و التعاون العربي المجلد الثالث و الثلاثون العدد 121 ، ربيع 2007

21- عبد الفتاح دندي ،" سوق الغاز الطبيعي 2006 : نحو سوق عالمية للغاز " ،مجلة النفط و التعاون العربي المجلد الثالث و الثلاثون العدد 121 ، ربيع 2007 .

22- عبد الكريم بن علي و آخرون " دراسة الفضة في الوطن العربي " المنظمة العربية للصناعة و التعدين , 2003 ، سنة 2011

24- عبيد السرو العتيبي ،" الجغرافيا الاقتصادية ", المجلة الجغرافية الكويتية ,العدد 3 ، 2008

25- علي رجب ،" تطور انتاج النفط وا لغاز الطبيعي في جنوب الصحراء الافريقية و الافاق المستقبلية "مجلة النفط و التعاون العربي ، المجلد الخامس و الثلاثون ، العدد131 ، خريف 2009 .

26- علي قروش " أسواق النفط و آلياتها " مجلة النفط و التعاون العربي " المجلد الثالث و الثلاثون , عدد 122 صيف 2007

27- عماد اسليطان،" خام الذهب في الدول العربية -الواقع والآفاق " ،ورقة بحثية ضمن المؤتمر العربي الحادي عشر للثروة المعدنية , طرابلس – الجماهيرية الليبية العظمى - ، 25-27، سنة 2010

28- فرانكو زانبونيا " نصف عمليات صيد السمك في البحر المتوسط تقوم بها الدول المتوسطية الشريكة" الزراعة والصيد البحري يوروستات إحصاء ا ت باختصار2008

29- قوريش نصيرة " أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا. العدد الخامس 2008

30- ليزلي ليبشيتر ،" بين هبة الحاضر ووعد المستقبل : سياسات أفضل لإدارة الموارد الطبيعية "، مدونة صندوق النقد الدولي الالكترونية 15 ديسمبر 2010 .

31- ماري اميتي و كارولين فريند ، "ازدهار صادرات الصين " مجلة التمويل والتنمية ،سبتمبر 2007.

31- محمد أزهر سعيد السماك و احمد حامد العبيدي،"العلاقات المكانية بين مشكلة المديونية الخارجية والملامح الرئيسية للتنمية البشرية واتجاهاتها في الدول العربية "، من أبحاث مجلة التربية والعلم المجلد 9 ، العدد 3جامعة الموصل ،2003

32- محمد أمين سني " دراسة حول مكانة الجزائر في السوق الطاقوية الدولية "' المجلة الطاقة العدد 20, سنة 2009 .

33- محمد قطيطات ، الهبة الديغمرافية في الوطن العربي ، المؤتمر العربي الأول لإحصاء السكاني ، عمان الأردن ، أيام 12-13 نوفمبر 2007

34- محمد حابيلى "الاقتصاد الجزائري: تبعية متزايدة لقطاع المحروقات" مجلة الإصلاح الاقتصادي, العدد 20، السعودية 2007

35- محمد الصالح الماسوطي، " اقتصاد الموارد الطبيعية " ، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة ،المجلد الرابع البعد الاقتصادي ،بيروت 2006

36- مصطفى الصايج ، " انعكاسات الأزمة الأوربية على الاقتصاد الجزائري , الفرص و التحديات " مجلة المغرب الموحد , العدد الثامن 1 سبتمبر 2010

37- مصطفى بن بادة , " بنك الجزائر يحدد سقف القروض للممونين ب 60 يوما"، المجلة الاقتصادية ,الجزائر ، فيفري 2011

38- مصطفى خشيم ،" اتفاقيات الشراكة الأورو- مغاربية وتأثيرها على التجارة الخارجية والبينية "المجلة الجامعة المغاربية , العدد السابع, السنة الرابعة , 2009

39- منظمة المؤتمر الإسلامي ،" السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي الأفاق و التحديات "مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية 2006.

40- نور الدين جوادي , " ظاهرة الاحتباس التجاري : مأزق عربي يعكر احتفالات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بانضمام عضوها الثامن عشر – الجزائر –" مجلة بحوث اقتصادية العربية , العدد 50 ربيع 2010

41- هدى حمدوش، ،" "تقييم تأثير اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على صادرات الجزائر: استمرار اختلال الميزان التجاري لصالح الاتحاد " المجلة الاقتصادية , الجزائر سنة 2010

42- يوسف يوسفي،نفط الجزائر لن ينضب، مجلة المتوسط ، السنة الثالثة ، العدد 43 .

د- ملتقيات

1- أزهر سعيد السماك، " العلاقات المكانية بين الأداء الاقتصادي و موارد الثروة في الوطن العربي- قياس كمي- " ،ورقة بحثية قدمت ضمن ندوة الجغرافية و دورها في خدمة التنمية "، جامعة تشرين اللاذقية ،سوريا ،5-11-2010

2- بوفليح نبيل و تقرورت محمد" دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا ، حالة الجزائر، تونس ، المغرب" الملتقى الوطني الأول حول السياحة في الجزائر – الواقع و الآفاق المركز الجامعي -البويرة يومي 11-12 ماي 2010

3- صالح فلاحي, " النهوض بالسياحة في الجزائر كأحد شروط اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي" ،في الملتقى الدولي الأول:الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة ،جامعة البليدة الجزائر, 20-21 ماي 2002

4- صفوح الأخرس " السكان و محاور التنمية " مداخلة ضمن الندوة الدولية بعنوان السكان و التنمية و أهمية الرقم الإحصائي 25-27 تشرين الأول 1983

5- عبد الرحيم شيبي و محمد أشكوري ، " البطالة في الجزائر : مقاربة تحليلية و قياسية " ورقة بحيثية ضمن المؤتمر الدولي حول : أزمة البطالة في الدول العربية ,القاهرة – جمهورية مصر العربية - , أيام 17-18 مارس 2008

6- عماري جمعي و قندوز طارق " التسويق الصناعي كمدخل استراتيجي و تنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة و الاستراتجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية " ، جامعة الشلف – الجزائر -، يومي 8 و 9 نوفمبر 2010.

ه- التقارير و المنشورات

1- تقرير البنك الدولي " *إعادة تشكيل الجغرافيا الاقتصادية"* تقرير عن التنمية في العالم 2009 واشنطن2001

2- تقرير صندوق النقد الدولي" المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد 2005 " ،مرشد المالية العامة، 2005

3- تقرير التنمية البشرية للعالم " ما هو أبعد من الندرة:القوة والفقر وأزمة المياه العالمية" :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،الولايات المتحدة الأمريكية 2006

4- تقرير اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي أسيا،" النافذة الديمغرافية فرصة للتنمية في البلدان العربية ، العدد الثاني الأمم المتحدة نيويورك، 2005

5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات من 2000-2010 ، صندوق النقد العربي ، ؟أبوظبي دولة الإمارات العربية المتحدة

6- تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبيترول (أوابك) "، التقرير الاحصائي السنوي ، من 2000-2010 ، الكويت

7- تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبيترول (أوابك) " تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية " الكويت، 2008

8- تقرير التنمية البشرية في الوطن العربي في مجالات التربية والثقافة والعلوم ومحو الأمية خلال الفترة 1990-2005 ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

9- التقرير المنظمة العربية للتنمية و الزراعة لسنوات 2000-2010

10- لتقرير الصناعي العربي من 2008- 2010, المنظمة العربية للصناعة و التعدين

11- تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2005 ،المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

12- تقرير وزارة الطاقة و المناجم" حصيلة إنجازات قطاع الطاقة و المناجم 2000-2008 "طبعة 2009 .

13- الورقة القطرية لجمهورية الجزائر الشعبية الديمقراطية , مقدمة إلى المؤتمر العربي الثامن للطاقة , عمان – الأردن – عام 2006

14- دليل الاستثمار في الجزائر 2006" مطبعة حسناوي الجزائر 2006 .

و- القوانين و المراسيم و الأنظمة

***القوانين**

1- القانون 29/88 المؤرخ في 19 جويلية 1988 و المتعلق بمساهمة احتكار الدولة للتجارة الخارجية الجريدة الرسمية ، العدد 29 ، السنة 25 ، المؤرخة في 1988/07/20

2- القانون 16/90 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 و المتضمن النظام الخاص بعمل تجار الجملة و الوكلاء الجردية الرسمية ، العدد 34 ، السنة 27 ، المؤرخ في 1990/08/15

3- القانون 25/91 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 و المتضمن قانون المالية لسنة 1992 ، الجريدة الرسمية العدد 65 ، السنة 28 ، المؤرخة في 1991/12/18

- الأمر رقم 03-04 تم اعتماد المرسوم التنفيذي رقم 05-458 الصادر في 30 نوفمبر 2005 المحدد لكيفيات ممارسة نشاطات استيراد المواد الأولية، المنتجات والسلع الموجهة للبيع على حالتها.

*** المراسيم**

1- المرسوم 46/86 المؤرخ في 24 ديسمبر 1986 المتعلق بدعم و ترقية الصادرات ، الجريدة الرسمية العدد 53 ، السنة 23 المؤرخة في 1986/12/24

2- المرسوم 167/88 المؤرخ في 6 سبتمبر 1988 المتعلق باستبدال تراخيص الاستيراد بميزانية العملة الصعبة السنوية ، الجريدة الرسمية ، العدد 36 ، السنة 25 المؤرخة في 1988/09/07

3- المرسوم التنفيذي 37/91 المؤرخ في 13 فيفيري 1991 و المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية ، الجرؤيدة الرسمية، العدد 12 ، السنة 28 ، المؤرخة في 1991/03/20

*الأنظمة

1- النظام رقم 02/90 المؤرخ في 8 ديسمبر 1990 و المتعلق بتحديد شروط فتح و تسير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين

2- النظام رقم 03/90 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 و المتعلق بتحديد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل نشاطات الاقتصادية و إعادة تمويل مدا خيلها إلى الخارج .

3- النظام رقم 04/90 المؤرخ في 8 سبتمبر 1990 و المتعلق باعتماد وكلاء و تجار الجملة و تنصيبهم .

ن- مواقع الالكترونية

1- موقع البنك الدولي www.worldbank.org

2- موقع المنظمة العالمية للتجارة www.wto .org

3- موقع المنظمة الأقطار العربية المصدرة للبيترول "الأوبك" www . oapecorg .org

4- موقع الديوان الوطني للاحصائيات www.ons.dz

5-موقع بنك الجزائر www. Banque-of-algeria.dz

6- موقع الاذاعة الوطنية wwwradiolgerie.gz

7- www.mutawassetonline.com/index.php?option=com

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية

1- المراجع باللغة الفرنسية

***Les ouvrages :**

1- Abdelkader SID-AHMED", Développement sans croissance", OPU, Alger, 1983

2- Ammar BELHIMER : La dette extérieure de l'Algérie, Casba Edition, Alger, 1998

3- Belkacem BOUZANA, "le contentieux des hydrocarbures entre l'Algérie et les sociétés étrangères" Alger : OPU-PUBISUD, 1985.

4- Binssad," "Algérie Restaurations et Reformes Economiques", Alger, UPU,1994,

5- Brown John, président de British Petroleum (BP), 2008, « *Réserve mondiales de pétrole : BP reste optimiste* », *In* Le Figaro, quotidien Français, Edition du 2008/06/11
6- David Ricardo " the principales of political economy and tracation London " , 1817
7- G. CHALIAND et J. MINCES , "L'Algérie Indépendante". Collection Maspero. 1972 .
8- Jean-pierre Bibeau," *introduction à l'économie internationa"l*, 2édition,gaètan morin éditeur,canada 1993
9- Lazary, *le commerce internationalp,*paris 2005

***Revues et periodiques :**

1- Abdennour KERAMANE, « pétrole et pays producteurs en développement », Liaison Energie

2- Ahmed Kettab," L'eau en Algérie : de quoi sera fait demain ?", *Journal l'expression* , Algérie, 10/12/2008
3- Albert CLO: Nouvelle crise pétrolière – Quelle clé de lecture, in : Revue Medenergie, (Revue méditerranéenne de l'énergie) Alger- N° 14 - janvier 2005
The case of : Demographic Transition and Economic Opportunity"4- Bloom.D Population and Development, Review 2001 "Jordan

Algérie / Union européenne un "5- Délégation de la commission européenne http //www.deldza.cec.eu.int/ ue Algérie/ "quart de siècle de coopération

coopération consule le 12/08/ 2010

6- francophonie, N° 70 ; 1er trimestre 2006 (Québec : Institut de l'énergie et de l'environnement

7- Philippe Moati et *al* , "L'evolution De La Geographie Du Commerce En France : Une Approche Par Les Statistiques D'emploi", centre de recherche pour l'étude et l'observation des conditions de vie, 2005

Études "Les problèmes pétroliers algériens " 8- Gérard Destanne de Bernis internationaleswww.erudit .org

9- Habib El-ANDALOUSSI et Manfred HAFNER, « Le gaz naturel : le combustible qui monte », Revue de

10- Jaques Dumasy, les relations commerciales franco-algériennes et les outils de la coopération, adress www.senat.fr/ga/ga37/ga3711.html # toc 105, consulter le 06/09/2010

11- l'énergie, N° 03, Novembre 2004(Paris, Revue de l'énergie, 2004),
n° 2975 de "12- Le pétrole et le gaz toujours moteur de l'activité économique marchés tropicaux et méditerranéens – 15/11/2002.

M. Belattaf et B. Arhab," Le partenariat euro- med et les accords d'associations des pays du maghreb avec l'UE" colloque international, université de Telmcen , 21-22/oct/2003,
le Potentiel en Hydrocarbures de "13- Mohamed . Attar et Mohamed.Hammat Contribution de SONATRACH Division Exploration 2000 "L 'Algérie

14- NAIT-MOHAMED: La distribution du GPL en Algérie, In: revue NAFTAL NEWS, n° 1 juillet 2003
15- Souak Areski "ALGERIE: un commerce sans développement" La revue des Sciences commerciales
Contre-performances économiques et fragilité "16- William C. Byrd 2003. CONFLUENCES *Méditerranée* N°45 PRINTEMPS . "institutionnelle,

***Rapports**

1- O.N.S , annuaire statistiques de l'Algérie , résultat 1997-1999 ,no 19, édition 2001.

2- . O.N.S, annuaire , statistique de l'Algérie, N 19,Edition 2001.

3- . O.N.S, Rétrospective statistique (1992-1998), Edition 2005.

4- . O.N.S, Rétrospective statistique (1992- 2008), Edition 2009

5- . O.N.S, évolution de la balance commercial de l'Algérie, période 2004/2005.

STATISTIQUES DU 6- Centre National l'Informatique et des Statistiques COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE (Période2005 . 2010)

2- المراجع بالانجليزية

1- Alexander Hall." Economic Geography" prentice. 1963

towards a Global Gaz : Naturel Gaz Market Review "Mandile 2- Clued 2006International Energy Agency

3- Izzat H. Feidi " Fisheries Development in the Arab " Food and Agriculture World Organization of the United Nations Rome, Italy1997

4- Hartshorne Robert ," the Nature of Geography ", Lancaster ,1961

Modern Fraturing enbancing Natural " Miakle Economides and Tony Marten Gas

THE PETROLEUM DATASET COUNTRY "5- Päivi Lujala and Nadja Thieme International peace Research Institute Oslo September 2007"PROFILES

الملحق رقم 1 : الثروة الحيوانية (, الأغنام , الماعز و الجمال) خلال الفترة 200– 2007

الوحدة : ألف رأس

	-2000 2004	2005	2006	2007
عدد الأغنام	17654.1	18909.	19615.73	20154.89
إجمالي الأغنام في الدول العربية	162225.	174530	187998.8	192262.2
نسبة الأغنام إلى إجمالي الثروة الحيوانية	83.36	83.05	82.92	83
نسبة الأغنام في الجزائر إلى إجمالي الأغنام في الدول العربية	10.88	10.83	10.43	10.48
عدد الماعز	3267.23	3590	3754.59	3837.86
إجمالي الماعز في الدول العربية	107485.	112190	112756.1	113950.9
نسبة الماعز إلى إجمالي الثروة الحيوانية	15.43	15.77	15.87	15.8
نسبة الماعز في الجزائر إلى اجمالى الدول العربية	3.03	3.19	3.32	3.36
عدد الجمال	256	268.6	286.67	291.36
إجمالي الجمال في الدول العربية	13940.1	15056	15417.21	15732.18
نسبة عدد الجمال إلى إجمالي الثروة الحيوانية في لجزائر	1.21	1.18	1.21	1.2
نسبة الجمال في الجزائر إلى إجمالي لجمال في الدول لعربية	1.83	1.78	1.85	1.85
إجمالي الثروة الحيوانية	21177.4	.22767	23656.99	24284.11

المصدر : كتاب الإحصاء الزراعي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

الملحق الإحصائي رقم 2: تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي ، الصادرات و الواردات بدلالة عدد السكان من 1980-2010

الوحدة : مليون دولار أمريكي

عدد السنوات	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي الصادرات	نصيب الفرد من إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	نصيب الفرد من إجمالي الواردات
1980	19442.7	44365	2.28	13871	0.74	11303	0.58
1982	20096.3	45197	2.25	14396	0.66	10754	0.54
1983	20763.6	48812	2.35	13170	0.61	10399	0.50
1984	21433.4	52947	2.47	12703	0.60	10288	0.48
1985	22097.3	57997	2.62	12803	0.58	9841	0.45
1986	22750.3	63065	2.77	12861	0.36	9228	0.41
1987	23392.1	64479	2.76	8255	0.40	7042	0.30
1988	24025.3	58788	2.45	9470	0.35	7690	0.32
1989	24654.6	55470	2.25	8429	0.41	9470	0.38
1990	25282.5	61891	2.45	10222	0.58	9780	0.39
1991	25911.2	46670	1.80	12101	0.51	7681	0.42
1992	26536.2	49216	1.85	10837	0.46	8406	0.43
1993	27146.2	50962	1.88	10091	0.40	9365	0.43
1994	27725.9	42426	1.53	8340	0.36	8788	0.43
1995	28265.3	42066	1.49	10240	0.40	10761	0.45
1996	28759.9	46942	1.63	13375	0.49	9098	0.39
1997	29215.7	48177	1.65	13889	0.50	8687	0.36
1998	29646.4	48188	1.63	10213	0.37	9403	0.35
1999	30071.6	48641	1.62	12522	0.42	9164	0.30
2000	30506.1	54790	1.80	22031	0.72	9173	0.30
2001	30954.3	55181	1.78	19132	0.62	9940	0.32
2002	31414.1	56948	1.81	18825	0.60	12009	0.38
2003	31885.4	68017	2.13	24612	0.77	13534	0.42
2004	32366.1	85351	2.64	31713	0.99	18199	0.57
2005	32854.5	103220	3.14	46001	1.40	20357	0.62
2006	33351.5	117288	3.52	54613	1.64	21456	0.64
2007	33858.2	134304	3.97	60163	1.78	27631	0.82
2008	34373.4	170228	4.95	79298	2.31	39479	1.15
2009	34895.5	140601	4.03	45194	1.30	39294	1.13
2010	35422.6	142069	4.01	57053	1.51	40473	1.16

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على إحصائيات المركز الوطني للإحصائيات

الملحق الإحصائي رقم 3 : تطور الإنتاج النفطي ، الاستهلاك الداخلي و الصادرات للإنتاج النفطي في الجزائر من 1980-210

الوحدة: ألف برميل / يوميا

السنوات	إجمالي الإنتاج النفطي			الوزن النسبي للإنتاج النفطي		نسبة التصدير و استهلاك الإنتاج النفطي		إجمالي الصادرات النفطية			الوزن النسبي لصادرات النفطية	
	نفط خام	مشتقات النفطية	المجموع	النفط الخام	مشتقات النفطية	التصدير	الاستهلاك	نفط خام	المشتقات النفطية	المجموع	النفط الخام	المشتقات النفطية
1980	1019.9	217.4	1237.3	82.43	17.57	74.14	25.86	715.5	201.8	917.3	78.00	22.00
1983	660.9	386.2	1047.1	63.12	36.88	63.06	36.94	260.4	399.9	660.3	39.44	60.56
1986	673.9	433	1106.9	60.88	39.12	56.01	43.99	255	365	620	41.13	58.87
1989	727.3	433.3	1160.6	62.67	37.33	56.94	43.06	208	452.8	660.8	31.48	68.52
1992	756.5	434.5	1191	63.52	36.48	54.91	45.09	279.4	374.6	654	42.72	57.28
1995	752.5	440.7	1193.2	63.07	36.93	61.93	38.07	332.8	406.1	738.9	45.04	54.96
1996	805.7	429.4	1235.1	65.23	34.77	69.05	30.95	390.8	462	852.8	45.83	54.17
1997	846.1	435.6	1281.7	66.01	33.99	38.63	61.37	33.1	462	495.1	41.89	58.11
1998	827.3	410.2	1237.5	66.85	33.15	92.88	7.12	549.4	600	1149.	47.80	52.20
1999	749.6	430	1179.6	63.55	36.45	81.26	18.74	414.6	544	958.6	43.25	56.75
2000	796	441.1	1237.1	64.34	35.66	99.83	0.17	624	611	1235	50.53	49.47
2001	776.6	456	1232.6	63.01	36.99	86.73	13.27	657	412	1069	61.46	38.54
2002	850	469.6	1319.6	64.41	35.59	97.91	2.09	825	467	1292	63.85	36.15
2003	942.4	447.9	1390.3	67.78	32.22	85.38	14.62	741	446	1187	62.43	37.57
2004	1311.4	446.6	1758	74.60	25.40	76.51	23.49	893	452	1345	66.39	33.61
2005	1352	451.9	1803.9	74.95	25.05	77.89	22.11	970	435.1	1405.	69.03	30.97
2006	1426	412.7	1838.7	77.55	22.45	76.05	23.95	947	451.3	1398.	67.73	32.27
2007	1398	417.7	1815.7	77.00	23.00	94.19	5.81	1253.5	456.7	1710.	73.30	26.70
2008	1356	438.5	1794.5	75.56	24.44	59.82	40.18	840.9	232.5	1073.	78.34	21.66
2009	1240	469.4	1709.4	72.54	27.46	57.33	42.67	747.5	232.5	980	76.28	23.72
2010	1240	481.6	1721.6	72.03	27.97	63.42	36.58	869.36	222.5	1091.	79.62	20.38

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على تقارير الأوبك من العدد 1999-2010

الملحق الإحصائي رقم 4: تطور الإنتاج الزراعي في الجزائر من 1980-2008

الوحدة : مليون دولار

السنوات	الصادرات	اهالي الواردات	الانتاج الزراعي	الصادرات الغذائية	الواردات الغذائية	الفجوة الغذائية	نسبة الصادرات الزراعية الى اهالي الصادرات	نسبة الواردات الزراعية الى اهالي الواردات
1980	13871	10559	1457892	50254	1821955	-1771701	0.36	17.25
1981	14396	11303	1521478	31528	1846963	-1815435	0.22	16.34
1982	13170	10754	1491498	119917	1924901	-1804984	0.91	17.90
1983	12703	10399	1484062	123605	2038385	-1914780	0.97	19.60
1984	12803	10288	1371968	71955	1872209	-1800254	0.56	18.20
1985	12861	9841	1416036	37688	1846963	-1809275	0.29	18.77
1986	8255	9228	1539128	77930	1702904	-1624974	0.94	18.45
1987	9470	7042	1910799	57468	2049713	-1992245	0.61	29.11
1988	8429	7690	1875423	26006	1697653	-1697164	0.31	22.08
1989	10222	9470	1875423	29674	1790785	-1761111	0.29	18.91
1990	14707	9780	1784894	29294	1807356	-1778062	0.20	18.48
1991	13313	10790	1999440	34445	2982742	-2948297	0.26	27.64
1192	12147	11461	1978967	49987	2168531	-2118544	0.41	18.92
1993	10864	11549	2314781	52739	1995888	-1943149	0.49	17.28
1994	9946	11916	2322526	75750	2200617	-2124867	0.76	18.47
1995	11178	12688	2215478	75750	2200617	-2124867	0.68	17.34
1996	14066	11135	2267752	96240	2280319	-2184079	0.68	20.48
1997	14657	10517	2019789	34922	3050094	-3015172	0.24	29.00
1998	11090	10517	2422877	107091	2771039	-2663948	0.97	26.35
1999	12522	9164	2837482	135997	2418054	-2282057	1.09	26.39
2000	22,031.29	9152.07	2278101	38873	2358144	-2319271	0.18	25.77
2001	19,147.62	9945.71	2606288	35342	2374758	-2339416	0.18	23.88
2002	18,832.41	12009.77	2665671	39475	2705244	-2665769	0.21	22.53
2003	24,653.66	13545.43	2502189	50520	2680762	-2630242	0.20	19.79
2004	32,076.79	18303.02	2735493	80070	3519664	-3439594	0.25	19.23
2005	46,001.74	20356.88	2741903	92817	3419409	-3326592	0.20	16.80
2006	54,612.72	21455.85	2854769	102597	3604459	-3501862	0.19	16.80
2007	60,163.16	27631.2	3021548	83136	4476999	-4393863	0.14	16.20
2008	79,297.59	39474.72	3255476	102597	3604459	-3501862	0.13	9.13

المصدر: تم إعداد الجدول اعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات و المنظمة العربية للتنمية و الزراعة

الملحق الإحصائي رقم 5 : تطور الميزان التجاري بالعوائد و بدون عوائد نفطية من 1980-2010

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	نسبة الصادرات البترولية من اجمالي الصادرات	اجمالي الصادرات	الصادرات العوائد النفطية	الصادرات دون العوائد النفطية	اجمالي الواردات	الميزان التجاري بالعوائد النفطية	الميزان التجاري بدون العوائد النفطية
1980	98.2	13871	13621.322	249.678	10559	3312	-10309.322
1981	98.2	14396	14136.872	259.128	11303	3093	-11043.872
1982	98.2	13170	12932.94	237.06	10754	2416	-10516.94
1983	98.5	12703	12512.455	190.545	10399	2304	-10208.455
1984	97.5	12803	12482.925	320.075	10288	2515	-9967.925
1985	98	12861	12603.78	257.22	9841	3020	-9583.78
1986	97.3	8255	8032.115	222.885	9228	-973	-9005.115
1987	97.5	9470	9233.25	236.75	7042	2428	-6805.25
1988	94.6	8429	7973.834	455.166	7690	739	-7234.834
1989	96.7	10222	9884.674	337.326	9470	752	-9132.674
1990	96.2	14707	14148.134	558.866	9780	4927	-9221.134
1991	95.4	13313	12700.602	612.398	10790	2523	-10177.602
1992	95.2	12147	11563.944	583.056	11461	686	-10877.944
1993	96	10864	10429.44	434.56	11549	-685	-11114.44
1994	94.9	9946	9438.754	507.246	11916	-1970	-11408.754
1995	93.4	11178	10440.252	737.748	12688	-1510	-11950.252
1996	96.3	14066	13545.558	520.442	11135	2931	-10614.558
1997	96.5	14657	14144.005	512.995	10517	4140	-10004.005
1998	96.2	11090	10668.58	421.42	10517	573	-10095.58
1999	97.2	12522	12171.384	350.616	9164	3358	-8813.384
2000	97.2	22031.2876	21414.4116	616.876054	9152.07	12879.2176	-8535.19395
2001	96.5	19147.6192	18477.4525	670.166672	9945.71	9201.90919	-9275.54333
2002	96	18832.4093	18079.1129	753.29637	12009.77	6822.63926	-11256.4736
2003	97.3	24653.6558	23988.0071	665.648706	13545.43	11108.2258	-12879.7813
2004	97.8	32076.7917	31371.1023	705.689417	18303.02	13773.7717	-17597.3306
2005	98.1	46001.7355	45127.7025	874.032974	20356.88	25644.8555	-19482.847
2006	97.9	54612.7218	53465.8546	1146.86716	21455.85	33156.8718	-20308.9828
2007	97.8	60163.1603	58839.5708	1323.58953	27631.2	32531.9603	-26307.6105
2008	97.9	79297.5915	77632.3421	1665.24942	39474.72	39822.8715	-37809.4706
2009	97.8	45193.9202	44199.654	994.266245	39258.33	5935.59024	-38264.0638
2010	97.5	53317.36	51984.426	1332.934	40969.369	12347.991	-39636.435

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على المدرية العامة للجمارك

الملحق الإحصائي رقم 6 الهيكل السلعي للصادرات الجزائر من 1980-2010

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	سلع استهلاكية		سلع التجهيز الصناعية		سلع التجهيز الفلاحية		منتجات نصف مصنعة		مواد الخام		الطاقة والمحروقات		المواد الغذائية		المجموع
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
1980	0.32	44	0.93	129	1.63	226	0.81	112	1.16	161	98.21	13,623	0.81	112	13871
1990	0.59	67	0.67	76	0.027	3	1.87	211	0.28	32	96.12	10865	0.44	50	11304
1991	0.35	42	0.50	61	0.041	5	1.40	169	0.36	43	96.90	11726	0.45	55	12101
1992	0.41	44	0.61	66	0.018	2	2.09	226	0.30	32	95.86	10388	0.73	79	10837
1993	0.50	50	0.17	17	0	0	2.84	287	0.26	26	95.25	9612	0.98	99	10091
1994	0.26	22	0.11	9	0.02	2	2.37	198	0.28	23	96.56	8053	0.40	33	8340
1995	0.60	61	0.18	18	0.05	5	2.68	274	0.40	41	95.03	9731	1.07	110	10240
1996	1.17	156	0.34	46	0.02	3	3.71	496	0.33	44	93.41	12494	1.02	136	13375
1997	0.17	23	0.17	23	0.01	1	2.79	387	0.29	40	96.32	13378	0.27	37	13889
1998	0.16	16	0.09	9	0.07	7	2.49	254	0.44	45	96.49	9855	0.26	27	10213
1999	0.16	20	0.38	47	0.20	25	2.24	281	0.33	41	96.50	12084	0.19	24	12522
2000	0.06	13	0.21	47	0.05	11	2.11	465	0.20	44	97.22	21419	0.15	32	22031
2001	0.06	12	0.24	45	0.11	22	2.63	504	0.19	37	96.61	18484	0.15	28	19132
2002	0.14	27	0.27	50	0.11	20	2.93	551	0.27	51	96.10	18091	0.19	35	18825
2003	0.14	35	0.12	30	0.00	1	2.07	509	0.20	50	97.27	23939	0.20	48	24612
2004	0.05	16	0.16	52	0.00	1	1.74	552	0.32	102	97.52	30925	0.20	65	31713
2005	0.03	14	0.08	36	0.00		1.43	656	0.29	134	98.03	45094	0.15	67	46001
2006	0.08	43	0.08	44	0.00	1	1.52	828	0.36	195	97.83	53429	0.13	73	54613
2007	0.06	35	0.08	46	0.00	1	1.65	993	0.28	169	97.79	58831	0.15	88	60163
2008	0.04	32	0.08	67	0.00	1	1.75	1384	0.42	334	97.56	77361	0.15	119	79298
2009	0.11	49	0.09	42	0	-	1.53	692	0.38	170	97.64	44128	0.25	113	45194
2010	0.05	29	0.02	11	1.85	1,055	0.55	314	2.35	1,341	97.14	55,421	0.55	314	57053

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق الإحصائي رقم 7: الهيكل السلعي للواردات الجزائر من 1980– 2010

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	سلع استهلاكية		سلع التجهيز الصناعية		سلع التجهيز الفلاحية		منتجات نصف مصنعة		مواد الخام		الطاقة والمزوقات		الموارد الغذائية		المجموع
	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
1980	6.65	702	33.76	3565	10.30	1088	27.94	2950	1.2	127	2.1	222	19.2	2027	10559
1990	11.83	1146	38.14	3693	0.81	78	18.65	1806	6.99	677	1.49	144	22.10	2140	9684
1991	9.37	720	30.50	2343	1.99	153	24.23	1861	5.34	410	3.33	256	25.23	1938	7681
1992	13.72	1153	29.09	2445	0.61	51	23.00	1933	7.28	612	1.43	120	24.89	2092	8406
1993	13.60	1195	29.21	2567	0.63	55	23.60	2074	6.77	595	1.42	125	24.77	2177	8788
1994	13.56	1270	25.93	2428	0.35	33	22.88	2143	6.61	619	0.60	56	30.07	2816	9365
1995	16.27	1751	27.29	2937	0.38	41	22.04	2372	7.33	789	1.10	118	25.58	2753	10761
1996	11.41	1038	33.22	3022	0.45	41	19.65	1788	5.47	498	1.21	110	28.59	2601	9098
1997	12.59	1094	32.61	2833	0.24	21	18.00	1564	5.74	499	1.52	132	29.29	2544	8687
1998	14.03	1319	33.18	3120	0.46	43	18.31	1722	5.74	540	1.34	126	26.94	2533	9403
1999	15.23	1396	35.13	3219	0.79	72	17.18	1574	5.12	469	1.68	154	25.17	2307	9164
2000	15.19	1393	33.45	3068	0.93	85	18.04	1655	4.67	428	1.41	129	26.33	2415	9173
2001	14.75	1466	34.56	3435	1.56	155	18.83	1872	4.81	478	1.40	139	24.09	2395	9940
2002	13.78	1655	36.84	4424	1.23	148	19.45	2336	4.68	562	1.21	145	22.82	2740	12009
2003	15.61	2112	36.61	4955	0.95	129	21.11	2857	5.09	689	0.84	114	19.79	2678	13534
2004	15.19	2765	38.57	7020	1.14	208	19.73	3591	4.41	803	1.14	208	19.80	3604	18199
2005	15.26	3107	41.52	8452	0.79	160	20.08	4088	3.69	751	1.04	212	17.62	3587	20357
2006	14.03	3011	39.75	8528	0.45	96	23.00	4934	3.93	843	1.14	244	17.71	3800	21456
2007	13.58	3751	36.29	10026	0.53	146	25.71	7105	4.80	1325	1.17	324	17.93	4954	27631
2008	16.20	6397	33.16	13,093	0.44	174	25.37	10014	3.53	1394	1.50	594	19.79	7813	39479
2009	15.64	6145	38.53	15,139	0.59	233	25.87	10165	3.05	1200	1.40	549	14.92	5863	39294
2010	14.43	5840	39.01	15,789	0.84	340	24.97	10106	3.36	1360	2.36	955	14.98	6063	40473

المصدر: تم إعداد الجدول اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق الإحصائي رقم8: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائر من 1980– 2010

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	الاتحاد الأوروبي		منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية		بلدان أوربي أخرى		أمريكا الجنوبية		أسيا دون البلدان العربية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
1980	8,386	69.3	2447	20.22	168	1.21	645	4.65	277	2
1991	8308	68.66	2433	20.11	200	1.65	831	6.87	101	0.83
1992	7223	66.65	2693	24.85	202	1.86	345	3.18	153	1.41
1993	6952	68.89	1929	19.12	245	2.43	519	5.14	244	2.42
1994	5734	68.75	1867	22.39	140	1.68	226	2.71	118	1.41
1995	6638	64.82	2521	24.62	325	3.17	299	2.92	195	1.90
1996	8059	60.25	5825	43.55	223	1.67	740	5.53	734	5.49
1997	8663	62.37	3702	26.65	150	1.08	897	6.46	227	1.63
1998	6643	65.04	2538	24.85	109	1.07	762	7.46	34	0.33
1999	8058	64.35	3095	24.72	78	0.62	903	7.21	145	1.16
2000	13792	62.60	5825	26.44	181	0.82	1672	7.59	210	0.95
2001	12304	64.31	5149	26.91	77	0.40	1037	5.42	276	1.44
2002	12100	64.28	4602	24.45	130	0.69	951	5.05	456	2.42
2003	14503	58.93	7631	31.01	123	0.50	1220	4.96	507	2.06
2004	18325	57.78	100068	315.54	174	0.55	1480	4.67	699	2.20
2005	25593	55.64	14963	32.53	15	0.03	3124	6.79	1218	2.65
2006	28750	52.64	20546	37.62	7	0.01	2398	4.39	1792	3.28
2007	26833	44.60	25387	42.20	7	0.01	2596	4.31	4004	6.66
2008	41246	52.01	28614	36.08	10	0.01	2875	3.63	3765	4.75
2009	23186	51.30	15326	33.91	7	0.02	1841	4.07	3320	7.35
2010	28009	49,09	20278	35,54	10	0,02	2.62	4,59	4.082	7,15

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على معطيات إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

تابع للملحق الإحصائي رقم8:

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	البلدان العربية دون المغرب العربي		بلدان المحيط		بلدان المغرب العربي		بلدان إفريقيا		المجموع
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
1980	180	1.3	0	0	166	1.2	17	0.12	13871
1991	31	0.26	0	0	180	1.49	17	0.14	12101
1992	2	0.02	0	0	207	1.91	12	0.11	10837
1993	14	0.14	0	0	176	1.74	12	0.12	10091
1994	7	0.08	0	0	231	2.77	17	0.20	8340
1995	18	0.18	0	0	226	2.21	18	0.18	10240
1996	186	1.39	16	0.12	0	0.00	251	1.88	13375
1997	21	0.15	0	0	215	1.55	14	0.10	13889
1998	22	0.22	0	0	136	1.33	5	0.05	10213
1999	80	0.64	0	0	127	1.01	36	0.29	12522
2000	55	0.25	0	0	254	1.15	42	0.19	22031
2001	65	0.34	3	0.02	175	0.91	6	0.03	19132
2002	248	1.32	38	0.20	250	1.33	50	0.27	18825
2003	355	1.44	0	0	260	1.06	13	0.05	24612
2004	604	1.90	0	0	377	1.19	26	0.08	31713
2005	621	1.35	0	0	418	0.91	49	0.11	46001
2006	591	1.08	0	0	515	0.94	14	0.03	54613
2007	479	0.80	55	0.091	760	1.26	42	0.07	60163
2008	797	1.01	0	0	1626	2.05	365	0.46	79298
2009	564	1.25	0	0	857	1.90	93	0.21	45194
2010	694	1,22	0	0	1281	2,25	79	0,14	57053

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على معطيات إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

الملحق رقم9 : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائر من 1980 – 2010

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	الاتحاد الأوروبي		منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية		بلدان أوروبية أخرى		أمريكا الجنوبية		أسيا دون البلدان العربية	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
1980	7435	70.41	2,055	19	158	1.5	475	4.5	211	2
1991	4663	60.71	2189	28.50	177	2.30	216	2.81	161	2.10
1992	5318	63.26	2118	25.20	102	1.21	180	2.14	352	4.19
1993	5233	55.88	2772	29.60	157	1.68	216	2.31	558	5.96
1994	5126	58.33	2539	28.89	109	1.24	160	1.82	516	5.87
1995	6385	59.33	2785	25.88	271	2.52	368	3.42	576	5.35
1996	5689	62.53	2000	21.98	223	2.45	357	3.92	499	5.48
1997	4930	56.75	2181	25.11	423	4.87	517	5.95	155	1.78
1998	5397	57.40	2320	24.67	400	4.25	185	1.97	643	6.84
1999	5152	56.22	2074	22.63	485	5.29	340	3.71	771	8.41
2000	5256	57.30	2194	23.92	603	6.57	142	1.55	599	6.53
2001	5903	59.39	2225	22.38	636	6.40	169	1.70	579	5.82
2002	6732	56.06	2485	20.69	757	6.30	385	3.21	943	7.85
2003	7954	58.77	2242	16.57	855	6.32	567	4.19	1206	8.91
2004	10109	55.55	3110	17.09	1526	8.39	1071	5.88	1554	8.54
2005	11219	55.11	3506	17.22	1088	5.34	1248	6.13	2504	12.30
2006	11729	54.67	3738	17.42	777	3.62	1281	5.97	3055	14.24
2007	14427	52.21	5363	19.41	715	2.59	1672	6.05	4318	15.63
2008	20985	53.15	7245	18.35	659	1.67	2197	5.56	6916	17.52
2009	20772	52.86	6435	16.38	728	1.85	1886	4.80	7574	19.28
2010	20704	51.15	6519	16.1	388	0,96	2.38	5.88	8280	20.45

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على معطيات إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات

تابع للملحق رقم9:

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	البلدان العربية دون المغرب العربي		بلدان المحيط		بلدان المغرب العربي		بلدان إفريقيا		المجموع
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
1980	53	0.5	0	0	61	0.58	61.24	0.58	10559
1991	14	0.18	0	0	172	2.24	62	0.81	7681
1992	98	1.17	0	0	217	2.58	21	0.25	8406
1993	125	1.33	0	0	257	2.74	47	0.50	9365
1994	83	0.94	0	0	213	2.42	42	0.48	8788
1995	133	1.24	0	0	198	1.84	45	0.42	10761
1996	131	1.44	0	0	142	1.56	75	0.82	9098
1997	366	4.21	0	0	24	0.28	121	1.39	8687
1998	265	2.82	0	0	24	0.26	169	1.80	9403
1999	160	1.75	0	0	36	0.39	146	1.59	9164
2000	144	1.57	64	0.70	52	0.57	119	1.30	9173
2001	179	1.80	92	0.93	72	0.72	85	0.86	9940
2002	366	3.05	127	1.06	127	1.06	87	0.72	12009
2003	418	3.09	47	0.35	120	0.89	125	0.92	13534
2004	474	2.60	66	0.36	160	0.88	129	0.71	18199
2005	427	2.10	0	0	217	1.07	148	0.73	20357
2006	493	2.30	0	0	235	1.10	148	0.69	21456
2007	621	2.25	0	0	284	1.03	231	0.84	27631
2008	705	1.79	0	0	395	1.00	395	1.00	39479
2009	1089	2.77	2	0.01	478	1.22	350	0.89	39294
2010	1262	3,12	0	0	544	1,34	396	0,98	40473

المصدر : تم إعداد الجدول اعتمادا على معطيات إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات